الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

القسم: اللغة والأدب العربي.

الميدان: لغة وأدب عربي.

الشّعبة: دراسات لغويّة.

التّخصّص: علوم اللّغة وتحليل الخطاب.

معاني التّراكيب الإضافيّة في اللّغة العربيّة
دراسة تطبيقيّة لنماذج قرآنيّة

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د

إعداد الطّالب:
محمّد شيخي

إشراف الأستاذ:
أ.د/ عيسى طيبي

لجنة المناقشة:

رقم	الاسم واللّقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصّفة
1	أ.د/ بوعلام طهراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة	رئيسا
2	أ.د/ عيسى طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة	مشرفا ومقررا
3	د/ رشيدة بودالية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة	ممتحنا
4	أ.د/ يمينة مصطفاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة	ممتحنا
5	أ.د/ محمد بن حجر	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس - المديّة	ممتحنا
6	د/ محمّد ولد دالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس - المديّة	ممتحنا

تاريخ المناقشة: 30 جانفي 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

مقدّمة

مقدّمة:

لقد انتبه علماؤنا منذ فجر الإسلام إلى ضرورة العناية باللّغة العربيّة التي تُعدّ وعاءَ الكتاب والسنّة، فسارعوا إلى حصر ألفاظها وتقنين نظم تراكيبها، ولم يكن اهتمامهم منصبّا على الجانبين النّطقيّ والشّكليّ لتلك الألفاظ والتّراكيب فقط، بل أرفقوا الألفاظ بالمعاني التي تحيل إليها، فصنّفوا معاجم تفنّنوا في ترتيبها وتبويبها، وأسّسوا علوما تُعنى بمعاني التّراكيب كعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، بالإضافة إلى علم النّحو الذي ركّزوا فيه على المعاني المؤثِّرة في حركات الإعراب داخل التّركيب، أو المعاني المتأثِّرة بعوامل الإعراب.

ورغم أنّ اهتمامهم بالتّراكيب الإسناديّة تغلّب على اهتمامهم بالتّراكيب غير الإسناديّة، لكون هذه العلوم قد أُسّست بالأصالة لمعالجة الجمل وما تحمله من أحكام ونسب، إلّا أنّهم لم يُهملوا التّراكيب غير الإسناديّة وخاصّة التّراكيب الإضافية، التي تطرّقوا إلى معانيها، وتكلّموا عمّا تحمله من دلالات، إلّا أنّ كلامهم في تلك المعاني أتى مفرّقا بين تلك العلوم، وآراءهم في الكثير منها لم تَخْلُ من اختلاف، ومن أجل ذلك، وحيث إنّ التّراكيب الإضافيّة يكثر دورانها في اللّغة العربيّة، آثرنا أن نُفرِد هذا الموضوع ببحث مستقلّ، نحاول فيه تجميع ما تشتّت من معاني التّراكيب الإضافيّة في كتب النّحاة والبلاغيين والأصوليّين، وترجيح ما اختلف من أقوالهم فيها، وتفصيل ما أُجمل من عباراتهم عنها، مُلحقين ما توصلنا إليه بأقوال المفسّرين في بعض الآيات التي تضمّنت هذا النّوع من التّراكيب، فكان عنوان هذه الأطروحة: "معاني التّراكيب الإضافيّة في اللّغة العربيّة دراسة تطبيقيّة لنماذج قرآنيّة".

وقد تضافرت عدّة دواعٍ إلى اختيارنا البحثَ في هذا الموضوع، فمنها: ما ذكرناه من تفرّق معاني التّراكيب الإضافيّة في ثلاثة علوم، مع اختلاف أرباب تلك العلوم في الكثير منها، ورغبتنا في تجميع ما تفرّق، وترجيح ما نراه صوابا من ذلك بحسَب استطاعتنا؛ ومنها رغبتنا المُلحّة في معرفة معاني هذا النّوع من التّراكيب التي لا يكاد يَعْدَمُها نصٌّ مكتوبٌ بالعربيّة؛ ومنها انصباب موضوع هذا البحث في مجال تخصّصنا وهو علوم اللّغة وتحليل الخطاب، ورغبتنا في تجلية معاني التّراكيب الإضافيّة للمساعدة في تفسير النّصوص التي ترد فيها تلك التّراكيب.

ومن الدّواعي الحافزة لنا إلى الكتابة في هذا الموضوع عدمُ عثورنا على بحث مستقلّ تصدّى لبيان معاني الإضافة، وأشبهُ ما وجدنا بموضوع بحثنا أطروحتان، أولاهما رسالة كتبها الباحث: "حامد علي منيفي أبو صعيليك" استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة

الدّكتوراه في اللّغة العربيّة، وعنونها بـ: "الإضافة في القرآن الكريم دراسة تركيبيّة دلاليّة"، إلّا أنّه لم يُولِ الجانب الدّلاليّ للإضافة العناية التي يُشعرنا بها عنوان الرّسالة، حيث قصر معاني الإضافة في إضافة الملك والاستحقاق، والإضافة البيانيّة، والإضافة الظّرفيّة، وقد استغرق ذكر تلك المعاني عشْر صفحات من بحثه[1] الذي أوفى على أربعمائة صفحة.

والأطروحة الثّانية كتبها الباحث: "عاهد حسين عبد الله عيّاش" استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها، وعنونها بـ: "الإضافة في شعر عنترة العبسيّ دراسة نحويّة دلاليّة إحصائيّة"؛ غير أنّ عنايته بالجانب الدّلالي للإضافة قد قصرت عن عناية صاحب الأطروحة السّابقة به، فلم تزد الصّفحات التي خصّصها لبيان معاني الإضافة من بحثه البالغ سبعًا وستّين وثلاثمائة صفحة على خمس صفحات ونصف صفحة، ولم يذكر فيها إلّا معنى "اللّام"، ومعنى "من"، ومعنى "في"[2]، وهي المعاني نفسها التي ذكرها صاحب الأطروحة السّابقة، مع اختلافٍ في عبارة كلٍّ منهما عن تلك المعاني.

وظاهر من صنيع الباحثَيْن كذلك عدم استهدافهما الجانب الدّلالي للإضافة مجرّدا عن جوانب أخرى، بل جعل الباحث الأوّل الجانب التّركيبيّ للإضافة قسيما للجانب الدّلالي لها فيما هدف إليه من دراسته للإضافة في القرآن الكريم، وقسّم الباحث الثاني دراسته للإضافة في شعر عنترة بين ثلاثة جوانب هي الجانب النّحويّ والدّلالي والإحصائيّ.

على أنّ دراستنا قد اختلفت عن الدّراستين السّابقتين بتتبّع معاني الإضافة كلّها غير حاصرة لها في المعاني المنسوبة إلى حروف الجرّ؛ كما أنّ الغاية من دراستنا أتت مقصورة على بحث معاني الإضافة، غيرَ مُزاحَمةٍ ولا مُنازَعَةٍ بجوانب أخرى يتوزّع فيها جهد الباحث واهتماهه، وما ذُكِر فيها من غير معاني الإضافة فهو وسيلة ذُكِرت لضرورة التّأسيس، ولم يجعل من غايات البحث ومراميه.

وقد انطلقنا في إنجاز بحثنا من تساؤل مُفاده: ما المعاني النّاتجة من التّراكيب الإضافيّة؟ وهذا التّساؤل يضمّ تحته مجموعة من الأسئلة هي: ما المعاني التي ذكر النّحويّون أنّها تنتج من إضافة كلمة إلى كلمة أخرى؟ وما معاني الإضافة التي لم يذكرها

1- ينظر: حامد عليّ منيفي أبو صعيليك، الإضافة في القرآن الكريم دراسة تركيبيّة دلاليّة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2004 م، ص 122- 132.

2- ينظر: عاهد حسين عبد الله عيّاش، الإضافة في شعر عنترة العبسيّ دراسة نحويّة دلاليّة إحصائيّة، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح الوطنيّة، فلسطين، 2007 م، ص 24- 29.

علماء النّحو وذكرها علماء البلاغة وعلماء أصول الفقه؟ وإذا لم يكن تحديد معاني التّراكيب الإضافيّة محلّ اتّفاق بين أصحاب هذه العلوم فيما بينهم، فما الرّاجح من خلافهم في ذلك؟ وما الفائدة المرجوّة من معرفة معاني التّراكيب الإضافيّة؟

للإجابة عن هذه الإشكاليّة اعتمدنا خطّة قسّمنا البحث بموجبها إلى ثلاثة فصول فأمّا الفصل الأوّل الذي عنونّاه بّـ: "الإضافة وأحكامها"، فقد فرّعناه إلى أربعة مباحث، تطرّقنا في المبحث الأوّل الذي أسمّيناه بـ: "الإضافة تعريفات واصطلاحات" إلى تعريف الإضافة ومصطلحات أخرى لها علاقة بالإضافة كالمضاف والمضاف إليه، والمتضايفين، والتّركيب الإضافي؛ وتطرّقنا في المبحث الثّاني الذي وسمناه بـ: "الاتّصال بين المتضايفين" إلى شروط التّضايف، وتأثير المتضايفين في بعضهما، والفصل بين المتضايفين؛ وبيّنّا في المبحث الثالث الذي عنونّاه بـ: "الأسماء والإضافة" وجوبَ كون كلٍّ من المتضايفين اسما، وذكرنا أقسام الأسماء من حيث لزومُ إضافتها، وعدمه، وامتناع إضافتها؛ وعنونّا المبحث الرّابع بـ: "أنواع الإضافة" وذكرنا فيه أنّ الإضافة محضة، وغير محضة، وقسم ثالث بينهما أضافه ابن مالك وهو: الإضافة الشّبيهة بالمحضة.

وأمّا الفصل الثّاني فقد عنونّاه بّـ : "معاني الإضافة" وقسّمناه إلى ثلاثة مباحث، سمّينا الأوّل منها: "معاني الإضافة المتّفق على تمحّضها" وبيّنّا فيه دلالة هذه الإضافة على معنى التّعريف، وذكرنا المعاني التي بيّن النّحاة والبلاغيّون والأصولّيّون أنّها تنشأ من تعريف الاسم بالإضافة، كما بيّنّا في هذا المبحث دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى التّخصيص، والتّنكير، وبينّا فيه كذلك دلالة هذه الإضافة على معان نسبها النّحاة إلى أدوات جارّة، وهي: معنى اللّام، ومعنى من، ومعنى في، ومعنى الكاف، ومعنى عند، وبيّنّا ما يصحّ من ذلك وما لا يصحّ؛ وسمّينا المبحث الثاني من هذا الفصل: بـ: " معاني الإضافات المختلف في تمحّضها" وذكرنا فيه الإضافات التي اختلف النّحاة في تمحّضها كإضافة المصادر، وإضافة اسم التّفضيل، والإضافات الشّبيهة بالمحضة...إلخ، واجتهدنا في بيان الرّاجح من كونها محضة أم لا، وبيّنّا المعاني النّاتجة من إضافتها؛ ووسمنا المبحث الثّالث بـ: "معاني الإضافات غير المحضة" فبيّنّا فيه الإضافات التي ذكر النّحاة أنّها غير محضة،

وبيّنّا المعاني النّاشئة عنها، وأنّها معانٍ قليلةٌ إذا ما قيست بمعاني الإضافة المحضة، ولذلك سُمِّيت الإضافة اللّفظيّة.

وأمّا الفصل الثّالث الذي يعدّ دراسة تطبيقيّة للبحث، فقد جعلناه في ثلاثة مباحث وفاقا للفصل الثّاني، فعرضنا في المبحث الأوّل منه نماذج من الإضافات المتّفق على تمحّضها في القرآن الكريم، مرتّبة على حسب إيرادنا لها في الفصل السّابق، وذكرنا أقوال أهل التّفسير في المعاني التي تضمّنتها، وفي المبحث الثّاني عرضنا إضافات قرآنيّة من جنس الإضافات التي ذكرنا اختلاف النّحاة في تمحّضها، وذكرنا ما قاله المفسّرون في بيان معانيها؛ وأمَّا المبحث الثّالث فقد عرضنا فيه بعض الإضافات غير المحضة في كلام الله عزّ وجلّ، وذكرنا الفوائد اللّفظيّة والمعنويّة التي قيل إنّها استدعت تلك الإضافات أونشأت عنها.

وهنالك معانٍ للإضافة ذكرناها في الفصل الثّاني ولم توجد أمثلةٌ للإضافات التي تفيدها في القرآن الكريم، ولكنّ هذه الإضافات جدّ قليلة بالنسبة للإضافات التي يضمّها كلام الله عزّ وجلّ، ولسنا نظنّ أنّه يوجد نصّ جامع لكلّ معاني الإضافة التي ذكرناها في الفصل الثّاني؛ على أنّنا لم نلتزم في هذا البحث بيانَ معاني التّراكيب الإضافيّة في القرآن الكريم، بل سعينا إلى بيان معاني تلك التّراكيب في اللّغة العربيّة مطلقا، وهذا أشمل وأوعى.

وقد فرضت علينا طبيعة دراستنا انتهاج المنهج الوصفي التّحليلي، الذي أتاح لنا إحصاء كلّ ما ذُكر من معانٍ للإضافة، وجمع أنماط التّراكيب التي تفيد تلك المعاني والتّمييز بين مختلفات تلك المعاني والتّراكيب، وضمّ النّظير إلى نظيره منها، واستخراج النّتائج من كلّ ذلك.

وأمّا الصّعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، فتتمثّل في توزّع ما ذُكر من معانٍ للإضافة في ثلاثة علوم، بل تشتّت تلك المعاني في كتب كثيرة في كلّ علم من تلك العلوم؛ بالإضافة إلى اختلاف أرباب تلك العلوم في الكثير من تلك المعاني، ممّا يجعل التّرجيح بين أقوالهم فيها أمرا صعبا، خاصّة وأنّ المعاني أشياء مجرّدة غير ملموسة، والخوض فيها أمر عسِر، شديد الوعورة، لا يتأتّى لمثلنا؛ على أنّنا لم ندّخر جهدًا قدَرنا على بذله في إنجاز ما التزمنا به، وحسبنا ذلك، وما لا يُدرك كلّه لا يترك جلّه.

وقبل أن نفرغ من كتابة هذه المقدّمة لا يسعنا إلّا أن نتقدّم بالشّكر الجزيل لصديقنا وأخينا "حسين بن سلايم" الذي قاسمنا بعض عنائنا في هذا البحث حين تكفّل بمعالجته حاسوبيّا، كما نتقدّم بالشّكر الوافر لأستاذنا المشرف الفاضل " أ. د.عيسى طيبي"، الذي كان لثقته بنا الأثر الكبير في عملنا على إخراج هذا البحث في صورة تلائم تلك الثّقة أو تقاربها، فضلا عن التّنبيهات والملحوظات القيّمة التي أسداها لنا؛ وكذلك نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذين الكريمين الفاضلين رئيس المشروع " أ. د. بوعلام طهراوي" ورئيس مخبر الأدب المغاربي " أ. د. رابح ملّوك"، وباقي لجنة التّكوين على إفادتهم لنا طيلة مدّة التّكوين، وعلى صبرهم على تقصيرنا، ونرجو أن نكون في مستوى الثّقة التي وضعوها فينا؛ فلكلّ هؤلاء شكرٌ كثيرٌ جزيل، يكافئ ما أسدَوا لنا من جميل.

الفصل الأوَّل:

الإضافة وأحكامها

الفصل الأوّل: الإضافة وأحكامها

تمهيد:

يتميّز كلّ تركيب من تراكيب اللّغة العربيّة بأجزاء تشكّل ماهيّته، وبقدر الإحاطة بأنواع تلك الأجزاء والأبنيّة التي تلبسها، والقرائن والأحوال التي تعتريها، يكون التّمييز بين التّراكيب التي تنتظمها.

والتّراكيب الإضافيّة – على غرار سائر التّراكيب – تتضمّن أجزاءً تنفرد عن أجزاء سائر التّراكيب العربيّة بخصائص تميّزها؛ وقد عقد "تمّام حسّان" مقارنة بين المفعول لأجله والمضاف إليه فقال: " يمكننا التفريق بين المفعول لأجله وبين المضاف إليه مثلًا بما يعبّران عنه من علاقة، فأوّلهما للسّببيّة وثانيهما للنّسبة "الإضافة"، ثم نفرّق بينهما من حيث الصيغة الصرفيّة؛ إذ يلزم في أوّلهما أن يكون مصدرًا ولا يلزم ذلك في الثّاني، ثمّ من حيث الحركة الإعرابية؛ فالأول منصوب والثّاني مجرور، ولا يغرنّك أنّ كليهما على معنى اللّام؛ لأنّ لام الأول للسّببيّة ولام الثّاني للملكيّة أو عموم الملابسة؛ هذه المقابلات (القيم الخلافية) ضروريّة لفهم المعنى وأمن اللبس"[1].

ويلحظ أنّ "تمّام حسّان" قد توسّل للتّفريق بين المفعول لأجله والمضاف إليه بنوع العلاقة التي يعبّر عنها كلٌّ منهما، وبالصّيغة الصرفيّة التي يكونان عليها، وبنوع الإعراب الذي يميّز كلّا منهما عن الآخر؛ وسمّى كلّ ذلك بالقيم الخلافيّة.

كما يُلحظ حكم "تمّام حسّان" على إدراك القيم الخلافيّة الكائنة بين المفعول لأجله والمضاف إليه بأنّه ضروريّ لفهم المعنى، أي معنى كلٍّ من المفعول لأجله والمضاف إليه، وقد قال في موضع آخر: "... على أنّ هذا المبنى في المثال الأخير واحدة من قرائن لفظيّة متعدّدة يتّضح بها معنى الإضافة، منها الرّتبة المحفوظة بين المضاف والمضاف إليه، ومنها العلامة الإعرابيّة التي في آخر المضاف إليه، ومنها أنّ طرفيّ الإضافة اسمان وهلمّ جرّا."[2]

ومن أجل أنّ معرفة التّراكيب وأجزاءها وأحوالها ضروريّة لإدراك المعاني التّي تتضمّنها وحيث إنّ الحكم على الشّيء فرع عن تصوُّره، فإنّنا سنعرّف في هذا الفصل الإضافة وما تحتويه من أجزاء، ونبيّن طبيعة الاتصّال بين جزأيها، والنّوع الكلمي الذي ينتسبان إليه، ونبيّن أنواع الإضافة، لنقدّم تصوّرا صحيحا عن التّراكيب الإضافيّة، يصلح أن نؤسّس عليه ما نذكره من المعاني التي تفيدها في الفصلين اللّاحقين.

1- تمّام حسّان، اللّغة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، المغرب، (د ط)، 1994 م، ص 135.

2- المرجع نفسه، ص 37.

المبحث الأوَّل: الإضافة تعريفات واصْطِلَاحات

1 ـ 1 تعريف الإضافة لغة واصْطِلَاحا:

1-1-1 الإضافة في اللّغة:

قال "ابن فارس" في "مقاييس اللّغة" في شرح مادَّة (ض ي ف) "الضّاد والياء والفاء أصل واحد صحيح، يدُلُّ على مَيْلِ الشّيء إلى الشّيء. يُقَالُ أَضَفْتُ الشّيء إلى الشّيء: أَمَلْتُه. وضَافت الشّمس تَضِيف مالت، وكذلك تَضَيَّفَت، إذا مالت للغُروب، وفي الحديث: أَنَّهُ نهى عن الصّلاة إذا تَضَيَّفَت الشّمس للغُروب. وقال امرُؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ***** إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

أي أسندنا ظُهورنا، ويُقال ضَاف السّهم عن الهدف يَضِيفُ... والضّيف من هذا"[1] وقال ابن منظور في لسان العرب:" ضِفتُ الرَّجُلَ ضَيْفًا وضِيَافَةً وتَضَيَّفْتُهُ: نَزَلْتُ به ضَيْفًا ومِلتُ إليه... والمُضَاف المُلْصَق بالقوم المُمَال إليهم وليس منهم، وكلُّ ما أُمِيلَ إلى شَيءٍ وأُسْنِد إليه فقد أُضِيفَ..."[2] وقال صاحب المِصْباح المُنير: "... وأَضَفْتَهُ بالألِف إذا أَنْزَلْتَهُ عِنْدَك ضَيْفًا، وأَضَفْتَهُ إِضَافَةً: إذا لجأ إليك من خَوْفٍ فَأَجَرْتَهُ، واستَضَافَنِي فَأَضَفْتُه، اسْتَجَارَنِي فَأَجَرْتُه، وتَضَيَّفَنِي فَضَيَّفْتُهُ: إذا طَلَب القِرى فَقَرَيتُه، أو اسْتَجَارَكَ فَمَنَعْتَهُ مِمَّن يَطْلُبُه، وأَضَافَه إلى الشّيء إِضَافَةً ضَمَّه إليه وأَمَاله..."[3] وأورد الرّاغب في المُفْرَدات: أَصْلُ الضَّيْفِ المَيْلُ، يُقال ضِفْتُ إلى كذا، وأَضَفْتُ كذا إلى كذا، وضَافَت الشّمسُ للغروب وتَضَيَّفَت، وضَافَ السّهم عن الهدف وتضّيفَ، والضَّيْفُ مَنْ مَال إليك نَازِلًا بك..."[4]وفي تاج العروس: "... وكلُّ ما أُمِيلَ إلى شيءٍ وأُسْنِد إليه فقد أُضِيفَ وفي الحديث: « مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إلى القُبَّة.."»[5]

1- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د. ت)، مج3، ص ص 380، 381.

2- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمّد أحمد حسب الله، هاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 2003م، مج4، ج29 ص ص 2625، 2626.

3- الفيُّومِي، أحمد بن محمّد بن علي المقريّ، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2008م، ص 229.

4- الرّاغِب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد، المُفْرَدات في غريب القرآن، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م، ص330.

5- الزَّبِيدي، السيّد محمّد مُرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، 1987م، ج24، صفحة 62.

من خلال استعراضنا لمعاني مادَّة (ض ي ف) نجد أنّ الإضافة تدلّ على إمَالَة الشّيء إلى الشّيء، وعلى الإسناد، والضمّ.

1-1-2 الإضافة في الاصْطِلَاح:

عرّف "ابن هشام" الإضافة في "شرح شذور الذّهب" بقوله: "إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثّاني من الأوّل منزلة تَنْوِينه، أو ما يقوم مقام تنوينه"[1].

وعرّفها ابن الأثير في كتابه "البديع في علم العَرَبِيَّة" بأنَّهَا: " نوع من الإسناد يُجَرُّ فيه الثّاني بإسناد الأوّل إليه لفظا أو تقديرا، فالثّاني مُتَمِّم للأوّل ومعمُول له".[2]

وهذا الحدّ للإضافة أوعب من حدّ "ابن هشام" لها، من حيث إنَّهُ بَيَّن أيَّ الاسمين أُسْنِد إلى الآخر، ومن حيث ذِكْرُه للأثر المُترَتِّب عن ذلك الإسناد، ومن حيث تبيينُه بأنَّ الاسم الأوّل هو المُوجِب لذلك الأثر.

وعرّفها "أبو حيَّان" في "الارتِشاف" بقوله: " ورسْمُ الإضافة: نِسبَةٌ بين اسمين تقييديّة تُوجِب لثانِيهِما الجرَّ أبدا"[3]، ثُمّ شرح هذا التَّعْرِيف بقوله: " فـ (بين اسمين) احتراز من (قام زيد)، والإضافة إلى الجُمَل مُقَدَّرةُ الجمل باسم، و(تقييديّة)احتراز من (زيد قائم)، وتُوجِب لثانيهما الجرّ، احتراز من (زيدٌ الخيّاطُ قائمٌ)،والخيّاط صفة، و(أبدًا) احتراز من: مررت بزيدٍ الخيّاطِ، فإنَّهُ لكونه نعتا لايلزم الجرّ أبدا، إذ لو تَبِع مَرفوعا رُفِع، أو منصوبا نُصِب "[4].

وقد استدرك "ناظر الجيش" على حدِّ "أبي حيَّان" للإضافة بعد أن فَضَّله على تعريفٍ كان قد ذكره "للخضراويّ" قائلا: " ولو قيل: الإضافة نسبة تقييديّة بين شيئين: الأوّل منهما جارٌّ للثّاني لفظا أو محلًّا، لكان أقرب وأخصر".[5]

وإنَّمَا عدّ ناظر الجيش هذا الحدّ أقرب من سابقه، لأَنَّهُ أجمع منه من حيث إنَّهُ يُدخِل الجملة الواقعة مُضَافا إليها بقوله أو محلًّا، ولم تكن داخلة في حدِّ "أبي حيَّان" الذي جعل

1- ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م، صفحة 173.

2- ابن الأثير، مجد الدّين المبارك بن محمّد الشّيباني الجزري أبو السّعادات، البديع في علم العَرَبِيَّة، تحقيق د. فتحي أحمد عليّ الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، سنة 1420هـ، ج1، مج1، ص283.

3- أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتِشاف الضرَب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ج4، ص1799.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5- ناظر الجيش، محبُّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق مجموعة من المحقِّقين، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2007م، مج 7، ص 3160.

الإضافة حَاصِلة بين اسمين حصرًا، واحتاج إلى تفسير حدّه حتّى يدخل الجملة، ومن حيث إنَّهُ نسب عَمَل الجرّ للأوّل (المُضَاف)، وهو رأي الجمهور، بخلاف أبي حيَّان الذي يُفهَم من حدِّه أنّ الجرّ حاصل بنفس الإضافة.

ويُلحَظ على تعريف "ناظر الجيش" للإضافة أَنَّهُ يشبه تعريف "ابن الأثير" لها مع اختصّار فيه، ومع اختلاف في العبارة بينهما، فـ: "ابن الأثير" عرّفها بالإسناد أي: إسناد المُضَاف إلى المُضَاف إليه كإسناد الكتاب إلى زيدٍ في قول: "كتاب زيد"، مع لفت الانْتِباه إلى أَنَّهُ يَقصِد المعنى اللغويَّ للإسناد، لا المعنى الصناعيَّ الذي يكون بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، و"ناظر الجيش" عرّفها بالنِّسْبَة التّقييديّة، أيّ نسبة المُضَاف إلى المُضَاف إليه، نسبة يتقيّد بها المُضَاف بعد أن كان مطلقا، كما نُسِب الكتاب إلى زيد في المثال السابق نسبةً تقيّد بها بعد أن كان الكتاب مطلقا بلا قيد.

كما نلحظ زيادة ابن الأثير لعبارة "مُتَمِّم للأوّل" التي لا توجد في حدِّ "أبي حيَّان" والتي تُعدُّ اختصّارا لقول ابن هشام: (على تنزيل الثاني من الأوَّل منزلة تَنْوِينه)، ومن هنا يُمْكِننا القول بأن حدّ "ابن الأثير" هو أفضل حدٍّ وجدناه للإضافة.

وبعد تعريف الإضافة لُغَةً واصْطِلَاحا، يتبيّن لنا بوضوح مدى ارْتِبَاط المفهوم الاصْطِلَاحيّ لها بالمعاني اللغويّة التي دلَّت عليها مادَّة (ض ي ف)، فالإضافة الاصْطِلَاحية يكون فيها المُضَاف مائلا إلى المُضَاف إليه، مسندا إليه، مضموما إليه، قال أبو البقاء العُكْبُريّ في "اللُّباب" بعد أن ذكر أنَّ الإضافة في اللّغة تعني الإسناد: " وبهذا المعنى في هذا الباب، لأنّ الاسم الأوَّل مُلتصِق بالثاني، ومُعتمِد عليه كاعتماد المُستنِد بما يستَنِد إليه"[1].

ويَجدُر التّنبيه ههنا إلى أنّنا حين عرّفنا الإضافة إنَّمَا قصدنا إضافة الاسم إلى الاسم بدون حرف جرٍّ يتوسّطهما – كما يظهر من الحدود التي ذكرناها – وهذا الذي استقرّ عليه اصْطِلَاح المُتَأَخِّرين، أمَّا الأقدمون فمُصْطَلَح الإضافة عندهم يُحيل إلى أكثر من مفهوم، وهذا يعني أَنَّهُ من المُصْطَلَحات النَحْوِيَّة التي عرفت شيئا من التّداخل قبل أن يستقرّ على ما هو عليه الآن.

1- العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص 387.

1 2 مُصْطَلَح الإضافة:

لقد كان مُصْطَلَح الإضافة عند القدماء يُطْلَق على مفهومين: أحدهما نحويٌّ يشمل إضافة الاسم إلى الاسم- التي نحن بصدد بحثها- وإضافة الاسم إلى الاسم بواسطة حرف جرٍّ، والآخر صرفيٌّ لا علاقة له بالإضافة النَحْوِيَّة.

أ -المفهوم الأوَّل " لمُصْطَلَح الإضافة" عند القدماء:

وهو مفهوم نحويٌّ واسع شامل لجرِّ الاسم بالحرف، وجرِّ الاسم بالاسم، فكان القدماء إذا أطلقوا مُصْطَلَح الإضافة أرادوا به كِلا قسمي الاسم المجرور، قال سيبويه (ت 180 هـ) في الكتاب: " والجرّ إنَّمَا يكون في كلِّ اسم مُضَاف إليه، واعلم أنّ المُضَاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لايكون ظرفا، فأمَّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، و هذا لعبد الله، و ما أنت كزيد، و يالَبَكْرٍ، وتالله لا أفعل ذاك... "[1].

ولم يَخْرُج "أبو العبّاس المُبَرِّد" (ت 285 هـ) عن اصْطِلَاح سيبويه الموسّع لمفهوم الإضافة، فقال في المُقتضب:" الإضافة وهي في الكلام على ضربين: فمِن المُضَاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جرّ، ومنها ما تُضيف إليه اسما مثله، وأمَّا حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها: فمن، وإلى، ورُبّ، وفي، والكاف الزّائدة، والباء الزّائدة، واللّام الزّائدة."[2] فسمَّى الاسم المجرور بحرف الجرّ مُضَافا إليه، وسمّى حُروف الجرّ حروف الإضافة.

وبِحُلول القرن الرابع الهجريّ أطلق "أبو بكر بن السّرّاج" (ت 316 هـ) مُصْطَلَح الإضافة على أحد ضربي الجرّ، وهو جرُّ اسم باسم مثله، وذلك حين قال في الأصول: " الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جرّ، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه"[3]، فأخرج الاسم المجرور بحرف الجرّ من مُسمَّى الإضافة، وخَصّ الإضافة بانجرار الاسم باسمٍ مثله وبذلك يكون أوّل من خصّ مُصْطَلَح الإضافة بالدّلالة على مفهوم التَّرْكِيب الإضَافِيّ.

1- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص419.

2- المُبَرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، ج4، ص136.

3- ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل البغدادي، الأصول في النّحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج1، ص 408.

ومشى من أتى بعده من النُّحَاة على اصْطِلَاحه، إلّا من شذّ منهم، ومن هؤلاء: ابن الحاجب (ت 646 هـ) الذي قال في الكافية: " المُضَاف إليه كلّ اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظًا أو تقديرًا مُرادًا"[1]، فَسمَّى الاسم المجرور بالحرف مُضَافا إليه.

ومِمَّا يدلُّ على أنّ "ابن الحاجب" قد شذّ عَمَّا أصبح مُتعارَفًا عليه من إطلاقٍ لمُصْطَلَح الإضافة، قول مُعاصِره وشارح كتابه "رضيّ الدّين الإسترآباديّ" (ت 638 هـ) في شرح الكافية: "بنى الأمر أوّلا على أنّ المجرور بحرف جرٍّ ظاهرٍ مُضَافٌ إليه، وقد سمّاه "سيبويه" أيضا مُضَافًا إليه، لكنّه خلاف ما هو مشهور الآن من اصْطِلَاح القوم، فإنَّهُ إذا أُطلِق لفظ المُضَاف إليه، أريد به ما انجرَّ بإضافة اسم إليه بحذف التّنوين من الأوّل للإضافة، وأمَّا من حيث اللّغة فلا شكّ أنّ "زيدًا" في "مررت بزيد" مُضَافٌ إليه إذ أُضِيفَ إليه المرور بواسطة حرف الجرّ " [2].

فبيَّن "الاسترآبادي" أنَّ "ابن الحاجب" قد أخذ باصْطِلَاح "سيبويه" القديم الموسّع لمفهوم الإضافة، مُخالفا اصْطِلَاح القوم الذين أصبح مُصْطَلَح الإضافة مُنحصرا عندهم في الدّلالة على جرِّ الاسم باسم مثله، وأومأ إلى أنّ مسوّغَ صنيعِ ابنِ الحاجبِ هو الأخذُ بالمدلول اللُّغويّ لكلمة الإضافة.

وبعد "ابن الحاجب" لم يلبث النُّحَاة أن أطبقوا على تخليص مُصْطَلَح الإضافة من الدّلالة على انجرار الاسم بحرف الجرّ، ولم يعد يَرِد في كتبهم إلّا للدّلالة على انجرار الاسم بالاسم، وأمَّا المجرور بالحرف فقد خرج من مفهوم الإضافة، واستقلّ بمفهومه الخاصّ.

ب – **المفهوم الثاني " لمُصْطَلَح الإضافة " عند القدماء:**

المفهوم الثّاني لمُصْطَلَح الإضافة عند القدماء هو مُصْطَلَح صرفيّ يُرادف "النِّسْبَة" أو "النّسب"، الذي هو: " إلحاق ياء مُشَدّدة في آخر الاسم، لتدلَّ على نسبته إلى المُجرَّد منها نحو: "يمنيّ" نسبة إلى يمن، و"مغربيّ" نسبة إلى مغرب"[3].

لقد أطلق سيبويه مُصْطَلَح الإضافة على النِّسْبَة عندما قال في الكتاب: " هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسْبَة "[4]، حيث سمَّى باب النِّسْبَة بباب الإضافة وشرحه بقوله: "وهو

1– ابن الحاجب، جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصريّ، الكافية في علم النّحو والشافية في علمي التّصريف والخطّ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 28.

2– الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض، ط1، 1993 م، القسم1، مج 2، ص 874.

3– اللّبدي، د. محمّد سمير نجيب، معجم المُصْطَلَحات النَحْوِيَّة و الصّرفيّة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار الفرقان، عمّان، ط1، 1985 م، ص 222.

4– سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 335.

باب النِّسْبَة " وهذا دليل على أنّ مُصْطَلَح الإضافة كان عنده أَصْلًا للدّلالة على مفهوم النِّسْبَة ولكنّ تفسيره له بقوله: " وهو باب النِّسْبَة " دليل على استشعاره للّبس الذي قد يحصل في فهمه بسبب تداخل مفهومين في مُصْطَلَح واحد.

وقد صنع المُبَرِّد (ت 285 هـ) مثل صنيع سيبويه فقال: " هذا باب الإضافة وهو باب النّسب"[1] ويلزم عن هذه الترجمة ما يلزم عن ترجمة سيبويه.

ثمّ أتى الزّجّاجيّ (ت 340 هـ) الذي عبَّر عن هذا المفهوم بالنّسب دون الإضافة حينما قال: " باب النّسب: إذا نسَبت رجلاً إلى أبٍ أو أمٍّ أو بلدٍ... والنّسب في كلام العرب على ضربين... إلخ"[2]، وعلى هذا جرى في كلّ الباب، وبهذا يكون أوّلَ من أخرج مُصْطَلَح الإضافة من الدّلالة على مفهوم النّسب.

وجرى على ذلك من أتى بعده من النُّحَاة إلّا من شذّ منهم كابن عصفور(ت669هـ) الذي حكى في شرحه لجمل "الزّجّاجيّ" اختلاف النُّحَاة في تسمية الباب بين النسب والإضافة، وعدّ اسم الإضافة هو: الصّحيح[3]، غير أَنَّهُ لم يستعمَل في شرحه للباب إلّا مُصْطَلَح النّسب[4]، وكذلك فعل في كتابه المُقَرِّب حيث استعمل مُصْطَلَح النّسب من العنوان إلى نهاية الباب، غير مُعَرِّجٍ على مُصْطَلَح الإضافة[5]، وهذا يدلّ على أنّ ابن عصفور ترك اسْتِعْمَال مُصْطَلَح الإضافة موافقةً لسائر النُّحَاة الذين اقتصروا بعد القرن الرابع الهجري على اسْتِعْمَال مُصْطَلَح النسب دون مُصْطَلَح الإضافة للدّلالة على مفهوم النِّسْبَة.

وبذلك تخلّص مُصْطَلَح الإضافة للدّلالة على مفهوم نحويّ واحد، وهو مفهوم: التَّرْكِيب الإضَافِيّ[6].

1- المُبَرِّد، المقتضب، ج 3، ص 133.

2- الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار الأمل، إربد الأردن، ط 1، 1984م، القسم 02، ص 252.

3- ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الإشبيلي، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م، ج2، ص453.

4- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص453-469 .

5- ينظر: ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، المقرّب، تحقيق أحمد عبد السّتّار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1972م، ج2، ص54 -70.

6- ينظر للتّوسّع أكثر في الموضوع: محمّد شيخي، أ. د عيسى طيبي، " مصطلح الإضافة من التّداخل إلى الاختصاص بمفهوم التّركيب الإضافي"، مجلّة إشكالات في اللّغة والأدب، مج11، ع1، ج2، جامعة تامنغاست – الجزائر – مارس، 2022م، ص 970- 981.

3-1 - التَّرْكِيب الإضَافِيّ:

التَّرْكِيب مصدر يدلُّ على: " ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى"[1]، والتَّرْكِيب الإضَافِيّ واحد من التّراكيب الموجودة في العَرَبِيَّة، وحقيقته ضمُّ كلمة إلى أخرى بينهما نسبة جزئيّة[2] تقييديّة، وهو عند "سيبويه" وغيره من النُّحَاة بمنزلة اسم واحد منفرد[3]، لأَنَّهُ برغم تركّبه من كلمتين إلّا أَنَّهُ لم يرْقَ إلى الإفادة التّامة التي تحصل بالتَّرْكِيب الإسنادي، ويوضّح ذلك الرّسم الآتي:

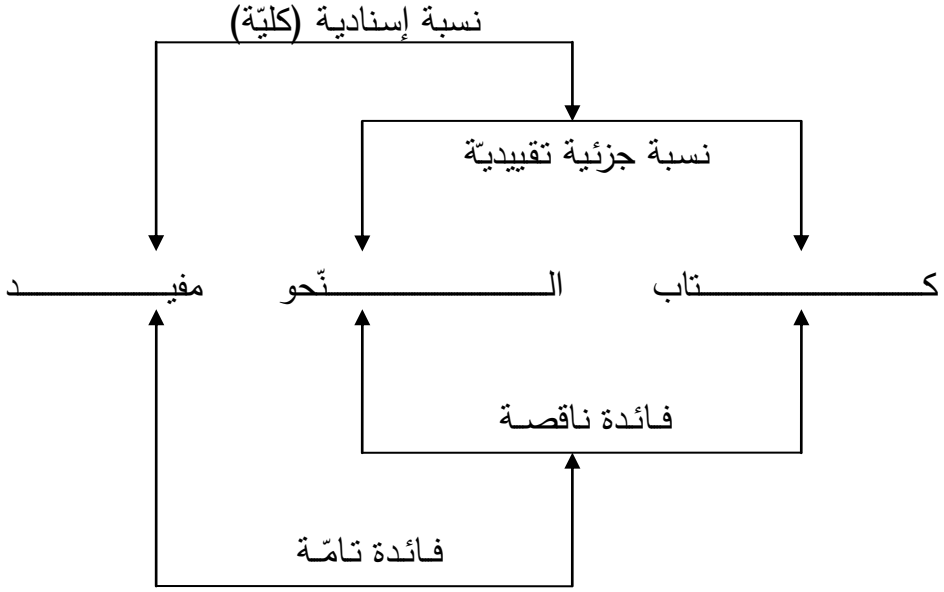

فالتَّرْكِيب الإضَافِيّ كما يبدو وسط بين المُفْرَد والجملة "التَّرْكِيب الإسنادي"، فهو يشبه المُفْرَد لفظا في نيابة الاسم الثاني عن التّنوين في الاسم الأوَّل، ويشبهه معنًى في أنّ المُضَاف والمُضَاف إليه يُحِيلان إلى شيء واحد، و يشبه الجملة لفظا في تركُّبِه من كلمتين، ومعنًى في أنّ كليهما يتضمَّن نسبة، وأمَّا قول سيبويه وغيره إنَّهُ بمنزلة اسم واحد فعلى مُقْتَضَى الصّناعة النَحْوِيَّة المَبْنِيّة على الإسناد الذي يفتقر إليه التَّرْكِيب الإضَافِيّ على غرار الاسم المُفْرَد.

1- الفاكهيّ، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: د. المتولّى رمضان أحمد الدّميري، دار التّضامن للطّباعة، (د ط)، 1988م، ص 76.

2- ينظر لمعرفة الفرق بين النِّسْبَة الجزئيّة والكليّة: عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3، (دت)، ج3، ص ص 1، 2.

3- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 226.

والكلمتان اللّتان ضُمّت إحداهما إلى الأخرى تُسَمَّيان جميعا "المُرَكَّب الإضَافِيّ"، فالتَّرْكِيب هو الضمّ، و المُرَكَّب هو المضموم، وهذا هو الأصل.

وقد يطلق التَّرْكِيب على المُرَكَّب ولعلَّ من هذا قول "الرضيّ" في شرح الكافية: "...أمَّا ضَعفُه فلأنّ التَّرْكِيب الإضَافِيّ غير معتدٍّ به في منع الصرف"[1]، وقول الفاكهيّ: " لأنّ هيئة التَّرْكِيب الإضَافِيّ موضوعة للدّلالة على معلوميّة المُضَاف "[2].

وهاتان العبارتان من "الرضيّ" و "الفاكهيّ" وإن كانتا تحتملان التَّرْكِيب (المصدر) والمُرَكَّب (المفعول)، فإنّ من المُعاصرين من أطلق عبارة "التَّرْكِيب الإضَافِيّ" إطْلاقًا لا يحْتَمِل إلّا المُرَكَّب الإضَافِيّ مثل الدّكتور "محمّد حماسة عبد اللطيف" الذي يقول: " فاللّفظ متشابه بين كلٍّ من "كتابُ محمّدٍ" و "مُكرِمُ محمّدٍ"، من حيث إنّ كليهما تركيب إضَافِيّ "[3]، وعلى هذا جرى في كتابه من تسمية المُرَكَّب الإضَافِيّ بالتَّرْكِيب الإضَافِيّ.

وإطلاق التَّرْكِيب على المُرَكَّب سائغ من قِبَل أَنَّهُ ثَبَت إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول في كثير من المُصْطَلَحات كـ: "الفعل"، و"التّثنية"، و"الجمع"، في النّحو، و كـ: "الاصْطِلَاح" عُمُومًا، والمُراد من ذلك "المفعول" و"المُثَنَّى"، و"المجموع"، و "المُصْطَلَح".

وعلى كُلٍّ فإنّ التَّرْكِيب الإضَافِيّ سُمِّي "تركيبا" أو "مُرَكَّبا": لأَنَّهُ مُرَكَّب من كلمتين وإضَافِيّا لأنّ: الكلمة الأولى فيه أُضِيفَت إلى الثّانية، ومن أجل ذلك اُصْطُلِح على تسمية الكلمة الأولى بالمُضَاف، وعلى الثّانية بالمُضَاف إليه.

1-4- المُضَاف والمُضَاف إليه:

1-4-1- المُضَاف:

عرّف ابن مالك المُضَاف بأَنَّهُ: "الاسم المجعول كجُزْء لما يليه خافضا له"[4]، ثمّ شرح هذا الحدّ بقوله: " الاسم المجعول كجُزْء لما يليه يعُمّ الموصول والمُرَكَّب تركيب مزج، والموصوف بصفة لازمة، ويُخْرِج الثلاثة تقييد المجعول بكونه خافضا "[5]، والمُضَاف هو:

1- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحي بشير مصري، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض، ط1، 1996 م، القسم2، مج 2، ص 353.

2- الفاكهيّ، عبد الله بن أحمد بن علي، الفواكه الجنيّة على مُتَمِّمة الجُروميّة، تحقيق: عماد علوان حسين، دار الفكر ، عَمَّان، ط1، 2009 م، ص 346.

3- حماسة، د. محمّد عبد اللّطيف، بناء الجملة العَرَبِيَّة، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2003م، ص 202.

4- ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج 3، ص 97.

5- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

" الاسم الأوّل في التَّرْكِيب الإضَافِيّ "[1] مثل كلمة "عِلْم" في قولك: "عِلْمُ النّحْوِ"، ولمّا كانت الإضافة نسبة، فإنَّ المُضَاف هو المنسوب[2] فـ: 'العِلْم" في المثال السّابق منسوب إلى "النّحو".

ولا يعني كون المُضَاف منسوبا، أَنَّهُ فرع عن المنسوب إليه، ففي التَّرْكِيب الإضَافِيّ يكون المُضَاف هو الاسم المحوريّ[3]، ولذلك أُعطي من أنواع الإعراب بحسب ما يقتضيه المعنى الذي جيئ من أجله في التَّرْكِيب، والثّاني " لم يجئ لمعنى في نفسه حسب، وإنَّمَا جاء لمعنى مكمّل للأوّل ولهذا أعطي الجرّ "[4].

1-4-2- المُضَاف إليه:

المُضَاف إليه هو: " ما انجرّ بإضافة اسم إليه، بحذف التّنوين من الأوّل للإضافة"[5] ففي قولك: "علم النحو" انجرّت كلمة النّحو وهي: "المُضَاف إليه" بكلمة "علم" وهي: "المُضَاف"، وبسبب هذه الإضافة حذف التّنوين من كلمة "عِلْم".

وقد عُرِّف المُضَاف إليه أيضا بأَنَّهُ: " الاسم الثّاني من النِّسْبَة التّقييديّة بين المُتَضَايِفين "[6]، والنِّسْبَة التقييديّة هي: " النِّسْبَة التي جاءت لإفادة التّقييد أيّ: لإفادة نوع من الحصر والتّحديد "[7]، والنِّسْبَة التقييديّة " ليست مقصورة على الإضافة بل تشمل جميع المُكمِّلات "[8]، لذلك قُيِّدت بـ "بين المُتَضَايِفين" لتخرج بذلك النِّسْبَة التّقييدية الحاصلة بغير الإضافة، إلّا أنّ في هذا الحدّ "دورًا" لتوقُّف معرفة المُضَاف إليه على معرفة المُتَضَايِفين، وتوقُّف معرفة المُتَضَايِفين على معرفة المُضَاف إليه، ولو قيل " الاسم الثاني المجرور أبدا من النِّسْبَة التقييدية " لحصل به التَّعْرِيف أحسن من الأوّل.

1- يعقوب، أ. د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م، ج8، ص 499.

2- ينظر التّهانوي، محمّد عليّ، كشّاف اصْطِلَاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996 م، ج1، ص 215.

3- ينظر: حماسة، د. عبد اللّطيف، بناء الجملة العَرَبِيَّة، ص 203.

4- ابن الدّهّان، أبو محمّد سعيد بن المبارك، الغرّة في شرح اللّمع، تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّلَيم، دار التّدمرية، الرياض، ط1، 2011م، ص 702.

5- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 874.

6- بابستي، د. عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النّحو العربيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992م، ج2، ص 1008.

7- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 2.

8- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

وعلى كُلٍّ فإنَّ المُضَاف إليه هو المنسوب إليه[1]، وهو مجرور دائمًا و " لم يجئ لمعنى في نفسه حَسْبُ، وإنَّمَا جاء لمعنًى مكمِّل للأوَّل "[2].

وبعد تعريف المُضَاف والمُضَاف إليه ينبغي التّنبيه إلى أمرين:

الأوَّل: أَنَّهُم قد اختلفوا في إطلاق لفظ المُضَاف والمُضَاف إليه " فقيل: المُضَاف هو الأوَّل، والثّاني مُضَافٌ إليه الأوَّلُ، وقيل: بالعكس، وجوّز بعضهم أن يُقال كلٌّ واحد منهما في الأوَّل والثّاني "[3]، يعني أن يُطلَق على الأوَّل اسم المُضَاف والمُضَاف إليه، وعلى الثّاني اسم المُضَاف والمُضَاف إليه، وذكر " شوقي ضيف" قولا رابعًا وهو: إطلاق المُضَاف بعُمُومٍ على المُضَاف والمُضَاف إليه، وبخصوص على المُضَاف[4].

و"الأصحّ أنّ الأوَّل هو المُضَاف، والثّاني هو المُضَاف إليه، وهو قول سيبويه، لأنّ الأوَّل هو الذي يُضَاف إلى الثّاني، فيستفيد منه تخصيصا وغيره "[5]؛ وهذا من حيث المعنى أمَّا من حيث الاستِعْمَال فيكاد النُّحَاة يُطْبِقون عليه.

أمَّا القول الثّاني فالقائل به هو: "ابن العلج" الذي ذكر في كتابه البسيط أنّ: " اسم "المُضَاف" ينبغي أن يُطلق على الثّاني، و"المُضَاف إليه" على الأوَّل، أيّ: المُضَاف إلى الثّاني، وإنَّمَا كان ذلك لأنّ الإضافة إسناد، والإسناد إنَّمَا يكون لشيء أصليٍّ متقدّم، والثّاني هو الأصل الذي تضيف الأوَّل إليه، وتسنده ليقوى به ويَتَعَرَّف "[6].

و"ابن العلج"– على ما يظهر من قوله – مُقِرٌّ بأنَّ الأوَّل يُضَاف إلى الثّاني غير أَنَّهُ يخالف في التّسمية التي اشتَهرت عن النُّحَاة، فيرى بأَنَّهُ ينبغي تسميّة الأوَّل مُضَافًا إليه، والثّاني مُضَافًا، فالأوَّل حَسَبَهُ مُضَاف إليه لأَنَّهُ يُضَاف إلى الثّاني، وهذا لا خلِاف في صحّته من حيث اللّغة، لأنّ إطلاق "مضاف" أو تقييديه بـ "إليه" سواء، ولكنّ صِدْقَ تسمية

1– ينظر التّهانوي، موسوعة كشّاف اصْطِلَاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 215.

2– ابن الدّهّان، الغرّة في شرح اللّمع، ص 702.

3– أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: أد. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية ، الرّياض، ط1، 2014 م، ج12، ص 05.

4– ينظر د. شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، (د ت)، ص 122.

5– السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998 م، ج2، ص 411.

6– ابن العلج، ضياء الدّين أبو عبد الله، محمّد بن عليّ الإشبيليّ، البسيط في النّحو، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، دار إشبيلية، الرّياض، ط1، 1998 م، ج2، ص 491.

"المُضَاف إليه" على الأوّل لا يعني صدق تسمية "المُضَاف" على الثّاني، لأَنَّ الثّاني لا يُضَاف إلى الأوّل، بل الأوّل هو الذي يُضَاف إليه بإقرار "ابن العِلْج" وتصريحه بذلك.

أمَّا القولان الثالث والرّابع فلعلّ مأخذهما من مثل قول "ابن الدّهان" في شرح اللُّمَع: "فالمُضَاف قد اجتمع له أمران أحدهما: أَنَّهُ مُتَمِّمٌ للأوّل ومعْمُولٌ له، فيجب من هذين الوجهين أن يكون ثانيا، فكُلُّ مُضَاف صلح أن يكون خبرا عن مُضَافه فهو بمعنى (من)..."[1] فسَمّى "المُضَاف إليه" الذي هو المُتَمِّم للأوّل، المعْمُول له مُضَافا، وسَمّى "المُضَاف" مُضَافا أيضا، وقال في موضع آخر " إنَّمَا يَكْتَسِي المُضَاف من المُضَاف إليه شيئا لأَنَّهُ جيء به له..."[2]، فسَمّى الأوّل مُضَافًا، والثاني مُضَافًا إليه على المشهور.

على أنّ إطلاق "ابن الدّهان" لاسم المُضَاف على "المُضَاف" و"المُضَاف إليه" يمكن أن يكون تَجَوُّزا وتخفُّفًا في العبارة، فالصّحيح إذن هو القول الأوّل بدلالة المعنى، وشيوع الاستِعْمَال كما ذكرنا.

الأمر الثاني: أنّ المُتَأَخِّرين من النُّحَاة يُطلِقون اسم "المُتَضَايِفين"على المُضَاف والمُضَاف إليه اختصّارا كقول ابن هشام: " زعَمَ كثير من النَّحْوِيّين أَنَّهُ لا يفصل بين المُتَضَايِفين... "[3]، وكقول السّيوطيّ: " لا يفصل بين المُتَضَايِفين أيّ المُضَاف والمُضَاف إليه اختيارا "[4]... إلخ.

ومُصْطَلَح (المُتَضَايِفان) مُصْطَلَح منطقيّ قبل أن يُسْتَعْمَل في النّحو للدّلالة على المُضَاف والمُضَاف إليه، وقد عرّف الجُرْجَانِيّ في التَّعْرِيفات مصطلح (المُتَضَايِفان) بقوله : " هما المُتَقَابلان الوُجُودِيّان اللّذان يُعْقَل كلٌّ منهما بالقياس إلى الآخر كالأبوّة والبنوّة، فإنَّ الأبوّة لا تُعقل إلّا مع البنوّة وبالعكس"[5]، فهو على هذا المفهوم يَصْدُق على "المبتدأ و الخبر"، و "الفعل والفاعل" و "النّعت و المنعوت"... إلخ، لأنّ كلّ فرد من هذه الثُّنَائِيَّات يُعقل بالقياس إلى الآخر، ولكنّ النُّحَاة خصّوه بالمُضَاف والمُضَاف إليه.

1- ابن الدّهّان، الغرّة في شرح اللّمع، ص 675.

2- المرجع نفسه، ص 702.

3- ابن هشام الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد نوري بن محمّد بارتجي، دار المغني، الرياض، (د ط)، (د ت)، ص 226.

4- السّيوطي، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 431.

5- الجُرْجَانِيّ، السّيد الشّريف علي بن محمّد بن علي الحنفي، التَّعْرِيفات، تحقيق: محمّد علي أبو العباس، دار الطّلائع، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 213.

على أنّ المُضَاف والمُضَاف إليه ليسا مُتَضَايِفين في الحقيقة لأنّ لفظة " المُتَضَايِفين " تدلّ بصيغتِها على شيئين كلٌّ منهما يُضَاف إلى الآخر، وهذا لا ينطبق على المُضَاف إليه بل لا ينطبق على المُضَاف من حيث إنّ " مُتَضَايِفَين " مُثَنَّى "مُتَضَايِف" على زِنَة مُتفاعل التي تقتضي المشاركة، ولهذا لا يُقال للمُضَاف " مُتَضَايِف " لأنَّ "الضّيف" الذي هو "الميل" إنَّمَا يقع منه دون المُضَاف إليه، فهو: "ضائف" وليس "متضايفا"، وبناء على هذا أيضا فإنّ تسمية "المُضَاف" و"المُضَاف إليه" بالمُتَضَايِفين ليست من باب التّغليب لأنّ: "حقيقة التّغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر"[1]، وحكم التَّضايُف لا ينطبق على أحدهما حتّى نُجْرِيَه على الآخر.

ونفي التّطابق اللّغوي بين لفظ " المُتَضَايِفين " ولفظ "المُضَاف والمُضَاف إليه" لا ينفي اشْتِرَاكهما في أصل المعنى الذي أُخذ منه الاصْطِلَاح وهو الإضافة، وأصل اللّفظ الذي هو مادّة (ض ي ف)، وهذا الاشْتِرَاك مفقود في باقي الثُّنَائِيَّات النَحْوِيَّة، ومن هنا يمكن أن نُفَسِّر سببَ تخصيص النُّحَاة للمُضَاف والمُضَاف إليه بتسمية "المُتَضَايِفين".

وهناك سبب ثانٍ وهو شِدَّة الارْتِبَاط، ووثاقة الاتِّصال بين المُضَاف والمُضَاف إليه مِمَّا يجعل المفهوم المنطقيّ لمُصْطَلَح "المُتَضَايِفين" يصدق عليهما أكثر من الثُّنَائِيَّات النَحْوِيَّة الأخرى.

المبحث الثاني: الاتِّصال بين المُتَضَايِفين:

يخضع المُرَكَّب الإضَافِيّ لشُروط لازمة لارْتِبَاط جُزأيه، ويستلزم تأثيرا متبادلا بينهما، وهذه الشّروط والتّأثيرات المُتَبادلة بين المُتَضَايِفين راجعة إلى قُوَّة اتِّصالهما، لأَنَّهُ كلّما كان التّرابط قَويًّا بين أجزاء الشيء، كان التّأثير بينها كبيرًا، وكان فصلها قبيحا أو مُمْتنعا، ورجعت شروط اتِّصالها إلى ما يستلزمه ذلك الاتِّحاد، وفيما يلي بيان ذلك.

2-1- شروط الاتِّصال بين المُتَضَايِفين:

أ - وجوب حذف التّنوين من المُضَاف:

إذا أُضِيفَ اسم حذف تَنْوِينه لأجل الإضافة، وذلك " أنّ التّنوين يُؤْذِن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تَدُلُّ على الاتِّصال، فلم يجمعوا بينهما... وكون الشيء مُتَّصِلًا مُنْفَصِلًا

1- السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النّحو، تحقيق: عبد الإله النّبهان، مطبوعات مجمع اللّغة العَرَبِيَّة بدمشق، (د ط)، (د ت)، ج1، ص 289.

في حالة واحدة مُحَال"[1]، وعَلّلَ المُبَرّد عدم اجْتِمَاع التّنوين مع الإضافة بأنّ التّنوين زائدٌ في الاسم، وكذلك الإضافة ولا يَحْتَمِل الاسم زيادتَين[2].

وكما يُحْذَف التّنوين من المُضَاف ظاهرًا يحذف مُقَدَّرا " كتَنْوِين "دراهم" لأنَّ غير المنصرف فيه تَنْوِين مُقَدَّر، منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدلُّ على أنَّ فيه تَنْوِينًا مُقَدَّرا نصبُ التمييز في نحو: "هو أحسن وجها" إذ لا ينصب نحو هذا إلّا عن تمام الاسم بالتّنوين"[3]، وكذلك إذا قلت: " أساورُ فضّةً بالنّصب، فالتنوين مقدّر الثّبوت، وإذا قلت أساورُ فضّةٍ بالجرّ، فإن الذي كان ثبوته مقدّرا صار حذفه مقدّرا، ولذلك لا ينوّن في الاضطرار"[4].

ب- وجوب حذف النون من المُثَنَّى، والجمع عند إضافتهما:

يجب حذف نون المُثَنَّى والجمع ومُلْحَقَاتِهما عند الإضافة، فالمُثَنَّى " نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[5]، فـ: (يدا) تثنية (يد)، والأصل (يدان) فحذفت نون التّثنية للإضافة "[6]، والملحق بالمُثَنَّى، " نحو: (هذان اثنا زيد) فـ: (اثنا) شبيه بالتّثنية في الإعراب بالحروف وليست تثنية حقيقيّة، إذ لا يقال في مُفْرَدها (اثن)، والأصل (اثنان) فَحُذِفَت النّون للإضافة لما ذكرنا "[7].

والجمع المقصود به جمع المُذَكَّر السّالم، ومثال حذف نونه عند الإضافة " قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[8] فـ: (المُقِيمِي) جمع (مُقِيم) جمع مُذَكَّر سالم، والأصل: (وَالمُقِيمِين) فَحُذِفَت نون الجمع للإضافة، لإنَّهَا تلي علامة الإعراب وهي الياء"[9] والمُلحَق بجمع المُذَكَّر السالم " نحو: (عِشرو عَمْرو) فـ: (عِشرو) شبيه بجمع المُذَكَّر السّالم في إعرابه بالحروف، وليس بجمع حقيقة لأنَّهُ لا مُفْرَد له "[10] فلا يقال عِشْر.

1- الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن محمّد بن أبي سعيد، أسرار العَرَبِيَّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1999م، ص 206.

2- ينظر المُبَرّد، المقتضب، ج 4، ص 143.

3- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التّصريح على التّوضيح، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م، ج1، ص 673.

4- أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 15.

5- المسد: 1

6- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التّصريح على التّوضيح، ج1، ص 673.

7- المرجع نفسه، ج1، ص 674.

8- الحجّ: 35

9- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التّصريح على التّوضيح، ج1، ص 673.

10- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

وإنَّمَا تُحذَفُ النّون من المُثَنَّى والجمع وشبههما " لإنَّهَا أشبهت التّنوين في كونها تلي علامة الإعراب، كما أن التّنوين يلي علامة الإعراب "[1] و" لإنَّهَا دليل تمام ما هي فيه... فلَمّا أرادوا أن يمْزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثّانية التَّعْرِيف أو التّخصيص، حذفوا من الأوَّل علامة تمام الكلمة "[2].

وحَذْفُ التّنوين والنّون من المُثَنَّى واجب إذا كان في المُضَاف تَنْوين أو نون، لأنّ من المُضَاف ما " لا يكون ذانك فيه، ألا ترى أنّ من المُعْرَب ما هو لازم الإضافة ولا تَنْوِين فيه، ومن المَبْنِيّ بناءً لازما وعارضا كذلك نحو "ذي مال" و﴿لَدُنْ حَكِيمٍ﴾[3]، وكَمْ رَجُلٍ، إذا قلنا إنَّهُ مجرور بالإضافة، وخَمْسَةَ عَشَرَك، فهذه أنواع أُضِيفَت ولم يُحْذف منها تَنْوِين "[4]، لأَنَّهُ لا تَنْوِين فيها أَصْلًا.

ج- وجوب حذف (أل) من المُضَاف إضافة مَعْنَوِيَّة:

المقصود بالإضافة المَعْنَوِيَّة أو المحضة الإضافة التي قُصِد بها تعريف المُضَاف أو تخصيصُه، وإنَّمَا وجب حذف (أل) من المُضَاف " لأنّ الألف واللّام يُشْعِران باستقلال الكلمة واستغنائها عن غيرها، والإضافة تُشْعِر بافْتِقَار الكلمة إلى غيرها واحتياجها، ويستحيل في الكلمة الواحدة أن تكون حاصلة على جهة الاستغناء والافْتِقَار لما فيه من التّناقض"[5]، وهناك سبب آخر وهو أنّ المُضَاف يَتَعَرَّف بالمُضَاف إليه إذا كان معرفة و" أحد التَّعْرِيفين كافٍ عن الآخر، فلا يجوز جمعهما بحال "[6].

هذا إذا كان المُضَاف إليه معرفة، أمَّا إذا كان نكرة فلا تَجوز إضافة اسم مُعرّف إليه كذلك، لأنّ " الغرض من الإضافة إلى المنكّر تخصيص المُضَاف، وفي المُضَاف المعرّف التّخصيص مع زيادة وهي التّعيين"[7]؛ وأجاز الكوفيّون " في الإضافة المحضة دخول (أل) على المُضَاف بشرط أن يكون اسم عدد، وأن يكون المُضَاف إليه هو المعدود، وفي أوّله

1- المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

2- الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 877.

3- النّمل: 6

4- أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 15.

5- العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2009 م، ج1، ص 518.

6- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

7- الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 883.

(أل) "[1]، نحو: الثّلاثة الأثواب، ومِمَّا احتجّوا به في ذلك " أنّ العدد يوصف به في قولهم: "عندي أثواب ثلاثة"، و"رجال خمسة"، فلمّا وُصِف به أشبَهَ بابَ "الحسنُ الوجهِ"، وبابُ "الحسن الوجهِ" يجوز فيه الجمع بين الألف واللّام والإضافة "[2] .

ورُدّ قولُهم بأنّ باب "الثلاثة الأبواب" فارق باب العدد في أمرين:

الأوَّل: أنّ باب العدد ليس بأصيل في الوصف، وإنَّمَا وُضع للعدد لا للوصف.

الثاني: أنّ المُضَاف إليه في باب "الحسن الوجهِ" فاعل في المعنى، وليس كذلك في باب الثّلاثة الأثواب[3].

وما استدلّوا به من السّماع على جواز ذلك " فإنَّهُم نقلوه عن قوم غير فصحاء، والفصحاء على غيره "[4]، ومنع البصريّون ذلك، وقولهم أصحّ، وأكثر شهرة، والأَوْلى الاكتفاء به لتتماثل أساليب البيان اللغويّ وتَتَوحَّد[5].

وأمَّا الإضافة "اللَفْظِيَّة"، وهي التي أُضِيفَ فيها الوصف إلى معْمُوله، فقد اغتُفِر دخول (أل) فيها على المُضَاف في خمس مسائل هي:[6]

1/- أن يكون المُضَاف إليه بـ: (أل) كـ "الجعد الشّعر".

2/- أن يكون المُضَاف إليه مُضَافا لما فيه (أل) نحو "الضارب رأس الرّجُلِ".

3/- أن يكون المُضَاف إليه مُضَافا إلى ضمير عائد على المُضَاف الذي فيه (أل) نحو: "مررت بالرّجل الضّارب غُلَامِه".

4/- أن يكون المُضَاف مُثَنَّى نحو: "الضّاربا زيدٍ".

5/- أن يكون المُضَاف جمع مُذَكَّر سالمًا نحو: "الضّاربو زيدٍ".

وإنَّمَا جاز دخول (أل) في الصّور السابقة على المُضَاف، لأنّ إضافته إلى المُضَاف إليه إنَّمَا حصلت لِعِلّة لَفْظِيَّة كالتَّخْفِيف، والأصل فَصْلُه بالتّنوين، وإعْمَاله فيما أُضِيفَ هو

1- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 14.

2- ابن النّحاس، التّعليقة على المقرّب، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عَمَّان، ط1، 2004 م، ص 311.

3- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

4- الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 890.

5- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 14.

6- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص ص 212، 213؛ و ينظر: الفاكهيّ، جمال الدّين عبد الله بن أحمد المكّيّ، مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى، دراسة وتحقيق: د. مؤمن عمر محمّد البدرارين، الدّار العثمانيّة للنشر، عَمَّان، ط1، 2008م، ص 460.

إليه، ولمّا كان انفصاله عن المُضَاف إليه هو الأصل كان مُسْتَغْنِيًا عنه، وقَبِلَ (أل) التي تُشْعِر بالاستغناء وعدم الافْتِقَار.

وكذلك لَمَّا كان الانفصال هو الأصل في هذه الإضافة، لم يَتَعَرَّف المُضَاف بالمُضَاف إليه، ولم يَتَخَصَّص به، فاحتيج إلى إدخال الألف واللّام عليه عند إرادة تعريفه.

د- وجوب تقدّم المُضَاف على المُضَاف إليه:

يجب تقدّم المُضَاف على المُضَاف إليه في التَّرْكِيب الإضَافِيّ، ولا يجوز تقدّم المُضَاف إليه لأنّ: " ما كان كالجُزْء من مُتَعلَّقِه لا يجوز تقدُّمُه عليه، كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها "[1]، و" المُضَاف إليه بمنزلة الجُزْء من المُضَاف، فلا يتقدّم عليه "[2].

ولا يجوز كذلك تقديمُ مَعْمُولات المُضَاف إليه – إن وُجِدت – على المُضَاف إلّا في حالة واحدة " هي أن يكون المُضَاف كلمة (غير) التي يُقصد بها النّفي "[3]، فأجاز جمهور النُّحَاة تقديم مَعْمُولات ما أُضِيفَت إليه عليها، نحو " أنا زيدا غيرُ ضاربٍ " كما يقال " أنا زيدا لا أضربُ "ومنه قول الشّاعر:[4]

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ ***** عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

فقَدَّم "عندي" وهو معمُول "مَكْفُور" مع إضافة "غير" إليه لإنَّهَا دالّة على نفي، فكأنّه قال: لعندي لا يكفر، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[5] "[6]، فقَدّم الجارّ والمجرور المُتعلّقين بالمُضَاف إليه "يسير" على المُضَاف "غير"، " فإن لم يُقصد بـ "غير" نفيٌ، لم يتقدّم عليها معْمُول ما أُضِيفَت إليه؛ فلا يجوز في قولك: "قاموا غَيْرَ ضَارِبٍ زيدًا"، قاموا زيدًا غيرَ ضاربٍ، لعدم قصد النّفي بغير"[7]، بل قُصِد بها الاستثناء.

من خلال عرض شروط اتِّصال المُتَضَايِفين نجد أنَّهَا تَتَلَخَّص في وجوب حذف ما يؤذن بانفصال المُضَاف وهو (التّنوين)، و(النّون)، و(أل)، وفي امْتِنَاع تقدُّم المُضَاف إليه

1- السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج1، ص 593.

2- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 60.

4- البيت لأبي زُبَيد الطّائي، ديوانهُ، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، (د ط)، (د ت)، ص 78.

5- المدّثر: 10

6- الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1955 م، ج2، ص 330.

7- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

ومعْمُولاتِه على المُضَاف، وهذا راجع كُلُّه إلى شِدَّة اتِّصال المُتَضَايِفين وأَنَّهُما في قُوَّة الكلمة الواحدة.

2-2- تأثير المُتَضَايِفين في بعضهما:

يُؤَثِّر كلٌّ من المُضَاف والمُضَاف إليه في بعضهما بما يُكْسِبُه كلٌّ منهما للآخَر.

أ- ما يكتسبه المُضَاف من المُضَاف إليه:

تقدّم أنّ المُضَاف إليه جيىء به من أجل المُضَاف وأَنَّهُ تَتِمَّة له، وشأن التَتِمَّة أن تضيف أمورا يفتقر إليها ما هي تمامٌ له، وقد بيّن النُّحَاة هذه الأمور التي يكتسبها المُضَاف من المُضَاف إليه، ونُلَخِّصُها فيما يلي:[1]

1/ التَّعْرِيف: كما في: "غلام الأمير" مِمَّا يكون المُضَاف إليه معرفة، فيَتَعَيَّن به المُضَاف، ويَتَمَيَّز عن سائر ما يشترك معه في جنسه.

2/ التّخصيص: نحو: "غلام امرأة" مِمَّا يكون المُضَاف إليه نكرة والمراد بالتّخصيص: الذي لم يبلغ درجة التَّعْرِيف، فإنّ غلام امرأة أَخَصُّ من غُلَامٍ، ولَكِنّه لم يَتَمَيَّز بعينه كما يَتَمَيَّز غلام زيد.

3/ تذكير المُؤَنَّث: كقول الشّاعر[2]:

إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ***** وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

فاكْتَسَب المُضَاف "إنارة" -وهو مُؤَنَّث- التّذكيرَ بإضافته إلى"العقل" وهو مُذَكَّر والدّليل: الإخبار عنه بوصف مُذَكَّر وهو "مَكْسُوف"، ويُحتَمَل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3].

4/ تأنيث المُذَكَّر: كقولهم: "قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ" فقد أُنِّث الفعلُ مع كون نائب الفاعل "بعض" مُذَكَّرا لاكْتِسَاب الفاعل المُذَكَّر التّأنيث من المُضَاف إليه المُؤَنَّث بسبب إضافته

1- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط2، 2008 م، ج2، ص 151 – 158، والدّسوقي، مصطفى محمّد عرفة، حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د ط)، 2009 م، مج3، ص 131 – 148، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، عُدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطّلائع، القاهرة، (د ط)، 2009 م، مج2، ج3، ص 86 – 88.

2- قال محي الدّين عبد الحميد في عدّة السّالك، ج3، ص 89: لم أجد أحدا نسب هذا الشّاهد إلى قائل معيّن ورأيت من يذكر أَنَّهُ مصنوع، وأَنَّهُ لبعض المولّدين.

3- الأعراف: 56

إليه[1]، وقرأ الحسن البصري ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[2] بالتّاء بدل الياء أي:(تلتقطه)، ويكتسب المُضَاف المُذَكَّر التّأنيث من المُضَاف إليه المُؤَنَّث في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون المُضَاف بعض المُضَاف إليه نحو: "قُطِعتْ بَعْضُ أَصَابِعِي".

الثانية: أن يكون المُضَاف كُلًّا للمُضَاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾[3].

الثالثة: أن يكون المُضَاف وصفا في المعنى للمُضَاف إليه، كقول الشّاعر:[4]

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ***** طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي

وإنَّمَا لم يقل أسرع أي: الطّول، لاكْتِسَاب الطّول التّأنيثَ من اللّيالي.

5/ الظّرفيّة: وذلك إذا كان المُضَاف إليه ظرفًا نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[5].

6/ المَصْدَرِيّة: وذلك إذا كان المُضَاف إليه مصدرًا نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[6]، فـ (أيّ) مفعول مُطلق ناصبُهُ ينقلبون، وإنَّمَا اكْتَسَب المُضَاف (أيّ) المَصْدَرِيّة بإضافته إلى المصدر الميميّ (مُنْقَلَبٍ).

7/ وُجوب التّصدير: وذلك إذا كان المُضَاف إليه من الأسماء التي تستوجب الصّدارة، كأسماء الاستفهام نحو "غلام مَنْ عندك" فـ: "غلام" مبتدأ، و"من" مضاف إليه، و"عندك" خبر، والمبتدأ "غلام" في هذا المثال واجب التقدّم على الخبر بسبب إضافته إلى اسم الاستفهام (مَنْ) الذي يستوجب التّصدير.

8/ البناء: إذا كان المُضَاف إليه مَبْنِيّا اكْتَسَب المُضَاف البناء بإضافته إليه في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون المُضَاف مُبْهَما كـ: (غير) و(مثل) و(دون)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[7].

1- ونائب الفاعل تبَعٌ للفاعل في ذلك.

2- يوسف: 10.

3- آل عمران: 30.

4- البيت للأغلب العجلي، ينظر: العينيّ، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، تحقيق: أ. د. علي محمّد فاخر، أ. د. أحمد محمّد توفيق السّوداني، د. عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2010م، مج3، ص 1317، برواية: نقضن بدل: طوين.

5- إبراهيم: 25.

6- الشّعراء: 227.

7- الجنّ: 11.

ثانيها: أن يكون المُضَاف زمنًا مُبْهَما، والمُضَاف إليه لفظ (إذ) كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، بفتح "يوم"، وقُرئ يَوْمِئِذٍ بِالإعْرَاب.

ثالثها: أن يكون المُضَاف زمنا مُبْهَما، والمُضَاف إليه فعلا مَبْنِيّا سواء أكان بناء الفعل أصليّا كقول الشّاعر[2]:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ***** وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

فقد أضيف الظّرف المبهم (حين) إلى جملة فعليّة مصدّرة بفعل مبنيّ بناءً أصليّا وهو الماضي (عاتب)، فاكتسب منه البناء، وحقّه الإعراب بالجرّ قبل الإضافة، ويجوز الإعراب في (حين).

أم بناءً عارضًا كالمُضَارِع المسند إلى نون النّسوة، نحو قول الشّاعر:[3]

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ***** عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

فاكْتَسَب المُضَاف (حين) البناء بإضافته للجملة المُصَدّرة بفعل مَبْنِيّ بناءً عارضا وهو: (يَسْتَصْبِينَ)، وحَقُّ المُضَاف الجرّ قبل الإضافة، ويجوز الإعراب في (حين) كذلك.

9/ الإعراب: نحو: " هَذِهِ خَمْسَةَ عَشْرُ زَيْدٍ " فلمّا أضاف (عشر) إلى (زيد) المُعرَب أُعْرِب (عشر) بالرّفع مع أَنَّهُ في الأصل مَبْنِيّ على الفتح، وأمَّا (خَمْسَةَ) فتبقى مَبْنِيّة على الفتح، وهذا عند من أعرب (عشر)، والأكثر البناء على فتح الجزأين أي: "هذه خمسةَ عشْرَ زَيدٍ".

وهذه الأمور التّسعة يكتسبها المُضَاف من المُضَاف إليه إذا كانت الإضافة محضة "مَعْنَوِيَّة"، وأمَّا إذا كانت الإضافة لَفْظِيَّة فإنَّهُ يكتسب منه أمرين هما:

1/ التَّخْفِيف: إذا كان المُضَاف وصفًا والمُضَاف إليه معْمُولَه قَبْل الإضافة، وقُصِد بالوصف معنى الحال أو الاستِقبال، كانت الإضافة للتَّخْفِيف، أي: إفادة المُضَاف تخفيفا بضَمّ المُضَاف إليه له، نحو: (ضاربي زيدٍ) و(ضاربو زيدٍ)، فإنّ الأصل في: (ضارب) و(ضاربو) أن يَعمَلا النّصب، ولكنّ الجرّ أخفّ منه إذ لا تَنْوِين معه ولا نون.

2/ رفع القبح أو التَجَوُّز: مِمَّا يكون المُضَاف صفة مُشَبَّهة مُضَافة إلى فاعلها في المعنى نحو: "مررت بالرّجل الحسن الوجه" فإنّ الوجه إذا رُفِع قَبُح الكلام لخُلُوِّ الصّفة لفظا عن

1- المعارج: 11.

2- البيت للنّابغة الذّبياني، دِيوَانُهُ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2،(دت)، ص 32، وهو من شواهد سيبويه، ج2، ص 330.

3- البيت بلا نسبة، ينظر: - شرح الأشموني، منهج السّالك، ج2، ص 315، و-العيني، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، ، مج3، ص 1328.

ضمير موصوف بسبب اقْتِرانِهَا بـ (أل)، وإن نُصِب حصل التَجَوُّز بإجراء الوصف اللّازم مجرى المتعدي.

وبهذا يتمّ ما يكتسبه المُضَاف من المُضَاف إليه أحد عشر أمرا، تسعة منها مختصّة بالإضافة المحضة وهي: التَّعْرِيف، والتّخصيص، والتّأنيث، والتّذكير، والظّرفيّة، والمَصْدَرِيّة، ووجوب التّصدير، والبناء، والإعراب على – قِلّة – وأمران مختصّان بالإضافة اللَفْظِيَّة وهما التَّخْفِيف ورفع القبح أو التَجَوُّز.

ب- ما يكتسبه المُضَاف إليه من المُضَاف:

أجمع النُّحَاة على أنّ "المُضَاف إليه" مجرورٌ أبدا، وذهب الجمهور وعلى رأسهم "سيبويه" إلى أنّ عامل الجرّ في المُضَاف إليه هو المُضَاف نفسه[1] وهذا هو الصّواب، والدّليل على ذلك اتِّصال الضّمائر به، ولا تتّصل الضّمائر إلّا بعواملها[2]، ولأنّ "موجِب العمَل الاقتضاء، فإذا اقتضى شيء شيئا وجب أن يعمل فيه... والاسم الذي هو المُضَاف اقتضى اسما يُضَاف هو إليه ليَتَخَصَّص به "[3].

وذهب بعض النُّحَاة إلى القول بأنّ الجارّ للمُضَاف إليه هو حرف الجرّ المُقَدَّر بين المُتَضَايِفين، وزعَموا بأنّ الجرّ لا يسوغ دون تقدير الحرف، لأنّ كلّ واحد من المُضَاف والمُضَاف إليه اسم ليس له أن يعمَل في الآخر[4]، و " أصل عمَل الجرّ للحروف، وأُفْسِد ذلك بأَنَّهُ يجب حينئذ تَنْوِين المُضَاف كما لو ظهر الحرف، وبأنّ عمَل حرف الجر محذوفا ضعيف على خلاف الأصل، وبأَنَّهُ يقتضي أن لا يَتَعَرَّف المُضَاف "[5].

وقال آخرون بأنّ الإضافة هي العاملة للجرّ في المُضَاف إليه وهذا القول هو " المشهور بين المُعربين فإنَّهُم يقولون في نحو: " غلام زيد "، غلام مُضَاف وزيد مُضَاف إليه مجرور بالإضافة "[6]، وهذا القول ضعيف لأنّ الإضافة " معنى والمُضَاف لفظ، واللّفظ

1- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 419.

2- ينظر: أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 6.

3- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3162.

4- ينظر ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصّل للزمخشري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001 م، ج2، ص 123.

5- ابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين ابن بدر، قواعد المطارحة في النّحو، تحقيق: د. يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجّار، أ. د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد الأردن، (د ط)، 2011 م، ص 206.

6- الأهدل، محمّد بن أحمد بن عبد البارئ، الكواكب الدّريّة على مُتَمِّمة الآجرّوميّة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط1، 1990 م، ج2، ص 457.

أقوى "[1]، ولأَنَّهُ لا يُصار إلى المعنى في العَمل، إلّا عند تعذّر اللّفظ[2]، وكذلك يلزم عن القول بأنّ الإضافة – التي هي نسبة بين المُضَاف والمُضَاف إليه – عاملة في المُضَاف إليه، أن يكون العامل في الفاعل، والمفعول النِّسْبَة التي بينهما وبين الفعل[3].

على أنّ الكثير من النُّحَاة ينسبون الجرّ إلى الإضافة، وهم يرون أنّ الجارّ للمُضَاف إليه هو المُضَاف، وهذا من باب التَجَوُّز كقول " ابن هشام " في مغني اللّبيب: " قولهم في نحو: (جلست أمام زيدٍ)، إنّ زيدًا مخفوض بالظّرف، والصّواب أن يقال: مخفوض بالإضافة"[4]، فنسب الجرّ للإضافة، مع أَنَّهُ يرى أنّ الجارّ للمُضَاف إليه هو المُضَاف، كما قال في أوضح المسالك: " ويُجَرُّ المُضَافَ إليه بالمُضَافُ، وفاقًا لسيبويه "[5]، وقال ابن إياز: " وقال أبو الفتح في اللّمع: الجرّ بالإضافة وهو تَجَوُّز، ويكثر ذلك في عبارة المُطارِحين"[6]؛ وبهذا يتبيّن أنّ قول سيبويه والجمهور بأنّ المُضَاف هو عامل الجر في المُضَاف إليه هو الأصحّ، وكلّ قول خلافه هو قول مرجوح.

وبعرضنا لما يكتسبه المُتَضَايِفان من بعضهما، نلمس مَرَّة أخرى مدى ترابطهما وشِدَّة اتِّصالهما، وبذلك أيضا نستدلّ على قبح الفصل بينهما، إلّا في حالات قليلة ذكرها النّحاة، وبيانها فيما يأتي:

2-3- الفصل بين المُتَضَايِفين:

الأصل في المُضَاف أن يتّصل بالمُضَاف إليه، وقد كره النُّحَاة الفصل بينهما لأنّ المُضَاف إليه من تمام المُضَاف، لأَنَّهُ يقوم مقام التّنوين ويعاقبه، والفصل بين التّنوين واسمه ممتنع[7]، وقد عدّ "ابن جنّي" الفصل بين المُتَضَايِفين من قبيح الفصل، وبنى حكمه على قاعدة عامّة هي: كلّما زاد الجُزْءان اتِّصالا قوي قبح الفصل بينهما[8].

1- المرجع السّابق، الصفحة نفسها.

2- ينظر الفاكهي، الفواكه الجنيّة على مُتَمِّمة الجُروميّة، ص 348.

3- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 66.

4-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 287.

5- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 210.

6- ابن إياز، قواعد المطارحة في النحو، ص 207.

7- ينظر: السّيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2012 م، مج2، ص ص 32، 33.

8- ينظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، المكتبة العلميّة، (د ط)، (د ت)، ج2، ص 390.

على أَنَّهُ قد ثبت عن العرب الفصل بين المُتَضَايِفين "بالظّرف"، و"بالجارّ والمجرور" فمثال فصلهم بين المُتَضَايِفين بالظرف قول الشّاعر:[1]

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُوْنَنْ وَمِدْحَتِي ***** كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

ففصل بين المُضَاف (ناحت) والمُضَاف إليه (صخرة) بالظرف (يوما) المتعلّق بالمُضَاف، ومثال الفصل بين المُتَضَايِفين بظرف غير متعلّق بالمُضَاف قول عَمرو بن قميئة:[2]

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ***** لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المُتَضَايِفين بالظّرف (اليوم) والأصل (لله درّ من لامها اليوم)، و "(اليوم) أجنبيّ من (درّ) لأنّ العامل فيه (لامها) "[3]، ومثال الفصل بين المُتَضَايِفين بالجارّ والمجرور قول الشّاعر:[4]

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ ***** يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

والأصل: (معتادُ مصابرةٍ)، ولكنّه فصل بينهما بالجارّ والمجرور (في الهيجا) والجارّ والمجرور متعلّقان بالمُضَاف، ومن ذلك قول النبي عليه الصّلاة والسّلام: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي)[5]، ومثال الفصل بجارّ ومجرور غير متعلّقين بالمُضَاف قول الشّاعر:[6]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ***** أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرَارِيجِ

فالمُتَضَايِفان هما: (أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ) وقد فصل بينهما بالجارّين والمجرورين (مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا) وهما غير متعلّقين بالمُضَاف (أَصْوَاتَ).

هذا وقد ثبت على – قلّة – الفصلُ بين المُتَضَايِفين بأشياء أخرى غير الظرف والجارّ والمجرور، فمن ذلك:

1- البيت بلا نسبة، ينظر: - الأشموني، منهج السّالكين، ج2، ص 328 والعيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1382.

2- البيت لعَمرو بن قميئة، دِيوَانهُ، تحقيق: د. خليل إبراهيم المطيّة، دار صادر، بيروت، ط2، 1994م، ص 71، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب، ج1، ص 178.

3- الشّاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 2007 م، ج4، ص 186.

4- البيت بلا نسبة، ينظر: العيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1386.

5- أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلم "ولو كنت متخذا خليلا" برقم: 3661.

6- البيت لذي الرُّمة، دِيوَانهُ، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1995 م، ص 42، وفيه " إنقاض " بدل " أصوات "، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج1، ص 179.

أ/ الفصل بين المصدر المُضَاف إلى فاعله بمفعول به:

ومن ذلك قراءة ابن أبي عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكائِهِم﴾[1]، ففصل بين المُضَاف (قَتْلُ) والمُضَاف إليه (شُرَكائِهِم) وهو فاعل المصدر (قَتْلُ) في المعنى بمفعول المصدر (أَوْلَادَهُم).

ومنه قول الشّاعر[2]:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ ***** بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ

ففصل بين المُضَاف (قرع) والمُضَاف إليه (الكنائن) وهو فاعله في المعنى بمفعول المصدر (القِسيّ).

كما ثبت الفصل بين مصدر مُضَاف إلى فاعله بمفعول به لغير المصدر المُضَاف ومنه قول الشّاعر:[3]

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا ***** كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ

فالفاصل (المسواك) مفعول به وهو منصوب بالفعل (تسقي) لا بالمُضَاف (ندى).

ب/ فصل اسم الفاعل المُضَاف إلى مفعوله الأوَّل بمفعوله الثاني:

ومنه قول الشّاعر[4]:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى ***** وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ

والأصل: مانع المحتاجِ فضلَه.

ج/ الفصل بين المُتَضَايِفين بالفاعل:

ومنه قول الشّاعر:[5]

نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلا تُنْمِي***** وَلَا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا العَزِمِ

" أراد ولا ترعوي عن أن ينقض أهواؤُنا العزمَ، ففصل بأهوائنا "[6]

1- الأنعام: 137.

2- البيت للطِّرِمّاح، دِيوَانهُ، تحقيق: د. عِزّة حسن، دار الشّرق العربي، بيروت، حلب، ط2، 1994 م، ص 269، وينظر: العيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1368.

3- البيت لجرير بن عطيّة الخطفى، دِيوَانهُ، دار بيروت، بيروت، (دط)، 1986م، ص 305، وينظر: الأشموني، ج2، ص 328، والعيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، 1377.

4- البيت بلا نسبة، ينظر: الأشموني، ج2، ص 327، والعيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1374.

5- البيت بلا نسبة، ينظر: الأشموني، ج2، ص 329، والعيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1388.

6- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 156.

د/ فصل المُضَاف عن المُضَاف إليه بالقسم:

نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: "هذا غلام – والله – زيدٍ"، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: " إنّ الشّاة لتجترّ، فتسمع صوت – والله – ربّها"[1]، والأصل: غلامُ زيدٍ، وصوتَ ربّها.

هـ/ الفصل بين المُتَضَايِفين بالنداء:

كقول بُجَير بن زهير:[2]

وِفَاقُ – كَعْبُ – بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ***** تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرَا

أراد وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ.

و/ الفصل بين المُتَضَايِفين بالنعت:

كقول الشّاعر:[3]

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ ***** مِنْ اِبْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

أراد: مِنْ اِبْنِ أَبِي طَالِبِ شَيْخِ الأَبَاطِحِ.

ز/ الفصل بين المُتَضَايِفين باللّام الجارّة:

كقول الشّاعر:[4]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِي ***** وَضَعتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أراد يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ.

ح/- الفصل بين المُتَضَايِفين بفعل ملغًى:

كقول الشّاعر:[5]

بِأَيّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا ***** أَأَدْبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارَا

فـ: " تَرَاهُمْ " فعل ملغًى فصل بين المُتَضَايِفين، والأصل: بِأَيّ الأَرَضِينَ حَلُّوا.

ط/ الفصل بين المُتَضَايِفين بمفعول لأجله:

كقول الشّاعر:[6]

1- ينظر: السّيوطي، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 433.

2- ينظر: العيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1389.

3- البيت منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان في المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1380.

4- البيت لسَعْد بن مالك بن ضَبِيعة، ينظر: أبو تمّام، ديوان الحماسة، شرحه وعلّق عليه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998 م، ص 90، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ج2، ص 207.

5- البيت بلا نسبة، ينظر: العيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1390.

6- البيت لأبي زبيد الطائي، دِيوَانهُ، ص 98، وأورده المُبَرِّد في المقتضب، ج4، ص 377، بلا نسبة، بتقديم العجز على الصدر.

مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوَادِي ***** أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أي مُعَاوِدُ وَقْتِ الهَوَادِي جُرْأَةً، ففصل بالمصدر الذي هو المفعول لأجله[1].

ومع ثبوت الفصل بين المُتَضَايِفين بما تقدّم، إلّا أنّ النُّحَاة البصريين والكوفيّين لا يرون جواز الفصل إلّا في ضرورة الشعر، وأمَّا في النّثر فذلك عندهم ممتنع.[2]

إلّا أنّ الكوفيّين يرون جواز الفصل بين المُتَضَايِفين في ضرورة الشعر بكلِّ الأمور التي ورد الفصل بها عن العرب، وأمَّا البصريّون فقد أجازوا الفصل بين المُتَضَايِفين بـ: (الظّرف) و (الجارّ والمجرور) فحسب[3]، وأمَّا ما رُوي من شعر فيه فصل بين المُتَضَايِفين بغير (الظرف) و (الجارّ والمجرور) فقالوا بأَنَّهُ " مع قِلّته لا يُعرف قائله "[4]، حتّى إنَّهُم ردّوا قراءة ابن أبي عامر المتواترة، ولم يجيزوا الاحتجاج بها[5].

ووسّع ابن مالك دائرة الجواز لمّا ذهب إلى أنّ الفصل بين المُتَضَايِفين إذا كان المُضَاف شبه فعل وكان الفاصل (ظرفا) أو(جارّا ومجرورا) أو(مفعولا به)، وكان هذا الفاصل معمُولا للمُضَاف " جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختصّ بالاضطرار "[6]، وكذلك إذا كان الفاصل قَسَما فإنّ ذلك جائز في الاختيار عنده، وقد جمع ما جوّزه بقوله في ألفيّته التي نظمها في النّحو والتّصريف:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً: أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ.....[7]

فأمَّا الفصل بين المُتَضَايِفين بالظّرف المَعْمُول للمُضَاف فقد استظهر على جوازه في الاختيار بقول بعض من يوثق بعربيّته: " تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا، ففصل في الاختيار بالظّرف، فعُلم أنّ مثله لا حَجْر على المتكلّم به ناظما وناثرا."[8]

1- ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 148.

2- ينظر: الأنباري، كمال الدّين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيّين البصريين والكوفيّين، تحقيق وشرح محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج2، ص 427.

3- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

4- المرجع نفسه، ج2، ص 435.

5- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص ص 435، 436.

6- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 155.

7- ابن مالك، أبو عبد الله محمّد جمال الدّين بن عبد الله، ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د ط)، (د ت)، ص 121.

8- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 155.

كما استظهر على جواز الفصل بين المُتَضَايِفين بجارٍّ ومجرور متعلّقين بالمُضَاف بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»، حيث فصل عليه الصلاة والسلام بين المُتَضَايِفين بالجارّ والمجرور " لي" المتعلّقين بالمُضَاف وهو أفصح النّاس[1].

واستدلّ ابن مالك على جواز الفصل بين المُتَضَايِفين إذا كان المُضَاف شبه فعل (مصدرا) والمُضَاف إليه فاعله في المعنى بمفعول ذلك المصدر بقراءة ابن عامر السبعيّة لآية الأنعام: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَائِهِم﴾[2]، حيث فصل بين المصدر المُضَاف (قَتْلُ) وفاعله المُضَاف إليه (شُرَكَائِهِم) بمفعول المصدر (أولادَهم)، وهي قراءة سبعيّة متواترة وصاحبها موثوق بعربيّته[3]، قال أبو حيَّان في شرح التّسهيل "وما اختاره المصنّف من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح"[4].

وأمَّا إذا كان المُضَاف شبه فعل (اسم فاعل) والمُضَاف إليه مفعوله الأوَّل، والفاصل بينهما مفعوله الثاني، فدليل ابن مالك على جوازه في النّثر قراءة بعض السلف ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[5]،بنصب (وعدَه) وجرّ رُسُلِه[6].

واستظهر ابن مالك بالقياس كذلك على جواز الفصل بين المُتَضَايِفين بـ:(الظّرف) و(الجارّ والمجرور) و(المفعول به) المعْمُولَة للمُضَاف إذا كان شِبه فِعل، حين ذكر أنّ ذلك يُحسّنه ثلاثة أمور أحدُها كون الفاصل فضلة، فإنّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، والثّاني كونه غير أجنبيّ لتعلّقه بالمُضَاف، والثالث كونه مُقَدَّر التّأخير من أجل المُضَاف إليه، مُقَدَّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المَعْنَوِيَّة، وقال بأنّ مثل هذا الفصل لو لم يسمع عن العرب، لاقتضى القياس اسْتِعْمَاله[7].

ولا يشمل هذا القياس فصل اسم الفاعل المُضَاف إلى مفعوله الأوَّل بمفعوله الثاني بسبب عدم وجود الأمر الثالث فيه، لكون المفعول الثاني الذي فصل بين المُتَضَايِفين، غير

1- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 155.
2- الأنعام: 137.
3- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 160.
4- أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 150.
5- إبراهيم: 47.
6- ينظر: أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 151.
7- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 160.

مُقَدَّر التقديم بسبب تأخّر رتبته في الأصل عن المفعول الأوّل الذي أُضِيفَ إليه اسم الفاعل، وإنَّمَا يُكتفى في إثباته بالسّماع.

وكذلك جوّز ابن مالك الفصل بين المُتَضَايِفين بالقسم انطلاقا من السّماع ولم يخصّه بالضّرورة، لأَنَّهُ نُقل في كلام منثور ولا ضرورة في النّثر، ولم يشترط ابن مالك شرطا في المُتَضَايِفين عند الفصل بينهما بالقسم لأنّ " العرب استعملته على جهة التّأكيد، زائدا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنّه لا فصل ثمّة "[1] .

أمَّا عند الفصل بـ:(الظرف) و(الجارّ والمجرور) و(المفعول به) فقد اشترط جمال الدّين بن مالك كون المُضَاف شبه فعل وكون الفاصل معمُولا للمُضَاف – كما قدّمنا – وإذا لم يتوفّر هذان الشّرطان فإنّ الفصل حينئذ لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر، وقد ذكرنا أمثلة لذلك.

وتخلُّف الشرط الأوّل مؤدٍّ بالضّرورة إلى تخلّف الثاني عند الفصل بالظرف والجارّ والمجرور، لأَنَّهُما لا يتعلّقان إلا بشبه فعل، ومثاله عند الفصل بالظّرف قول الشّاعر[2]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَاً ***** يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين (كفّ) و(يهوديّ) بـ (يَوْمَاً) الذي لم يتعلّق بـ: (كفّ) بسببِ كونه اسما جامد لا يصلح لأن يكون مُتَعَلَّقا للظّرف.

ومثال الفصل بين المُتَضَايِفين بجارّ ومجرور غير متعلّقين بالمُضَاف لعدم كونه شبه فعل قول الشّاعرة:[3]

هُمَا أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ***** إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

والحاصل أنّ الفصل بين المتضايفين بـ:(الظرف) و(الجارّ والمجرور) و(المفعول به) لايجوز إلّا في ضرورة الشّعر إذا لم يكن المضاف شبه فعل، وكذلك فإنّ الفصل بالفاعل والنّداء والنّعت واللّام وبفعل ملغًى وبالمفعول لأجله لا يجوز ذلك كلّه إلّا في ضرورة الشّعر بإجماع النّحاة.

1- الشّاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 183.

2- البيت لأبي حيّة النّميري، دِيوَانهُ، تحقيق: د. يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د ط)، (د ت)، ص 163، وهو من شواهد سيبويه، ج1، ص 179.

3- البيت نسبه سيبويه لدُرنا بنت عبعبة، ينظر: الكتاب، ج1، ص 180، ونسبه أبو تمّام في الحماسة لعَمْرَة الخَثْعَمِيَّة، ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة، ص ص 196، 197.

وحاصل ذلك كلّه أنّ جواز الفصل بين المُتَضَايِفين في حالاتٍ قليلة في الاضطرار، وفي حالات أقلّ في الاختيار وامْتِنَاعُه في ما عدا ذلك، دليل آخر على شِدَّة اتِّصال المُتَضَايِفين، يُضَاف إلى ما قدّمنا من دلالة وجوب حذف مايؤذن بالانفصال من المُضَاف، ودلالة تأثير المُتَضَايِفين في بعضهما على ذلك.

ومِمَّا ساعد على قُوَّة ارْتِبَاط المُتَضَايِفين، ومشابهتهما للاسم المُفْرَد كونهما من نفس النّوع، أي كونهما اسمين.

المبحث الثالث: الأسماء والإضافة:

3-1- وجوب كون كلّ من المضاف والمضاف إليه اسما

عرفنا من حدّ المُضَاف والمُضَاف إليه أَنَّهُما اسمان، وهذا ما أدّى ببعض النُّحَاة إلى جعل إضافة الاسم والإضافة إليه من خصائص الأسماء، وعلاماته التي يَتَمَيَّز بها عن قسيميه الفعل والحرف، كقول السّيوطي: " تتبّعنا جميع ما ذكره النّاس من علامَات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي: الجرّ وحروفه والتّنوين والنّداء... وإضافته والإضافة إليه... "[1]

واكتفى بعض النُّحَاة بذكر (الإضافة) بدل (إضافة الاسم والإضافة إليه) عند بيانهم لعلامات الاسم، فمن هؤلاء "عبد القاهر الجُرْجَانِيّ" الذي يقول في كتابه الجمل: " الاسم ما دخله التّنوين نحو: (زيد) والألف واللّام نحو: (الرّجل) وحرف الجرّ نحو: (بزيدٍ) والإضافة نحو: (غلام زيدٍ) وجاز الإخبار عنه نحو: (خرج زيد)"[2].

ومن هؤلاء أيضا "الزَّمَخْشَرِيّ" الذي قال في المفصّل عند ذكره لعلامات الاسم: " وله خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التَّعْرِيف، والجرّ، والتّنوين، والإضافة"[3] .

وكذلك "ابن الحاجب" الذي قال في الكافية: " ومن خواصِّه دخول اللّام، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة."[4]

1- السّيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص 8.

2- الجُرْجَانِيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمّد، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق (د ط)، 1972م، ص 5.

3- الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص 23.

4-ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، والشّافية في علمي التّصريف والخطّ، ص 11.

وقول النُّحَاة الثّلاثة: (والإضافة) يحتمل إضافة الاسم والإضافة إليه معا، أو إضافته فحسب، وعلى الأوَّل حمل "ابن الخشّاب" كلام "عبد القاهر الجُرْجَانِيّ" حين قال في شرح الجمل: " ومن خواصّه الإضافة، وهو أن يُضَاف أو يُضَاف إليه، كقولك: (غلام زيدٍ)، فغلام اسم مُضَاف، وزيد اسم مُضَاف إليه "[1].

وحَمَلَ "ابن يعيش" قولَ "الزَّمَخْشَرِيّ": (والإضافة) على إضافة الاسم دون الإضافة إليه حيث قال في شرح المفصّل: "والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مُضَافا لا مُضَافا إليه"[2] وتقييدُه لمدلول (الإضافة) بالظرف (هنا) أي في كلام الزَّمَخْشَرِيّ دليل على أنَّهَا تشمل الإضافة إلى الاسم في غير كلام الزَّمَخْشَرِيّ، ومن أجل ذلك قال: "لا مُضَافًا إليه"، وما كان ليحترز مِمَّا لا يحتمله الكلام؛ إلّا أنّ تقييده للإضافة بأحد مدلوليها تقييد بلا قرينة.

وأمَّا قول "ابن الحاجب" فإنَّهُ لا يحتمل إلّا إضافة الاسم، لا بذاته – كما بَيَّنَّا – ولكن بقرينة قوله في شرح الكافية " وإنَّمَا اختصّ الاسم بالإضافة لأَنَّهُ يقبل التَّعْرِيف، والأفعال لا تقبل التَّعْرِيف، فلم يصحَّ دخول الإضافة فيها "[3]، فعلّل اختصاص الاسم بالإضافة بفائدة التَّعْرِيف، ومعلوم أنّ المُضَاف هو الذي يَتَعَرَّف بالمُضَاف إليه وليس العكس، فدلّ ذلك على أَنَّهُ يقصد إضافة الاسم، لا الإضافة إليه.

وليس يعني ذلك أَنَّهُ لا يرى أنّ الإضافة إلى الاسم من خصائصه، لأَنَّهُ قال قبل ذلك في شرحه للكافية " وإنَّمَا لم تقع الأفعال مُضَافا إليها، لأنّ المُضَاف إليه في المعنى محكوم عليه، والأفعال لا تقع محكوما عليها، أو لأنّ وضع المُضَاف إليه الأهمّ تعريفُ المُضَاف، ووضع الأفعال على التَّنْكِير، فلم تقبل الإضافة إليها "[4]، وحيث نفى وقوع الأفعال مُضَافا إليها، فقد أثبت بمفهوم قوله أَنَّهُ لا إضافة إلّا إلى الأسماء، ويؤكّد ذلك قوله بأنّ: "المُضَاف إليه في المعنى محكوم عليه"[5]، ولا يُحكم إلّا على الأسماء.

وأمَّا اقتصاره على إضافة الاسم دون الإضافة إليه عند ذكره لعلامات الاسم، فلأنّ الكافية متن تعليميّ مختصر في علم النّحو، لم يستوعب فيه كل علامات الاسم، وإنَّمَا اكتفى

1- ابن الخشّاب، أبو محمّد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق (د ط)، (دت)، ص 12.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشريّ، ج1، ص 89.

3- ابن الحاجب، جمال الدّين أبو عمرو عثمان، شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، الرّياض، ط1، 1997 م، مج1، ص 233.

4- المرجع نفسه، مج1، ص 232.

5- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

بذكر علاماته الظاهرة، كإضافته، وأمَّا الإضافة إليه فليست علامة ظاهرة له، لورود إضافة بعض الأسماء إلى الجمل الفعليّة، والتي هي في صورتها إضافة إلى الأفعال، فاستغنى عن ذكرها دفعا للتّشويش على المتعلِّمين، وإجابة لداعي الاختصّار الذي تفرضه طبيعة كتابه؛ وبهذا يمكن تعليل كلام الجُرْجَانِيّ والزَّمَخْشَرِيّ إذا ما حملناه على إرادة إضافة الاسم دون الإضافة إليه.

وإنَّمَا أطلنا في بيان مرادهم بـ "الإضافة" لأنّ بعض النُّحَاة يرون جواز الإضافة إلى الأفعال خلافا للجمهور؛ فبيّنا أَنَّهُم ليسوا على قولهم.

وأمَّا الذين يرون جواز الإضافة إلى الأفعال فقد احتجّوا لإثبات ذلك بأنّ " العرب قد أضافت أشياء إلى الأفعال، منها أنَّهَا أضافت إليها أسماء الزّمان كقولهم: هذا يوم يقوم زيد، وهذه ساعة يذهب بكر، وقصدتك يومَ خرج عبد الله، وأقصدك يوم يقوم أخوك، وكذلك ما أشبهه، وقد أضافت إليها قولهم (ذو)، وذلك قولهم: اذهب بذي تسلم... وأضافوا إلى الأفعال (آية) في قولهم:[1]

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيْكَ بَنِي تَمِيمٍ ***** بِآيَةَ مَايُحِبُّونَ الطّعَامَا

وقال آخر[2] وهو من القصيدة:[3]

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ زُورًا ***** كأنّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا "[4]

وفسّر ابن السّراج ذلك بأن العرب " خصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال لأنّ الزّمان مُضَارِع للفعل لأنّ الفعل له بُنِيَ، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدّليل عليهما "[5].

1- البيت ليزيد بن عمرو بن الصَّعِق، ينظر سيبويه الكتاب، ج3، ص 118، والبغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م، ج6، ص 512.

2- نسبه سيبويه للأعشى، ينظر: الكتاب، ج3، ص 118، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، ج6، ص ص 511، 512.

3- قوله "وقال آخر" وهو من القصيدة مضطرب، قال د. مازن المبارك في هامش الكتاب ص 113: لعلّه يريد وقال في آخر، أيّ: في بيت آخر، ومعنى ذلك أنّ البيت الثّاني من قصيدة ابن الصَّعِق أيضا.

4- الزّجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط7، 2011م، ص ص 112، 113.

5- ابن السّراج، أبو بكر، الأصول في النحو، ج2، ص 11.

وقالوا بأنّ " الاسم مُضَاف إلى نفس الفعل، وليس بمُضَاف إلى شيء من هذه الجملة في موضعه... ويؤكّد ذلك بناؤك المُضَاف إذا أضفته إلى مَبْنِيّ نحو: عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ) فاكتساؤه منه البناء دلالة على إضافته إليه نفسه، فهذا كاكتسائه منه التَّعْرِيف والتَّنْكِير "[1].

ولعلّهم استظهروا على رأيهم بظاهر قول سيبويه: "هذا باب ما يُضَاف إلى الأفعال من الأسماء: يُضَاف إليها أسماء الدّهر وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد... ومِمَّا يُضَاف إلى الفعل أيضا قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني ومنه أيضا (آية)"[2].

والجواب على قولهم أنّ الإضافة " إنَّمَا جازت لأنّ الأفعال مع فاعليها جمل، ومن شروط أسماء الزّمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضِّحة لها كقولك: قصدتك يوم أَخُوكَ مُنْطَلِقٌ، وزرتك يومَ الحَجَّاجُ أميرٌ"[3]، فرَفْعُ كلمة الحجاج وأخوك على الابتداء وعدم جرّهما مع أنّهما اسمان، دليل على أنّ الإضافة إنَّمَا حصلت إلى الجملة، وعلى هذا فإنّ الإضافة في مثل: (هذا يوم يقومُ زيدٌ) تكون إلى الجملة من باب أولى، لأنّ الأفعال لا حظّ لها في الجرّ.

وقيل بـ " أنّ الغرض إنَّمَا هو المصادر، فكأنّ المُضَاف إليه في الحقيقة المصدر، لأنّ تأويل قولك: هَذا يوم يقومُ زيدٌ، هذا يوم قيامِ زيدٍ، وليس هذا المعنى موجودا في إضافة سائر الأسماء إليها، لأَنَّهُ لا فائدة تقع فيه، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا غلام يركبُ زيدٌ، وأنت تريد: هذا غلام ركوبِ زيدٍ، كان محالا، فاستجيز ذلك في أسماء الزّمان بحسن إضافتهم إلى المصادر، والأفعال دالّة على مصادرها، فكأنّ الإضافة إلى المصادر في الحقيقة "[4].

وجَمْعُ ما بين القولين المجاب بهما بـ " أنّ المُضَاف إليه لفظاً في نحو: يومَ قدِم زيدٌ، الجملة الفعليّة لا الفعل وحده، كما أنّ الاسميّة في قولك: أتيتك زمن الحجاجُ أميرٌ هي المُضَاف إليها، وأمَّا من حيث المعنى فالمصدر هو المُضَاف إليه الزّمان في الجملتين "[5].

وأمَّا إضافة "آية" فليست هذه إضافة صحيحة إلى الفعل وإنَّمَا هي إلى المصدر، لأنّ (ما) بتأويل المصدر، فكأنّه قال: بآية محبتهم الطّعام... وأمَّا قوله:

1- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، مختار تذكرة أبي علي الفارسيّ وتهذيبها، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، مطبعة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ط1، 2010 م، ص 278.

2- سيبويه، الكتاب، ج3، ص 117.

3- الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص 113.

4- المرجع نفسه، ص ص 113، 114.

5- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 38.

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ زُورًا ***** كأنّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

فإنَّهُ أراد: بآية ما تقدمون الخيل ليجعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر كما ذكرناه في البيت الأوّل، فاضطرّ فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها "[1].

وأمَّا قولهم: (اذهب بذي تسلم) فإنَّهَا جرت في كلامهم كالمَثَل، والأمثال يُحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها، ويحتمل أن تكون (ذو) طائيّة بمنزلة (الذي) فكأنّه قال: اذهب بالذي تسلمه، والهاء مُقَدَّرة كما في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2]، أي وخُضْتُمْ كَخَوْضِهِمْ[3] .

وأمَّا قول سيبويه: " هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: يُضَاف إليها أسماء الدّهر، وذلك قولك هذا يومُ يقوم زيد... إلخ "[4]، فمراد سيبويه به الجملة من الفعل والفاعل وليس الفعل مجرّدا عن الفاعل وإنَّمَا قلنا ذلك لثلاثة أمور:

الأوَّل: أَنَّهُ لا يرى جواز الإضافة إلى الأفعال، بدليل قوله في الكتاب " وليس في الأفعال المُضَارِعة جرّ، كما أَنَّهُ ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المُضَاف إليه، معاقِبٌ للتَّنْوِين، وليس ذلك في هذه الأفعال "[5].

الثّاني: أنّ السّيرافي قال في شرح: باب ما يُضَاف من الأفعال إلى الأسماء من كتاب سيبويه: " وأمَّا (إذا) فألزموا إضافتها إلى الفعل والفاعل دون المبتدأ والخبر، لأنّ فيها معنى المُجازاة، ولا تكون المجازاة إلّا بالفعل والفاعل، فقالوا آتيك إذا ولي زيد... "[6]، ففَهِم من قول سيبويه أنّ الأسماء تضاف إلى الفعل والفاعل، لا إلى الفعل وحده، فجاء شرحه على مقتضى ما فَهمه من كلام سيبويه، ولو جاء شرحه على خلاف ما فهمه من ذلك لبيّن مخالفته له.

الثالث: أنّ النُّحَاة يعبّرون عن الجملة الفعليّة بالفعل لاستلزام الفعل للفاعل، وذلك كقول الزَّمَخْشَرِيّ في المفصّل: " وتضاف أسماء الزّمان إلى الفعل قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[7]، وتقول: جئتك إذا جاء زيدٌ، وآتيك إذا احمرّ البُسرُ، وما رأيتك منذ

1- الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص ص 116، 117.

2- التّوبة: 39.

3- ينظر: الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص 117 – 119.

4- سيبويه، الكتاب، ج3، ص 117.

5- المرجع نفسه، ج1، ص 14.

6- السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج3، ص 331.

7- المائدة: 119.

دخل الشتاء، ومُذْ قَدِمَ الأمير... وتضاف إلى الجملة الابتدائيّة أيضا كقولك أتيتك زمن الحجّاجُ أميرٌ... "[1] ، قال ابن يعيش في شرح ذلك: "فأمَّا قول صاحب الكتاب: (وتضاف أسماء الزّمان إلى الفعل)، فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل، ولم يذكر الفاعل للعلم بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، لا أَنَّهُ أراد أنّ الزّمان مُضَاف إلى الفعل مُفْرَداً من الفاعل، والذي يدلّ على ذلك قوله فيما بعد: (وتضاف إلى الجملة الابتدائيّة أيضا) ، فقوله: (أيضا) دليل على ما قلناه"[2].

والحاصل أنّ النُّحَاة قد أجمعوا على وجوب كون المُضَاف اسما واختلفوا في المُضَاف إليه، فذهب الجمهور إلى وجوب كونه اسما على غرار المُضَاف، وقال آخرون بعدم وجوب ذلك مُجوِّزين الإضافة إلى الأفعال، مُستدلِّين بظاهر ما ورد من كلام العرب من إضافةٍ لأسماء الزمان وأسماءٍ أخرى إلى الأفعال؛ والرّاجح هو قول الجمهور لكون ما ورد عن العرب مِمَّا ظاهره الإضافة إلى الأفعال إنَّمَا هو إضافة إلى الجمل المُصدّرة بتلك الأفعال، أو إلى المصدر المتأوّل من تلك الجمل، أو إلى الجمل في اللّفظ والمصدر في المعنى، ومؤدّى كلّ ذلك إلى كون المُضَاف إليه اسما، لأنّ الجملة المُضَاف إليها في موضع اسم كما هو متقرّرٌ عند المُعربين، والمصدر اسمٌ بالأصالة.

هذا وقد علّل النُّحَاة كون المُضَاف اسما بأنّ المُضَاف " إمَّا متخصِّص كما في: غلام رجلٍ، أو متعرِّف كما في غُلام زيدٍ، والتّخصّص والتعرّف من خصائص الاسم...وأمَّا الإضافة في نحو: ضارب زيدٍ وحسن الوجهِ، ومؤدَّب الخُدّامِ، وإن لم تخصِّص المُضَاف ولم تعرّفه، فهي فرع الإضافة المحضة، فلا يكون المُضَاف أيضا في مثلها إلّا اسما"[3].

وذكروا علّة أخرى لكون المُضَاف اسما، وهي أنّ " المُضَاف إليه حلّ محلّ التّنوين من المُضَاف، والتّنوين يدخل الأسماء فقط "[4]، وهي علّة لَفْظِيَّة، والأولى مَعْنَوِيَّة، وهي صالحة لنوعي الإضافة، بخلاف العلّة الأولى التي تصلح لتعليل الإضافة المَعْنَوِيَّة فحسب.

وعلّلوا عدم جواز إضافة الأفعال بأنّ " الفعل لا ينفكّ من فاعله... والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره، فكما لا تجوز إضافة الجمل، كذلك لا تجوز إضافة الفعل، ألا

1- الزَّمَخْشَرِيّ، المفصّل في صنعة الإعراب، ص ص 128، 129.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشريّ، ج2، ص 181.

3- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 37.

4- الحازمي، أحمد بن عمر، فتح رب البريّة في شرح نظم الآجروميّة، مكتبة الأسديّ، مكّة المكرّمة، ط1، 2010 م، ص 633.

ترى أنه غير جائز إضافة قولك زيد منطلق وعبد الله أخوك وهذا زيد، وكذلك قام محمد وخرج أخوك".[1]

وعلّلوا كون المُضَاف إليه اسما بأنّ "الأسماء تستحقّ الملك، وتسوجب معنى التّبعيض، حيث كانت ذواتها محدودة، وأجناسها في جميع الزّمان موجودة، والفعل بخلاف ذلك، لأَنَّهُ لا يستحقّ شيئا، ولا يستوجب التّبعيض لإبهام ذاته، وعدم وجوده في بعض الزّمان فلهذا جاز أن تقول: (غلام زيدٍ)، لأنّ زيدًا يستحقّ ملك الغلام، ولم يجز (غلامُ يقومُ) لأنّ (يقوم) لا يستحقّ ملك شيء، وقلت (ثوب خزّ) لأنّ الخزّ مستوجب للتبعيض... وليس كذلك الفعل لأنّه مُبْهَم في جنسه "[2].

كما علّلوا عدم جواز الإضافة إلى الأفعال بأنّ " المُضَاف إليه في المعنى محكوم عليه، والأفعال لا تقع محكوما عليها، أو لأنّ وضع المُضَاف إليه الأهمّ تعريفُ المُضَاف، ووضع الأفعال على التّنْكِير، فلم تقبل الإضافة إليها "[3].

3-2- أقسام الأسماء من حيث قَبولها للإضافة:

تقدّم أنّ المُضَاف لا يكون إلّا اسما، وأنّ النُّحَاة اتّفقوا على كون إضافة الاسم من علاماته، وخصائصه التي يَتَمَيَّز بها عن الفعل والحرف، إلّا أنّ وجوب كون المُضَاف اسما لا يستلزم قبول كلّ اسم للإضافة، لأنّ الإضافة علامة، وشأن العلامة أن تَطّرِد ولا تنعكس، وقد تتبّع النُّحَاة الأسماء فوجدوها لا تخرج عن أقسام ثلاثة، قسم تمتنع إضافته، وقسم تَجوز فيه الإضافة وعدمها، وقسم ملازم للإضافة لا ينفكّ عنها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

3-2-1- ما لا تصحّ إضافته من الأسماء:

تمتنع إضافة الأسماء المَبْنِيّة سواءً أكانت معارف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، أو نكرات كأسماء الشّرط وأسماء الاستفهام، واستثني من الثّلاثة الأخيرة (أيّ) الموصولة والشرطيّة والاستفهاميّة[4]، فإنَّهَا ليست من الأسماء المَبْنِيّة، كما تستثنى (كم) الخبرية من الأسماء المَبْنِيّة[5]، عند من يقول بجرّ ما بعدها بإضافتها إليه.

1- الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص 120.

2- الأَعْلَم الشَنْتَمَري، أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان، المُخْتَرَع في إذاعة أسرار النحو، تحقيق: أ.د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرّياض، ط1، 2006 م، ص ص 49، 50.

3- ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، مج1، ص 232.

4- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 71.

5- ينظر: ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السّبتي، البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 م، ج2، ص 884.

وقد امْتَنَعت " إضافة هذه الأنواع من الأسماء لإنَّهَا أشبهت الحرف، ولهذا الشّبه بُنِيت، وقد علمنا أنّ الحرف لا يُضَاف، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف"[1]، وأُضِيفَت (كم) الخبريّة عند من يرى إضافتها " لإنَّهَا ضد (رُبّ) ، وهي أيضا نظيرتها من جهة المباهاة والافْتِخار، وما بعد رّب مخفوض فخفضوا ما بعد (كم) "[2].

وهناك سبب آخر لمنع المضمرات، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الإضافة، وهو كونها معارف ملازمة للقرينة الدالّة على تعريفها وضعا، ومن أجل ذلك لا تضاف لتعذّر تنكيرها[3]، والنّكرات هي التي تضاف، وأمَّا الكاف في أسماء الإشارة نحو: (ذاك) و (أولئك)، و(هنالك)، فهي حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب[4]، وليست ضميرا مُضَافا إليه اسم الإشارة، وهذا لا خلاف فيه بين النُّحَاة[5].

وكذلك تمتنع إضافة الأسماء المُعربة إذا كانت مُعرّفة، " لأنّ الأهمّ من الإضافة إلى المعرفة تعريف المُضَاف، وهو حاصل للمعرفة، فيكون تحصيلا للحاصل"[6]، إلّا الأعلام فإنَّهَا "تضاف لإنَّهَا تُنَكَّر، فتقول: جاءني زيدك، و جاءني عمرو بني فلان، وما أشبه ذلك"[7]، ومعنى تنكّرها أنَّهَا تُسلَب تعريف العَلَمِيّة، وتكتسي بعده تعريفا إضَافِيّا، فتصير بمنزلة أخيك وغلامك في تعرُّفِهما بالإضافة كقول الشّاعر:[8]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ[9] *****.....

ويرى الاسترآبادي جواز إضافة العلَم مع بقاء تعريفه، وأَنَّهُ لا مانع من اجْتِمَاع التَّعْرِيفين إذا اختلفا، لورود ذلك عن العرب، نحو: (مضر الحمراءِ) و (أَنْمَار الشاءِ) و (زيد الخيلِ)، لأنّ الإضافة فيها ليست للاشْتِرَاك المتّفق، بل هي إضافة لاسم العلم إلى معنى

1- محمّد محي الدّين عبد الحميد، عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ج3، ص 94.

2- ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل، ج2، ص 884.

3- ينظر: السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النحو، ج2، ص 208.

4- ينظر: الفارسيّ، أبو عليّ، الإيضاح العضديّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرّياض، ط1، 1969 م، ص 267.

5- ينظر: ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق وشرح محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (د ط)، 2003 م، ج1، ص 127.

6- الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 883.

7- ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل، ج2، ص 884.

8- هذا صدر بيت قائله رجل طيّيء وعجز البيت: بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ، ينظر البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص ص 224، 225، والعيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1297.

9- ينظر: السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج2، ص 209.

اتّصف به نحو قولك: (زيد الصدقِ)[1]، وعلى هذا فإنّ إضافة الأعلام تكون جائزة لاختلاف جهة التّعريف فيها.

3-2-2- ما تَجوز فيه الإضافة وعدمها من الأسماء:

هذا القسم أوسع الأقسام الثّلاثة، لأنّ أكثر الأسماء تَجوز فيه الإضافة وعدمها، كـ (ثوب) ، و (دار) وغيرهما من النّكرات، مِمَّا يُضَاف في حال دون حال، على حسب إرادة المتكلّم، فإذا قال لبست ثوبا فقد أخبر عن ثوب غير معين، وإذا قال: لبست ثوب خزّ فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس، وقس على ذلك[2].

وتوجد في العَرَبِيَّة بعض الأسماء أكثر ما تكون مُضَافة وقد تَرِدُ مُفْرَدة بِقلّة، ومن هذه الأسماء: تِربٌ، وخِدنٌ، ولِدةٌ[3] ، نحو تِربُ زيد و تِربُه، و خِدْنُ بَكْرٍ وخِدْنُه، ولِدَةُ عمْرٍو ولِدَتُه، وقد تأتي مُفْرَدة على قلّة نحو: هو له تربٌ ولِدةٌ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾[4]، وتوجد أسماء أكثر لزوما للإضافة، وأقلّ انفكاكا عنها من الأسماء السابقة وهي:

مع: تقع ظرف مكان أو زمان يدلّ على اجْتِمَاع اثنين، واصطحابهما في مكان أو زمان واحد، نحو: أنا معك، وتغادر الطّير عشّها مع الصّباح الباكر، وقع تقع ظرفا بمعنى: (عند) ومرادفة لها في إفادة الحضور المجرّد، الذي لا دلالة فيه على اجْتِمَاع ومصاحبة، وهي في الحالتين لازمة الإضافة، وقد تقع اسما لا ظرفيّة معه بمعنى (جميع) نحو قولك: جاؤوا معًا أي (جميعا) فتفرد وجوبًا ولا تضاف[5].

غير: وهي اسم دالّ على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وأكثر ما تكون مُضَافة، نحو: "الحيوان غير النبات"، و" خرج الفائز بغير الوجه الذي دخل به"؛ وقد يحذف ما تضاف إليه وينوى لفظه ومعناه نحو: الصبرُ صبران ليس غير أي: ليس غير الصّبرين، وقد ينوى معناه دون لفظه نحو: شرّ الأصدقاء المعتدي ليس غير، أي: ليس غير المعتدي أو الآثم أو الجاني، وقد تقطع (غير) عن الإضافة نهائيّا بأن يحذف ما تضاف إليه، ولا ينوى لفظه

1- ينظر: الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص ص 882، 883.

2- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشري، ج2، ص 148.

3- ينظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل، مج2، ص 885.

4- المائدة: 5.

5- ينظر: عبّاس حسن النّحو الوافي، ج3، ص 125 – 127.

ولا معناه، نحو: من زرع الإساءة حصد الشّقاء ليس غيرًا، أي: ليس الحصد مغايرا، وفي هذه الحالة تكون معربة منونّة نكرة[1].

قبل و بعد: الأكثر في (قبل) و(بعد) أن تضافا، وإذا أُضِيفَتا فقد يُصرّح بما تضافان إليه نحو: جئتك بعد الظّهر وقبل العصر، وقد يحذف المُضَاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب، ولا تنوَّنان كما لو ذُكر المُضَاف إليه كقوله:[2]

وَمِنْ قبلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ ***** فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

وقد يحذف المُضَاف إليه وينوى معناه دون لفظه، فتبنى (قبل) و(بعد) على الضمّ نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3].

وقد يحذف المُضَاف إليه، ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب ولكن يرجع التّنوين لزوال ما يعارضه في اللّفظ والتّقدير نحو قوله:[4]

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ***** أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ

ومِمَّا غلبت إضافته من الأسماء ووافقت التّفصيل المذكور في "قبل" و"بعد": أوّل و دون، وأسماء الجهات الستّ وهي: يمين وشِمال ووراء وأمام وفوق وتحت،[5] وإنَّمَا كثرت إضافة هذه الظروف لإنَّهَا أمور نسبيّة، فإنّ فوقا يكون بالنِّسْبَة إلى شيء فوقا وتحتا بالنِّسْبَة إلى شيء آخر، وكذلك أمامَ وسائِرُها فأُضِيفَت للتّعريف وتحصيل الجهة[6].

حسب: تأتي بمعنى كافٍ، فتُستعمَل اسْتِعْمَال الصّفات نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ واسْتِعْمَال الأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[7]، وفي هذه الحالة تجب إضافتها، وتأتي بمنزلة لا غيرُ في المعنى، فتستعمَل مُفْرَدة غير مُضَافة، نحو: رأيتُ رجلا حسبُ[8].

1- ينظر المرجع السابق، ص 131 – 134.

2- البيت بلا نسبة، ينظر العينيّ، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1347، والأشموني، منهج السالك، ج2، ص 322.

3- الرّوم: 4.

4- البيت نسبه البغدادي ليزيد بن الصَعِق في خزانة الأدب، ج1، ص 426، ونسبه العيني لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن غَيلان في المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1348.

5- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص ص 222، 223.

6- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 139.

7- المجادلة: 8.

8- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 223.

لدن: ومعناها قريب من (عند)، وتدلّ على مبدأ الغاية الزمانيّة أو المكانيّة نحو: مشيت من لدنِ الجبل إلى النّهر، و بقيت ماشيا من لدنِ الصّباح إلى المساء، وهي ملازِمة للإضافة في أكثر أحوالها، ولا تنفرد مع ظرفيّتها إلّا في حالة واحدة وهي إذا وقعت بعدها كلمة (غَدوةٍ) من غير فاصل بينهما، وكانت كلمة (غَدوةٍ) منصوبة أو مرفوعة نحو: مكثت من لدن غدوةً حتّى الغُروب، فأمَّا نصب غدوة – إذا نُصِبت – فإمَّا على التّمييز أو على أنَّهَا خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: لدُنْ كانَ الوقتُ غَدْوَةً ، وأمَّا رفعها – إذا رفعت – فعلى أنَّهَا فاعل لكان التامة المحذوفة، والتّقدير: لدن كان غدوةٌ، وأمَّا إذا جاءت كلمة (غدوة) مجرورة، فبإضافة (لدن) إليها، ولذلك قيّدنا انفراد (لدنٍ) إذا وردت بعدها (غدوة) بمجيئ غدوة منصوبة أو مرفوعة[1]

وقد عدّ بعض النُّحَاة هذه الظّروف والأسماء التي تغلب عليها الإضافة من الأسماء اللّازمة الإضافة، بناءً على أنّ الإضافة تغلب عليها، وأنَّهَا لا تكاد تستعمَل مُفْرَدة[2]، والصّواب أنّها ليست من الأسماء التي تلزم الإضافة، لأنّها تنقطع عن الإضافة، وتقع مفردة في أحيانٍ قليلة، والأسماء لازمة الإضافة لا تقع مُفْرَدة في كلّ أحوالها.

3-2-3- ما يلزم الإضافة من الأسماء:

تلزم بعض الأسماء الإضافة لتعذُّر إفادتها مُفْرَدة، ومن هذه الأسماء ما يُضَاف إلى المُفْرَد ظاهرا ومضمرا، ومنها ما يختصّ بالإضافة إلى أحدهما، ومنها ما يُضَاف إلى الجملة، ومنها ما يُضَاف إلى المُفْرَد والجملة، ومنها ما يصحّ قطعه عن الإضافة لفظا، ومنها ما لا يصح قطعه عنها، وفيما يلي تفصيل ذلك كلّه:

3-2-3-1- ما يلزم الإضافة إلى المُفْرَد مطلقا مع جواز قطعه عن الإضافة لفظا:

كلّ: تضاف كلٌّ إلى المُفْرَد لفظا ومعنى، سواءً أكان ذلك المُفْرَد ظاهرا كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[3]، أو مضمرًا كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[4]، وتُقطع عن الإضافة في اللّفظ نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[5]، فـ " التّنوين في كلّ

1- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 119 – 123.

2- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 139.

3- المدّثّر: 38.

4- مريم: 95.

5- يس: 40.

عوضٌ عن المُضَاف إليه أي: وكلّ واحد منهما"[1]، أي من الشمس والقمر، ومع أنّ (كلّ) أفردت فإنّ معناها على الإضافة من جهة تضمُّنها معنى الإضافة فصارت الإضافة كالملفوظ بها[2].

إلّا أَنَّهُ " يشترط في قطع كلمة (كلّ) عن الإضافة ألّا تكون توكيدا ولا نعتا، فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظا، وعدم قطعها نحو: فاز المخلصون كلّهم، أنت الأمين كلُّ الأمين "[3]؛ وإنَّمَا اقتضت كلمة (كلّ) الإضافة لأنّ "(كلّ) اسم لأجزاء الشّيء، فهو يقتضي المجزّأ".[4]

بعض: تضاف (بعض) إلى المُفْرَد لفظا ومعنى سواءً أكان ذلك المُفْرَد ظاهرًا كقوله عزّ وجلّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾[5]، أو مضمرًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ﴾[6]، وتقطع عن الإضافة في اللّفظ، وتبقى نيّة الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[7]، فـ " التّنوين في (بعض) عوض عن المُضَاف إليه، لأنّ أصل الكلام: ورفعنا بعضَهم فوق بعضِهم، فلولا أنّ التّنوين فيه عوض عن المُضَاف إليه، لما حسُن حذف المُضَاف إليه"[8]، وإنَّمَا اقتضى (بعض) الإضافة لأَنَّهُ " يفيدُ البعضيّة فهو يقتضي الشّيء المبعّض"[9].

أي: تجب إضافة (أي) إلى المُفْرَد ظاهرا أو مضمرا، لفظا ومعنى، أو معنًى مع قطعه عن الإضافة في اللفظ، إذا كانت (أي) موصولة، أو استفهاميّة، أو شرطيّة، فمثال إضافة (أي) الموصولة لفظا ومعنى إلى المُفْرَد قولك: أكرم أيَّ الطلاب هو مؤدّب، ومثال إضافتها إلى

1- الشّوكاني، محمّد بن علي بن محمّد، فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التفسير، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2007م، ص 1225.

2- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 145.

3- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 73.

4- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 145.

5- الأنعام: 158.

6- الرّعد: 36.

7- الزّخرف: 32.

8- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، ج2، ص 61.

9- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 145.

المضمر قوله عزّ وجلّ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، ومثال قطعها عن الإضافة لفظا قولك: اضرب أيّا هو أفضل، مثال إضافة (أي) الاستفهاميّة لفظا أو معنى إلى الظاهر قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، وإلى المضمر قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[3]، ومثال قطعها عن الإضافة في اللّفظ أن تقول: ضربتُ رجلا فيقال لك: أيًّا يا فتى.

ومثال إضافة (أيّ) الشرطيّة لفظا ومعنى إلى الظّاهر قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[4]، وإلى المضمر قولك: أيّهم جاء فأكرمه، ومثال قطعها عن الإضافة في اللّفظ مع بقاء نيّة الإضافة قوله عزّ وجلّ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[5]،[6].

وإنَّمَا استوجبت (أيّ) الإضافة لإنَّهَا بعض ما أُضِيفَت إليه، فلا تفيد إلا بذكر المُضَاف إليه [7].

3-2-3-2- ما يلزم الإضافة إلى المُفْرَد مطلقا ولا يجوز قطعه عن الإضافة في اللّفظ

كِلا وكِلتا: تلزم (كِلا) و (كِلتا) الإضافة ولا تضافان إلّا لما استكمل الشّروط الثّلاثة:

أ/- **التَّعْرِيف:** كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[8]، وعليه فإنَّهُ لا يجوز: كلا رجلين، ولا: كلتا امرأتين.

ب/- **الدّلالة على اثنين:** إمَّا بالنّص نحو: (كلاهما) و﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[9]، أو بالاشْتِرَاك نحو: (كلانا حاضر) فإنّ كلمة (نا) مشركة بين الاثنين والجماعة.

ج/- **أن يكون كلمة واحدة:** نحو كلاهما و(كِلَا الرَّجُلَين) فلا يجوز نحو كِلا زيد و عمرو.[10]

1- مريم: 69.

2- الجاثية: 6.

3- النّمل: 38.

4- القصص: 28.

5- الإسراء: 110.

6- ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ج3، ص ص 122، 123.

7- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 149.

8- الكهف: 33.

9- الكهف: 33.

10- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص ص 218، 219.

وتضافان إلى الظّاهر والمضمر كما في الأمثلة السابقة؛ وإنَّمَا لزمت إضافتهما لأَنَّهُما اسمان مُفْرَدان، معناهما التّثنية، ولا تدلّان بلفظهما على جنس ذلك المُثَنَّى، فلزمت إضافتهما إلى جنسهما[1].

عند: تلزم الإضافة إلى الظّاهر نحو: عند الصّباح يحمَد القومُ السُّرى، أو المضمر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[2]، وتأتي ظرفا للزّمان كما في المثال الأوّل، وللمكان كما في المثال الثّاني، أو اسما مجرورا كما في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾[3] ، وإنَّمَا لزمت الإضافة لإنَّهَا تدلّ على زمان أو مكان مُبْهَمين، إذ كانت دلالتهما على المجاورة إضَافِيّة، فما يكون قريبا من شخص يكون بعيدا من آخر، فلزمت الإضافة للبيان[4].

لدى: تلزم (لدى) الإضافة للاسم الظّاهر نحو: زرتك لدى طلوعِ الشّمس، أو للضّمير نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[5]، وتقع ظرف زمان كما في المثال الأوّل، وظرف مكان كما في المثال الثاني[6]؛ والعلّة في لزومها الإضافة، هي العلّة في لزوم (عند) لها، وهي وجوب بيانها لمّا كانت مُبْهَمة بسبب تعلّقها بشيء نسبيّ غير معيّن[7].

سوى: تلزم الإضافة إلى الاسم الظاهر نحو: لم يأتِ سوى محمدٍ، وإلى المضمر نحو: ما رأيت سِواهُ، ومِمَّا تختلف فيه عن (غير) أنّ المُضَاف إليه المستثنى بها، لا يجوز حذفه، بخلاف (غير) التي يجوز حذف المستثنى الذي أُضِيفَت إليه، إذا فُهِم المعنى نحو: عندي ثلاثة دراهم ليس غيرُ"[8].

"قُصارى" و"حُمادى": تلزم إضافتها إلى الظّاهر نحو: بذل قصارى جهده، أو المضمر نحو: قُصاراه أن يفعل كذا، أي: بذل غاية جهده، وغايته أن يفعل ذلك[9]، ومثل قصارى في المعنى: حُمادى، تقول: حُماداه أن يفعل ذلك.[10]

1- يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 145.

2- لقمان: 34.

3- الكهف: 65.

4- يُنظَر: المرجع نفسه، ج2، ص 140.

5- ق: 29.

6- يُنظَر: إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة، ج7، ص ص525، 526.

7- يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 140.

8- يُنظَر: إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة، ج5، ص 616.

9- يُنظَر: المرجع نفسه، ج7، ص 292.

10- يُنظَر: المرجع نفسه، ج5، ص 303.

3-2-3-3- ما يلزم الإضافة إلى المُفْرَد الظّاهر ولا يجوز قطعه عن الإضافة لفظا:

"ذو"، و"ذات"، وفروعهما: تلزم (ذو) بمعنى: صاحب، و(ذات) بمعنى: صاحبة وفروعهما نحو: ذوا، وذوو، وذوات...إلخ، الإضافة إلى المُفْرَد لفظا ومعنى، شرط أن يكون ظاهرًا لامْتِنَاع إضافتهما إلى المضمر[1]، تقول: جاء ذو مالٍ، وذوا مالٍ، وذوو مالٍ، ورأيت ذات علمٍ، و ذواتي علمٍ، وذواتِ علمٍ...إلخ، وإنَّمَا لزمت (ذو) و(ذات)، وفروعهما الإضافة لأنّ ما تضاف إليه هو المقصود، لأَنَّهُم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو: هذا رجل مالٍ، فلم يَسُغ ذلك فأتوا بـ: (ذي) التي بمعنى صاحب وأُضِيفَت إلى اسم الجنس، وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس[2].

'أولو' و'أولات': تلزم (أولو) بمعنى أصحاب ومُؤَنَّثه (أولات) بمعنى صاحبات الإضافة إلى المُفْرَد الظّاهر نحو قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[5]، ويقال في علّة لزومهما الإضافة ما قيل في علّة لزوم إضافة (ذي) و(ذات) وفروعهما من جعلها وُصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس[6].

أيّ الوصفية والحاليّة: تلزم (أيّ) الوصفيّة والحاليّة الإضافة إلى المُفْرَد الظّاهر، ولا يجوز قطعهما عن الإضافة لفظا، فمثال الوصفيّة: مررت بفارس أيِّ فارس بجرّ(أيّ) على أَنَّهُ نعت لفارس، ومثال الواقعة حالا: مررت بخالد أيَّ فارس، بنصب (أيّ) على الحال[7].

3-2-3-4- ما يلزم الإضافة إلى المُفْرَد المضمر ولا يجوز قطعه عن الإضافة لفظا:
الأسماء التي يجب إضافتها لفظا إلى المُفْرَد المضمر قسمان هما:

أ/ ما يُضَاف لكلّ مضمر: هناك كلمتان تختصّان بالإضافة إلى المُضمر كائنا ما كان نوعه هما:

1- يُنظَر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 74.
2- يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص ص 145، 146.
3- النمل: 33.
4- فاطر: 1.
5- الطّلاق: 4.
6- يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 146.
7- يُنظَر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ص 122.

وحده: كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾[1]، حيث أُضِيفَت كلمة (وَحْدَ) إلى ضمير الغائب، وفي قول الشّاعر:[2]

" وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا "

حيث أُضِيفَت إلى ضمير المخاطب، وفي قول الشّاعر: [3]

والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ***** وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّياحَ وَالمَطَرَا

حيث أُضِيفَت إلى ضمير المتكلّم.[4]

(كلّ) المستعَمَّلة في التوكيد: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[5]، [6]، وقولك: جِئْتُمْ كُلُّكُمْ، وجِئْنَا كُلُّنَا.

ب/ ما يُضَاف إلى ضمير المخاطب: وهو مصادر مثنّاة لفظا، ومعناها التّكرار، وهي: (لبّيك) ومعناها: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(سعديك) ومعناها: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا تستعمَل (سعديك) إلّا بعد (لبّيك)، وممّا يضاف إلى ضمير المخاطب كذلك (حَنَانَيْكَ) ومعناها تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنُّن، و (دَوَالَيْكَ) ومعناها تَدَاوُلًا بعد تَداوُلٍ و(هَذَاذَيْكَ) ومعناها إسراعا بعد إسراع[7].

3-2-3-5- ما يلزم الإضافة إلى الجمل: ليس في العَرَبِيَّة ما يلزم الإضافة إلى الجمل إلّا بعض الظّروف، وهذه الظّروف تنقسم إلى قسمين هما:

أ/ ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعليّة والاسميّة: يلزم الإضافة إلى الجمل الفعليّة والاسميّة ظرفان هما:

1- غافر: 12.

2- صدر بيت قائله عبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وعجزه: لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِى قَبْلَكَا، يُنظَر: العينيّ، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1318.

3- البيت للرّبيع بن ضَبُع الفزاري، يُنظَر: البغداديّ، خزانة الأدب، ج7، ص 384، وهو من شواهد سيبويه، ج1، ص 90.

4- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 215.

5- آل عمران: 154.

6- يُنظَر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص ص 76، 77.

7- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 215.

إذ: تضاف (إذ) إلى الجملة الفعليّة نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾[1]، أو الاسميّة نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[2]، [3]، وهذه الإضافة واجبة محتومة لفظا ومعنى كما في الآيتين السابقتين، أو معنى فقط[4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[5]، فحذف ما أُضِيفَت إليه للعلم به، وجيئ بالتّنوين عوضا عنه[6]، والأصل: " إذ يَغلِب الرّومُ فارسَ"[7].

حيث: " تكون ظرف مكان يُضَاف للجملة الاسميّة أو الفعليّة، والفعليّة أكثر"[8]، فمثال إضافتها إلى الجملة الفعليّة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[9]، ومثال إضافتها إلى الجملة الاسميّة قولك: اجلس حيث زيدٌ جالس، وإضافة (حيث) إلى الجمل واجبةٌ لفظا ومعنى، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظا مثل (إذ).

وإنَّمَا لزمت (حيث) الإضافة إلى الجملة، على غرار ظروف الزّمان لإنَّهَا أشبهت (إذ) و(إذا) في الإبهام، وذلك أنّ (إذ) و (إذا) يقعان على زمان مُبْهَم غير محدّد، يشمل الماضي والمستقبل، و(حيث) تقع على مكان مُبْهَم غير محدّد، يشمل الجهات الستّ، فاحتاجت بعدها إلى جملة توضّحها وتبيّنها كما احتاجت (إذ) و (إذا) إلى ذلك[10]، على أَنَّهُ قد وردت إضافتها إلى المُفْرَد على قِلّة كما في قول الشّاعر:[11]

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ***** بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

وعدّ ابن هشام ذلك نادرا، وذكر أنّ الكسائيّ يَقيسه[12].

1- الأعراف: 86

2- الأنفال: 26.

3- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 216.

4- يُنظَر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 89.

5- الرّوم: 4.

6- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 217.

7- السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د ط)، (د ت)، ج9، ص 32.

8- عباس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 78.

9- البقرة: 149.

10- يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص183.

11- قيل إنّ قائله الفرزدق وليس في دِيوَانهُ، ينظر: العيني، المقاصد النَحْوِيَّة، مج3، ص 1311، وأورده البغدادي بلا نسبة في الخزانة، ج6، ص 553.

12- يُنظَر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 116.

ب/ ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعليّة: يلزم الإضافة إلى الجملة الفعليّة ظرفان هما:

إذا: تلزم (إذا) الإضافة إلى الجملة الفعليّة[1]، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[2]، وهذا قول البصريّين، وأمَّا الأخفش، والكوفيّون فيزعمون " أنّ (إذا) لا تختصّ بالإضافة إلى الجملة الفعليّة، واستدلّوا بظاهر قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[4]، وهاتان الآيتان مؤوّلتان بتقدير فعل مُماثل للفعل المتأخّر مفسّر به"[5] أي: إذا انْشَقَّتْ السماء انْشَقَّتْ ، وإذا كُوِّرَتْ الشمس كُوِّرَتْ.

لمّا الظرفيّة: تلزم (لمّا) "الظّرفيّة الإضافة إلى الجملة الفعليّة[6]، وهذا عند من قال باسميّتها كابن السّراج، والفارسيّ، وابن جنّي، وعبد القاهر الجُرْجَانِيّ[7]، ومثال إضافتها إلى الجملة الفعليّة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾[8]، وقولنا: (الظّرفيّة) احتراز من: (لمّا النافية) و (لمّا الاستثنائية) فإنَّهُما حرفان، وقولنا: عند من قال باسميّتها احتراز ممّن قال بإنَّهَا حرف وجود لوجود كسيبويه[9].

هذا ونقول تلخيصا لكلّ ما تقدّم بأنّ (المُضَاف) و (المُضَاف إليه) يجب أن يكونا اسمين، وكون (المُضَاف) اسما لا يستلزم قبول كل الأسماء للإضافة، لأنّ من الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنها ما تكون إضافته جائزة، ومنها ما تجب إضافته.

ثُمّ إنّ الأسماء التي تلزم إضافتُها إنَّمَا استوجبت الإضافة لاقتضاء تمام معناها وتحدّده ذلك، ولم تكن إضافتها من أجل تخفيف اللّفظ أو تحسينه، فإضافتها – إذن – من مقتضيات المعنى، لا من متطلّبات اللّفظ، وبهذا الاعتِبار قسّم النُّحَاة الإضافة إلى نوعين، وزاد " ابن مالك" نوعا ثالثا وسّطه بينهما، وبيان الأنواع الثّلاثة في المبحث الآتي.

1- يُنظَر: المرجع السابق، ج1، ص ص 82، 83.

2- الطّلاق: 1.

3- الانشقاق: 1.

4- التّكوير: 1.

5- محمّد محي الدّين عبد الحميد، عُدّة السالك، ج3، ص ص 107، 108.

6- يُنظَر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 217.

7- يُنظَر: الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ج1، ص 700.

8- هود: 66.

9- يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 234.

المبحث الرابع: أنواع الإضافة.

4-1- الإضافة المحضة:

4-1-1- تعريفها: الإضافة المحضة هي الإضافة التي ينسب فيها المُضَاف إلى المُضَاف إليه نسبة حقيقيّة، فهي تركيب ظاهره على باطنه، لفظه على الإضافة ومعناه عليها[1] نحو: كتاب محمّد، وخاتم فضّة، فهذان المثالان لفظهما على الإضافة لحذف أداة التَّعْرِيف وحذف التّنوين من المُضَاف، وجرّ المُضَاف إليه في كلٍّ منهما، ومعناهما على الإضافة لإفادة الأوَّل لنسبة الكتاب إلى محمّد، وهي نسبة مِلك، ولإفادة الثّاني لنسبة الخاتم إلى الفضّة وهي نسبة بيان جنس[2].

وكذلك هذه الإضافة محضة لإفادتها معنى التَّعْرِيف إذا كان المُضَاف إليه معرفة، كما في المثال الأوَّل، أو معنى التّخصيص إذا كان المُضَاف إليه نكرة كما في المثال الثّاني[3]، وقد عدّ النُّحَاة إفادة الإضافة للتّعريف أو التّخصيص ضابطا لا يتخلّف للإضافة المحضة، وجعلوا ذلك علامة فارقة تميّزها عن الإضافة غير المحضة[4].

4-1-2- تسمياتها: إضافة إلى إطلاق النُّحَاة تسمية الإضافة المحضة على هذا النوع من الإضافة أطلقوا تسميتين أخريين عليها هما: الإضافة المَعْنَوِيَّة، والإضافة الحقيقيّة، وفيما يلي شرح التّسميات الثلاث:

أ – **الإضافة المحضة:** تسمّى هذه الإضافة محضة لإنَّهَا خالصة من تقدير الانفصال[5]، فلا يمكن أن يقال في: دار زيدٍ: دارٌ زيدًا كما يقال في ضاربُ زيدٍ: ضاربٌ زيدًا[6]، لأنّ بين

1- يُنظَر: حامد، د.عبد السّلام السيّد، الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى، دار غريب، القاهرة، (دط)، 2002م، ص265.

2- يُنظَر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- يُنظَر: المَكُّودي، أبو زيد عبد الرّحمن بن علي بن صالح، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 2010 م، ص 146.

4- يُنظَر مثلا: الزَّمَخْشَرِيّ، المفصّل في صنعة الإعراب، ص 113، وابن عصفور علي بن مؤمن، المقرّب ج1، ص 209.

5- الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 306.

6- يُنظَر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق، (د ط)، 1982 م، مج2، ص 870.

طرفيها قُوَّة اتِّصال[1]، كما أنَّهَا ليست على نيّة الانفصال لأَنَّهُ لا يفصل بين طرفيها ضمير مستتر كالذي يفصل في الإضافة غير المحضة[2].

ب- الإضافة المَعْنَوِيَّة: سُمِّيت هذه الإضافة مَعْنَوِيَّة لأنّ فائدتها راجعة إلى المعنى[3]، أي: "أنَّهَا تحقّق الغرض المعنويّ الذي يُراد منها تحقيقُه وهو استفادة المُضَاف من المُضَاف إليه التَّعْرِيف أو التّخصيص... ولإنَّهَا تتضمّن معنى حرف من حروف الجرّ "[4].

ج- الإضافة الحقيقيّة: سُمِّيت هذه الإضافة حقيقيّة لإنَّهَا " تؤدّي الغرض المعنويّ السّابق حقيقة لا مجازا... ولا حكما أو تقديرا"[5]، ولإنَّهَا إضافة في الحقيقة والمعنى، لا في مجرّد الصّورة[6].

هذه هي أسماء الإضافة المحضة التي اشتَهرت في كتب النُّحَاة، ودرجت على ألسنتهم، ولم نعثر على تسمية أخرى لها إلّا عند المجريطي الذي سمّاها في كتابه شرح عيون سيبويه الإضافة "الصّحيحة"[7]، وإلّا عند الدّكتور إميل بديع يعقوب الذي ذكر في موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة أنّ من أسمائها "المُتَّصِلة" وعلّل هذه التسمية بقُوَّة الاتِّصال بين المُضَاف والمُضَاف إليه[8].

والأصل الأخذ بما هو شائع ومُشتهِر، أمَّا التّسميتان الأخريان فهما صفتان لازمتان للإضافة المحضة، والأوصاف اللّازمة لشيء ما لا تستلزم أن يشتقّ منها اسما له وباب الصّفات أوسع من باب الأسماء[9].

1- يُنظَر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 03.

2- يُنظَر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- يُنظَر: الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 306.

4- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 03.

5- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6- يُنظَر: الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج2، ص 363.

7- يُنظَر: المجريطي، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد ربّه عبد اللّطيف عبد ربّه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط1، 1984 م، ص 99.

8- يُنظَر: يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة، ج2، ص 251.

9- يُنظَر: ابن عثيمين، محمّد بن صالح، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، مكتبة السّنّة، القاهرة، ط2، 1994م، ص30.

4-2- الإضافة غير المحضة:

4-2-1- تعريفها: الإضافة غير المحضة: " أن تضيف اسما إلى اسم لفظا، والمعنى على غير ذلك "[1]، فإسناد المُضَاف إلى المُضَاف إليه، واتِّصال المُضَاف إليه به يكون من جهة اللّفظ لا غير[2].

وضابط هذه الإضافة غير المحضة عند علماء النّحو أنَّهَا لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا[3]، وبناءً على هذا فإن المُضَاف إضافة لَفْظِيَّة لا يقع نعتًا إلاّ لنكرة، سواءً أُضِيفَ إلى معرفة أو إلى نكرة، قال سيبويه في الكتاب: " ومِمَّا يكون مُضَافا إلى المعرفة، ويكون نعتا للنّكرة، الأسماء التي أخذت من الفعل، فأريد بها معنى التّنوين، من ذلك: مررت برجل ضاربِك، فهو نعتٌ على أَنَّهُ سيضربه، كأنّك قلت: مررت برجُلٍ ضاربٍ زيدًا، ولكن حُذِف التّنوين استخفافًا "[4]، فإذا أريد تعريف المُضَاف أدخلت عليه (أل) فيكون تعريفه بها لا بالمُضَاف إليه.

4-2-2- تسمياتها: قابل النُّحَاة كلّ اسم من أسماء الإضافة المحضة بضدّه، وجعلوا هذه الأضداد تسميات للإضافة غير المحضة، وفيما يلي بيان هذه الأسماء وشرح كلّ تسمية منها:

أ - **الإضافة غير المحضة:** وهي تسمية تقابل تسمية (المحضة)، ومعناها هو عكس معنى المحضة، أيّ أنَّهَا إضافة نوي بها الانفصال[5]، وذلك أنّ أصل قولك: مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غدًا هو: مررت برجل ضاربٍ زيدًا غدًا، فهو نعت على أنّه سيضربه، وإنَّمَا حُذف التّنوين استخفافا[6].

وهذه الإضافة في تقدير الانفصال كذلك لأنّ المُضَاف فيها - في الأغلب - وصف عامل، وأكثر الأوصاف العاملة ترفع ضميرا مستترا عند الإضافة، وهذا الضّمير المستتر يفصل بين المُضَاف والمُضَاف إليه رغم استتاره.[7]

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 127.

2 - يُنظَر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- يُنظَر: ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص 209؛ والسّيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 414.

4- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 425.

5- يُنظَر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي، ص 267.

6- يُنظَر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 425.

7- يُنظَر: عباس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص ص 33، 34.

ب- الإضافة اللَفْظِيَّة: وهي تسمية تقابل تسمية الإضافة المَعْنَوِيَّة، وسُمِّيت لَفْظِيَّة لإنَّهَا: "إضافة في اللّفظ المنطوق فقط، ولكنّها بحسب المعنى أو العمق ليست إضافة "[1]، ومعنى هذا أنَّهَا تركيب "ظاهر لفظه، أو شكله يوحي بأنّ بين جزأيه نسبة لازمة على النّحو الذي في الإضافة المَعْنَوِيَّة، غير أنّ النّظر في حقيقته يدلّ على أنّ الذي بين طرفيه نسبة من نوع آخر، هي نسبة إسنادٍ أو تعدية اختفت وراء الشّكل المتمثّل في حذف التّنوين أو النون"[2].

كما أن هذه الإضافة سُميّت لَفْظِيَّة "لأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط: بتخفيف أو تحسين."[3]

ج- الإضافة "غير الحقيقيّة" أو "المجازيّة":

وهذان الاسمان أطلقا على هذا النّوع من الإضافة في مقابل تسمية (الإضافة الحقيقيّة)، وإنَّمَا أطلق عليها هذان الاسمان لإنَّهَا " لغير الغرض الأصلي من الإضافة "[4] فهي " إضافة في الظّاهر والصّورة لا الحقيقة والمعنى "[5].

هذه هي التّسميات المشتهرة للإضافة غير المحضة، ولم نجد لها تسمية أخرى إلّا عند إميل بديع يعقوب الذي ذكر في موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة أنّ من أسمائها (المُنْفَصِلة)[6]، ونقول فيها ما قلناه في تسمية (الإضافة المُتَّصِلة) من كونها غير مشتهرة على ألسنة النُّحَاة، وأنَّهَا صفة للإضافة اللّفظيّة، وصفة الشيء لا تستلزم أن يشتقّ له اسم منها.

4-2-3- شروط المُضَاف إضافة غير محضة:

لا تكون الإضافة غير محضة حتّى تتوفّر في الاسم المُضَاف ثلاثة شروط، وهذه الشّروط هي:

أ/ أن يكون وصفا: يُشترط في المُضَاف إضافة غير محضة أن يكون وصفا مشتقّا، وأمَّا الأسماء الجامدة فإضافتها كلّها محضة إلّا الأسماء الموغلة في الإبهام فلا تتعرّف دائما بإضافتها إلى المعرفة، يقول الرضيّ: " واعلم أنّ بعض الأسماء قد يوغل في التّنْكِير بحيث لا يَتَعَرَّف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقيّة نحو: غيرك ومثلك، وكلّ ما هو بمعناهما من

1- حماسة، د. محمّد عبد اللطيف، من الأنماط التّحويليّة في النّحو العربيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1990م، ص 48.

2- حامد، د.عبد السّلام السيّد، الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى، ص ص 265، 266.

3- الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 306.

4- الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على شرح الأشموني، ج2، ص 363.

5- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6- يُنظَر: يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، ج2، ص 252.

نظيرك وشبهك وسواك وشبهها "[1]، وعلّل عدم تعرّف "غيرك" بأنّ: " مغايرة المخاطب ليست صفة تخصّ ذاتا دون أخرى "[2]، ومثل "غيرك": "سواك".

وأمَّا (مثلك) فمع أنَّهَا أخصّ من (غيرك)، لكنّ المثليّة متعدّدة الوجوه كالطّول والقصر والشّباب والشّيب والسّواد والعلم، وغير ذلك مِمَّا لا يُحصى[3]، وتعليل عدم تعريف (نظيرك) و (شبهك) و(نحوك) كتعليل عدم تعرف (مثلك).

وأمَّا الغرض من إضافة هذه الأسماء فهو التَّخْفِيف، فمعنى مثلك: مثل لك، ونحوك: نحو لك، ونحو منك، فينوى فيها التّنوين.[4]

وعلّل كثير من النُّحَاة عدم تعرّف هذه الأسماء إذا أُضِيفَت إلى المعرفة بأنَّهَا في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال، لأنّ قولك: مررت برجل غيرك ومثلك بمنزلة: مغايرٍ لك، و مُمَاثل لك ، وكأنّ المغايرة والمُمَاثلة كانت موجودة في وقت مرورك به فهو للحال[5].

وقد تتعرّف هذه الأسماء عند إضافتها إلى المعرفة إذا قصد تعريفها، قال سيبويه: " وزعَم يونس أَنَّهُ يقول مررت بزيدٍ مِثْلِكَ إذا أرادوا: مررت بزيدٍ المعروفِ بشبهك، فتجعل مثلك معرفة، ويدلّك على ذلك قوله: هذا مثلك قائما، كأنّه قال: هذا أخوك قائما "[6]، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[7]، فبان بذلك أنّ إضافة هذه الأسماء تكون محضة وغير محضة بحسب ما قُصد بها.

ومن الأسماء الجامدة التي وقع الخلاف في تمحّض إضافتها: (المصادر)، فذهب جمهور النُّحَاة إلى أنّ إضافتها محضة، قال الرضي " وإضافة المصدر إلى معمُوله محضةٌ، فيختصّ المصدر أو يَتَعَرَّف بنسبته إلى فاعله أو مفعوله، لاشتِهاره به، كاختصاص الغلام برجل، وتعرُّفه بزيد "[8].

1- الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 883.

2- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- يُنظَر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- يُنظَر: المُبَرِّد، المقتضب، ج4، ص 289، وأبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، ج12، ص 20.

5- يُنظَر: أبو حيَّان، شرح التّسهيل، ج12، ص 20، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 138؛ والسّيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 414.

6- سيبويه، الكتاب، ج1، ص ص 428 ، 429.

7- الفاتحة: 7.

8- الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 900.

وذهب ابن بَرهان وابن الطّراوة إلى أنّ إضافة المصدر لفظيّة، فأمَّا ابن بَرهان فعلَّلَ قوله بأنّ المجرور بالمصدر مرفوع المحلّ أو منصوبه فأشبه الوصف، وأمَّا ابن الطّراوة فاستدلّ بأنّ عَمَل المصدر بالنّيابة عن الفعل، فهو أقوى من الصّفة العاملة بالشّبه، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وهو أولى أن يُحكَم له بحكم الفعل في عدم التَّعْرِيف[1].

وما ذهبا إليه ليس بصحيح لأنّ " الوصف متحمّلٌ ضميرًا، وبه يتحقّق الانفصال عن الإضافة، والمصدر ليس كذلك"،[2] ولأَنَّ المصدر" لم ينب مناب الفعل وحده، بل مع (أنْ)، والموصول محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقع موقعه."[3]

وحتّى قولنا بنيابة المصدر مناب الفعل مع (أن) لا يعني تطابُقَهما من كلّ وجه، لأنّك تقول: ليس من عادتها أن تحفظ الأشياء، ولا تقول: ليس من عادتها حفظها الاشياء لأنّ إضافة المصدر إلى الفاعل تقتضي وجودَه، وأنّه قد كان منه، وليس ذاك في الفعل مع الفاعل.[4]

ومِمَّا يؤكّد تمحّض إضافة المصدر من السّماع كون " المصدر المُضَاف إلى معرفة معرفةٌ، ولذلك لا يُنعت إلّا بمعرفة، فلو كانت إضافته غير محضة لحُكم بتنكيره، ونُعت بنكرة ولجاز دخول رُبّ عليه، وأن يجمع فيه بين الألف واللّام والإضافة "[5]، ومن نَعْتِه بالمعرفة قول الشّاعر:[6]

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ***** عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

ونقل عن الرّياشي أَنَّهُ يرى أنّ إضافة المصدر غير محضة إذا كان مفعولا لأجله، لأَنَّهُ يلتزم تنكيره قياسا على الحال والتّمييز[7]، وما أتى منه معرفة نحو: "مخافة الشرّ ونحوها مِمَّا هو مُضَاف من قبيل (مثلك) و(غيرك)، وضاربُ زيدٍ غدًا في نيّة الانفصال، قال أبو

1- يُنظَر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، ج12، ص 29؛ والسّيوطي همع الهوامع، ج2، ص416.

2- ابن عقيل، بهاء الدّين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982 م، ج2، ص 332.

3- السّيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 416.

4- يُنظَر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2004 م، ص 337.

5- الشّاطبي، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 19.

6- البيت بلا نسبة في الأشموني، ج3، ص 306، والمقاصد النَحْوِيَّة، ج3، ص 1292.

7- يُنظَر أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج7، ص 246.

العبّاس أخطأ الرّياشي أقبح الخطأ لأنّ بابنا هذا يكون معرفة ونكرة، قال سيبويه: وحَسُنَ في ذلك الألف واللّام لأَنَّهُ ليس بحال"[1].

وما ذهب إليه سيبويه والجمهور هو الصّحيح، لعدم تطابق المفعول لأجله المنّكر والمعرّف، من جهة أنّ الأوّل يُذكر لبيان السّبب، والثّاني قد يكون السّبب فيه معلوما عند المخاطَب فتُحيله عليه، فتعرّفه ذات السّبب وأنَّهَا المعلومة له[2].

واختلفوا كذلك في إضافة الظّروف، هل هي محضة أم لا، فذهب الجمهور إلى أنَّهَا محضة، وذهب ابن السّرّاج في الأصول إلى أنَّهَا غير محضة إذا أُضِيفَت إلى الجمل[3]، وحكى أبو حيَّان عن بعضهم أنّه يذهب إلى أنّ إضافتها غير محضة سواءٌ أأُضِيفَت إلى المُفْرَد، أم أُضِيفَت إلى الجُمَل.[4]

والرّاجح أن إضافة الظّروف حقيقيّة سواء أكان ما أضيفت إليه مفردا أم جملة، ولذلك وُصفت بالمعرفة، فتقول: أتاك أبوك يوم أتاك أخوك الطيّبَ، فلولا أنّ الإضافة محضة لما جاز الوصف بالمعرفة[5].

وحاصل ما سبق أنّ المُضَاف إضافة غير محضة يجب أن يكون وصفا، إلّا الأسماء المُوغِلة في الإبهام فإنَّهُم قد اختلفوا فيها والرّاجح التّفصيل فتكون إضافتها محضة وغير محضة بحسَب ما قُصد بها، وأمَّا المصادر فإضافتها كلّها محضة خلافا لابن بَرهان وابن الطّراوة اللّذين عدّا إضافتها لفظيّة، وخلافا للرّياشي في عَدّه إضافة المصدر لفظيّة إذا كان ذلك المصدر مفعولا لأجله، وكذلك إضافة أسماء الزمان كلّها محضة سواءٌ أأُضِيفَت إلى المُفْرَد، أم أُضِيفَت إلى الجُمَل.

ب/ أن يكون دالّا على الحال أو الاستِقبال:

حتّى تكون إضافة الوصف غير محضة يجب أن يكون دالّا على الحال أو الاستِقبال نحو قولك: هذا ضاربُ محمدٍ إذا كان يضربه أو ينوي ضَربَهُ[6]، والأصل: هذا ضاربٌ محمداً، وإنَّمَا أُضِيفَ للتَّخْفِيف.

1- ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشري، ج1، ص 453.

2- يُنظَر: أبو حيَّان، شرح التّسهيل، ج7، ص 244.

3- يُنظَر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج2، ص 10.

4- يُنظَر: أبو حيَّان، شرح التّسهيل، ج12، ص 24.

5- يُنظَر: ابن النّحاس، التّعليقة على المقرّب، ص 318.

6- يُنظَر: السّامرّائي، د. محمّد فاضل، النّحو العربيّ أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2014م، ج2، ص 199.

أمَّا إذا كانت إضافة الوصف بمعنى الماضي لم يجز إعمال المُضَاف في المُضَاف إليه، وكانت الإضافة محضة، قال سيبويه: " فإن أَخْبَر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تَنْوِينِ البتة "[1]، وتكون إضافته أصيلة لا لمجرّد التَّخْفِيف.

والدّليل على كون الإضافة محضة إذا كانت بمعنى الماضي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾،[2] فجعل (فاطر) و(جاعل) صفتين للمُعرّف، هذا من حيث اللّفظ، أمَّا من حيث المعنى فإنّ حصول ملابسة المُضَاف للمُضَاف إليه في الماضي، واشتِهارها أدّى إلى تخصّص المُضَاف بالمُضَاف إليه تخصّص الغلام بزيد في "غلام زيد" حين اشتَهر بمملوكيّته، وأمَّا الحال فلم يتمّ حصوله، والمستقبل مُتَرَقَّب لم يحصل بعد، فلم تشتهر فيهما مُلابسة المُضَاف للمُضَاف إليه بحيث يَتَعَيَّن المُضَاف بها أو يَتَخَصَّص[3].

وذهب الكسائيّ إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، واحتجّ بأمور أظهرها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[4]، فأعمل (باسط) في الذّراعين وهو ماضٍ، وأجيب بأنّ ذلك إنَّمَا هو حكاية حال ماضية كقوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[5]، والإشارة بهذا إنَّمَا تقع إلى حاضر.[6]

بل يمكن أن يُردّ قول الكسائي بنفس الآية التي استدلّ بها، وذلك أنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾[7]، فاستعمل المُضَارِع الموضوع للدّلالة على الحال أو الاستِقبال عند حكايته لحال ماضية، فدلّ ذلك على أنّ اسم الفاعل (باسط) في الآية دالّ على الحال لا على الماضي، ودلّ كذلك على صواب قول الجمهور بعدم جواز إعمال الوصف إذا دلّ على الماضي.

واختلفوا في إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إذا دلاّ على الاستِمرار فذهب بعض النُّحَاة إلى أنَّهَا محضة مطلقا، لأنّك إذا قلت: فلان مالك العبيد– مثلا – " لا تريد أَنَّهُ

1– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 171.

2- فاطر: 1.

3– يُنظَر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 898.

4- الكهف: 18.

5- القصص: 15.

6– يُنظَر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص 100.

7- الكهف: 18.

يملكهم في وقت دون وقت، بل المراد أَنَّهُ معروف بهذه الصّفة، وأنَّهَا مستقرّة له "[1]، ومن النُّحَاة الذين يذهبون إلى كون إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إذا دلّا على الاستِمرار محضة مطلقا ابن هشام في "مغني اللبيب"[2].

وذهب الجمهور إلى جواز كون إضافة اسمي الفاعل والمفعول الدّالين على الاستِمرار محضةٌ وغير محضة، فتكون محضةً نظرًا للماضي، وغير محضة نظرًا للحال والاستِقبال، لأنّ الاستِمرار صادقٌ بالجميع، فيجوز قصد أحد الاعتِبارين[3].

ومن النُّحَاة من فرّق بين الاستِمرار الثّبوتيّ والاستِمرار التجدّديّ، فقال بتمحّض الإضافة في الأوَّل على غرار قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4]، وبعدم تمحُّضها في الثاني كما في قوله عزّ وجل: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[5]،[6] ، وهو قول جيّد.

وأُورِد عليه بأنّ الصّفة المشبّهة دالّة على الاستِمرار الثبوتي، مع أنّ إضافتها غير محضة أبدا[7]، ويُجاب عن هذا الإيراد بأنّ الصّفة المُشَبَّهة مُضَافة إلى مرفوعها في المعنى، فلأجل ذلك تعمل عَمل الفعل مطلقا لشِدَّة اختصاص المرفوع بالفعل، وأمَّا اسما الفاعل والمفعول فإذا أُضِيفَا إلى مرفوعهما جاز عَمَلُهما وتَنْوِينهما مطلقا نحو: "ضامرٌ بطنُه" و "مُسَوَّدٌ وجهه"، وأمَّا إذا أُضِيفَا إلى منصوبهما في المعنى، ودلّا على الثّبوت فإنّ إضافتهما تكون محضة نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[8]، وهذا الفارق بين اسمي الفاعل والمفعول وبين الصفة المُشَبَّهة منع قياسهما عليها[9].

والحاصل أن النُّحَاة قد اتّفقوا على وجوب دلالة الوصف على الحال أو الاستِقبال حتّى تكون الإضافة غير محضة، واتّفقوا على أنّ الوصف إذا دلّ على الزّمان الماضي فإنّ إضافته تكون محضة ولم يشذّ عنهم غير الكسائي، والصواب قول الجمهور، وأمَّا الوصف

1- ابن النّحاس، التّعليقة على المقرّب، ص 309.

2- يُنظَر: ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 152.

3- يُنظَر: الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص 360.

4- الفاتحة: 4.

5- الأنعام: 96.

6- يُنظَر: الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص ص 360، 361.

7- يُنظَر: المرجع نفسه، ج2، ص 361.

8- الفاتحة: 4.

9- يُنظَر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها؛ والخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003 م، ج2، ص 495.

الدّالّ على الاستِمرار فقد اختلفوا فيه، والرّاجح هو تمحّض إضافته إن دلّ على الاستمرار الثّبوتي، وعدم تمحّضها إن دلّ على الاستمرار التّجدّدي.

ج/ أن يكون الوصف عاملا والمُضَاف إليه معمُوله:

المقصود من كون الوصف عاملا، والمُضَاف إليه معمُوله أن يكون ذلك قبل الإضافة " وإلّا فكلّ اسم مُضَاف فهو مُضَاف إلى معمُوله بعد الإضافة لا محالة "[1]، ومثال عمَل الوصف في المُضَاف إليه قولك: هذا طالبُ العلمِ أصله قبل الإضافة: هذا طالبٌ العلمَ.

وأمَّا إضافة الوصف إلى غير معمُوله فهي محضة " نحو ضارب القاضي، و شهيد الدّار، لأنك لا تريد أَنَّهُ يضرب القاضي، بل الذي يضرب للقاضي، ولا تريد يشهد الدارَ، بل هو شهيد بسبب قتله في الدار "[2].

وإذا قلت: كاتب القاضي وقصدت كتابة لفظ القاضي كان القاضي المُضَاف إليه معمُولا للصفة وكانت الإضافة لَفْظِيَّة[3]، وإذا قال أستاذٌ: هذا طالبي ، وأراد أنّ ذلك الطالب يدرس عنده، أو يشرف هو عليه فإنّ الإضافة محضة، لأنّ المُضَاف إليه غير معمُول للمُضَاف في الأصل، لكون الطالب لا يطلب الأستاذ؛ وإن قصد بأَنَّهُ يطلبه هو، كانت الإضافة لَفْظِيَّة لأنّ المُضَاف إليه مفعولٌ للمُضَاف في المعنى.

وأمَّا إذا كان الوصف غير عامل كأسماء الزّمان والمكان واسم الآلة فإن إضافته محضة[4].

وأمَّا اسم التفضيل فإَنَّهُم قد اختلفوا في إضافته أمحضة هي أم لا؟ واختلافهم هذا منشؤه اختلافهم في كون ما أُضِيفَ – هو إليه – مرفوعا أو منصوبا به في المعنى[5].

وتفصيلا للخلاف الذي وقع فيه نقول: بأنّ الجمهور قد ذهبوا إلى أنّ إضافته محضة مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه الذي قال " واعلم أنّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا

1- الألوسي، حاشية شرح القطر في علم النحو، تحقيق: فؤاد ناصر، مكتبة نور الصباح، تركيا، ط2، 2011م، ص 512.

2- أبو حيَّان، شرح التّسهيل، ج12، ص 26.

3- يُنظَر: الألوسي، حاشية شرح القطر، ص 512.

4- يُنظَر: ابن عقيل، شرح ألفيّة ابن مالك، ج2، ص44.

5- يُنظَر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 105.

ينتصب انتصاب النَّكِرَة... ومثل ذلك في القبح: هذا زيد أسودَ الناس "[1]، فاستقبح انتصاب (أسودَ) الناس على الحال لكونه معرفة.

وذهب الفارسيّ وعبد القاهر الجُرْجَانِيّ والجزولي إلى أنَّهَا غير محضة إذا أريد بها تفضيل صاحب أفعل التفضيل على كلّ واحد من أمثاله التي دلّ عليها لفظ المُضَاف إليه[2]، واستدلّوا على ذلك بأنّ قولنا: زيد أفضل القوم أصله: زيد أفضل من القوم، فحذفت (مِنْ) وأُضِيفَت أفضل إلى ما بعدها، لأنّ المعنى على ثبات (مِنْ)[3]، وإنَّمَا كان المعنى على ثباتها لأنّ أفعل التّفضيل يُضَاف إلى جماعة صاحبه أحدها، وإذا لم تقدّر (مِنْ) لزم إضافة الشّيء إلى نفسه.

وقالوا بأنّ: " الجارّ والمجرور في محلّ النّصب بأَنَّهُ مفعول أفعل، كما لو ظهر (مِنْ) فإنّ الجارّ في قولك: أفضل من القوم لابتداء الغاية، والجارّ والمجرور مفعول أفضل، ف: (أفضل) في: "أفضل القوم" صفة مُضَافة إلى معمُولها "[4] .

وهذا الذي قالوه مردود بأنّ قولنا: زيدُ أفضل من القوم لا يطابق قولنا: زيدٌ أفضلُ القومِ، لكون (زيد) خارج من جملة القوم في الأوَّل، داخل في جملتهم في الثاني[5]، فتبيّن بهذا أنّ " المُضَاف إليه أفعل التفضيل لا يليه مع بقاء المعنى المفاد بالإضافة إلّا بالإضافة، فكان كغُلامِ زَيْدٍ، و لا خلاف في تمحّض غُلامِ زَيْدٍ، فكذا إضافة أفضل القوم وشبهه "[6].

وأمَّا إذا أريد بإضافة اسم التّفضيل التّخصيص، كأن تقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ تريد: زيد الأفضل، بمعنى أَنَّهُ الذي عُرف بالفضل، ثمّ تضيف فتقول: أَفْضَلُ القَوْمِ، بمنزلة قولك: فاضِلُ القَوْمِ، فهذه الإضافة محضة اتّفاقا[7].

وعلى هذا تكون إضافة اسم التّفضيل محضة مطلقا كما ذهب إلى ذلك الجمهور، لأنّ ما يُضَاف إليه اسم التفضيل ليس مرفوعا ولا منصوبا به في المعنى[8]، ولأصالة المعنى

1- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 113.

2- يُنظَر: الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 925.

3- يُنظَر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 884.

4- الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 925.

5- يُنظَر: ابن الدّهّان، الغرّة في شرح اللّمع، ص ص 684، 685.

6- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 105.

7- يُنظَر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 885، والإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص ص 927، 928.

8- يُنظَر: ناظر الجيش، شرح التّسهيل، مج7، ص 3184.

الحاصل عند إضافته، و" لأنّ أفعل التفضيل إذا أُضِيفَ إلى معرفة لا يُنعت إلّا بمعرفة، ولا يُنعت به إلّا معرفة، ولا تدخل عليه رُبّ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللّام "[1].

والحاصل أنّ هناك أربعة أنواع من المشتقّات تكون إضَافَتها غير محضة هي:

1- اسم الفاعل: بمعنى الحال أو الاستِقبال المُضَاف إلى معمُوله نحو: زيدٌ ضاربُ بكرٍ الآن أو غدا.

2- أمثلة المبالغة: بمعنى الحال أو الاستِقبال المُضَافة إلى معمُولها نحو: زيدٌ مِنحارُ النّوقِ، وشَرّابُ العسلِ الآن أو غدًا.

3- اسم المفعول: بمعنى الحال أو الاستِقبال المُضَاف إلى معمُوله نحو: زيدٌ مضروبُ العبدِ الآن أو غدا.

4- الصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل: المُضَافة إلى معمُولها، ولا تكون إلّا بمعنى الحال نحو: زَيْدٌ قليلُ الحِيَلِ، و بَكرٌ عَظيمُ الأَمَلِ[2].

ويجدر التّنبيه إلى أَنَّهُ قد يقصد التَّعْرِيف في كل ما أضيف إضافة غير محضة، فيَتَعَرَّف بما أُضِيفَ إليه فتكون إضافته محضة، إلّا الصفة المُشَبَّهة فإنَّهَا لا تتعرّف بحال[3]، قال سيبويه: " وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصّفات المُضَافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنّكرة، قد يجوز فيهنّ كلّهنّ أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدلّك على ذلك أَنَّهُ يجوز لك أن تقول: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ ضارِبِكَ، فَجَعَلْت ضارِبكَ بِمَنزِلَة صاحِبِكَ "[4]، ثمّ استثنى الصّفة المُشَبَّه بقوله: " إلّا حَسَنَ الوَجْهِ فإنَّهُ بمنزلة رَجُلٍ لا يكون معرفةً، وذاك أَنَّهُ يجوز لك أن تقول: هذا الحَسَنَ الوَجْهِ ، فيصير معرفة بالألف واللّام، كما يصير الرّجل معرفة بالألف واللّام، ولا يكون معرفة إلّا بهما "[5].

4-3- الإضافة الشّبيهة بالمحضة:

هذا النّوع من الإضافة أثبته ابن مالك، ولم يُعرف عند غيره من النُّحَاة، لأنّ الإضافة عندهم إمَّا محضة وإمَّا غير محضة[6]، وذكر أنَّه سبعة أنواع هي:[7]

1- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 105.

2- يُنظَر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، عدة السّالك، ج3، ص 74، 75.

3- يُنظَر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 25.

4- سيبويه، الكتاب ج1، ص 428.

5- المرجع نفسه، ج1، ص 429.

6- يُنظَر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3187.

7- يُنظَر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، صفحة 105 – 113.

4-3-1- إضافة الاسم إلى الصّفة: نحو: مسجدُ الجامعِ، و﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾[1] مِمَّا يُضَاف فيه الموصوف إلى ما هو صفته في الأصل،لأنّ الجامع صفة المسجد، والآخرة صفة الدّار.

4-3-2- إضافة المسمّى إلى الاسم: نحو: شهرُ رمضانَ، ويومُ الخميسِ، وذاتُ اليمينِ، ونحو قول الشّاعر[2]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ***** نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ

ومن إضافة المسمّى إلى الاسم قولهم: سعيدُ كُرزٍ.

4-3-3- إضافة الصّفة إلى الاسم: نحو: سَحْقُ عِمَامةٍ، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وسَمْلُ سِرْبَالٍ، مِمَّا أُضِيفَت فيها الصفة إلى موصوفها، والأصل: عِمَامةٌ سَحْقٌ، وقَطِيفَةٌ جَرْداءُ، وسِرْبَالٌ سَمْلٌ، فقُدِّمت الصّفة، وجُعِلَت نوعا مُضَافا إلى الجنس.

4-3-4-إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف: نحو قول الشّاعر:[3]

عَلَا زَيْدُنَا يَومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ***** بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

أي علا زيدُ صاحِبِنا رأسَ زيدِ صاحبِكم، فحذف الصّفتين المُضَافتين إلى ضمير المتكلّم والمخاطب، وأضاف الموصوف إلى الضّميرين اللّذين قاما مقام الصّفتين.

4-3-5-إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد: وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزّمان المُبْهَمة كحينئذٍ ويومئذٍ، وقد يكون ذلك في غير أسماء الزّمان كقول الشّاعر:[4]

فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ ***** سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

والنّجا هو الجلد، فأضاف المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد كما أضيف الموصوف إلى الصفة.

4-3-6- إضافة المُلغى إلى المُعْتَبَر: ومنه قول الشّاعر:[5]

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ***** وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

فأضاف (اسم) وهو ملغى إلى (السَّلَامِ) وهو مُعْتَبَر، ومن إلغاء المُضَاف والاعتداد بالمُضَاف إليه ما حُكي من قول العرب: هذا حَيُّ زيدٍ، وأَتَيْتُكَ وَحَيُّ فُلَانٍ قَائِمٌ.

4-3-7- إضافة المُعْتَبَر إلى المُلغى: ومنه قول بعض الطائيّين[6]:

1- يوسف: 109.

2- البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب، ص308، وليس في ديوانه.

3- تقدّم تخريجه، ص 43.

4- البيت لأبي الجرّاح، أو لأبي الغمر الكلابي في المقاصد النَحْوِيَّة، ج3، ص 1299.

5- البيت للبيد بن ربيعة العامريّ، دِيوَانهُ، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 79.

6- البيت لبعض الطّائيّين، ينظر: المقاصد النّحويّة، ج3، ص 1302.

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ ***** لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

فأضاف بغداد إلى العراق، ودمشق إلى الشّام، والعراق والشّام ملغيان لأنّ دخولهما وخروجهما سواء، ومن إضافة المُعْتَبر إلى الملغى قولك: اضْرِب أيَّهم أساء، لأنّ أيّا الموصولة معرّفة بصلتها، فلو كان ما تضاف إليه معتدّا به للزم اجْتِمَاع مُعَرِّفَين على مُعَرَّف واحد وهو ممنوع، ومن ذلك أيضا قولك: مررت برجلٍ حسنِ وجهِه، وحسنِ وجهٍ.

وقد علّل ابن مالك عدّه لنحو: مسجد الجامعِ – مِمَّا يُضَاف فيه الموصوف إلى صفته – شبه محضة بأنّ لها اعتِبارين، اتِّصال من وجه، وانفصال من وجه، فالاتِّصال من قِبَل أنّ الأوّل غير مفصول بضمير منويّ كما في إضافة الصّفة إلى مرفوعها أو منصوبها، ولأنّ موقعه لا يصلح للفعل، ولأنّ الذي حكم بانفصالها قدَّر موصوفا محذوفا فاصِلًا بين المُتَضَايِفين، ولايُسلّمُ هذا، لأَنَّهُ من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ولو حضر الموصوف لكانت إضافته محضة، فكذلك إذا حضر نائبه[1].

والانفصال في هذه الأنواع مُعْتَبر من قِبل أنّ المعنى يصحّ به دون تكلّف ما يخرج به عن الظاهر، فـ: المسجدُ الجامعُ مكتفًى بلفظه، بخلاف: مسجدُ الجامعِ، فلا يكتفى بلفظه في صحّة معناه، بل يُحتاج فيه إلى تكلّف تقدير بأن يقال: مسجد الوقت الجامع، ثمّ إنّ جعلُ المسجد منعوتا والجامع نعتا مطّرد، كقولهم للحنطة: الحبّةُ السمراءُ، والإضافة غير مطّردة، واعتِبار المطّرد أولى من اعتِبار غير المطّرد، ولذلك يجوز الإتْباع في ما جازت فيه الإضافة، ولا تَجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب، وعلى هذا تكون إضافة هذا النّوع منويّة الانفصال لأصالتها بالاطّراد والإغناء عن ترك الظّاهر، ومع ذلك لا يُحكم بتنكير مُضَافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله، وتجري بقية الأنواع من الإضافة مجرى هذا النوع في اعتِبار الاتِّصال والانفصال[2].

وإنَّمَا خصّ ابن مالك إضافة الاسم إلى الصّفة بالتّمثيل لأنّ الخلاف كثر فيها بين عادٍّ لها ضمن الإضافات غير المحضة كالفارسيّ في الإيضاح[3]، وبين من يراها إضافة محضة وهو قول الجمهور.

والرّاجح أنَّهَا محضة كما ذهب الأكثرون بدليل امْتِنَاع (أل) مع الإضافة، إذ لا يقال: "المسجدُ الجامع" إلّا بالتبعية، وكذا الباقي، وكذلك يمتنع دخول رُبّ عليها، ويمتنع نعتها

1- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 106.
2- ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص ص 106، 107.
3- ينظر: الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ص 271.

بالنَّكِرَة[1].

وعلى هذا فإنّ تمحّض إضافة الأنواع الأخرى – التي لم يقع فيها من الخلاف ما وقع في إضافة الموصوف إلى صفته – يكون ثابتا من باب أولى.

ومِمَّا يؤكّد تمحّض الإضافة في هذه الأنواع السّبعة، أصالتها في أداء المعاني الحاصلة بها، وعدم التطابق التامّ بينها وبين ما زعم النُّحَاة أَنَّهُ الأصل الذي عُدل عنه إليها.

1- ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص 332.

الفصل الثّاني:

معاني الإضافة

الفصل الثاني: معاني الإضافة

تمهيد:

اهتمّ علماؤنا بدراسة التّراكيب واستجلاء ما تنطوي عليه من معان منذ القدم، فأسّسوا علم النّحو ليضبطوا به نطق أواخر الكلمات داخل التَّرْكِيب ضبطا صحيحا، ولم يكن هذا العلم سوى مجموعة من المُصْطَلَحات والقواعد والضّوابط التي أخذت جُزْءا كبيرا من ماهيّتها من المعنى، ثم صارت دوالّا على المعاني التي استُمِدَّت هي منها، حتّى عرّف ابن جني الإعراب بأَنَّهُ: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[1]، وحتّى عدّ عبد القاهر الألفاظ مُغلقة، والإعراب هو المفتاحَ الذي يفتحها، ويستخرج كوامن الأغراض منها[2].

غير أنّ عناية النُّحَاة بمعاني التّراكيب لم تكن غاية في حدّ ذاتها، بل كانت وسيلة للتّفريق بين العوامل المؤثّرة في الإعراب، وقرينة للتّمييز بين المعمولات المتأثّرة بتلك العوامل، فلم يحظ باهتمامهم من معاني التّراكيب " إلّا ما كان منها ماسًّا بالإعراب، أو مُتَّصِلا بأحكامه، وفاتَهم لذلك كثير من فقه العَرَبِيَّة، وتقدير أساليبها "[3].

ثمّ إنّ دراسة النُّحَاة للتّركيب كانت تحليليّة لا تركيبيّة، أيّ أنَّهَا تُعنى بمكوّنات التَّرْكِيب أكثر من عنايتها بالتَّرْكِيب نفسه، ولم تعط عناية كافية للمعاني التَّرْكِيبيّة[4].

وكذلك قلّ التفات النُّحَاة إلى الفروق المَعْنَوِيَّة الحاصلة بين التّراكيب التي تحتوي على أجزاء متطابقة مختلفٌ ترتيبها، أو التّراكيب التي تحتوي على أجزاء مترادفة في أداء المعنى الوظيفي.

وقد كَمَّل علم المعاني هذه النّقائص التي عرفها علم النّحو، فاهتمّ بمعاني التَّرْكِيب من حيث هي معانٍ، لا من حيث تأثير أو تأثّر بعض أجزائها ببعض، كما اهتمّ بالدّلالة النّاتجة عن أجزاء التَّرْكِيب مجتمعةً، لا بدلالة كل جُزْء على حِدَتِه، وكذلك راعى الفروق الدّقيقة بين التّراكيب المتشابهة أيّما مراعاة، حتّى زعَم أحد الباحثين أنّ " هذه الفروق والوجوه هي معاني النّحو عند عبد القاهر "[5].

1- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 35.

2- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 69.

3- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 18.

4- ينظر: تمّام حسّان، اللّغة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ص 16.

5- أبو موسى، د. محمّد محمّد، المسكوت عنه في التّراث البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2017 م، ص 223.

وبهذا يُعلم مدى تكامل علم النحو وعلم المعاني، فالأوّل أساس للثّاني، والثّاني تكميل للأوّل وتمام له كما صرّح بذلك السّكاكي في مقدمة مفتاح العلوم[1].

وقد جعل السّكاكي علم البيان قرينا لعلم المعاني في تتميم علم النّحو[2] لأَنَّهُ يرى أنّ " علم البيان شعبة من علم المعاني، لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتِبار"[3]، ولم يكن هذا القرن بين علم المعاني وعلم البيان إلّا لِما لعلم البيان من فائدة في استجلاء المعاني الزائدة في التّراكِيب التي عُدل فيها عن الحقيقة أو الصّراحة أو المُباشرة.

ومن العلوم التي عُنيت بدراسة معاني التّراكيب: علم أصول الفقه، إلّا أنّ الأصوليين في دراستهم للتّراكيب قد قصروا نظرهم على استنباط المعاني المتعلّقة بالأحكام التّكليفيّة، من حيث دلالتها على نوع الحكم أو عمومه أو خصوصه... إلخ ولم يستوعبوا كلّ المعاني التي يحتملها التَّرْكِيب، ومع ذلك فقد أضاؤوا جوانب تركها النُّحَاة والبَلَاغِيُّون مظلمة، فكان علم أصول الفقه بحقّ مكمّلا لعلمي النّحو والبلاغة في دراسة معاني التراكيب.

وعلى هذا فإنّ " المعنى الوظيفي النّاشئ من تركيب الجملة كان مجال بحث لثلاثة اختصاصات من ثقافتنا العَرَبِيَّة، بحسب حاجة أصحابها إلى المعنى التَّرْكِيبي هي: علم النّحو، وعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه "[4].

إلّا أنّ حظّ معاني التّراكيب الإضَافِيّة من عناية هذه العلوم قد أتى متفاوتا، فهو قليل في علم البلاغة لاهتمام البَلَاغِيّين – غالبا – بالتّراكيب الإسنادية، وكذلك هو قليل في علم أصول الفقه لمحدوديّة المعاني التي يرومها الأصوليون من التّراكيب.

أمَّا علم النّحو فقد أولى معاني التّراكيب الإضَافِيّة عناية كبيرة، لأنّ كلّ تركيب إضَافِيّ يتضمّن مُضَافا عاملا، ومُضَافا إليه معمُولا لذلك المُضَاف، وقد ذكرنا مدى عناية النُّحَاة بالعوامل والمعمولات، وتوسّلهم بالمعاني إلى التّمييز بين متشابهاتها.

وكذلك فإنّ المُضَاف يكتسب أمورا من المُضَاف إليه وبعض تلك الأمور قد يغير وظيفته في التَّرْكِيب، والبحث عن وظيفة الكلمة في داخل التَّرْكِيب هو من صميم اختصاص علم النّحو.

1- ينظر: السّكاكي، سراج الدّين أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1987م، ص 06.

2- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، ص 162.

4- مصطفى، جمال الدّين، البحث النّحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405 هـ، ص 09.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنّ النُّحَاة قد جعلوا الإضافة أحد المعاني الثّلاثة التي عليها مدار الكلام[1]، لإنَّهَا مع الفاعلية والمفعولية " الموجِبة باعتقابها على الاسم الواحد اختلافَ الإعراب على آخره "[2].

وفي أثناء هذا الفصل سنحاول بيان المعاني المضمّنة في التّراكيب الإضَافِيّة من خلال جمع ما قرّرَته العلوم الثلاثة في ذلك[3].

المبحث الأوَّل: معاني الإضافة المتّفق على تمحّضها:

1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّعْرِيف والتّخصيص والتّنكير:

1-1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّعْرِيف:

1-1-1-1- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند النّحاة:

التَّعْرِيف في اصْطِلَاح النُّحَاة هو " تحويل النَّكِرَة إلى معرفة "[4]، والمعرفة ستة أنواع هي: الضّمير، والعَلَم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والاسم المحلّى بـ (أل)، والاسم المُضَاف إلى واحد من المعارف الخمسة المتقدّمة[5]، و " أعرف هذه المعارف بعد لفظ الجلالة: الضّمير، ثمّ العَلَم، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ الاسم الموصول، ثمّ المحلّى بـ (أل)، ثمّ المضاف إليها، والمُضَاف في رتبة المضاف إليه، إلّا المُضَاف إلى الضمير فإنّه في رتبة العلم "[6].

وذهب بعضهم إلى أنّ ما أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة، ويُبطل ذلك قول امرئ القيس: " كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ "[7]، فوصف المُضَاف للمعرّف بـ (أل) باسم معرفٍ بـ (أل)، والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف[8].

1- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، الجمل، ص 36.

2- ابن الخشّاب، المرتجل، ص 313.

3- سواء مِمَّا ورد في كتب النّحو والبلاغة والأصول، أو مِمَّا ورد في كتب أُلِّفت في فنّ آخر، لكنّها استفادت من القواعد المقرّرة في العلوم الثلاثة عند إيرادها لمعاني التّراكيب الإضَافِيّة.

4- بابستي، د. عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النحو العربي، ج1، ص 360.

5- ينظر: أبو حيَّان، ارتِشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 908.

6- محمّد محي الدّين عبد الحميد، التّحفة السّنيّة بشرح المقدّمة الآجرّوميّة، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، قطر، (د ط)، 2007 م، ص 120.

7- من بيت لامرئ القيس، دِيوَانهُ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، (د ت)، ص 51.

8- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 87.

وذهب بعض النُّحَاة إلى أنّ ما أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبتها مطلقا، ولم يستثن الضمير، ويردّ ذلك قولهم: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ، لما يلزم عنه من كون الصفة أعرف من الموصوف[1].

والذي يهمّنا أنّ إضافة الاسم النَّكِرَة إلى اسم معرفة تُكْسِبُه تعريفًا يَتَمَيَّز به عن سائر أجناسه، فإن قيل بأنّ المُضَاف يكتسب التَّعْرِيف من المُضَاف إليه لا من الإضافة – كما تقدّم في الفصل الأوَّل – فالجواب يكون من وجهين:

1/– أنّ الإضافة والمُضَاف إليه متلازمان لايتصوّر أحدهما بمعزل عن الآخر.

2/– أنّ (السّهيليّ) قد ذكر في أحد جوابيه عن علّة اكْتِسَاب الأوَّل من المُتَضَايِفين التّعريف من الثاني، وعدم اكْتِسَاب الثاني منهما التّنكير من الأوَّل أنّ " الإضافة بمجرّدها هي الموجِبة لتعريف الاسم، والمُضَاف إليه بمنزلة آلة داخلة، فلم يلزم أن يقتبس الثّاني من تنكير الأوَّل، ولا أن يقتبس الأوَّل من علميّة الثّاني وحاله في المعرفة، وإنَّمَا تعرّف بالإضافة إلى أيّ نوع كان من المعارف "[2].

هذا ومِمَّا ينبغي التّذكير به أنّ الإضافة قد وُضِعَت لتعريف ما شياعه أصليّ، وأمَّا ما شياعه عارض فلا يُزال شياعه إلّا بالتّابع، ومن هنا امْتَنَعت إضافة المعارف لأنّ شياعها أمر عارض فيها، وما وُجد مُضَافا من الأعلام فإنَّهُ لم يُضَف حتّى تَنَكَّر ووُضِع وضْعًا آخر[3].

ويرى الرضيّ بأنَّهُ يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، وأنَّهُ لا مانع من اجْتِمَاع التَّعْرِيفين إذا اختلفا، وذلك إذا أُضِيفَ العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو: "زيد الصّدق"، ومثله قولهم: "مُضَر الحَمْرَاءِ" و "أَنْمَار الشّاءِ" لأنّ الإضافة فيها ليست للاشْتِرَاك المتّفق[4].

والتَّعْرِيف بالإضافة قد يكون للعهد، وقد يكون للجنس، على غرار التَّعْرِيف بـ (أل)، فمن تعريف العهد قول الله عزّ وجلّ: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[5]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[6] ، وقوله تعالى:﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[7].

1– ينظر: المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

2– السّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992 م، ص 170.

3– ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3178.

4– ينظر: الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص ص 882، 883.

5- البقرة: 258.

6- التّوبة: 61.

7- الأعراف: 73.

ومن تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾[1]، فليس المقصود أموالا معهودة لليتامى، بل المقصود جنس أموال اليتامى، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ﴾[3]، فلا يُراد به واحد بعينه، بل هو لعموم الجنس[4].

هذا ما ذكره النّحاة في تعريف الاسم بالإضافة، واللّافت للنّظر أَنَّهُم وقفوا عند معنى التَّعْرِيف بالإضافة، ولم يتتبَّعوا أغراض ذلك التَّعْرِيف، والمعاني التي تترتّب عليه.

1-1-1-2- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند البلاغيّين:

ذكر البَلَاغِيُّون في مبحث أحوال المسند بعض المعاني التي تتضمّنها الإضافة إذا عُرِّف بها المسند إليه، ومن تلك المعاني تعظيم شأن المُضَاف إليه وتشريفه نحو: "عبدي حضر"، تعظيما لك بأنّ لك عبدا، أو تعظيم شأن المُضَاف نحو: "عبد الخليفة ركب"، تعظيما للعبد بأَنَّهُ عبدٌ للخليفة، أو تعظيم غير المُضَاف والمُضَاف إليه نحو: "عبد السلطان عندي" تعظيما للمتكلّم بأنّ عبد السّلطان عنده[5].

ومن المعاني التي ذكروها أيضا تحقير المُضَاف نحو: "ولد الحجّام حاضر"، أو تحقير المُضَاف إليه نحو: "ضاربُ زيدٍ أمس حاضر"، أو تحقير غير المُضَاف والمُضَاف إليه نحو: "ولد الحجّام جليس زيد"[6].

وقد يفيد تعريف المسند إليه بالإضافة توبيخ المخاطب والاستهزاء به كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾[7]، حيث أضاف الشّركاء إليه حكاية لإضافتهم، ليوبّخهم بها على طريق الاستهزاء بهم.[8]

ولم يقتصر البَلَاغِيُّون على إضافة المسند إليه، بل ذكروا المعاني التي تتضمّنها إضافة الاسم كائنا ما كان موقعه من الجملة، فبيّنوا أنّ الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا

1- النّساء: 10.

2- النّساء: 76.

3- النّساء: 119.

4- ينظر: السّامرّائي، د. فاصل صالح، معاني النّحو، دار الفكر، عَمَّان، ط1، 2000 م، ج3، ص 124.

5- ينظر: التّفتازاني، سعد الدّين، مختصر المعاني، دار الفكر، قم، إيران، ط1، 1411هـ، ص 57.

6- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

7- النّحل: 27.

8- ينظر: أبو موسى، د. محمّد محمّد، البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَرِيّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة،مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988م، ص ص 313، 314.

شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾[1]، إنَّمَا كانت للعلّة التي ذُكِرَت في الآية السّابقة مع أنّ "شُرَكَائِيَ" هنا مفعولًا به وليس مسندًا إليه.

وذكروا بأَنَّهُ قد يُقصد بالإضافة الاستعطاف والحثّ على الشّفقة كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾[2]، حيث أضاف الولد إلى الوالدة والوالد استعطافا لهما، واستدرارا لشفقتهما عليه[3]، والوالدة والوالد مجروران بالحرف وليسا مسندا إليهما.

وقالوا بأنّ الإضافة قد تفيد معنى الاستحقاق، أي ما يستحقّه المضاف إليه من معنى المُضَاف، وما يستوجبه منه، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[4]، أي: الزّلزال التي تستوجبه في حكمة ومشيئة الله، وكذلك قولك: "أكرم التّقي إكْرامَهُ"، تريد ما يستوجبه من الإكرام[5].

1-1-1-3- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند الأصوليّين:

ذكر علماء أصول الفقه معنًى آخر ينتج عن التَّعْرِيف بالإضافة وهو معنى العُمُوم، قال الشّوكاني في إرشاد الفُحول: " تعريف الإضافة وهو من مقتضِيات العُمُوم "[6]، فإذا أُضِيفَ اسم نكرة إلى اسم معرفة صار عامًّا، ومعنى العامّ اصْطِلَاحا هو: " اللّفظ المستغرِق لجميع ما يصحّ له بحسب وضع واحد "[7]، ويعُمّ الاسم النَّكِرَة إذا أُضِيفَ إلى المعرفة، سواء أكان ذلك الاسم المُضَاف مُفْرَدا أم مُثَنًّى أم جمعا.

فأمَّا الجمع المضاف إلى معرفة فإنَّهُ يعُمّ بلا خلاف نحو قول القائل: "عبيدي أحرار" فإنّ ذلك يستغرق جميع العبيد الذين هم تحت يده[8]، ونقل الزركشيّ عن الأصوليّين أَنَّهُم قالوا:

1- الكهف: 52.

2- البقرة: 233.

3- ينظر: بسيوني، د. عبد الفتاح فيّود، علم المعاني دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص 136.

4- الزّلزلة: 1.

5- ينظر: أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَرِيّ، ص 315.

6- الشّوكاني، محمّد بن عليّ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربيّ الأثريّ، دار الفضيلة، الرّياض، ط1، 2000 م، ج1، ص 539.

7- النّملة، د. عبد الكريم بن علي بن محمّد، الشّامل في حدود وتعريفات مُصْطَلَحات علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرّياض، ط1، 2009 م، مج2، ص 620.

8- ينظر: القرافي، شهاب الدّين، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، ط1، 1995 م، ج4، ص 1842.

إنّ الإضافة " إن دخلت على جمع أفادت العُمُوم، سواء كان جمع تصحيح، أو جمع تكسير "[1]، ثم قال: " وفي تعْمِيم أبنية جمع التّكسير الأربعة التي للقلّة نظرٌ، كما لو قال: أعبديّ أحرار وله عبيد كثيرون أزيد من العشرة "[2].

ولم نر من فرّق بين جموع القلّة وجموع الكثرة في دلالة جمع التّكسير على العُمُوم إذا أُضِيفَ سوى الزركشي، والأصحّ خلاف ما قال، فكلّ جمع للتّكسير يعُمّ إذا أُضِيفَ إلى معرفة وبرهان ذلك أنّ الله عزّ وجلّ قال عن نار جهنم: ﴿الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ﴾[3]، فأدخل (أل) الاستغراقيّة على كلمة أفئدة التي على وزن أفعلة، وهو من أوزان جموع القلّة الأربعة، ولا شكّ أنّ النّار تَطَّلِعُ على أفئدة أصحاب النّار كافّة بدلالة العُمُوم المفهوم من (أل) الاستغراقيّة، وأنّ أفئدة أهل النار أزيد من العشرة بكثير، وإذ أفادت (أل) الاستغراقيّة العُمُوم بدخولها على جمع من جموع القلّة، فإنّ الإضافة أدلّ على العُمُوم من الألف واللّام كما نقل الزركشيّ نفسه ذلك عن الرّازي وأقرّه[4].

وذكر علماء أصول الفقه لُحوق اسم الجمع بالجمع في إفادته لِلعُمُوم إذا أُضِيفَ إلى المعرفة، نحو: جاءني رَكبُ المدينة[5]، فاسم الجمع: " رَكبُ" إذْ أُضِيفَ إلى المدينة، فإنَّهُ قدْ عَمَّ كلَّ راكب من رَكْبِها.

وأمَّا الاسم المُفْرَد إذا أُضِيفَ فإنَّهُ يعُمّ على الأرجح، وإنَّمَا قلنا على الأرجح لأَنَّهُ " حُكي عن الشافعيّة والحنفيّة أنّ المُفْرَد المُضَاف لا يعُمّ "[6] ولكنّ قولهم مرجوح ولذلك تكاد كتب الأصول تُطبِق على عدّ المُفْرَد المُضَاف من صيغ العُمُوم؛ وعلى هذا فإذا أُضِيفَ اسم الجنس المُفْرَد إلى معرفة فإنَّهُ يعُمّ كلّ الأفراد الدّاخلة تحته.

وقد فرّق "القرافيّ" بين اسم الجنس الذي يصدق على القليل والكثير نحو: (ماء) و(مال)، واسم الجنس الذي لا يصدق إلّا على الواحد نحو: (درهم) و(دينار)، و(رجل) و(عبد)، فقال

1- الزّركشي، بدر الدين محمّد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. عمر سليمان الأشقر، دار الصّفوة، مصر، ط2، 1992 م، ج3، ص 108.

2- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

3- الهمزة: 7.

4- ينظر: الزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج3، ص 109، وينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول،ج1، ص 540.

5- ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول،ج1، ص 539.

6- ابن اللّحام أبو الحسن علاء الدّين، علي بن عبّاس البعلي الحنبليّ، القواعد والفوائد الأصوليّة وما يتعلّق بها من الأحكام الفرعيّة، تحقيق: محمّد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمّدية، القاهرة، (د ط)، 1956 م، ص 200.

عن الذي لا يصدق إلّا على الواحد بأَنَّهُ ينبغي ألّا يعُمّ إذا أُضِيفَ كما إذا قال القائل: عبدي حرّ، وامرأتي طالق ، بخلاف عبيدي أحرار، ونسائي طوالق، وبخلاف القسم الأوَّل الذي يصدق على القليل والكثير، قال ولم أره منقولا، والاستِعْمَالات العَرَبِيَّة والعرفيّة تقتضيه[1].

غير أنّ رأي القرافيّ مردود، لأَنَّهُ لم يُسبق إليه ولو كان صحيحا لقيل به قبله، وأمَّا قوله بأنّ الاستِعْمَالات العَرَبِيَّة والعرفيّة تقتضيه فمردود بقول النبي صلّى الله عليه وسلم: " مَنَعَت العِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمنَعَت الشَّامُ مُدْيَهَا وَدِينَارَهَا "[2]، ولا شكّ أنّ المراد بدرهمها دراهمها، وبقفيزها قُفرانها، وبدينارها دنانيرها... إلخ، وهذا الحديث من أدلّة الأصوليّين على عموم اسم الجنس المُفْرَد[3].

وكذلك يُرَدُّ قول القرافيّ بقول الشوكاني: " ولا ينافي إفادة إضافة اسم الجنس لِلعُمُوم ما وقع من الخلاف فيمن قال: زوجتي طالق، وله أربع زوجات، فإنّ من قال: إنَّهَا لاتطلّق إلّا واحدة، استدلّ بأنّ العرف قد خصّ هذه الصّورة وأمثالها عن الموضوع اللّغوي؛ على أَنَّهُ قد حكى (الروياني في البحر) عن ابن عباس وأحمد بن حنبل أنَّهَا تطلّق الأربع جميعا "[4] حيث بيّن اقتضاء المفرد الذي يصدق على الواحد للعموم بالوضع اللّغوي.

ويعُمّ الاسم المُثَنَّى إذا أُضِيفَ إلى المعرفة على غرار الجمع والمُفْرَد، وقَلَّ من ذكر إفادة المُثَنَّى لِلعُمُوم من الأصوليين، ومن هؤلاء "القرافي" الذي جعل إضافة التّثنية من اسم الجنس الصيغة الثّالثة والثّلاثين من الصيغ الدّالّة بالوضع الأوَّل على العُمُوم في كتابه العقد المنظوم[5].

وكذلك ذكر إفادة التّثنية لِلعُمُوم في شرح تنقيح الفصول واستدلّ على ذلك بقول الأعرابي للنّبي صلى الله عليه وسلّم: " مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَحْوَجُ مِنِّي " قال واللّابة الحجارة السّود، فعَمَّ ذلك

1- ينظر: القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول في اختصّار المحصول في الأصول، دار الفكر، بيروت، (د ط)، 2004 م، ص 143.

2- أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب لا تقوم السّاعة حتّى يحسر الفرات عن جبل من ذهب برقم: 2896.

3- ينظر: البِرماوي، شمس الدّين محمّد بن عبد الدّائم، الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، دار النّصيحة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 2015م، ج3، ص1350، والزّركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج3، ص 108.

4- الشّوكاني، إرشاد الفحول، ج2، ص 540.

5- ينظر: القرافيّ، شهاب الدّين أحمد بن إدريس، العِقد المنظوم في الخصوص والعُمُوم، تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، القاهرة، ط1، 1999 م، ج1، ص 366.

جميع الحجارة السّود[1]، لكنّه قال في نفائس الأصول: " لا نفهم العُمُوم من إضافة التّثنية في شيء من الصّور، كان المُفْرَد يعُمّ أولا، فإذا قال: عبداي حُرَّان إنَّمَا يتناول عبدين، كما إذا قال مالاي لا يعُمّ أمواله "[2]، فهذا ظاهره التّناقض مع ما قبله، ولكن يمكن تخريج كلامه بأَنَّهُ أراد بإثبات إفادة المُثَنَّى لِلعُمُوم، عمومه في ما هو داخل في ضمنه، كما دخلت كلّ الحجارة التي تتضمّنها لابتا المدينة في عموم قول الأعرابي: "لابتيها"، وأراد بنفي إفادة التثنية لِلعُمُوم نفي ما هو خارجٌ عن تلك التّثنية كما إذا قلت مالاي، لا يعُمّ قولك ذاك كل أموالك، وإنَّمَا يعُمّ الأفراد الداخلة في النّوعين الذين قصدتهما من المال حين الإضافة، فقولنا يعُمّ أفراد نوعين من المال يتخرّج عليه إثبات العُمُوم للتّثنية، وقولنا لا يعُمّ أمواله كلّها يتخرّج عليه نفيه لعمومها.

هذا وقد اكتفى بعض الأصوليّين عند ذكره لصيغ العُمُوم بذكر المُضَاف إلى المعرفة، دون تفصيل في عدد ذلك المُضَاف من إفراد أو تثنية أو جمع.[3]

وعلى كلٍّ فإنّ التَّعْرِيف بالإضافة قد حظي باهتمام ثلاثة علوم هي: علم النحو، وعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وكلّ علم من هذه العلوم قد اهتمّ بما يدخل في مجال اختصاصه من الدّلالات التي تحصل من إضافة النَّكِرَة إلى المعرفة.

1-1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التّخصيص:

التّخصيص عند النَحْوِيّين هو: " تقليل الشّيوع في النّكرات بالوصف أو بالإضافة "[4]، والتّخصيص بالإضافة يكون بإضافة اسم إلى اسم نكرة مثله " كقولك: راكِبُ فَرَسٍ، وذاك أنّك إذا قلت: (راكبٌ) كان شائعا في أجناس ما يُرْكب، فإذا قلت: راكبُ فرسٍ خصّصته بالإضافة، وزال عنه بعض الشّياع، وإن لم يَتَعَرَّف كما تَّعرَّف غلام في قولك: غلام زيد "[5].

وإنَّمَا لم يَتَعَرَّف (راكبٌ) بالمُضَاف إليه، لأنّ المُضَاف إليه نكرة فإذا لم يحصل التَّعْرِيف للأصل كان الفرع بعيدا منه.[6]

1- ينظر: القرافيّ، شرح تنقيح الفصول، ص 143.

2- القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج4، ص 1842.

3- ينظر مثلا: الشّنقيطي، محمّد الأمين بن محمّد المختار، مُذَكِّرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، (د ط)، (د ت)، ص 247.

4- بابستي، د. عزيزة فوّال، المعجم المفصّل في النحو العربيّ، ج1، ص 335.

5- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 872.

6- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعدم تعرُّفِه ليس معناه أَنَّهُ مساوٍ للنّكرة بل هو " من ناحية التّعيّين والتّحديد في درجة بين المعرفة والنَّكِرَة، فلا يرقى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الخالية من الإبهام والشّيوع، ولا ينزل في الإبهام والشّيوع إلى درجة النَّكِرَة المحضة الخالية من كل تعيين وتحديد"[1].

وقد خطّأ أبو حيَّان الأندلسي النُّحَاة في تمييزهم بين التّخصيص والتَّعْرِيف، بحجّة أنّ التَّعْرِيف جُزْء من التّخصيص لا قسيما له، والتَّعْرِيف هو أقوى مراتب التّخصيص، وعلى هذا فإنّ الإضافة عنده لا تفيد إلّا التّخصيص، فإذا أُضِيفَ نكرةٌ إلى معرفة اكْتَسَب التّخصيص التّام من الإضافة إليه[2].

وهذا شذوذ من أبي حيَّان حيث خالف اصْطِلَاح النُّحَاة الذين ميّزوا بين التّخصيص والتَّعْرِيف مع علمهم أن الأوَّل يشمل الثاني، لأنّ " اللّفظ المفيد لمعنيين إذا ذُكر مع لفظ آخر مفيد لأحد المعنيين، وجب قصر اللّفظ المفيد للمعنيين على أحدهما، لكونه جعل قسيما يفيد معنى الآخر، وهذا شيء كثير الاستِعْمَال في اللّغة العَرَبِيَّة "[3].

إلّا أنّ أبا حيَّان بإدخاله للتّعريف في مسمّى التّخصيص، وإنكاره لتمييز النُّحَاة بين المُصْطَلَحين لم يرتّب على المُضَاف إلى النَّكِرَة من الأحكام ما يترتّب على المُضَاف إلى المعرفة، ولهذا عدّ السيوطي في الهمع هذا البحث لفظيّا[4].

ومِمَّا ينبغي التّذكير به كذلك أنّ المعارف التي شياعها عارض كما تمنع إضافتها للتّعريف، فإنَّهَا تمتنع كذلك للتّخصيص، " لأنّ الغرض من الإضافة إلى المنَّكر تخصيص المُضَاف، وفي المُضَاف المعرّف التّخصيص مع زيادة وهي التّعيين"[5]، إلّا الأعلام إذا نُكِّرَت قبل أن تُضاف، أو نُكِّرَت بالإضافة عند من يرى جواز ذلك.

1-1-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّنْكِير:

التَّنْكِير عند النُّحَاة هو " تحويل المعرفة إلى النَّكِرَة "[6]، والنَّكِرَة هي: " اسم يدلّ على شيء غير مُعيّن، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابِهُه في حقيقته، ويصدق على كلٍّ منها اسمه نحو: كتاب"[7].

1- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 23.
2- ينظر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 19.
3- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3178.
4- ينظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 414.
5- الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 883.
6- بابستي، د. عزيزة فوّال، المعجم المفصّل في النّحو العربيّ، ج1، ص 377.
7- يعقوب، أ. د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، ج9، ص 338.

والقول بدلالة الإضافة على التَّنْكِير هو ظاهرُ كلام سيبويه، وذلك أَنَّهُ قال في الكتاب: "ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيدُ رجلٍ، صارَ نكرة، فليس بالعلم الغالب، لأنّ ما بعده غيّرهُ، وصار يكون معرفة ونكرةً به "[1]، وكذلك هو ظاهر كلام " أبي علي الفارسيّ " الذي قال في الإيضاح العضدي: " ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت: هذا زيدُ رجلٍ، تنكّر "[2].

وقد خرّج عبد القاهر الجُرْجَانِيّ كلام الفارسيّ على غير ظاهره، فقال: " وأمَّا الأعلامُ فإنَّمَا تضاف بعد أن تُنَكّر، فلا تقول: جاءني زيدكم، حتّى تقول: زيدٌ من الزّيدين، كما تقول: رجل من الرّجال "[3].

وقد أراد عبد القاهر من هذا الكلام أنّ الأعلام قد تنكّرت قبل أن تضاف، لا أنَّهَا اكْتَسَبت التَّنْكِير مِمَّا أُضِيفَت إليه كما هو ظاهر كلام " الفارسيّ " الذي يشرحه، ولذلك قال بعد: " ولو قَدّرْتَ أَنَّك أضَفْت زيدًا وهو معرفةٌ، حتّى كأنّه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعيّن كنت مُتَعَرِّضًا للإحالة، إذ التَّعْرِيف والتَّنْكِير ضدّان، فاجْتِمَاعهما ظاهر الفساد "[4].

ومغزى هذا الكلام أنّ إضافة الأعلام إلى النَّكِرَة أمَارة على تَنَكّر الأعلام قبل الإضافة وتَنَكُّر الأعلام قبل الإضافة سبب لقبول إضافة تلك الأعلام إلى النَّكِرَة، لا أنّ إضافة تلك الأعلام إلى النَّكِرَة هي سبب تنكرها كما تُوهِم عبارة الفارسيّ.

وعلى هذا التّخريج يكون في كلام الفارسيّ تَجَوُّز واختصار، وهذا التَجَوُّز قد وُجِد مثلُه عند الزّجّاجيّ حينما قال في الجمل: " واعلم أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ فأضفته إلى نكرة تنكّر، وإن أضفته إلى معرفة تعرّف "[5]، لأنّ اسم الفاعل لم يكن قبل إضافته معرفة، بل كان نكرة، فلما أُضِيفَ إلى النَّكِرَة تخصّص بعض التخصّص ولم يَتَعَرَّف[6].

إلّا أن نقل الجُرْجَانِيّ لكلام الفارسيّ عن ظاهره غير مُسَلّم لأمور ثلاثة:

الأوَّل: أَنَّهُ بناه على عدم جواز إضافة الأعلام حتّى تسلب تعريفها وتصير نكرات، وهذا ليس مَحَلّ إجماع بين النُّحَاة، وقد تقدّم أنّ الرضيّ يرى خلافه[7]، فدلّ ذلك على أنّ الأساس الذي بنى عليه كلامه ليس محلّ إجماع.

1- سيبويه، الكتاب ج3، ص ص 507، 508.

2- الفارسيّ، أبو علي، الإيضاح العضديّ، ص 268.

3- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 873.

4- المرجع نفسه، مج2، ص 873.

5- الزّجّاجيّ، الجمل في النّحو، القسم2، ص 90.

6- ينظر: ابن أبي الرّبيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج2، ص 1040.

7- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم1، مج2، ص ص 882، 883.

الثاني: أَنَّهُ تقدّم كلام سيبويه: " ألا ترى أنّك لو قلت: هذا زيدُ رجلٍ صار نكرة، فليس بالعلم الغالب، لأنّ ما بعده غيّره، وصار يكون معرفة ونكرة به "[1]، وهو كلام مُبين واضح الدّلالة على أنّ المُضَاف تغيّر بالمُضَاف إليه، وصار نكرة به.

الثالث: أنّ الأصل في الكلام حمله على الحقيقة والظّاهر، لا على المجاز والباطن، إلّا إذا وُجدت قرينة تصرفه عن ظاهره، وإذ لم توجد هنا وجب حمله على الظّاهر.

ولا ينهض ما ذكره الجُرْجَانِيّ من استحالة اجْتِمَاع المعرفة والنَّكِرَة ليكون قرينة عقليّة تمنع من إضافة اسم معرّف إلى آخر منكّر، واستفادة التّنَكُّر منه لسببين، الأوّل سماعي والثاني قياسي.

فأمَّا السّماعيّ: فلأنّ سيبويه ذكر أن المعرفة يكون نكرةً بما يُضَاف إليه، وهو قد شافه الأعراب الفصحاء، وخبر طرق تأديتهم للمعاني بالألفاظ والتراكيب، وإذ نقل ذلك فلايجوز دفع منقول صحيح بدليل متوهّم.

وأمَّا القياسيّ: فلأنّ المُضَاف يكستب التَّعْرِيف بالإضافة كما نقلنا عن السهيلي[2]، لا بالمُضَاف إليه، وليس المُضَاف إليه سوى آلة داخلة شأنهَا شأن (أل)، فكما يجتمع الاسم النَّكِرَة مع (أل) ويَتَعَرَّف بها، فكذلك يجتمع مع المُضَاف إليه المعرفة ويَتَعَرَّف به، ويجتمع المُضَاف المعرفة مع المُضَاف إليه النَّكِرَة فيتنكّر به.

ولأجل هذه الأمور أثبتنا إفادة الإضافة للتّنكير، ولكن إثباتنا لذلك لا ينفي أَنَّهُ قليل نادر، لأنّ إضافة الأعلام إلى المعارف قليلة، وإلى النّكرات أقلّ.

هذا وإفادة الإضافة للتّنكير تثبت إذا أُضِيفَت الأعلام إلى النّكرات، وأمَّا إذا أُضِيفَت النَّكِرَة إلى نكرة مثلها فإنّ المُضَاف لا يكتسب تنكيرا من المُضَاف إليه، والقول بذلك قولٌ بإمكان تحصيل الحاصل وهو محال، وهو ظاهر كلام الزّجّاجيّ الذي يقول: " واعلم أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ فأضفته إلى نكرة تنكّر، وإن أضفته إلى معرفة تعرّف "[3]، وقد بينّا آنفا أَنَّهُ تَجَوَّز فيه.

وقال " ابن أبي الرّبيع في "البسيط" بعد أن اعترض كلام الزّجّاجيّ: " والعذر له في هذه العبارة، ولمن عبّر بها أنّك إذا قلت ضاربٌ، فهو نكرة، فإذا قلت: ضاربُ رجلٍ، صار يقع على

1- سيبويه، الكتاب، ج3، ص ص 507، 508.
2- ينظر: السُّهيليّ، نتائج الفكر في النّحو، ص 170.
3- الزّجّاجيّ، الجمل في النّحو، القسم2، ص 90.

ضُرّابِ الرِّجال دون ضُرّاب غيرهم، فتنكيره وشياعه أقلّ من شياعه قبل الإضافة، فكأنّه تنكّر تنكّرًا آخر"[1].

لقد خرّج "ابن أبي الربيع" كلام "الزّجّاجيّ" على الحقيقة، حين أثبت أنّ المُضَاف إذا كان نكرة فإنَّهُ يكتسب من المُضَاف إليه النَّكِرَة تنكّرا آخر، وقد أراد بالتَّنْكُّر الآخر انتِقال المُضَاف من درجة الشّياع المطلق إلى درجة أقلّ من الشياع، وهذا لا خلاف فيه، إلّا أنّ تسميته بالتنكّر الآخر، والادّعاء بأنّ "الزّجّاجيّ" يقصد ذلك لا يصحّ لسببين:

الأوَّل: أنّ مفهوم النَّكِرَة ينطبق على النَّكِرَة المخصّصة، وعلى النَّكِرَة غير المخصّصة، ونسبة "الزّجّاجيّ" للتّنكير إلى اسم انتقل من درجة في التنكّر إلى درجة أخرى فيه مستبعد لشمول وصف التنكّر للدّرجتين، ولو أنّ هذا الانتِقال كان من درجة أقلّ في الشّياع إلى درجة أكبر، لكان لاعتِذار "ابن أبي الربيع" وجه من الصّحّة، لجواز تمييز أحد أفراد المعنى العامّ بالتّسمية التي تنطبق على بقية الأفراد، إذا كان حظّه من تلك التّسمية أوفر من حظوظ الأفراد الأخرى منها، ولكنّ الأمر هنا بالعكس، لأنّ اسم الفاعل الدّال على المضيّ حال إفراده أكثر تنكّرًا منه حال إضافته إلى النَّكِرَة.

الثاني: أنّ "ابن أبي الرّبيع" لم يقرّر ذلك ابتداء، وإنَّمَا قال ما قال اعتِذارا للزجاجي، ولا يخفى ما يكون في اعتِذارات الشُّرّاح لأصحاب الكتب التي يشرحونها من تعسّف – أحيانا – وبهذا فإنّ استفادة المُضَاف للتّنكير من المُضَاف إليه لا تثبت إلّا إذا كان المُضَاف علما، وأمَّا إذا كان المُضَاف نكرة، فاكْتِسَابه للتّنكير من المُضَاف إليه محالٌ كما أسلفنا.

وينبغي التّنبيه إلى أنّ النُّحَاة لا يذكرون إلّا التَّعْرِيف والتّخصيص في الإضافة المحضة، فيقولون بإنَّهَا إمَّا دالة على التَّعْرِيف أو على التّخصيص، وأمَّا التَّنْكِير فلا يذكرونه لأنّ ثبوته ليس محلّ اتّفاق بينهم، ولأَنَّهُ خاصّ بالأعلام دون بقية المعارف، ولأَنَّهُ نادر كذلك.

وكذلك لا يذكر النُّحَاة دلالة الإضافة المحضة على التَّنْكِير لأَنَّهُ داخل في التّخصيص فالتّخصيص إمَّا انتِقال من شياع مطلق إلى شياع أقل نحو: " غلام رجل "، وهذا هو الغالب المتّفق عليه، وإمَّا انتِقال من معيّن إلى شائع مخصّص نحو: " زيدُ رجلٍ " وهذا هو التَّنْكِير، فرجع الأمر كلّه إلى التَّعْرِيف والتّخصيص.

وبهذا يعلم أنّ التَّعْرِيف والتّخصيص معنيان لا تنفكّ أيّةُ إضافة محضة عن إفادة أحدهما، وهما معنيان عامَّان، لا يُحتاج لإدراكهما إلّا إلى معرفة حالة المُضَاف إليه من تعريف أو

1- ابن أبي الربيع الإشبيليّ، البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج2، ص 1040.

تنكير؛ على أنّ هناك معانيَ أخرى للإضافة المحضة تتوقّف معرفتها على معرفة المعنى المُعجميّ لكلٍّ من المُضَاف والمُضَاف إليه، وإدراك العلاقة المَعْنَوِيَّة التي على أساسها ارتبط كلٌّ منهما بالآخر.

وقد اجتهد النُّحَاة في تحديد تلك العلاقات المَعْنَوِيَّة، ونسبوا كلًّا منها إلى أداة من أدوات الجرّ بعد لحظهم لنوع من المشابهة بين تلك المعاني، وبين المعنى الذي سيفيده الجارّ الذي نسبوها إليه لو كان مُتوسّطا المُتَضَايِفين.

1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معان منسوبة إلى أداة من أدوات الجرّ:

1-2-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى(اللّام):

وتسمّى الإضافة اللاميّة، وهي كلّ إضافة لُحظ فيها معنى اللّام الجارّة، نحو إضافة الغلام إلى زيد في قولك: (غلام زيد)، فهذه الإضافة لُحظ فيها معنى اللّام كالتي في قولك: (غلام لِزيد)، وقد أثبت هذه الإضافة كلّ النُّحَاة الذين نسبوا معاني الإضافة إلى جارٍّ ملحوظ بين المُتَضَايِفين، لإنَّهَا هي الأصل بسبب كثرتها في الكلام، ولأَنَّهُ لا يُدَّعى غيرُها إلّا إذا تعيّن معنًى من المعاني الأخرى[1].

ومن أدلّة النُّحَاة على أنّ الإضافة اللّاميّة هي الأصل جواز إقحام اللّام بين المُضَاف والمُضَاف إليه كما في قول الشّاعر:[2]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِي ***** وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أراد: يَا بُؤْسَ الحَرْبِ[3]، ومثل ذلك: لَا أَبَالَكَ، ولَا مُسْلِمِي لَكَ، فإذا قلت: لَا أَبَالَهُ فالتّقدير: لا أباه[4]، قال الفارسيّ في البصريّات: " ويقول الخليل: إنّ ذلك كلّه ليس بفصل في الحقيقة، إنَّمَا هو تأكيد الإضافة، لأنّ معنى هذه الإضافة اللّام، فكأنّه أكّد الإضافة، وإذا كان كذلك فكأنّه فليس بفصل "[5]، وقد شبّه المُبَرِّد تأكيد اللّام للإضافة بتأكيد الاسم لها إذا كُرِّرَ كقولك[6]: يَاتَيْمُ تَيْمَ

1- ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 06.

2- تقدّم تخريجه، ص32.

3- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص ص 99، 100.

4- ينظر: المُبَرِّد، المقتضب، ج4، ص ص 373، 374.

5- الفارسيّ، أبو علي، المسائل البصريّات، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م، ج2، ص ص 534، 535.

6- من بيت لجرير، والبيت تامّا: يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ...لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ، ديوان جرير، ص219.

عَدِيٍّ[1]، غير أنّ التّأكيد في القول الذي نقله المُبَرِّد حصل للمُضَاف، وأمَّا في قول الشّاعر: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ فقد حصل للنسبة الحاصلة بين المُتَضَايِفين، وذلك بتوسيط المُتَضَايِفين بحرف جرٍّ يرادف معناه معنى تلك النِّسْبَة.

وهذه الإضافة تكون بمعنى اللّام تحقيقا أو تقديرا، فحين يمكن النّطق بها، نحو: غلام زيدٍ، و ثوب بكرٍ، فهي بمعنى اللّام تحقيقا، لأنّك تستطيع أن تقول: غلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ لبكرٍ وحين لا يمكن النّطق بها، نحو: ذو مالٍ، و عند زيدٍ، و مع بكرٍ، فهي بمعنى اللّام تقديرا، لأنّك لا تقول: (ذو لمالٍ) و (عند لزيدٍ) ، و (مع لبكرٍ)، لكون المُضَافات (ذو، وعند، ومع) لا تفارق الإضافة[2].

وقد ذكر النُّحَاة أنّ الإضافة التي لا يمكن النّطق باللّام فيها، منها ما يصحّ التصريح فيها باللّام إذا تغيّر لفظ المُضَاف، وحلّ محلّه لفظ آخر يرادفه أو يقاربه، نحو: (ذو مالٍ)، يرادفه (مَالِكُ مالٍ) الذي يصحّ أن يقال فيه: (مَالِكٌ لِمالٍ)، و (مع الوالد)، يرادفه: (مُصاحِبُ الوالِدِ) الذي يصحّ أن يقال فيه: (مصاحبٌ للوالِدِ)، وكذا (عند علي) يقاربه: (مكان عليّ)، الذي يصحّ فيه (مكان لعليّ)[3].

وقد استدلّ عبد القاهر الجُرْجَانِيّ على كون إضافة لفظ (كُلّ) بمعنى اللّام بجواز إدخال (اللّام) على مرادفها (أجزاء)، فقال: " وأمَّا كُلّ الدّراهم فإنّ الإضافة بمعنى اللّام، من حيث إنّ (كلّا) اسم يشتمل على الأجزاء، فكما أنّك إذا قلت: أجزاء الدّراهم كان بمعنى: أجزاء للدّراهم، كذلك إذا قلت: كلّ الدّراهم "[4]، ومن الإضافة اللاميّة ما لا يمكن التّصريح فيها باللّام مطلقا نحو: يوم السبت، و يوم الحساب[5].

وقول النُّحَاة بأنّ هذه الإضافة على معنى اللّام يعنون به أنَّهَا على معناها في ماعدا التَّنْكِير، قال المُبَرِّد: " فلا فصل بينهما إلّا أن اللّام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأوَّل معرفة بالثّاني من أجل الحائل "[6]، وقال أبو حيَّان الأندلسيّ: " ويعني بقوله: بمعنى اللّام أَنَّهُ يصلح

1- ينظر: المُبَرِّد، المقتضب، ج4، ص 373.
2- ينظر: الأهدل، الكواكب الدريّة على مُتَمِّمة الآجروميّة، ج2، ص 450.
3- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 21.
4- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 871.
5- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 21.
6- المُبَرِّد، المقتضب، ج4، ص 143.

لذلك قبل الإضافة، لا أنّ الإضافة ترادفه بل غلامٌ لزيدٍ نكرة، وغلامُ زيدٍ معرفة، والإضافة هي المُعَرِّفة "[1].

أمَّا في غير التَّعْرِيف والتَّنْكِير فإنّ الإضافة اللّاميّة على معنى اللّام، أي إنَّهَا تفيد معاني تفيدها اللّام الجارّة، وهذه المعاني هي: الملك والاستحقاق والاختصاص، فتفيد الملك كما في نحو: غلام زيدٍ، وتفيد الاستحقاق كما في نحو: سرج الدّابّةِ، لأنّ الدّابّة تستحقّ السّرج ولا تملكه، وتفيد مطلق الاختصاص كما في نحو: صاحب زيدٍ و أخي عَمرٍو[2]، لأنّ زيدًا لا يملك صاحبه، ولا هو مستحقّ له، وإنَّمَا له اختصاص به دون سائر من لا تربطه به صُحبة وكذلك عمرٌو مع أخيه.

ويجدر ههنا التّنبيه إلى أمرين يتعلّقان بالاختصاص:

الأوَّل: أنّ الاختصاص هنا غير التّخصيص الذي ذكرنا أَنَّهُ قسيم للتّعريف، والفرق بينهما أنّ الاختصاص الذي نحن بصدده يحصل للمُضَاف إليه بالمُضَاف، وأمَّا التّخصيص فإنَّهُ يحصل للمُضَاف بالمُضَاف إليه، وقد أطلق بعض النُّحَاة التخصيص على كلا المفهومين كابن الدّهان الذي قال في الغرة: " والإضافة المحضة على ضربين: إضافة ملك وإضافة تخصيص "[3]، فسمّى الاختصاص تخصيصا؛ وبعضهم زاوج في الاستِعْمَال بين التّخصيص والاختصاص كما صنع " الخوارزمي في (التّخمير) حين قال: " الإضافة إذا كانت بمعنى اللّام فإنَّهَا لا تفيد الملك، إنَّمَا تفيد التّخصيص، بدليل أنّك إذا قلت: هذا أبوه فليس معناه أنّ أباه ملك له، بل المعنى أنّ له اختصاصا به "[4].

الثاني: أنّك قد ترى تداخلا بين معنى الاختصاص ومعنى الاستحقاق، ومن أجل ذلك نجد كثيرا من النُّحَاة لم يفرقّوا بينهما، ولم يذكروا للإضافة اللاميّة إلّا معنيين هما الملك والاختصاص، كابن يعيش في شرح المفصّل[5] والخوارزمي في التّخمير[6]، وابن الدّهان في الغرّة[7]، وعبّر ابن

1- أبو حيَّان، الأندلسي، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1985 م، ص 117.

2- ينظر: ابن خروف، أبو الحسن علي محمّد بن علي الإشبيليّ، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق: د. سلوى محمّد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، ط1، 1419 هـ، ج2، ص 675.

3- ابن الدّهّان، الغرّة في شرح اللّمع، ص 676.

4- الخُوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، التّخمير، ج2، ص 06.

5- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 126.

6- ينظر: الخوارزمي، أبو القاسم، ج2، ص 06.

7- ينظر: ابن الدّهّان، الغرّة في شرح اللّمع، ص 676.

الخشّاب عن الاختصاص بالاستحقاق في المرتجل، وقال بأنّ الاستحقاق أعَمَّ من الملك[1]، كما قال ابن يعيش ذلك مع تعبيره عن الاستحقاق بالاختصاص[2].

واستطرادا في هذا الأمر الثاني، وتتميما لمعاني الإضافة اللّاميّة يجدر التّنبيه إلى أنّ بعض النُّحَاة قد فرّق بين المعاني الثّلاثة عند ذكره لمعاني اللّام الجارّة، فقال بإنَّهَا إذا وقعت بين ذاتين يُتصوّر مِمَّا دخلت عليه منهما ملك الذّات الأخرى فهي للملك نحو: (المَالُ لِمُحَمَّدٍ)، وإذا وقعت بين ذاتين لا يتصوّر مِمَّا دخلت عليه منها ملك الذّات الأخرى فهي للاختصاص نحو: (الحَصِير للمَسْجِد)، وإذا وقعت بين معنًى وذات تستحقّ ذلك المعنى فهي للاستحقاق نحو: (الحَمْدُ لله)[3].

وعلى هذا يمكن أن نقول بأنّ الإضافة في نحو: "مال محمّدٍ" قد أفادت الملك، لتصوّر اتّصاف محمّد بملك المال، وأنّها في نحو: "حصير المسجدِ" قد أفادت الاختصاص لاختصاص المسجد بالحصير، وعدم صحّة نسبة امتلاكه له، وأنَّهَا قد أفادت الاستحقاق في نحو قولك: (حقّ الله) في قولك: التّوحيد حقّ لله على العباد، أيّ: مُسْتَحَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى.

وقد ذكر الرّاغب الأصفهانيّ ضابطا آخر للتفريق بين لام الملك ولام الاستحقاق وهو أنّ لام الملك تستعمل لما قد حصل في الملك وثبت، ولام الاستحقاق تُستعمل لما لم يحصل بعد، ولكن هو في حكم الحاصل من حيثما قد استحقّ[4]، فلم يشترط في لام الاستحقاق وقوعها بين معنًى وذات.

وقد جعل "ابن بابشاذ" في "شرح المحسبة" الإضافة اللّاميّة دالّة إمَّا على الملك ومثّل لذلك بـ: (غلام زيدٍ)، وإمَّا على الملابسة ومثّل لها بـ: "سرج الدابّةِ" و"أخ زيدٍ" فعبّر عن الاستحقاق والاختصاص كليهما بالملابسة[5]، و(الملابسة) هي: المخالطة والتّعالُق بين شيئين أو أكثر، ولا شكّ أنّ الملك هو أيضا ملابسة لمّا كان المُضَاف إليه يلابس المُضَاف بتملّكه له،

1- ينظر: ابن الخشّاب، المرتجل، ص 260.

2- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 126.

3- ينظر: الموزعي، محمّد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993 م، ص ص 370، 371، وينظر: المقطريّ، محمّد الصغير بن قائد بن أحمد العبدلي، الحلل الذهبيّة على التحفة السنيّة، مكتبة الإمام الألباني، صنعاء، دار الإمام مالك، الجزائر، ط3، 2007 م، ص 36.

4- ينظر: الرّاغِب الأصفهاني، المُفْرَدات في غريب القرآن، ص ص507، 508.

5- ينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدّمة المُحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط1، 1977 م،ج2، ص 330.

ولكنّ (ابن بابشاذ) خصّ الملك لمّا كان أقوى أنواع الملابسة، وعبّر عَمَّا بقي من أنواع المخالطة بالاسم العامّ، على غرار من عبّر عن الملابسة بالاختصاص، وحصر معاني الإضافة اللاميّة في الملك والاختصاص، مع أنّ " كلّ ملك اختصاص "[1].

وقد وجدنا من نصّ على نوع الملابسة أو الاختصاص الحاصل بين المُضَاف والمُضَاف إليه كما نقل ذلك الفيروزآبادي عن بعضهم حين قال في بصائر ذوي التمييز: " وقيل الإضافة في كلام العرب على عشرة أنواع:

الأوَّل: إضافة البعض إلى الكلّ، كماء النّهر، و ماء البحر.

الثاني: إضافة السّبب، كآلة الخيّاط، وأداة الحياكة.

الثالث: إضافة الملك، كدار زيد، و عبد عمرو.

الرابع: إضافة النّسب كابن جعفر، وابن بكر.

الخامس: إضافة الشّركة، كزوجة زيد، وقرين عمرو.

السادس: إضافة الجُزْء نحو يده، ورجله.

السابع: إضافة الصّفة نحو علمه، وقدرته.

الثامن: إضافة العمَل إلى العامل نحو صلاته، وصيامه.

التاسع: إضافة المُكنة والقدرة: ﴿عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[2].

العاشر: إضافة التّخصيص: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾[3]."[4]

وإذا كانت المُلابسة بين المُضَاف والمُضَاف إليه ضعيفة فإنّ الإضافة تكون على معنى اللّام كذلك، قال الرضيّ: " فإنّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللّام، كقول أحد حاملي الخشبة خذ طرفك، ونحو: كوكب الخرقاء لسُهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة "[5].

والإضافة التي لأدنى مُلابسة تكون لدواعٍ بلاغيّة ففي قولك: قمر القاهرة أُضِيفَ القمر إلى القاهرة، ونسب إليها إضافة على معنى اللّام لكنّ صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة، إذ

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 126.

2- الإسراء: 5.

3- الفرقان: 63.

4- الفيروزآبادي، مجد الدين محمّد بن يعقوب، بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمّد علي النّجّار، مطابع الأهرام التجاريّة، القاهرة، ط3، 1996 م، ج2، ص ص 36، 37.

5- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 881.

يشاركها فيه ما لا يحصى من البقاع الأخرى غير أنّ هناك داعيا بلاغيًّا اقتضى هذه النِّسْبَة وهو إفادة أَنَّهُ يمنحها ما لا يمنح سواها، ويضفي عليها جمالا لا يضفيه على غيرها من البلاد، فكأنّه خاصٌّ بها، مقصور عليها[1].

وقد ردّ بعض النُّحَاة كلّ معاني الإضافة المحضة إلى معنى اللّام مهما كانت قُوَّة ونوع الملابسة بين المُتَضَايِفين فيها، ومن هؤلاء النُّحَاة أبو العباس المُبَرِّد الذي لم يذكر للإضافة المحضة إلّا معنى اللّام[2]، ومن هؤلاء أيضا أبو الحسن ابن الضّائع الذي حكى تلميذه أبو حيَّان أَنَّهُ " يذهب إلى أنّ الإضافة لا تكون إلّا بمعنى اللّام فقط، وأنّ اللّام معناها الاختصاص، و الملك والاستحقاق نوعان من الاختصاص فكان يقدِّر اللّام في ثوب خزٍّ ونحوه، ويقول الثّوب مستحقّ للخزّ بما هو أصله"[3]، و" لا يخفى بُعد ما ادّعاه، مع ما فيه من تكلُّف التّقدير ومخالفة الجمهور"[4] الذين يذهبون إلى أنّ الإضافة في نحو: (ثوب خزّ) ليست على معنى (اللّام) وإنَّمَا هي على معنى (مِن).

1-2-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (مِنْ):

وهي الإضافة التي لُحِظ فيها معنى (مِن) نحو قولك: ثوب خزٍّ، و باب ساجٍ، و كساء صوفٍ، فمعنى ذلك: ثوب من خزّ، وباب من ساج، و كساء من صوف[5]، وهذه الإضافة تلي الإضافة اللاميّة من حيث الكثرة، ولذلك أثبتها معظم النُّحَاة الذين نسبوا معاني الإضافة إلى أداة جارّة ملحوظة بين المُتَضَايِفين، واقتصر كثير من النُّحَاة عليها وعلى الإضافة اللّاميّة عند ذكرهم لمعاني الإضافة كسيبويه[6] والجرمي[7] وابن السّرّاج[8] والفارسيّ[9] وأكثر المُتَأَخِّرين[10].

وأمَّا معنى (مِن) التي تتضمّنها هذه الإضافة فقد ذهب معظم النُّحَاة إلى إنَّهَا التبيينيّة أي التي لبيان الجنس، ومن هؤلاء عبد القاهر الجُرْجَانِيّ الذي قال في شرح المقتصد: " اعلم أنّ

1- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص ص 21، 22.
2- ينظر: المُبَرِّد، المقتضب، ج4، ص 143.
3- أبو حيَّان، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص 118.
4- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3166.
5- ينظر: الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ص 268.
6- ذكر ذلك الأشموني في منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 305، ولم نجده عند سيبويه.
7- ينظر: أبو حيَّان، ارتِشاف الضَرَب من لسان العرب، ج4، ص 1800.
8- ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج2، ص 05.
9- ينظر: الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ص 268.
10- ينظر: أبو حيَّان، ارتِشاف الضرَب من لسان العرَب، ج4، ص 1800.

هذه الإضافة بمعنى من لأنّ الغرض منها تبيين النّوع، فإذا قلت: خاتمٌ لم يعلم أيّ نوع هو فتقول: خاتمُ فضّةٍ، أو خاتمُ ذهبٍ، لتبيّنَ المقصودَ، والمعنى على قولك: خاتم من فضة، لأنّ (مِن) للتّبيين "[1]، ومن هؤلاء أيضا ابن يعيش الذي قال في شرح المفصّل: " وإذا كانت الإضافة بمعنى (مِن) كان معناها بيانَ النّوع نحو قولك: هذا ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديدٍ، وسِوارُ ذهبٍ، أيّ: ثوبٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وسِوارٌ من ذهبٍ، لأنّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيره، والثّوب يكون من الخزّ وغيره، والسّوار يكون من الذّهب وغيره، فبيّن نوعه بقوله: من خزّ، ومن حديد، ومن ذهب "[2]، وكذلك ذهب الرضيّ إلى أنّ معنى (مِن) الملحوظة في هذه الإضافة هو بيان الجنس حين قال في شرح الكافية: " لأنّ (مِن) التي تتضمّنها الإضافة هي التبيينيّة، كما في خاتمِ حديدٍ"[3].

وذهب بعض النُّحَاة إلى أنَّهَا للتّبعيض، ومن هؤلاء السّيرافي الذي قال في شرح كتاب سيبويه: " فَ :(مِنْ) إذا كانت الإضافة على معناها تبعيض كقولك: هذا ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديدٍ أيّ: ثوبٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ"[4]، والقول بدلالة (مِن) الملحوظة بين المُتَضَايِفين على التّبعيض هو لازم كلام ابن مالك الذي قال في شرح التّسهيل: " وأمَّا الإضافة بمعنى (مِن) فمضبوطة بكون المُضَاف بعض المُضَاف إليه، مع صحّة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه كثوب خزّ، وخاتم فضّة، فالثّوب بعض الخزّ"[5]، وهو كذلك لازم قول الأشموني في شرح الألفيّة: "فَانْوِ معنى (مِن) فيما إذا كان المُضَاف بعضًا من المُضَاف إليه، مع صحّة إطلاق اسمه عليه".[6]

ولم يفرّق أبو حيَّان بين معنى التّبيين ومعنى التّبعيض حين قال في الارتِشاف: "وعلى معنى (مِن) وهي إضافة الشّيء إلى كُلّه نحو: ثوب خزٍّ، ويقال فيه إضافة الشّيء إلى جنسه"[7]، وذهب الصَبَّان إلى أنّ هذه الإضافة دالّة على التّبيين والتّبعيض، وعلى هذا خرّج كلام الأشموني السابق حيث قال "ويؤخذ من كلام الشّارح أنّ بيانهَا مَشوب بتبعيض وهو صحيح"[8].

1- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 881.
2- ابن يعيش، شرح المَفَصّل، ج2، ص 126.
3- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 880.
4- السّيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مج2، ص 311.
5- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 99.
6- الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك،ج2، ص 304.
7- أبو حيَّان، ارتِشاف الضَرَب من لسان العرب، ج4، ص 1799.
8- الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص 357.

وأمَّا ضابط الإضافة التي بمعنى (من) فهو: "أن يكون المُضَاف إليه كُلًّا للمُضَاف وصالحا للإخبار به عنه، نحو قولك: هذا خاتمُ حديدٍ، ألا ترى أنّ الحديد كلّ، والخاتم جُزْء منه، وأَنَّهُ يجوز أن يقال: الخاتمُ حديدٌ، فيُخبَر بالحديد عن الخاتم "[1]، وقد تضمّن هذا الضّابط شرطين:

الأوَّل: أن يكون المُضَاف إليه كُلًّا للمُضَاف.

الثاني: أن يصحّ إطلاق اسم المُضَاف إليه على المُضَاف.

فإذا فُقِد الشرطان كما في نحو: ثوبُ زيدٍ، و حصيرُ المسجدِ، فإنّ الإضافة حينئذ لا تكون على معنى (مِن) بل هي في المثالين السّابقين على معنى (اللّام)، لأنّ الثوب ليس بعضا من زيد، ولا الحصير بعض من المسجد، وكذلك لا تصحّ تسمية الثّوب بزيد، ولا الحصير بالمسجد.

وإذا فقد الشّرط الأوَّل كإضافة "يوم" إلى "الخميس" في قولك: "يوم الخميس" فهذه الإضافة " هي أيضا بمعنى اللّام لا بمعنى (من)، لكون الأوَّل ليس بعضا للثّاني، وإن كان الإخبار فيها بالثاني عن الأوَّل غير مُمتنِع "[2]؛ وكذلك إذا فقد الشرط الثاني كـ: "يد زيدٍ" فإنّ الإضافة تكون لاميّة لا بمعنى (من).

وذهب بعض النُّحَاة كابن كيسان والسّيرافي إلى أنّ إضافة الجُزْء إلى كلّه نحو: (يد زيد) بمعنى (مِن) وإن لم يصحّ الإخبار بالمُضَاف إليه عن المُضَاف، واستدلّوا على ذلك بنحو قول الشّاعر[3]:

كَأَنَّ عَلَى الكِتْفَيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى ***** مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ صَرَايَةَ حنظل

ولا حجّة لهم فيما استدلّوا به، لأَنَّهُ قد تفصل العين وأشباهها بـ (من) كما تقدّم، وباللّام ومن ذلك قول الشّاعر:[4]

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ***** شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ[5]

وذكر "ابن الخبّاز" في توجيه اللُّمع أنّ بعض النُّحَاة من أهل عصره عدّ الإضافة في نحو: "يد زيد" بمعنى (اللّام) وبمعنى (مِن)، وقال هي المتردّدة، وفنّد زعمه بأنّ "يدَ زيدٍ" تبيين للكلّ

1- ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 176.

2- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 99.

3- البيت لامرئ القيس، دِيوَانهُ، ص 21.

4- البيت لامرئ القيس، دِيوَانهُ، ص 166.

5- ينظر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص ص 10، 11.

الذي منه هذا الجُزْء، وجُزْء الشيء غيرُ كلّه، بخلاف "ثوب خزٍّ" فهو تبيين للجنس الذي منه هذا الثّوب[1]، وقد تضمّن كلامه أيضا الرّدّ على من لم يفرّق بين "التّبعيض"، و "بيان الجنس".

واختلفوا في إضافة العدد إلى المعدود إن لم يكن ذلك المعدود من الأعداد، فذهب " ابن السّراج" و "الجُرْجَانِيّ" و "ابن مالك" إلى إنَّهَا بمعنى (مِن)[2] فـ " إذا قلت: ثلاثةُ أثوابٍ، فالثّلاثة هي الأثواب، وذلك اسمها، وإذا قلت: مئةُ دِرهمٍ فأصله مئةٌ دراهمُ، وكأنّك قلت: مئةٌ من الدّراهمِ، والمئة اسمها الدّراهم لا من حيث هي عدد، بل ذلك من جهة المعدود، والعرب تقيم العدد مُقام المعدود"[3].

وذهب بعض النُّحَاة إلى أنّ إضافة الأعداد إلى معدوداتها بمعنى (اللّام) إذا لم تكن تلك المعدودات أعدادا، ومن هؤلاء النُّحَاة ابن جنّي الذي يقول " الإضافة في مائةِ درهمٍ بمعنى (اللّام)، ولا تكون بمعنى (مِن)، ألا ترى أنّ المعدود الذي هو الدّرهم ليس بعدد فتكون المائة بعضه... فإذا لم يكن المعدود جنسا للعدد، وكان غيره لم يكن بعضا له، وإذا لم يكن بعضا له لم يكن بمعنى (مِن)، وإذا لم يكن بمعنى (مِن) كان بمعنى (اللّام)، وإذا كان بمعنى (اللّام) كان تأويله أنّ هذه المائة لهذا الجنس"[4]، وأمَّا إذا أُضِيفَ العدد إلى عدد آخر، فقد اتّفقوا على أنّ الإضافة بمعنى (مِن) نحو: ثلاثمئة، لأنّ المائة بمعنى مِئين والثلاث من المِئين هي مِئون[5].

وبشرط وجوب كون المُضَاف بعضا من المُضَاف إليه في حمل الإضافة على معنى (مِن) نفى جمهور النُّحَاة أن تكون إضافة (كلّ) بيانيّة، وعدّوها لاميّة " لأنّ (مِن) تعطي التّبعيض، وكلّ الشّيء لا يتصوّر أن يكون بعضا له، و (كلّ) اسم لأجزاء الشّيء، وقد ثبت أنّ إضافة الجُزْء إلى المُتجزّئ بمعنى اللّام كـ: "يد زيدٍ" فوجب أن يكون ما هو اسم للأجزاء نحو: (كلّ) بمعنى اللّام "[6].

وقد ذكر السّيوطي في الأشباه والنّظائر أربعة فروق بين الإضافة التي بمعنى (اللّام) والتي بمعنى (من)، أوّلها أنّ الثّاني غير الأوّل في الإضافة التي بمعنى (اللّام)، وأمَّا في

1- ينظر: ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين، توجيه اللّمع، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمّد دياب، دار السّلام، القاهرة، ط2، 2007 م، ص 252.

2- ينظر: ابن السّراج، الأصول، ج2، ص 09، والجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، الجمل، ص 30، وابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 99.

3- أبو حيّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 12.

4- ابن جنّي، مختار تذكرة أبي علي الفارسيّ وتهذيبها، ص ص 257، 258.

5- ينظر: أبو حيّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 12.

6- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3166.

الإضافة التي بمعنى (مِن) فالأوّل فيها بعض للثّاني، وثانيها وثالثها أنّ التي بمعنى (اللّام) لا يصحّ فيها أن يكون الثاني نعتا للأول، ولا خبرا عنه، والتي بمعنى من يصحّ فيها ذانك، ورابع الفروق أنّ الإضافة التي بمعنى (اللّام) لا يصحّ فيها انتصاب المُضَاف إليه على التّمييز، ويصحّ في التي بمعنى (مِن)[1].

وقد ترى من خلال هذه الفروق التي ذكرها السّيوطي أنّ وجوه التَّعْبِير عن معاني الإضافة التي بمعنى (مِن) أكثر من وجوه التَّعْبِير عن التي بمعنى (اللّام)، بل إنّ أبا حيَّان حكى وجوها أكثر للتّعبير عن الإضافة التي بمعنى (مِن) وهي الجرّ على معنى الإضافة وعلى الفصل بمِن، وتبعيّة الثاني لما قبله في الإعراب، على خلافٍ بينهم في كونه بدلا أو نعتا، ونصب الثّاني على أَنَّهُ حال أو تمييز على خلافٍ بينهم كذلك[2].

إلّا أنّ تعدّد وجوه التَّعْبِير عَمَّا تدلّ عليه هذه الإضافة إنَّمَا هو تعدّد لوجوه التَّعْبِير عن المعنى الإجمالي المُشترِك بين الصّور الإعرابية السّابقة، لأنّ تلك الصّور الإعرابية غير متطابقة من كلّ جهة " لأنّ المعنى الذي يؤدّيه البدل أو عطف البيان يغاير ما يؤدّيه الحال أو التّمييز، وكذا ما يؤدّيه هذان "[3]، وكذلك تُغاير هذه الوجوه الإضافة ولا تُطابقها من كلّ وجه، فإذا قارنّا بين التّمييز – مثلا – وبين الإضافة نجد أَنَّهُما يختلفان بعض الاختلاف، فقولك: عندي قدحٌ ماءً، بالنّصب يَتَعَيَّن به أنّ عندك التّمييز أيّ ماءٌ مقدار قدح، وإذا قلته بالجرّ احتمل أنّ عندك التّمييز كالأوّل أيّ: ماء مقداره قدح، أو عندك الإناء أيّ :عندك القدح وليس عندك الماء[4].

فإذا أردت الآلات التي يقع بها التّقدير فلا يجوز إلّا إضافتها فإذا قلت عندي ظرف عسل، وكيس دراهم، تقصد ظرفا يصلح للعسل، وكيسا يصلح للدّراهم تعيّنت الإضافة[5]، إلّا أنّ المقادير التي يراد بها الآلات تكون إضافتها على معنى (اللّام) لا على معنى (من)، فيكون التّقدير في المثالين السابقين ظرف للعسل، وكيس للدّراهم[6].

1- ينظر:السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج2، ص ص 445، 446.

2- ينظر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص ص 11، 12.

3- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 19.

4- ينظر: السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ج2، ص ص 320، 321.

5- ينظر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج9، ص 230، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، ج2، ص 60.

6- ينظر: ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد، ج2، ص 60.

وعدا كون دلالة التّمييز على المُقَدَّرات نصيّة ودلالة الإضافة عليها احتماليّة، فإنّ المميّزات في التّمييز مُنْفَصِلة عَمَّا يميزها، وليس كذلك المُتَضَايِفان في الإضافة، لأَنَّهُما كالاسم الواحد كما بيّنّا ذلك في الفصل الأوّل.

والحاصل أنّ الإضافة التي على معنى (مِن) أصيلة في أداء معانٍ لا تؤديها صور إعرابيّة أخرى، بل لا تؤديها الإضافة إذا كانت لاميّة وهذا ما أدّى بجمهور النُّحَاة إلى عدّها نوعا مستقلّا عن الإضافة اللاميّة.

1-2-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (في):

وهي الإضافة التي لُحِظ فيها معنى (في)، أيّ أنَّهَا تفيد المعنى الذي تفيده (في) الجارّة أصالة وهو الظرفيّة، وذلك حين يكون المُضَاف إليه ظرفا للمُضَاف وهذا هو ضابطها[1]، وقد يكون المُضَاف إليه في هذه الإضافة ظرف زمان للمُضَاف نحو قوله تعالى:﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، فاللّيل ظرف للمكر، والأربعة ظرف للتّربص، والتّقدير مكرٌ في الليل، وتربّصٌ في أربعة أشهر، وقد يكون المُضَاف إليه ظرف مكان للمُضَاف نحو قوله تعالى: ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[4]، وشهيد الدّار، والتّقدير: يا صاحبان في السجن، وشهيد في الدار[5].

والإضافة التي بمعنى (في) لم يثبتها أكثر النَحْوِيّين[6]، وأثبتها طائفة قليلة منهم كعبد القاهر الجُرْجَانِيّ الذي نقل عنه أبو حيَّان قوله: " أنّ ثَمّ إضافة تُقدّر بـ (في) وذلك في قولنا: فلان ثبت الغَدَر، أي ثَبْتٌ في الغَدَرِ "[7]، وكذلك أثبتها ابن الحاجب الذي صرّح بمجيئ الإضافة ظرفيّة بمعنى (في) في كافيّته[8].

ومن النّحاة الذين أثبتوا الإضافة التي على معنى (في) جار الله الزَّمَخْشَرِيّ الذي قال في تفسير قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [9] : " وإضافة الألدّ

1- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 175.

2- سبأ: 33.

3- البقرة: 226.

4- يوسف: 41.

5- ينظر: الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ج1، ص 675.

6- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 175.

7- أبوحيَّان، ارتِشاف الضَرَب من لسان العرب، ج4، ص 1800.

8- ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النّحو، والشافية في علمي التّصريف والخطّ، ص 28.

9- البقرة: 204.

بمعنى في"[1] ، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2]، ولم يصرّح بتقدير معنى (في): " فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظّرف على طريق الاتّساع مُجرًى مَجرى المفعول به"[3] ، وقول الزَّمَخْشَرِيّ بأنّ الإضافة في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ معناها الظرفيّة، وأنَّهَا من إضافة اسم الفاعل إلى الظّرف على الاتّساع ظاهره التّناقض، لأنّ الإضافة على الاتّساع لَفْظِيَّة، وكون المعنى على الظرفيّة يقتضي أنّ الإضافة مَعْنَوِيَّة، ودفع السيّد ذلك بأنّ الظّرف وإن قُطع في الصورة عن تقدير (في) وأوقع موقع المفعول به، إلّا أنّ المعنى المقصود الذي سيق الكلام لأجله على الظرفيّة، لأنّ كونه مالكًا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للأمر كلّه[4].

وكذلك ذكر الزَّمَخْشَرِيّ في المفصّل أنّ الإضافة لا تخلو في الأمر العامّ من أن تكون بمعنى (اللّام) أو بمعنى (من)[5]، وقد شرح ابن يعيش قوله: "في الأمر العام" بأنّ معنى (اللّام) ومعنى (من) هما الغالبان على الإضافة الحقيقيّة، وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين كما في قولهم: "فُلَانٌ ثَبْتُ الغَدَر" أي: ثابت القَدَم في الحرب والكلام[6].

وأشهر من أثبت الإضافة التي بمعنى (في) وانتصر لها: (ابن مالك) الذي قال في شرح التّسهيل: " وقد أغفل النَّحْوِيّون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنّقل الصّحيح كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[10]، ومنه قول النّبي صلّى الله عليه وسلم: «فَلا يَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»، وقول العرب: (شَهِيدُ الدَّار)، و (قَتِيلُ كَرْبَلَاءَ)"[11]، ثمّ قال بعد سرده للشّواهد السّابقة وشواهد شعريّة أخرى:" فلا

1- الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشّاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009 م، ص 123.

2- الفاتحة: 4.

3- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف ، ص 28.

4- ينظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ج3، ص 110.

5- ينظر: الزَّمَخْشَرِيّ، المفصّل، ص 114.

6- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشريّ، ج2، ص ص 126، 127.

7- البقرة: 204.

8- البقرة: 226.

9- يوسف: 41.

10- سبأ: 33.

11- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص97.

يخفى أنّ معنى (في) في هذه الشّواهد كلّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتِباره، وأنّ اعتِبار معنى غيره ممتنع، أو متوصّل إليه بتكلّف لا مزيد عليه"[1].

وقد أنكر (أبو حيَّان) على (ابن مالك) اعتِبار معنى (في) في الشّواهد السابقة بقوله "وهذه الشّواهد التي سردها المصنّف لا دليل فيها، إذ كثير مِمَّا استدلّ به هو من باب الصّفة المُشَبَّهة، فإضافته غير محضة لأَنَّهُ قُصِد بها التّخفيف، وما ليس من باب الصفة قدّر فيها (اللاّم) كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2]، قال الحُذّاق: لمّا كان يُمْكر فيهما، ويقع المكر فيهما جُعلا كأنّهما الماكران على سبيل التَجَوُّز وإسناد الشّيء لما وقع فيه "[3]، وردّ ناظر الجيش ذلك بأنّ الإضافة إلى الظّرف قد تكون لاميّة إذا تُوسِّع في الظّرف، وقد تكون بمعنى (في) إذا بقي الظرف على ظرفيّته[4].

وممّن ردّ على ابن مالك اعتِباره معنى (في) ابنه بدر الدّين محمّد الملقّب بـ :(ابن النّاظم)، الذي زعم أنّ موهم الإضافة بمعنى(في) محمول على أنَّهَا فيه بمعنى اللاّم على المجاز واستدلّ على ذلك بأمور أولّها أنّ القول بوجود إضافة بمعنى (في) يستلزم كثرة الاشْتِرَاك في معنى الإضافة والأصل عدم الاشْتِرَاك، والثّاني أنّ ما ادُّعي فيه أنّ إضافته بمعنى (في) حقيقة يصحّ أن يكون بمعنى (اللاّم) مجازًا، فيجب حمله على المجاز لأنّ المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشْتِرَاك، ولأنّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتّفاق والإضافة بمعنى (في) مختلَف فيها، والحمل على المتّفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، والثّالث أنّ الإضافة في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ إمَّا بمعنى اللاّم على جعل الظرف مفعولا به على الاتّساع، وإمَّا بمعنى (في)على بقاء الظّرفيّة، لكنّ الاتّفاق على الأوَّل كما في (صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ) دون الثاني يرجّح الحمل على المتّفق عليه[5].

وأجاب الشّاطبيّ على استدلال "ابن النّاظم" على نفي الإضافة التي بمعنى (في) بأنّ الأصل عدم الاشتراك، بأنّ الدّليل هو المتّبع، وإذ قد وجد الدّليل على ثبوت إضافة بمعنى (في) فلا بدّ من اتّباعه، وأجاب عن قوله بأنّ المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشْتِرَاك،

1- المرجع السّابق، ج3، ص 99.

2- سبأ: 33.

3- أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 09.

4- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3163.

5- ينظر: ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن جمال الدين محمّد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000 م، ص ص 273، 274.

بأنّ من الأصوليّين من جعل الاشْتِرَاك أولى من المجاز، وأجاب عن قوله بأنّ الإضافة لمجاز الملك متّفق عليها، والإضافة بمعنى (في) مختلَف فيها، والحمل على المتّفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه، بأنّ الدّليل قد دلّ على وجود ما اختلف فيه، وترك القول به إهمال للدّليل من غير موجب وهو باطل، وأجاب عن دليل "ابن النّاظم" الثّالث بأنّ اتّفاقهم على جعل الظّرف مفعولا به مُعارضٌ باتّفاقهم على أنّ الأصل في الظّرف الذي وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفيّته، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتّفاق فالأصل بقاء معناها وعدم نسخه بمعنى آخر[1].

والأصحّ ثبوت الإضافة التي بمعنى (في) بدليل وجود شواهد دالّة عليها، وبدليل اختلاف معناها عن معنى الإضافة اللاميّة، ومثال ذلك قولك: (حراسة الحقل) فإن كنت تقصد إيقاع الحراسة على الحقل، فالإضافة لاميّة والمعنى حراسة للحقل من اللّصوص مثلا، وإن كنت تقصد أنّ الحقل ظرفٌ للحراسة، بأن يوضع فيه حُرّاسٌ يحرسون شيئا خارجه، فالإضافة ظرفيّة ومعناها حراسة في الحقل.

وكذلك فإنّ الأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا على المجاز، بل إنّ من الأصوليّين من يرجّح الحقيقة ولو كانت مرجوحة، على المجاز ولو كان راجحا، كأبي حنيفة لأصالة الحقيقة[2]، وهذا يستلزم اعتِبار معنى (في) في التّراكيب التي يترجّحُ حملها على المجاز، فما بالك بالتّراكيب التي تساوت فيها كِفّتَا الحقيقة والمجاز، أو التّراكيب التي رجَحَت فيها كِفّة الحقيقة، وهذا على رأي أبي حنيفة وفي المسألة خلاف[3]، إلّا أنّنا نقول على رأي (ناظر الجيش) بأنّ الإضافة التي يتنازعها معنى (اللّام) ومعنى (في) تحمل على أحد المعنيين بحسب ما تُرَشّحُه القرائن، ويتطَلّبُه السّياق[4].

وقد ذكر الصَبَّان سببا آخر لعدم اعتِبار معنى (في) مُفاده أنّ الإضافة " التي بمعنى (في) قليلة فُردّت إلى الإضافة بمعنى (اللّام) تقليلا للأقسام، بخلاف التي بمعنى (من) فكثيرة فاستحقّت جعلها قسما مستقلا "[5]، ولا يخفى ما في هذا المبرّر من مجانبة الصّواب لأنّ المُعْتَبر

1- الشّاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 09 - 11.

2- ينظر: ابن اللّحام، علاء الدّين أبو الحسن علي بن عبّاس البعلي، القواعد والفوائد الأصوليّة وما يتعلّق بها من الأحكام الفرعيّة، ص 122.

3- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3163.

5- الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص 359.

هو المعنى، والقاعدة تبع له وليس هو تابعا لها، إلّا أنّنا نأخذ من هذا الجواب أنّ إثبات الإضافة التي بمعنى (في) لا ينفي مجيئها بقلّة إذا ما قورنت بالإضافة التي بمعنى (اللّام) أو التي بمعنى (من)، وبهذا صرّح ابن الحاجب في كافيّته[1].

1-2-4- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (الكاف):

وتُسَمَّى الإضافة التّشبيهيّة وهي " ما كانت على تقدير كاف التّشبيه، وضابطها أن يُضَاف المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه نحو: انتثر لؤلؤ الدّمع على ورد الخدود، ومنه قول الشّاعر[2]:

وَالرّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ***** ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ "[3]

ومصطفى الغلاييني هو أوّل من خصّ هذه الإضافة بقسم مستقلٍّ من النُّحَاة وبيّن أنَّهَا على تقدير كاف التّشبيه وقال: بأنّ جَعْلَها قسما برأسه أولى وأوضح[4]، وما ذهب إليه هو الأصحّ لأنّ المُعْتَبَر هو المعنى وليس القاعدة وتقليل الأقسام كما تقدّم.

وقد تبع كثير من المعاصرين (الغلاييني) فيما ذهب إليه من عدِّ الإضافة التشبيهيّة قسما مستقلّا برأسه، وبخاصّة أصحاب المعاجم النَحْوِيَّة، كإميل بديع يعقوب في موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة[5]، وعزيزة فوّال بابستي في المعجم المفصّل في النّحو العربي[6]، ومحمد حسن شُرّاب في معجم الشّوارد النَّحْوِيَّة والفوائد اللّغويّة[7].

وكون الغلاييني أوّل من تعَرّض لهذا النّوع من الإضافة من النُّحَاة لا يعني أنّ غير النُّحَاة لم يتعرّضوا له، فالبَلَاغِيُّون منذ القدم ينبّهون عليه عند ذكرهم لأنواع التّشبيه، كقول الخطيب القزويني في الإيضاح: " والمُؤَكّد ما حُذفت أداته... ومنه نحو قول الشّاعر:

والرّيحُ تَعْبَثُ بالغُصُونِ وقَدْ جَرَى ***** ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ"[8]

1- ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التّصريف والخطّ، ص 28.

2- البيت لابن خفّاجة الأندلسي، دِيوَانهُ، تحقيق: د. عمر فاروق الطّباع، دار القلم، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 13.

3- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العَرَبِيَّة، تحقيق: د. عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1993 م، ج3، ص 207.

4- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

5- ينظر: يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة، ج2، ص 271.

6- ينظر: بابستي، د. عزيزة فوّال، ج1، ص 188.

7- ينظر: شُرَّاب، محمّد محمّد حسن، معجم الشوارد النَحْوِيَّة والفوائد اللّغويّة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1990م، ص 103.

8- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: غريد الشّيخ محمّد، إيمان الشّيخ محمّد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004م، ص 183.

غير أنّ النّاظر في كتب البلاغة يجد تباينا في آراء أصحابها إزاء نوع التشبيه الحاصل من إضافة المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه، فمنهم من يعدُّه تشبيها مُؤَكّدا، ومنهم من يعدُّه تشبيها بليغا وهو الأصحّ، لأنّ أداة التّشبيه ووجه الشّبه كلاهما يحذف في مثل هذا التّشبيه، وهذا هو ضابط التّشبيه البليغ، وأمَّا التّشبيه المُؤَكّد فهو التّشبيه الذي تحذف فيه الأداة ويذكر وجه الشّبه، وإذ تَخَلَّفَ وجْهُ الشّبه في تشبيه ابن خفاجة للأصيل بالذهب، وللماء باللُّجَين فقد تَعَيَّن أنَّ هذين التّشبيهين وغيرهما مِمَّا يُضَاف فيه المشبّه به إلى المُشَبَّه من التّشبيه البليغ.

وأمَّا البَلَاغِيُّون الذين عدّوا هذا التّشبيه مُؤَكّدا، فإنَّمَا فعلوا ذلك تبعا للخطيب القزويني، وأمَّا تسمية الخطيب لمثل هذا التّشبيه مُؤَكّدا فقد وردت في مقام الإجمال، وذلك أَنَّهُ كان يتكلّم عن التّشبيه الذي حُذفت أداته سواءً عُدِم وجه الشّبه فيه كما في بيت ابن خفاجة، أو وُجد كما في البيت الذي أورده قبله وهو قول الشّاعر[1]:

هُمُ البُحُورُ عَطَاءً حِينَ تَسْأَلُهُمْ ***** وَفِي اللِّقَاءِ إِذَا تَلْقَى بِهِمْ بُهُمُ[2]

فشَبَّه الممدوحين الذين كنّى عنهم بالضّمير (هم) بالبحور بدون أداة، وذكر وجه الشّبه وهوالعطاء.

ومنه يظهر أنّ البَلَاغِيّين الذين تبعوا الخطيب القزويني في عدّ التّشبيه الحاصل بإضافة المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه تشبيها مُؤَكّدا قد جانبوا الصّواب، لأنّ القزوينيّ إذ كان في مقام الإجمال لم يتعرّض للتّشبيه البليغ، ولو تعرّض له لعدّ منه التّشبيهين الموجودين في بيت ابن خفاجة ولفَرَّق بينهما وبين تشبيه الممدوحين بالبحور في البيت الذي قبله، وأمَّا هم فقد تعرّضوا لكلا التشبيهين وعدّوا إضافة المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه من التّشبيه المُؤَكّد[3].

و تَجدُر الإشارة هنا إلى أنّ من البلاغيين من جوّز كون هذه الإضافة بيانيّة حيث قال: "الإضافة التي هي تقدير كاف التّشبيه يمكن إدخالها في الإضافة على تقدير (من) على اعتبار أنّ لفظ المضاف أُخِذ على سبيل الاستعارة، وأُطلق على معنى المضاف إليه، والعلاقة هي التّشبيه، ولهذا اقتصر معظم النّحاة على تقدير (اللاّم) و(من) و(في) بين المضاف والمضاف إليه"[4].

1- البيت لزياد بن منقذ العدويّ، الحماسة، ص 274.

2- ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 183.

3- ينظر مثلا: الهاشميّ، السّيّد أحمد، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010 م، ص 201.

4- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنّكة، البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدّار الشاميّة، بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص446.

غير أنّ تأثُّر أصحاب هذا القول بالنّحويين وبرأيهِم في تقليل الأقسام بادٍ، وقد تقدّم –غير بعيد– أنّ الأصل في الكلام حملُه على الحقيقة لا على المجاز، وهذا مقتضى اعتبار معنى (الكاف).

وكذلك قولهم بأنّ لفظ المضاف أطلق على سبيل الاستعارة على معنى المضاف إليه مردود بأنّ طرفي التّشبيه في نحو: ذهب الأصيل، ولجين الماء، وجلباب الدّجى... مذكوران،[1] و الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه.

وممّا يؤكّد خطأهم ظهور الفرق بين قولك: ذهب الأصيل، وبين قولك: أظفار المنيّة، فإنّ الشّبه واضح بين الأصيل والذّهب، وليس هنالك شبه بين المنيّة والأظفار، لأنّ المنيّة ليست مشبّهة بالأظفار، وإنّما مشبّهة بما تضاف إليه الأظفار[2].

هذا ولم يكن سَبْق التعرّض للإضافة التّشبيهيّة مقتصرا على من صنّف في علم البلاغة، بل تعدّاهم إلى غيرهم كما صنع الزَّبِيديّ في شرحه لقول الفيروزآباديّ في خطبة القاموس: (رُضَاب الطَلّ) حين قال: " وإضافة الرّضاب إليه من قبيل إضافة المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه، أي الطلّ الذي في الأزهار بين الأشجار كالرّضاب في فم الأحباب، كقوله: والرِيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُون وقَدْ جَرى ذَهبُ الأَصِيلِ على لُجَيْنِ الماءِ، أي ماء كاللُّجَيْن، ومن قال إنّ الإضافة بيانيّة فقد أخطأ"[3]، فأثبت أنّ إضافة اللُّجَيْن إلى الماء ليست إلّا تشبيهيّة، وهذا ما يؤكّد صحّة رأي الغلاييني في اعتِبار معنى التّشبيه عند ذكره لمعاني الإضافة.

وأمَّا قوله: " ومن قال: الإضافة بيانيّة فقد أخطأ " فقد بيّنّا وجه خطئه، فإنّ قيل: بأنّ عدم اعتِبار هذا النّوع من الإضافة أولى لقِلَّته فإنّنا نجيبه بما أجبنا من احتجّ لعدم اعتِبار معنى (في) في معاني الإضافة لقِلَّته بأنَّ المُعْتَبر هو المعنى.

على أنّ ورود هذا النّوع من الإضافة قد كثر عند الشعراء والمُتَرَسِّلين، وقد جمع "ابن الونّان" ثلاث إضافات تشبيهيّة في بيت واحد من قصيدته المعروفة بالشمقمقيّة، وذلك حين قال مُتَحدِّثا عن النُّوق:

" وَلَمْ تَزَلْ تَقْطَعُ جِلْبَابَ الدُّجَى ***** بِجَلَمِ اليَدِ وَسَيْفِ العُنُقِ

1- ينظر: أبو موسى، د. محمّد محمّد، التّصوير البياني دراسة تحليليّة لمسائل علم البيان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1993م، ص281.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 283.

3- الزّبيدي، تاج العروس، ج1، ص 59.

... وإضافة الجِلْبَاب إلى الدُّجَى، والجَلَمِ إلى اليَد، والسّيف إلى العُنُق، من إضافة المُشَبَّه به إلى المُشَبَّه، على قاعدة التّشبيه البليغ المحذوف الأداة "[1].

1-2-5 - دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (عِنْد):

القول بإفادة الإضافة لمعنى (عند) هو قول الكوفيّين، وقد استدلّوا على ذلك بقول العرب: (هَذِهِ نَاقَةٌ رَقُودُ الحَلْبِ) أي رَقُودٌ عند الحَلْبِ.

وقد ردّ كثير من النُّحَاة قول الكوفيّين ومنهم "ابن عصفور" الذي أبطل قولهم بحجّة أنّ إضافة الرّقود إلى الحَلْبِ يمكن أن تكون من باب الصفة المُشَبَّهة مثل: حسن الوجه، فكأنّ أصلها: هذه ناقةٌ رقودٌ حَلْبُها، ووُصِفَ الحَلْب بأَنَّهُ رَقودٌ لمّا كان الرّقاد عنده، فجُعِل رَقودًا مبالغةً على غرار قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2]، فجعل اللّيل والنّهار ماكرين مبالغة[3].

ولا يَنقُض إنكار "ابن عصفور" لمعنى (عند) قوله عن حمل إضافة الرّقود إلى الحلب على الصفة المُشَبَّهة بأَنَّهُ ممكن، فيقال وحمله على معنى (عند) ممكن كذلك بمفهوم قوله، -لا ينتقض ذلك- لأنّ الأصل ألّا يُدَّعى معنى جديد للإضافة حتّى يَتَعَيَّن ذلك المعنى بلا احتمال لجوازٍ راجحٍ لمعنى من المعاني المُتَقَرِّرة من قبل.

فإن قيل بأنّ معنى (عند) مُتَعيّن في هذه الإضافة إذا حملت على التمحّض – وهو الأصل في كلّ إضافة – قيل بإنَّهَا على التمحُّض تحتمل معنى (اللّام) وهذا هو المعنى الذي ذكره ناظر الجيش بعد إنكاره لكون هذه الإضافة بمعنى (عند) وذلك حين قال: " وأمَّا استدلالهم بقول العرب: هَذِهِ نَاقَةٌ رَقُودُ الحَلْبِ، أي: عند الحلب كما قالوا؛ فالجواب عنده واضح وهو أنّ المراد: أنَّهَا رَقُود للحَلْب؛ فالإضافة بمعنى اللّام "[4].

وعلى كلا التّخريجين فإنّ قول الكوفيّين بوجود إضافة بمعنى (عند) مرجوح لأنّ ذلك لم يَشِع عن العرب كما شاعت الأنواع الأخرى، وغاية ما ظفر به الكوفيّون من ذلك دليل واحد مسموع، وذلك الدّليل مُحتمِل غير صريح، فيكون الاستدلال به غير صحيح.

وبعد عرض أدوات الجرّ التي ذكر النُّحَاة أنّ معناها يقدّر بين المُتَضَايِفين، وبيان ما يصحّ من ذلك وما لا يصحّ، يجدر بنا التّنبيه إلى أنَّ نسبة معاني الإضافة إلى أدوات جارّة لم

1- كنّون، عبد الله الحسنيّ، شرح الشمقمقيّة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط5، 1979 م، ص 18.

2- سبأ: 33.

3- ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجيّ، ج2، ص 170.

4- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3167.

يكن محلّ إجماع بين النُّحَاة، لأنّ منهم من أنكر ذلك، ومن هؤلاء أبو حيَّان الذي قال في شرح التّسهيل: " والذي أذهب إليه أنّ الإضافة تفيد الاختصاص، وأنَّهَا ليست على تقدير حرفٍ مِمَّا ذكروه، ولا على نِيَّته، وأنّ جهات الاختصاص متعدِّدة، يبيّن كلّ جهة منها الاستِعْمَال، فإذا قلت: "غلامُ زيدٍ"، و"دارُ عمرٍو"، كانت الإضافة للملك، وإذا قلت: "سَرْجُ الدّابةِ"، و"حصيرُ المسجدِ" كانت للاستحقاق، وإذا قلت "هذا شيخُ أخيك" كانت لمطلق الاختصاص "[1].

ومن النُّحَاة المعاصرين الذين ذهبوا إلى أنّ الإضافة أصيلةٌ وأنَّهَا تعبير آخر ليس على تقدير حرف: "فاضل صالح السّامرّائي"، واحتجّ لرأيه بسبعة أمور نُلخِّصها فيما يلي:

1/- امْتِنَاع إظهار أيّ حرف من هذه الحروف في قسم من التّعبيرات نحو: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[2].

2/- إقرار النُّحَاة أنّ الإضافة غير المحضة ليست على تقدير حرف.

3/- لا فرق بين الإضافة المحضة وغيرها في عدم التّقدير، خاصّة في إضافة المصدر الذي تكون إضافته شبيهة بالإضافة غير المحضة إذا أضيف إلى فاعله أو مفعوله في المعنى.

4/- إضافة اسم التفضيل في الغالب لاتفيد معنى حرف، ولا تدلّ عليه، وهي إضافة محضةٌ عند الجمهور، فخرجت عن التّقدير كما خرج المصدر عنه.

5/- أحيانا يكون التّقدير على خلاف ما ذهب إليه النُّحَاة، كما في قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[3]، فقد قدّرها النُّحَاة بـ : (اللّام)، وتقديرها بـ: (مِن) أرجح أي: "حَذَرًا مِنَ المَوْتِ"، وإنَّمَا لم يقدِّروها بـ: (مِن) لأنّ الموت ليس جنسا للحذر.

6/- أنّ المعنى يتغيّر عند التّقدير فتصبح المعرفة نكرة، فلو قدّرت "هذه دارُ محمّدٍ" باللّام، كان التّقدير "هذه دارٌ لمحمدٍ"، والأُولى معرفة والثّانية نكرة، وأجيب بأنّ قولنا: "غلام لزيد" مثلا ليس تفسيرا مطابقا من كل وجه لغلام زيد بل لبيان الملك والاختصاص فقط، وهذا الردّ غير متين، فإنهم إن قدروا حرفا تغير المعنى واستحالت المعرفة إلى نكرة فالأَولى عدم التّقدير للخلاص من جعل المعرفة نكرة.

7/- أنّ إضافة الشّيء إلى الشّيء قد تكون بأدنى ملابسة، وهي أعَمُّ من أن تكون بمعنى حرف، مِمَّا يدلّ على أنَّهَا تعبير آخر، تقول (هذا جحر ضبي) وليس لك الضب، إنما لك جحر

1- أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 14.

2- آل عمران: 93.

3- البقرة: 19.

ضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب،فالإضافة تعبير آخر غير مقيد بحرف معين.[1]

هذه هي أدلَّة فاضل السّامرّائي التي احتجّ بها على بطلان تقدير حرف جرٍ بين المُضاف والمضاف إليه، والحقّ أنّ ما ذهب إليه هو وأبو حيَّان قبله قويّ لما ذكرا من أدلةٍ وللأمور الآتية:

1/- أنّ القول بتقدير حرف جرّ بين المُتَضَايِفين منشؤه التّأثُّر بنظريّة العامل، لأنّ من النُّحَاة من يرى بأنّ عامل الجرّ في المُضَاف إليه هو حرف جرّ مُقَدَّر كالزَّمَخْشَرِيّ[2]، وهو مذهبٌ مرجوح.

2/- أنّ بعض النُّحَاة الذين يرون بأنّ عامل الجرّ في المُضَاف إليه هو المُضَاف ونسب معاني الإضافة إلى حروف الجرّ، قال إنَّمَا فعلنا ذلك للاستعانة بتلك الحروف على تفسير المعنى المقصود من الإضافة[3]، على أنّ تفسير المعنى ممكن مع عدم نسبته إلى الحروف، بل إنّ الأدقّ هو ذكر المعنى بمعزل عن الحرف، لأنّ حروف الجر تحتمل أكثر من معنى، فإذا قلت مثلا هذه إضافة لاميّة لم يعلم هل هي للملك أو للاستحقاق أو للاختصاص، بينما قولك هي للملك – مثلا – يغنيك عن قولك: لاميّة.

3/- أنّ الإضافة نسبة يكون فيها المُضَاف والمُضَاف إليه كالشّيء الواحد، بينما يكون الاسم السّابق للأداة الجارّة مُنْفَصِلا عن اللّاحق لها، وعلى هذا يكون تفسير المعنى مع المحافظة على وحدة المُرَكَّب أولى وأدقّ من تفسيره مع الإخلال بتلك الوحدة.

وعلى الجهة المقابلة يمكن لقائل أن يقول بأنّ ما احتججتم به صواب، ولكنّ نعت النُّحَاة للإضافة بإنَّهَا على معنى (اللّام) أو معنى (من) صار كالاصْطِلَاح بينهم، والواجب موافقة اصْطِلَاحهم لا مخالفته، ويؤكد ذلك مسايرة النُّحَاة القائلين بأنّ المُضَاف إليه مجرور بالمُضَاف للنُّحَاة القائلين بأَنَّهُ مجرور بحرف جر مُقَدَّر في نسبة معاني الإضافة إلى الحروف وهو لازم مذهب الفريق الثّاني، فلِمَ لا يسعنا ما وَسِعهم؟

وعلى كُلٍّ فإنّ علماء النّحو بتلمّسهم للعلاقات الحاصلة بين المُضَاف والمُضَاف إليه، واستنتاجهم للمعاني النّاتجة من تلك العلاقات، واصْطِلَاحهم عليها باصْطِلَاحات تلائم نظرتهم إلى كيفيّة تعالق المُضَاف والمُضَاف إليه، يكونون قد أسهموا إسهامًا بالغًا في كشف أهمّ

1- ينظر: السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ج3، ص 118-123.

2- ينظر: الزَّمَخْشَرِيّ، المفصّل في صنعة الإعراب، ص 113.

3- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3167.

الدّلالات التي تتضمّنها الإضافة، حتّى إنَّهُ إذا أُطلق: " معاني الإضافة " لم يتبادر إلى الذّهن إلّا ما بَيَّنُوه من كون الإضافة بمعنى (اللّام)، أو بمعنى (من)، أو إنَّهَا للملك، أو للاستحقاق، أو هي: بيانية... إلخ.

المبحث الثاني: معاني الإضافات المختلف في تمحُّضِها:

تقدّم في الفصل الأوّل أن هناك إضافات اختلف النُّحَاة في كونها محضة أم لا، ورغم أنّنا ذكرنا الرّاجح من خلافهم فيها، وبينّا أنّ أغلبها محضة، إلّا أنّنا قد خصّصنا بيان معانيها بمبحث مستقلّ، وذلك لانفرادها – في الغالب – عن سائر الإضافات بمعان خاصة فضلا عن المعاني التي تشترك فيها مع الإضافات الأخرى، وفيما يلي بيان ذلك:

2-1- معاني إضافة المصادر:

المصادر أحداث، ولكلّ حدث مُحدِثٌ أو فاعل على اصْطِلَاح النُّحَاة، وقد يتعدّى ذلك الحدث فاعله فيقع على شيء ما، وذلك الشّيء الذي قد يقع عليه الحدث يسمّى مفعولا به في اصْطِلَاح النُّحَاة، ويمكن أن يُضَاف المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، " وإنَّمَا جاز إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول، لأنّ كلّ واحد منهما به ملابسة، فالفاعل يلابسه بإحداثه إيّاه، والمفعول يلابسه بأَنَّهُ محلُّه "[1]، والذي يُضَاف إليه فهو مجرور لا محالة بإضافة المصدر إليه فاعلا كان أو مفعولا، وما عداه يكون على إعرابه، فمثال إضافة المصدر إلى فاعله قولك: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَ، ومثال إضافته إلى مفعوله قولك: أعجبني ضربُ اللصِ الأميرُ[2].

ويُضَاف المصدر المتعدّي أحيانا إلى فاعله ويحذف المفعول نحو قولك: "خَرقُ المسمارِ" ويُضَاف إلى مفعوله ويحذف الفاعل نحو: "خَرقُ الثوب"، وفي المثالين السّابقين تسهل معرفة ما أُضِيفَ إليه المصدر هل هو فاعل كما في المثال الأوّل، أو هو مفعول به كما في المثال الثاني، لوجود قرينة عقليّة توجب ذلك[3].

وهناك حالات يُضَاف فيها المصدر ولا يُدرى هل المُضَاف إليه هو الفاعل أو المفعول به لاحتمال الأمرين عقلا وعرفا كما في نحو قولك: زيارةُ الأصدقاءِ تُسعِدُ النّفس، والتّراكيب الذي يكون هذا شأنهَا تُعدُّ من التّراكيب المشكلة إذا لم توجد قرينة خارجيّة تحدّد أصل المُضَاف إليه،

1- ابن الخبّاز، توجيه اللّمع، ص 521.

2- ينظر: العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزّجاجي، ج1، ص 458.

3- ينظر: د. تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006 م، ج2، ص 53.

ففي المثال السّابق " ستجد مع عدم القرينة أنّ "الأصدقاء" قد يكونون في معنى الفاعل، أو في معنى المفعول، لأنّ المرء يحسّ سعادة النّفس إن زار الأصدقاءَ، أو وزاره الأصدقاءُ "[1].

وقد يُضَاف المصدر لا إلى فاعله ولا إلى مفعوله، وإنَّمَا يُضَاف إلى الظّرف الذي وقع فيه نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾[2]، وقوله عزّ وجلّ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[3]؛ وقد يُضَاف إلى غير الفاعل والمفعول والظّرف نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[4]، فليس المصدر مُضَافا إلى فاعلٍ ولا مفعولٍ ولا ظرف، بل هو مثل: " له ذكاء الحكماءِ" فالمصدر هنا يراد به وجود الحقيقة[5].

وإذ تبيّن تعدّد الوظائف التَّرْكِيبيّة للكلمات التي يمكن أن يُضَاف إليها المصدر، فقد تبيّن تبعا لذلك تعدّد المعاني التي تحتملها إضافة المصادر، لأنّ وضائف الكلمات داخل التّراكيب هي معان، وبيان هذه المعاني لا غنى عنه عند الحديث عن معاني إضافة المصادر.

وبالإضافة إلى المعاني التي تنفرد بها المصادر المُضَافة عن سائر الإضافات، فإنَّهَا تشترك مع باقي الإضافات المَعْنَوِيَّة في الدّلالة على التّخصيص والتّعريف، فـ " إضافة المصدر إلى ما يُضَاف إليه إضافة معنوية، إمَّا للتّخصيص كإضافته إلى النَّكِرَة، كقولك: أعجبني ضرب رجُلٍ امرأةً، وإمَّا للتّعريف كقولك: أعجبني ضربُ الأميرِ "[6].

وكذلك تشترك إضافة المصادر مع الإضافات الأخرى في أنّ كلّا منها على تقدير حرف – على رأي الجمهور – فإضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله تكون للملابسة، وإضافة الملابسة لاميّة، وإضافة المصدر إلى ظرفه تكون على معنى (في)، إلّا إذا توسّع في الظّرف تكون حينئذ على معنى (اللّام)[7]، وإضافة المصدر إلى غير هذه الثلاثة لاميّة على الأصل.

1- المرجع السابق، الصّفحة نفسها.

2- البقرة: 196.

3- النّساء: 92.

4- الأنبياء: 78.

5- ينظر: عضيمة محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، (دط)، (دت)، القسم الثاني، الجزء الثالث، مج 6، ص ص 235، 236.

6- العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزّجاج، ج1، ص 458.

7- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص 3163.

ويرى "فاضل السّامرّائي" أنّ إضافة المصدر ليست على تقدير حرف، وأنّ المصدر المُضَاف في نحو: "إطعام مسكينٍ" متعدٍّ وقد أُضِيفَ إلى مفعوله وهو يتعدّى في الأصل بلا تقدير حرف[1]، ويردّ قوله الأمور الآتية:

الأوَّل: أَنَّهُ استدلّ على عدم تقدير الحروف في إضافة المصادر بالمصدر المُضَاف إلى مفعوله، وإن جاز إلحاق المصدر المُضَاف إلى فاعله بالمُضَاف إلى مفعوله في هذا الاستدلال بجامع أنّ الفعل يسند إلى فاعله بلا حرف كما يتعدّى إلى مفعوله بلا حرف والمصدر كذلك–إن جاز ذلك– فلا يمكن تمرير هذا الاستدلال على المصدر المُضَاف إلى ظرفه، والمصدر المُضَاف إلى غير فاعله ومفعوله وظرفه.

الثاني: أَنَّهُ قاس المصدر المُضَاف إلى مفعوله على الفعل المتعدي إلى مفعوله ليستدلّ على عدم تقدير حرفٍ بين المصدر ومفعوله المُضَاف إليه، وهذا قياس مع الفارق لعدم تطابق المعنى في التَّرْكِيبين من حيث التَّعْرِيف والتَّنْكِير، ومن حيث الاتِّصال والانفصال، ومن حيث الثبوت والتجدّد كذلك.

الثالث: أن قوله هذا يعد شذوذا عن قول النُّحَاة.

وعلى عكس "فاضل السّامرّائي" فقد ذهب "تمّام حسّان" إلى أنّ الحروف التي يصلح تقديرها بين المُتَضَايِفين أكثر من التي ذكرها النُّحَاة، فقال بأنّ الإضافة قد تكون على معاني الحروف الآتية:

الباء: مثل: ضرب العصا.

اللّام: مثل: جزاء الإحسانِ.

من: مثل: انتقاص القَدرِ.

عن: مثل: تجاوز الحدِّ.

إلى: مثل: بلوغ الغايةِ.

على: مثل: ركوب الخيل.[2]

والذي يُلحظ في الأمثلة التي ذكرها "تمّام حسّان" أنَّهَا جميعا من إضافة المصادر، وأنّ هذه المصادر في ما عدا المثال الأوّل كلّها مُضَافة إلى مفاعيلها، وبيان كون المصدر مُضَافا إلى مفعوله مغنٍ عن تقدير الحروف التي ذكرها، لأنّ الأفعال المشتقّة من المصادر المذكورة

1– ينظر: السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ج3، ص 119.

2– ينظر: د. تمّام حسان، الخلاصة النَحْوِيَّة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000 م، ص 170.

تتعدّى بنفسها إلى المفاعيل التي وردت مُضَافةً إليها تلك المصادر، ومعناها يفهم من غير تقدير حرف من الحروف.

فإن قيل: فلِمَ قُدِّرت اللّام إذا كان المعنى مستغنيا عن تقديرها – في حال إيقاعنا للأفعال المشتقّة من المصادر المذكورة على المفاعيل التي أُضِيفَت إليها تلك المصادر– أجيب بأنّ اللّام قد قدّرها النُّحَاة لتدلّ على النِّسْبَة الموجودة بين المُتَضَايِفين، وهذه النِّسْبَة مفقودة في حال أوقعنا الفعل على مفعوله، فليس تقديرها لبيان نوع التّعدية، وإنَّمَا هو لبيان معنىً زائدٍ على تلك التّعدية، وهو ما لايحصل بتقدير بقيّة الحروف الجارّة.

2-2- معاني إضافة أفعل التّفضيل:

إضافة أفعل التّفضيل على وجهين هما:

الوجه الأوَّل: أن يُضَاف أفعل التّفضيل إلى جماعة هو بعض لها بغرض تفضيله عليها نحو: هو أفضل القومِ، فاسم التّفضيل هنا أُضِيفَ إلى جماعة هو أحدُها، وهذه الجماعة تشترك مع سابق اسم التفضيل في الصّفة، إلّا أنّ صفتُه زائدةٌ على صِفتهم[1].

وإضافة أفعل التّفضيل على هذا المعنى غير محضة عند بعض النُّحَاة لإنَّهَا على تقدير (مِن)، فأصل العبارة عندهم: أفضل منهم، فحُذفت (مِن) وأُضِيفَ أفعل إلى مجرورها، فالإضافة في حكم الانفصال، ومن الذين يرون هذا الرأي من النُّحَاة أبو علي الفارسيّ[2]، و(مِن) المُقَدَّرة بين المُتَضَايِفين عنده هي: مِن الابتدائية، أي التي هي لابتداء الغاية، لأنّ المجرور بها هو الموضع الذي ابتدأ منه فضله بالزّيادة[3].

وذهب عبد القاهر الجُرْجَانِيّ مذهب الفارسيّ في أنّ إضافة "أفعل" في هذه الحال غير محضة، غير أَنَّهُ لا يرى أنّ: "زيدٌ أفضل القومِ" تُطابق: "أفضل من القوم"، بل يقول بأنّها تشبهها من وجه وتفارقها من آخر، فأمَّا وجه المُفارقة فهو أنّك إذا قلت: "زيد أفضل من القوم" لم يكن زيد من جملتهم، بدليل صحّة قولك: "زيد أفضل من الحمير"، وإذا قلت:"زيد أفضل القومِ" وجب أن يكون زيد داخلا في جملتهم، والدّليل عدم جواز قولك: "زيد أفضل الحميرِ"؛ وأمَّا وجه المشابهة فهو أنّ كلّا من "زيد أفضل القوم"، و"أفضل من القوم" يشتركان في الإخبار بأَنَّهُ فوق القوم، زائدا عليهم في الفضل[4].

1- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 884.

2- ينظر: الفارسيّ، أبو علي الإيضاح العضدي، ص ص 269، 270.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 270.

4- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص ص 885، 886.

وإنَّمَا قدّروا حرف الجرّ (مِن) بين أفعل وما يُضَاف إليه لأَنَّهُم رأوا أَنَّها إذا لم تُقدّر صار الكلام متناقضا، وصار زيدٌ مفضّلا على نفسه – إذ كان من جملة القوم – وهو مُحال، وقدْ رَدّ ابن الحاجب، ذلك بأنّ زيدًا لم يُذكر في النّاس لغرض التّفضيل عليه معهم، وإنَّمَا للتّشريك معهم في أصل الفضل، لأنّ لـ "أفعل" جهتين في الاستِعْمَال: ثبوت أصل المعنى، والزّيادة فيه، والذي يدلّ على ذلك قولك: زيدٌ قائماً أحسن منه قاعدا، فلو ذهبت تجعل نسبة (أفضل) إليهما واحدة لصار القعود مفضّلا ومفضّلا عليه وهو محال، فعلمت أنّ نسبة (أفضل) إلى القيام نسبة الأفضليّة، ونسبته إلى القعود نسبة أصل الفضل، فصحّ العمل فيهما بهاتين الجهتين[1].

ووافق الرضيّ ابن الحاجب في أنّ زيدا غير مفضّل على نفسه، وخرّج ذلك بقوله: " فإنّ زيدا في قولك: زيدٌ أظرف النّاسِ، مفضّل في الظّرافة على كلّ واحد مِمّن بقي بعد زيد من أفراد النّاس، فالمعنى: زيدٌ بعضهم الزائد في الظّرافة على كلّ واحد ممّن بقي منهم بعده، ولا يلزم منه تفضيل الشّيء على نفسه، لأنّك لم تفضّله على جميع أجزاء المُضَاف إليه، بل على ما بقي من المُضَاف إليه بعد خروج هذا المفضّل منه "[2].

وخالف الرضيّ النُّحَاة الذين رأوا بأنّ إضافة أفعل إلى ما هو بعضٌ له على تقدير (مِن) وعدّ الإضافة في هذا المعنى بتقدير (اللّام) كما في قولك: بعض القوم، وثلثهم، وجزؤهم، وأحدهم، وقال بإنَّهَا لوكانت بتقدير (مِن) الابتدائية لجاز: زيد أفضل عمرو كما يجوز: زيد أفضل من عمرو، ولو كان بتقدير (مِن) المبيّنة لوقع اسم المُضَاف إليه مطّردًا على المُضَاف، ولا يقع كما في نحو: هذا أفضل القومِ، فإذا كانت إضافته بهذا المعنى كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللّام مثله، وإضافته محضة[3].

الوجه الثاني من إضافة أفعل:

أن يكون التّقدير في قولك: زيد أفضل القوم: زيد الأفضل، بمعنى أنّه الذي عُرِف بالفضل فقولك: زيد أفضل القوم، بمنزلة قولك: زيدٌ فاضلُ القومِ، ولا يجب هنا أن يكون زيدٌ مفضّلا على القوم، وأن يكونوا شاركوه في الفضل كما يجب ذلك في الوجه الأوّل من إضافة أفعل[4]؛ وقال الرّضيّ: " أن يكون "أفعل" مفضّلا على جميع أفراده مطلقا ثمّ نضيفه إلى شيء للتّخصيص

1- ينظر: ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، مج3، ص 852.
2- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 927.
3- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
4- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص 885.

سواءٌ كان ذلك الشّيء مشتملا على أمثال المفضّل، نحو: زيد أفضل إخوتِه، أو لم يكن نحو: زيد أفضل بغداد"[1].

وقد ذكر الرضيّ أنّ " هذه الإضافة محضةٌ اتّفاقا بمعنى اللّام "[2]، وفي دعوى الاتّفاق نظر، لأنّ الشاطبيّ قد ذكر في معرض بسطه لخلاف النُّحَاة في إضافة أفعل التّفضيل أنّ منهم من يرى أنَّهَا غير محضة إن كانت على معنى (مِن)، ومحضة إن كانت على معنى (في)[3]، ومن المعلوم أنّ معنى (في) إنّما يقدّر إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، وليس ذلك كذلك في الحالتين السّابقتين، فبان بمفهوم قول الشّاطبيّ أنّ من النُّحَاة من يعدّ إضافة "أفعل" على الوجه الثاني على تقدير (من) على غرار الوجه الأوّل.

وأمّا كون إضافة (أفعل) على معنى (في) فإذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[4]، قال الزّمخشري: " وإضافة الألدّ بمعنى (في)، كقولهم: ثبت الغدر"[5]، وذكر قولين آخرين في معنى هذه الإضافة غير معنى الظرفيّة.[6]

ومن المعاني التي ذكروها لإضافة أفعل التفضيل: الاستغراق، وذلك إذا ما أضيف "أفعل" إلى اسم نكرة، ومثاله ما روي عن النبيّ عليه الصّلاة والسّلام: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ: شهيد، وعفيف متعفِّفٌ، وعبد أحسن عبادة الله ونصح لمواليه»[7]، قال الطّيبي في شرح المشكاة: " قوله: (أوّل ثلاثة) أضاف أفعل إلي النّكرة للاستغراق"[8].

2-3- معاني إضافة الظّروف:

تغلب الإضافة على الظّروف فلا تكاد تستعمَل مُفْرَدة، وقد علّل ابن يعيش في شرح المفصّل ذلك بقوله: "وإنّما لزمت الإضافةُ هذه الأشياءَ، لأنّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ، فإنّ فَوْقًا يكون

1- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص ص927، 928.

2- المرجع نفسه، قسم1، مج2، ص 928.

3- ينظر: الشّاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 29.

4- البقرة: 204.

5- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص 123.

6- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

7- أخرجه التّرمذي في السّنن برقم: 1642.

8- الطّيبي، شرف الدّين الحسين بن عبد الله بن محمّد، شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح – الكاشف عن حقائق السّنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة – الرياض، ط1، 1997م مج8، ص 2649.

بالنّسْبة إلى شيءٍ فَوْقًا، وتحتًا بالنّسبة إلى شيءٍ آخرَ، وكذلك أَمامَ وسائرُها، فلزمتها الإضافة للتّعريف وتحقيقِ الجهة"[1].

ومقصود ابن يعيش بتحقيق الجهة واضح، وأمّا التّعريف فلا يقصِد به التّعريف المرادف للتّعيين، بل يقصد به المعنى العام الذي يشمل التّعريف والتّخصيص، ودليل ذلك أنّ الظّروف كما تتعرّف إذا أضيفت إلى المعارف نحو: خلفك، وأمام زيد، فإنّها تتخصّص إذا أضيفت إلى النّكرات نحو: خلف رجلٍ، وقبل ساعةٍ.

واختلف النُّحَاة في إضافة ظروف الزّمان إلى الجمل، هل هي مفيدةٌ التّعريفَ أم التّخصيص، وقد انبنى خلافهم في ذلك على الجمل المُضَاف إليها من حيث وقوع الإضافة عليها بلا تقدير، أو وقوعها على المصادر التي تؤوّل بها تلك الجمل، فمن قال بأنّ الإضافة تكون للجمل نفسها قال بإنَّهَا تفيد التّخصيص، لأنّ الجمل نكرات، ومن قال بإنَّهَا تضاف إلى المصادر التي تؤوّل بها الجمل، قال بإنَّهَا تفيد التَّعْرِيف لأنّ المصدر مُضَاف في التّقدير إلى الفاعل أو المفعول فهو معرفة، قال أبو حيَّان: وفيه نظرٌ لأنّ تقدير المصدر ليس على جهة أَنّ الظّرف سابك، وإنَّمَا هو على تقدير المعنى فلذلك لم يُلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرّف: "غلام رجل" وأنت تريد واحدا بعينه، وكذلك فإَنَّهُ لا يلزم في المصدر أن يُضَاف بل قد يُقدّر مُنوّنًا عاملا[2].

وفصّل أبو "حيّان الأندلسيّ" ذلك في تفسير البحر المحيط حيث قال: " لَا يُقَالُ: إِنَّ الْجُمَلَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ نَكِرَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فِي التَّقْدِيرِ تُنْحَلُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَإِنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا يَتَعَرَّفُ، وَإِنْ كَانَتْ تُنْحَلُ إِلَى نَكِرَةٍ كَانَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا نَكِرَةً، تَقُولُ: مَرَرْتُ فِي يَوْمِ قَدِمَ زَيْدٌ الْمَاضِي، فَتَصِفُ يَوْمَ بِالْمَعْرِفَةِ، وَجِئْتُ لَيْلَةَ قَدِمَ زَيْدٌ الْمُبَارَكَةُ عَلَيْنَا"[3]

وعلى كلٍّ فإنّ إضافة ظروف الزّمان إلى الجمل هي إضافة محضة، لأنّ معاني الجمل أمور معلومة، فإذا أُضِيفَ الزمان إليها تخصّص بتلك المعاني[4]، ولإنَّهَا أصيلة في أداء معناها وليست معدولة عن تراكيب أخرى لأجل التّخفيف.

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 139.

2- ينظر: أبو حيَّان، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 100.

3- أبو حيَّان، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف الأندلسيّ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، (د ط)، 1420هـ، ج6، ص 64.

4- ينظر: ابن النّحاس، التّعليقة على المقرّب، ص 318.

وإضافة الظّروف إلى المُفْرَدات بمعنى اللّام كقولك: "خلفك"، و"قدّامك"، أي: "خلفٌ لك"، و" قدّام لك"، وليست على معنى (من) لأنّ المكان ليس بعضا لما يُضَاف إليه[1]، وكذلك الزّمان، وليست إضافتهاعلى معنى (في) لأَنَّهُا ليست حالّة في ما أضيفت إليه، بل ما أضيفت إليه هو الحالُّ فيها، وكذلك ليس ما أضيفت إليه مُشَبَّها بها حتّى تكون إضافتها إليه على معنى (الكاف).

2-4- معاني إضافة الوصف الدالّ على المضيّ، والوصف الدال على الاستِمرار:

إنّ المعنى المتولّد من إضافة الوصف الدّالّ على المضيّ إلى مفعوله في المعنى هو حصول ملابسة المُضَاف للمُضَاف إليه، واشتِهار هذه الملابسة لكونها قد حصلت في الزّمن الماضي، وقد بيّن الرضيّ أنّ حصول تلك الملابسة واشتِهارها بين اسم الفاعل الدالّ على الزّمن الماضي وما أُضِيفَ إليه هو الدّليل المعنويّ على تمحّض الإضافة الواقعة بينهما[2].

هذا وكون إضافة الوصف إذا كان بمعنى الماضي محضة يستلزم دلالتها على التّخصيص إذا كان المُضَاف إليه نكرة كقولك: مررت بضارب رجل أمسِ، وعلى التَّعْرِيف إذا كان المُضَاف إليه معرفة كقولك: هذا شاتم أخيك أمس[3].

وكذلك يستلزم كون هذه الإضافة محضة تقدير حرف جرّ دالّ على نوع النِّسْبَة الحاصلة بين المُتَضَايِفين فيها كما صنع الجمهور مع سائر الإضافات المحضة، وقد استثنى ابن يعيش إضافة الوصف الدّالّ على المضيّ من ذلك حين قال في شرح المفصّل: " وعندي أنّ إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيا من ذلك ليس مُقَدَّرا بحرف جرّ، مع أنّ إضافته محضة "[4].

وأمَّا إضافة الوصف الدّالّ على الاستِمرار إلى مفعوله في المعنى فإنّ المعنى المتولّد عنها هو ثبوت نسبة المُضَاف إلى المُضَاف إليه واستِمرارها كما في قولك: فلان مالك العبيد، لا تريد أَنَّهُ يملكهم في وقت دون وقت، بل المراد أَنَّهُ معروفٌ بهذه الصفة[5]، ولأنّ المُضَاف قد تعيّن بالمُضَاف إليه عند من قال بتمحّض هذه الإضافة.

1- ينظر: ابن الخشّاب، المرتجل، ص 263.

2- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم1، مج2، ص 898.

3- ينظر: العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج1، ص 384.

4- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 127.

5- ينظر: ابن النّحاس، التعليقة على المقرّب، ص 309.

وكونُ إضافة اسم الفاعل أو اسم المفعول الدّالّين على الاستِمرار إلى معمُولهما في المعنى محضة عند من قال بها، يستلزم أن تفيد معنى التَّعْرِيف ومعنى التّخصيص[1]، فتفيد معنى التَّعْرِيف إذا كان المُضَاف إليه معرفة نحو قولك: زيدٌ مقيم الصلاة، وموفور الرزق، وتفيد معنى التّخصيص إذا كان المُضَاف إليه نكرة نحو قولك: زيد مقيمُ صلاةٍ، وموفورُ رزقٍ.

2-5- معاني إضافة الأسماء المُبْهَمة:

بيّنا في الفصل الأوّل أنّ هناك أسماءً متوغلة في الإبهام وهي "غَيْر" و"مِثْل" و"شِبْه" وأنّ إضافتها تكون غير محضة إلّا إذا قُصِد تعريفها فإنّ إضافتها تكون حينئذ محضة.

فأمَّا وقوع هذه الأسماء المُبْهَمة غير محضة فهو الأصل، وذلك أنّ مغايرتها ومماثلتها لم تنحصرَا فلم تتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، وبقيت على تنكّرها، لاستحالة الإحاطة بالأشياء التي يمكن أن يتغاير أو يتماثل فيها الشيئان؛ وقد خرّج بعض النُّحَاة عدم تمحّض إضافة هذه الأسماء إلى المعرفة بمشابهتها لاسم الفاعل الدالّ على الحال إذا أُضِيفَ إلى المعرفة فمعنى: مررت برجلٍ مثلِك: مُماثل لك في وقت مرورك به، وكذلك غَيْرُك وشِبْهُك[2].

وأمَّا وقوع إضافة هذه الأسماء محضة فإذا قصد تعريف هذه الأسماء بسب اشتِهار المُضَاف بمغايرة المُضَاف إليه أو بمماثلته أو بمشابهته، فإذا قلت: مررت بعبدِ الله مثلِك، كان المعنى: المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك[3].

ويرى ابن هشام أنّ إضافة هذه الأسماء إلى المعرفة محضة على كلّ حال، فإن أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة فهي تخصّص المُضَاف، وإن أريد بها كمال المماثلة والمغايرة فهي تعرّفه[4].

إلّا أنّ ابن هشام قد خالف كل النُّحَاة الذين جرت عادتهم أن يحكموا على تعرّف المُضَاف بالمُضَاف إليه أو تخصّصه به بالنّظر إلى حالة المُضَاف إليه من حيث التَّعْرِيف أو التَّنْكِير، لا بالنّظر إلى حالة المُضَاف من حيث الإبهام أو عدمه، كما صنع هُوَ.

وكذلك يلزم عن قول ابن هشام جواز وقوع المعرفة نعتا للنّكرة في نحو: مررت برجل غيرك، ولأجل ذلك فإنّ قول الجمهور بأنّ إضافة الأسماء الموغلة في الإبهام تكون محضة أو غير محضةٍ بحسب ما أريد بها هو الأصحّ.

1- ينظر: حماسة، د. محمّد عبد اللطيف، من الأنماط التحويليّة في النّحو العربي، ص 48.

2- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 138.

3- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 139.

4- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 211.

2-6- معاني الإضافات المسمّاة: "الشّبيهه بالمحضة":

2-6 -1- معاني إضافة الموصوف إلى صفته:

أضافت العرب الموصوف إلى صفته كقولهم: "صلاة الأولى"، و "مسجد الجامع"، و "دار الآخرة "، و"بقلةُ الحمقاء"، و " حبة الخضراء"، و " جانب الغربي"... إلخ، وقد عدّ العلويّ في شرح الجمل إضافة الموصوف إلى صفته معنى مستقلّا من معاني الإضافة المحضة على غرار الإضافة التي بمعنى (اللّام)، والإضافة التي بمعنى (من)، والإضافة التي بمعنى (في)[1].

و نقل "الألوسيّ" عن "الشّهاب القاسميّ" أنّ كلّ الإضافات التي عدّها "ابن مالك" شبيه بالمحضة على معنى لام الاختصاص[2]، ومن ضمنها إضافة الموصوف إلى صفته، ولا يخفى أنّ بيان كون المُضَاف موصوفا والمُضَاف إليه صفة له – على غرار ما صنع العلويّ – هو بيان لنوع الاختصاص الحاصل بين المُتَضَايِفين، وهو مُغنٍ عن تقدير حرف يدلّ على اختصاص عامٍّ غير محدّد.

ويمكن أن يُحتجّ لرأي "الشّهاب القاسميّ" بأنّ عدّ هذه الإضافة لاميّة لا يمنع من بيان أنّ المُضَاف موصوف والمُضَاف إليه صفة له، كما لا يمنع عدّ إضافة الغلام إلى زيد في قولنا: "غلام زيدٍ" لاميّة، من بيان إفادتها للملك؛ وكذلك فإنّ في نسبة إضافة الموصوف إلى الصّفة إلى اللّام تمييزٌ للمُرَكَّب الإضَافِيّ – الذي جعلوا تقدير لام الاختصاص فيه عنوانا عليه – عن المُرَكَّب الوصفي.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ هذه الإضافة بيانيّة وأنّ الصّفة قد ذُهب فيها مذهب الجنس فكأنّهم جعلوا الخضراء جنسا لكلّ حبّة موصوفة بالخضرة، وكذلك يقولون في الأمثلة الباقية، فإضافة الموصوف إلى صفته عندهم إضافة بعض الجنس إليه كما في نحو: (خاتم حديد)؛ ولكنّ مذهبهم مردود بأَنَّهُم قد أخرجوا الصّفات عَمَّا وضعت له، لمّا جعلوها جنسا ونسبوا إليها موصوفاتها[3].

وذهب الجمهور إلى أَنَّهُ لا يمكن حمل هذا النوع من الإضافة على ظاهره، بل يجب أن يقدّر فيه موصوفٌ محذوف، فيكون أصل مسجد الجامع : مسجد اليوم الجامع ، وأصل صلاة الأولى: صلاة السّاعة الأولى، وأصل دار الآخرة: دار السّاعة الآخرة، وأصل جانب الغربيّ :

1- ينظر: العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج1، ص 516.

2- ينظر: الألوسي، حاشية شرح القطر، ص 511.

3- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص ص 3188، 3189.

جانب المكان الغربيّ ؛ وإنَّمَا وجب التّقدير عندهم لأنّ الموصوف والصّفة شيء واحد، فإذا قلنا بجواز تضايفهما بلا تقدير فكأنّنا قلنا بجواز إضافة الشّيء إلى نفسه[1].

وقد بيّن السّهيليّ أنّ الأمر ليس كما توهّموه، وأنّ تأويل نحو: جانب الغربيّ بـ: جانب المكان الغربيّ، تأويل مُحال، وذلك أنّ المكان الغربيّ ليس غير الجانب، ولا تَقْدِرُ أن تجعله غيرًا له إلّا بفساد المعنى[2].

وعلّل ابن قيّم الجوزيّة إضافة العرب الموصوف إلى صفته وإن اتّحدا بأنّ الصّفة تضمّنت معنًى ليس في الموصوف فصحّت الإضافة للمُغاير، والعربُ تفعل ذلك في الوصف المعرفة اللّازم للموصوف لزوم اللّقب للأعلام، وأمَّا الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد فلا يُضَاف لعدم الفائدة المخصّصة التي لأجلها أُضِيفَ المسجد إلى الجامع، فإنَّهُ لمّا تخصّص الجامع بالمسجد ولزمه، جازت إضافته إليه، فكأنّك قلت: صاحب هذا الوصف[3].

2-6-2- معاني إضافة الصّفة إلى الموصوف:

عدّ "العلويّ" في شرحه لجمل "الزّجّاجيّ" إضافة الصفة إلى موصوفها الوجه الخامس من معاني الإضافة المحضة بعد الإضافة التي بمعنى (اللّام)، والتي بمعنى (من)، والتي بمعنى (في)، والتي يكون فيها الموصوف مُضَافا إلى صفته[4]، وإخراجه لإضافة الصّفة إلى الموصوف عن المعاني الثّلاثة التي جعل الجمهور كلّ إضافة محضة مندرجة تحتها كان بسبب استشعاره أنّ النصّ على كون المُضَاف صفة والمُضَاف إليه موصوفها مغنٍ عن تَطَلُّبِ حرف جرّ يصلحُ تقديره بين المُتَضَايِفين، على غرار ما فعل مع إضافة الموصوف إلى صفته.

وقد ذكرنا أنّ "الشّهاب القاسمي" نسب كلّ الإضافات التي سمّاها "ابن مالك" شبه محضة إلى اللّام، ولا شكّ أنّ إضافة الصّفة إلى موصوفها لاميّة عنده، إلّا أنّنا وجدنا كثيرا من النُّحَاة يجعلونها بيانية كـ: "ابن مالك" الذي قال في إضافة الكرام إلى النّاس في قول الشّاعر[5]:

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَاسَلْمَى فَحَيِّينَا ***** وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

1- ينظر: الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص ص 894، 895.

2- ينظر: السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الأندلسي، أمالي السّهيليّ، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السّعادة، مصر، (د ط)، (د ت)، ص 70.

3- ينظر: ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: صابر بن فتحي بن إبراهيم، فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، (د ت)، مج1، ج1، ص ص 23، 24.

4- ينظر: العلويّ، يحي بن حمزة، المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج1، ص ص 516، 517.

5- البيت لبشامة بن حَزْن النّهشلي، ينظر: أبو تمّام، الحماسة، ص 20.

– قال – والأصل: وَإِنْ سَقَيْتِ النَّاسَ الكِرَامَ ، ثمّ قدّم الصّفة وجعلها نوعا مُضَافا إلى الجنس، ومن هذا القبيل قولهم سَحق عِمامة، وجَرْدُ قَطِيفَة، وسَمْلُ سِرْبَالٍ، والأصل: عِمَامَة سَحْقُ، وقَطِيفَةٌ جرداء، وسِرْبَال سَمْلٌ، ثمّ فُعل بها ما فعل بكِرَامِ النّاس[1].

وعقّب "ناظر الجيش" على تخريج "ابن مالك" لإضافة كرام إلى الناس بقوله: " إنّ قوله: إنّ قائل كِرَامَ النَّاسِ جعل الكرام نوعا مُضَافا إلى الجنس يدفع قوله: إنّ الأصل: النّاس الكرام، فقدّم الصفة، لأنّا إنَّمَا كنّا نحكم بأنّ الصّفة قُدِّمت وأُضِيفَت إلى الموصوف أن لو كان معنى الكلام مع التّقديم والإضافة كمعناه مع التّأخير والتّبعية، وليس الأمر كذلك، فإنّ قول القائل: وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا، أبلغ في التمدُّح من أن يُقال وَإِنْ سَقَيْتِ النّاسَ الكِرَامَ فَاسْقِينَا."[2].

وكأنّ "ناظر الجيش" قد استشعر تناقضا في كلام "ابن مالك"؛ وليس الأمر كذلك لأنّ إثبات انتِقال الكلام من شكل إلى آخر لا يستلزم تطابُق الشّكلين، ويوضّح ذلك قول ابن يعيش مُتحدِّثا عن الإضافات السّابقة: " فقدّم هذه الصفات، وأزالها عن الوصفيّة، وأضافها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكلّ على مذهب "خاتمُ ذهبٍ" والمراد من ذهب"[3]، فبيّن أن الصّفات لم تُضَف إلى موصوفاتها حتّى أزيلت عن الوصفيّة، وأُضِيفَت إضافة البعض إلى الكلّ.

على أنّ "ناظر الجيش" قد نبّهنا إلى أمر مهمّ، وهو أنّ قول الشّاعر: كِرَامَ النَّاسِ بالإضافة أبلغ في التمدّح من قولنا النّاس الكرام بالتبعيّة، ومع أَنَّهُ لم يبيّن وجه هذه البلاغة إلّا أنّنا يمكن أن نقول بأنّ قول الشّاعر: " كِرَامَ النَّاسِ" قد استمدّ قوّته من كون المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد بسبب النِّسبة الحاصلة بينهما، وهو ما يجعل النّاس والكرم المضمّن في المضاف (كِرام) كالشّيء الواحد؛ ناهيك عمّا في التَّرْكِيب الإضَافِيّ من البداءة بالصّفة التي تكون أوّل ما يطرق سمع المتلقّي، وهو ما لا يحصل بالإتْباع؛ وعلى هذا يمكن أن نقول قياسا على قول "ناظر الجيش" بأنّ إضافة الصفة إلى موصوفها أبلغ من اتّباعها إيّاهُ في آداء المعنى، كائنا ما كان ذلك المعنى.

2-6-3- معاني إضافة المُسمّى إلى الاسم:

أضافت العرب المُسمّى إلى اسمه فقالوا: "يوم الخميس" و "شهر رمضان" ومن ذلك قولهم: "سعيدُ كُرْزٍ" ، فإنّ "سعيد" علَمٌ و"كُرْزٌ" لقب والشّخص المدلول عليه بِهما واحدٌ فأُضِيفَ الاسم إلى اللّقب وقُصد بالأوّل المُسَمّى، وبالثّاني مجرّد اللّفظ، حتّى كأنّ قائل: "جاء

1- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 108.

2- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مج7، ص ص 3189، 3190.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 169.

سعيدُ كرزٍ" قد قال: "جاء مُسمّى كُرْزٍ"، وكذلك قائل: "صُمت شهر رمضان"، و"اعتكفت يوم الخميس" كأنّه قال: "صمت مُسمّى رمضان"، و"اعتكفت مُسمّى الخميس"، وكذا العمَل في أشباههما[1].

ومن إضافة المُسمّى إلى الاسم أيضا قولهم: "لقيته ذات مَرَّة"، والمراد: الزّمن المُسمّى بهذا الاسم الذي هو مَرَّة، ومثله دارُه ذات الشّمال، وسِرنا ذا صباح، كل هذا معناه وتقديره: دارُه شمالا وسِرنا صباحا، إلّا أنّ في قولنا: "ذا صباح" و"ذات مَرَّة" تفخيما للأمر، ومثله قول الكُمَيْت[2]: ''إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ...'' والمراد: إِلَيْكُمْ يا آلَ النَّبِيِّ ، أي يا أصحاب هذا الاسم وهو: آل النَّبِيِّ، ولو قال: "يا آلَ النَّبِيِّ" لم يكن فيه ما في قوله: يا ذَوِي آلِ النَّبِيِّ من المدح والتّعظيم، لأَنَّهُ قد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو: آل النَّبِيِّ، ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظّما لا محالة[3].

وأمَّا فائدة إضافة الاسم إلى اللّقب فهي تخصّصه به[4]، لأنّ الأعلام يشترك فيها أكثر من شخص فإذا أُضِيفَ العَلَم إلى لقبه اللّازم له تخصّص به، " وكان اللّقب أولى بأن يُضَاف الاسم إليه، لأَنَّهُ صار أعرفَ من الاسم، وأصل الإضافة التَّعْرِيف "[5].

وإضافة المُسمّى إلى الاسم تشارك إضافة الشيء إلى جنسه في تسمية: "الإضافة البيانيّة"، لأَنَّهُ يقصد في كلٍّ منهما إيضاح الأوّل وبيانهُ بالثّاني[6]، إلّا أنّ إضافة المُسمّى إلى الاسم لاميّة، وإضافة الشّيء إلى جنسه بمعنى (من)[7]، وإنَّمَا لم تكن إضافة المُسمّى إلى الاسم بمعنى: (من) رغم صحّة الإخبار بالثاني عن الأوّل، لأنّ المُضَاف فيها ليس بعضا من المُضَاف إليه[8]، وقد تقدّم أنّ الضّابط العامّ للتّفريق بين الإضافة التي بمعنى (من) والتي بمعنى (اللّام)، هو أنّ الإضافة التي بمعنى (من) يشترط أن يكون المُضَاف فيها بعضا من المُضَاف

1- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص ص 107، 108.
2- تقدّم تخريجه، ص66.
3- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 171.
4- ينظر: ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، مج1، ج1، ص 24.
5- أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 43.
6- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 42.
7- ينظر: يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، ج2، ص 270.
8- ينظر: أبو حيَّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 12.

إليه، وأنّ يصحّ إطلاق اسم المُضَاف إليه على المُضَاف[1]، فإن تخلّف أحد الشرطين أو كلاهما فإنّ الإضافة حينئذ لاميّة[2].

وهناك ضابط خاصّ ذكره النُّحَاة للتّفريق بين الإضافة البيانيّة التي بمعنى(من)، والإضافة البيانيّة التي بمعنى (اللّام)، وهو أنّ التي بمعنى (من) يكون بين المُضَاف والمُضَاف إليه فيها عموم وخصوص من وجه، كما في "خاتم فضّة"، فالخاتم أعَمّ من الفضّة من حيث جواز كون الخواتيم من فضّة ومن ذهب ومن نحاس... إلخ، وهو أخصّ من الفضّة من حيث جواز كون الفضّة مادّة للخواتيم والأسورة والأواني... إلخ، فالفضّة أعَمُّ من الخاتم في الحيثيّة الثانية، وأخصّ منه في الحيثيّة الأولى، والتي بمعنى (اللّام) يكون فيها بين المُضَاف والمُضَاف إليه عموم وخصوص مطلق، نحو: "يوم الخميس" و"شهر رمضان" فـ:"يوم" أعَمّ من: "الخميس" من كلّ الوجوه، و"الخميس" أخصّ من "يوم" من كلّ الوجوه، فكلّ خميس يوم، وليس كلّ يوم هو خميس؛ وكذلك يقال في: "شهر رمضان"[3]، ولذلك سمّى بعض النّحاة هذه الإضافة: إضافة العامّ إلى الخاصّ.[4]

2-6-4- معاني إضافة المُلغى إلى المُعْتَبر:

زعم بعض النّحاة أنّ العرب أضافت ما لا يعتدّ به إلى ما يعتدّ به، وذكر أمثلة لذلك كقولهم: "هذا حيُّ زيدٍ"، و "أتيتك وحيُّ فلان قائم" ومثل ذلك قول الشّاعر[5]:

يَاقُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ ***** قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الإِحْمَاقِ

ومن ذلك أيضا قول الشّاعر[6]:

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ***** وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ[7]

ومن ذلك ما ذكره "الزَّمَخْشَرِيّ" في المفصّل من قول الشّاعر[8]: دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ[9]

1- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 176.

2- شرط ألّا يتنازعها معنى من المعاني الأخرى كالظرفيّة أوالتّشبيه.

3- ينظر: يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العَرَبِيَّة، ج2، ص ص270، 271، والتّهانوي، كشّاف اصْطِلَاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 216.

4- ينظر: مثلا: أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص 555.

5- البيت لجَبَّار بن سلمى بن مالك في خزانة الأدب، ج4، ص 335.

6- تقدّم تخريجه ص 66.

7- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص ص 110، 111.

8- عجز بيت لذي الرّمة، وصدره: لَا يُنْعِشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ، ينظر: دِيوَانهُ، ص 255.

9- ينظر: الزَّمَخْشَرِيّ، المفصل في صنعة الإعراب، ص 125.

وقول الشّاعر[1]: ''وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ''... قال أي: الذّئب[2].

والصّحيح أنّ المُضَافات في الأمثلة السّابقة ليست ملغاة ولا هي مقحمة في التّرْكِيب، بل أفاد كلٌّ منها فائدة مَعْنَوِيَّة لم تكن لتحصل لولاها، فأمّا " قولهم: هذا حَيّ زيدٍ فتأويله: شخصه الحيّ، فكأنّك قلت: شخص زيدٍ... وإنَّمَا ذُكروا لفظ "حَيّ" مبالغة وتأكيدا، فمعنى: "هذا حَيّ زيدٍ" أيّ: المشار إليه عينه وذاته لا غيره "[3]، وهناك فائدة أخرى وهي أنّك " إذا قلت: فَعَلَه حيّ زيدٍ فكأنّك قلت: فعله هو بنفسه وهو حيّ موجود، لا أَنَّهُ نُسِب إليه الفعل وهو معدوم "[4].

وذكر الخُوارزميّ معنى آخر فقال: " قولهم: هذا حيّ زيدٍ فهو وإن كان مزيدا من حيث الظّاهر، فهو غير مزيد من حيث المعنى، لأنّ زيادته تفيد نوعا من تحقير ما أُضِيفَ إليه الحيّ، وحطِّ منزلته، كأنّه يقول: هذا جسمٌ ليس له سوى أَنَّهُ حيّ، وشبحٌ ما فيه سوى أَنَّهُ حسّاس متحرِّكٌ"[5]، وبهذا يظهر أنّ هذه الإضافة تحتمل أكثر من معنى، وليس المُضَاف فيها زائدا.

وأمَّا ما روي من أبيات ادّعي فيها إقحام لفظ "اسم"، فقد قال فيها السّهيليّ: " هذه الأبيات التي احتجّوا بها عندي أبين شيء في الرّد عليهم، وأدلّ شيء على أنّ الاسم غير المُسَمَّى"[6]، ثمّ طَفِق يعلّل ذلك، فقال عن بيت ذي الرُّمة: " وذلك أَنَّهُ قال: باسم الماء ولم يقل: باسم ماء ماء، والماء بالألف واللّام ليس إلّا الماء المشروب فكيف يريد بها حكاية صوتها؟ ولكنّ الشّاعر ألغز حيث وقع الاشْتِرَاك بين لفظ الماء وصوتها، فصار صوتها كأنّه هو اللّفظ المُعبّر به عن الماء المشروب"[7].

وقال عن إضافة الاسم إلى السّلام: " أمَّا قول لَبِيدٍ: اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا، فالسّلام اسم من أسماء الله تعالى، والسّلام عبارة عن التحيّة، وهذا الذي أراد، ولكنّه شرّفه بأن أضافه إلى الله عزّ وجلّ، لأَنَّهُ أبلغ في التحيّة، كأنّه يقول: لو وجدت سلاما أشرف من هذا لحيّيتكم به، ولكنّي لا أجده لأَنَّهُ اسم السّلام "[8]، وذكر تخريجا آخر لهذه الإضافة ملخّصُه أنّ "لبيدا" لم يُرِد إيقاع

1- قطعة من بيت للشّماخ ابن ضرار والبيت هو: ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ *** مَقَامَ الذِّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ، خزانة الأدب، ج4، ص ص 347، 348.

2- ينظر: الزَّمَخْشَرِيّ، المفصل في صنعة الإعراب، ص ص 127، 128.

3- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 919.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5- الخُوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، التّخمير، ج2، ص 41.

6- السّهيلي، نتائج الفِكَر، ص 38.

7- المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

8- المرجع نفسه، ص 39.

التّسليم عليهم لحينه، وإنَّمَا أراده بعد الحول، ولو أَنَّهُ قال ثُمّ السّلام عليكما لكان مُسلِّما في الوقت الذي نطق به، ولذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللّفظ، أيّ إنَّمَا اللّفظ بالتّسليم بعد الحول؛ قال: وهو أحسن في المعنى[1]، وقال "ابن القَيّم" مُستحسنا له: " وهذا الجواب من أحد أعاجيبه وبدائعه رحمه الله "[2].

وأمَّا قول "الشّمّاخ": مقام الذّئب، فقد قال الرّضيّ في تخريجه: " هو من باب الكنايات، تقول: مكانك منّي بعيد، أي: أنت منّي بعيد، لأنّ مَن بَعُد مكانه فقد بعد هو، وإذا بعَّدْتَ الذّئب فقد بعَّدْتَ مكانه الذي هو فيه "[3]، وبيّن "الخُوارزمي" في "التّخمير" أنّ "مقام" في قول الشمّاخ: "مقام الذّئب" وإن كان مزيدا من حيث الظّاهر فهو غير مزيد حقيقة، لأنّ له هَولًا ورُعْبًا لا يعدله الذّئب بانفراده[4].

2-6-5- معاني إضافة المُعْتَبر إلى المُلغى:

ذكر "ابن مالك" أنّ في كلام العرب إضافات يكون فيها المُضَاف إليه مُلغًى لا اعتداد به، وذكر لذلك أمثلة منها قولهم: مررت برجلٍ حَسنِ وَجْهِهِ، وحسنِ وَجْهٍ، ومنها قولهم: اضرب أيُّهم أساء، وذكر أبياتا منها قول الشّاعر[5]:

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ ***** لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ[6]

فأمَّا (أيّ الموصولة) فقال بأنّ ما تضاف إليه لا يعتبر لإنَّهَا " معرّفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه معتدّا به لزم اجْتِمَاع مُعَرِّفَين على مُعَرَّف واحد وهو ممنوع، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع "[7]، وأمَّا "حسن وجهِهِ" فلأنّ المُضَاف إليه ملغى فيها لأنّ الحسن في الحقيقة هو الوجه فكانت إضافة الحسن إلى الوجه إضافة الشّيء إلى نفسه[8]، وأمَّا قول الشّاعر "بِبَغْدَادِ العِرَاقِ"، و "دِمَشْقِ الشَّامِ" فلا تخفى فيه زيادة كلٍّ من العراق والشّام.

1- ينظر: المرجع السابق، ص ص 39، 40.

2- ابن قيم الجوزيّة، بدائع الفوائد، مج1، ج1، ص 29.

3- الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 922.

4- ينظر: الخوارزمي، التّخمير، ج2، ص 45.

5- تقدّم تخريجه، ص66.

6- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 113.

7- المرجع نفسه، الصفحه نفسها.

8- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3193.

وقد ردّ الشّاطبي دعوى ابن مالك بكون المُضَاف إليه مُلغًى فقال: " وأمَّا إضافة المعتبر إلى المُلغى فليس ثَمّ مُلغًى "[1]، ثم بيّن أنّ "أيّا الموصولة" لا تضاف إلّا لفائدة، وليس ما تضاف إليه مُلغًى فقال: "وأمَّا أيّ الموصولة فإنَّهَا قد اكتنفها إبهامَان: إبهام من جهة نفسها قبل النّظر في أقسامها، وذلك الذي أزالته الإضافة، وإبهام من جهة خصوص الموصوليّة فلا بُدّ لها من صلتها لتوضِّح معناها حتّى يتشخَّص، كما إنَّهَا تتخصّص وتتشخّص بجوابها إذا كانت استفهاميّة، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهة واحدة فلا ملغًى في المسألة "[2].

وقال عن إضافة حسن وجهه بأنّ الوجه ليس ملغًى، بل إضافته مقصودة كما يقصد التَّعْرِيف في مواطن تبرّعا وتوكيدا ومطابقة بين العبارة والمعبّر عنها[3]، وقد بيّن ناظر الجيش أنّ الحسن وإن كان للوجه حقيقة لكنّه لصاحب الوجه مجازا، فالموصوف بالحسن حينئذ صاحب الوجه لا الوجه، وإن كان كذلك لم يكن في قولنا مررت برجل حسنِ وجهِهِ إضافة شيء إلى نفسه حتّى يحتاج أن نخرجه عن ذلك بقولنا: إنّ المُضَاف إليه ملغى غير مُعْتَبر[4].

وقول ناظر الجيش هو إجمال لما فصّله ابن هشام من" أنّ الصّفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدّر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين أحدهما: أنّه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشّيء إلى نفسه.

والثّاني: أنهم يؤنّثون الصّفة في نحو: هند حسنة الوجه؛ فلهذا حَسُن أن يقال: زيد حسن الوجه؛ لأنّه من حسُن وجهه حسُن أن يسند الحُسْنُ إلى جملته مجازا، وقَبُح أن يقال: زيد كاتب الأب؛ لأنّ من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه، إلّا بمجاز بعيد"[5]

وأمَّا قول الشّاعر: "بغداد العراق" ونحوها فهي عند الشّاطبي من باب علَا زَيدُنا[6].

2-6-6- معاني إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف:

ذكر "ابن مالك" أمثلة زعم فيها أنَّ العرب أضافت الموصوف إلى مُضَاف إليه قائم مقام الوصف لذلك الموصوف، ومن تلك الأمثلة قول الشّاعر[7]:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ***** بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

1- الشّاطبي، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 32.

2- المرجع نفسه، ج4، ص 33.

3- ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص 32.

4- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3193.

5- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 244.

6- ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 33.

7- تقدّمة تخريجه، ص43.

قال أي: عَلَا زَيْدُ صَاحِبِنَا رَأْسَ زَيْدِ صَاحِبِكم، فحذف الصّفتين المُضَافتين إلى ضميريّ المتكلّم والمخاطب، وجعل الموصوف خلَفا عن الصّفة في الإضافة.[1]

وقد بيّن "الشّاطبيّ" بأنّه ليس هناك وصف محذوف، وأنّ الإضافة حقيقة إنَّمَا كانت لما سمّاه ابن مالك "قائم مقام الوصف"، وجعل قول الشّاعر: "عَلَا زَيْدُنَا"ونحوه من باب اعتقاد تنكير الأعلام ثمّ تعريفها، على غرار قولهم جاءني زيدٌ وزيد آخر[2].

وذهب "الرّضيّ" على غرار "الشّاطبيّ" إلى أنّ إضافة زيد إنَّمَا هي إلى ضمير المتكلّمين حقيقة، ولكنّه خالفه في كون العلَم لم يضف حتّى نُكّر فقال: " وعندي أَنَّهُ يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه، إذ لا مَنْعَ من اجْتِمَاع التَّعْرِيفين إذا اختلفا "[3]، وهو قول حسن لأنّ زيدا وإن كان معرفة فإَنَّهُ لم يسلم من الاشْتِرَاك، فأتت هذه الإضافة لتُخْرِجَه من حيّز الاشْتِرَاك إلى عدم الاشْتِرَاك.

2-6-7- معاني إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد:

ذكر "ابن مالك" أنّ الاسم قد يؤكَّد بما يُضَاف إليه، فيكون ذلك المُضَاف مُؤَكَّدا والمُضَاف إليه مُؤَكِّدا، وبيّن أنّ ذلك أكثر ما يكون في أسماء الزّمان المُبْهَمة ك "حينئذٍ" و"يومئذٍ" ، وأنّ إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد قد تكون في غير أسماء الزّمان كقول الشّاعر[4]:

فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إَنَّهُ ***** سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

لأنّ النّجا هو الجلد[5].

وذهب غير واحد من النُّحَاة إلى أنّ إضافة أسماء الزّمان المُبْهَمة ليست للتّأكيد، بل هي من إضافة العامّ إلى الخاصّ، لتخصيص الظّرف الثّاني بالجملة التي أعربت مُضَافا إليه، وهي الجملة التي حُذفت وقام مقامها التّنوين[6]، فبان بذلك أنّ إضافة أسماء الزمان المُبْهَمة إلى "إذْ" تفيد معنى التّخصيص؛ وعدّ الشّاطبيّ إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد مطلقا- سواء أكانت من أسماء الزّمان أم لم تكن – من إضافة المسمّى إلى الاسم[7].

1- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 108.

2- ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 32.

3- الإسترآبادي، رضي الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 882.

4- تقدّم تخريجه، ص66.

5- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 109.

6- ينظر: الصبّان، حاشية الصبّان على الأشموني،ج2، 365، وعبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 45.

7- ينظر: الشّاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ج4، ص 32.

هذا ما ذكره النُّحَاة من معانٍ للإضافات الشّبيهة بالمحضة، وقبلها معاني إضافات بعض الأسماء التي تشترك مع الإضافة الشّبيهة بالمحضة في كونها مختلفٌ في تمحّضها؛ وكون هذه الإضافات دالّة على معانٍ في الغالب يرجّح قول الجمهور بتمحّضها، لإنَّهَا لو كانت غير محضة لكانت فائدتها راجعة إلى اللّفظ لا إلى المعنى.

على أنّ من النُّحَاة من قال بإفادة الإضافة اللَفْظِيَّة لبعض المعاني التي تفيدها الإضافة المَعْنَوِيَّة، وشذّ بعض المحدثين فقالوا بأصالة كلّ التراكيب الإضَافِيّة، ورفضوا أن تكون هناك إضافات لَفْظِيَّة، واستدلّوا على قولهم بمعانٍ زعموا أنّ الإضافات التي سمّاها الجمهور لَفْظِيَّة تفيدها، وأن التّراكيب التي قيل بإنَّهَا الأصل الذي تحوّلت عنه تلك الإضافات لا تفيدها، وفي المبحث الآتي تفصيل ذلك.

المبحث الثالث: معاني الإضافة غير المحضة:

تقدّم أنّ هناك أربعة من المشتقّات تكون إضافتها غير محضة، هي اسم الفاعل المُضَاف إلى معموله نحو: "ضارب زيدٍ"، وأمثلة المبالغة المُضَافة إلى معمُولاتها نحو: "شَرّاب العسلِ"، واسم المفعول المُضَاف إلى معمُوله نحو: "مُروَّع القلب"، والصّفة المُشَبَّهة المُضَافة إلى معمُولها نحو: "مُعتدل القامة" بشرط أن تكون هذه المشتقّات دالّة على الحال أو الاستِقبال[1]، وتقدّم أيضا أنّ من أسماء الإضافة غير المحضة، "الإضافة اللَفْظِيَّة"، وأنّها سُمِّيت كذلك لأنّ فائدتها راجعة إلى اللّفظ لا إلى المعنى[2].

3-1- الفوائد اللّفظيّة للإضافة غير المحضة:

ذكر النُّحَاة ثلاث فوائد لَفْظِيَّة للإضافة غير المحضة هي: التَّخْفِيف، ورفع القبح، والتّشبيه.

3-1-1- التَّخْفِيف:

جاء في موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة أنّ التَّخْفِيف هو: " ظاهرة لغويّة في العَرَبِيَّة يُلجأ إليها أحيانا للتّخلّص من ثقل ظاهر في كلمة ما، أو في تركيب معيّن "[3]، ومن التَّخْفِيف نقل المشتقّ من حالة رفعه أو نصبه لمعمُوله، إلى حالة جرّه له بالإضافة، وتكون إضافة المشتقّ إلى معمُوله تخفيفا من حيث إَنَّهُ يترتّب عليها حذف التّنوين والنّون، فالخفّة بالحذف، لا أنّ ذات الجرّ أخفّ من النّصب لأنّ الأمر بالعكس[4].

1- ينظر: محمّد محي الدّين عبد الحميد، عدّة السّالك، مج2، ج3، ص ص 74، 75.

2- ينظر: الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 306.

3- يعقوب، د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، ج4، ص 283.

4- ينظر: الدّسوقي، حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب، ج3، ص 131.

وإنَّمَا قال النُّحَاة بأنّ هذه الإضافة لمجرّد التَّخْفِيف لإنَّهَا لم تُفِد معنًى زائدا، فإذا قلت: "مررت برجلٍ ضاربِك، فهو نعت على أَنَّهُ سيضربه، كأنّك قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا، ولكن حُذِف التّنوينُ استخفافا "[1]، فليس " يغيّر كفّ التّنوين إذا حذفته مستخفّا شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة "[2]، ومِمَّا يدلّ على أنّ هذه الإضافة للتَّخْفِيف أنَّهَا لا تلزم[3]، ولو لزمت لقلنا بإفادتها لمعنًى لا يكون إلّا بها.

وأنكر "جميل علّوش" – من المُحدَثين – أن تكون هذه الإضافة للتَّخْفِيف، وقال بأنّ " هذا لا يعقل للأسباب التالية:

1/– ليس التّنوين بأيّة حال من الأحوال ثقيلا حتّى يستغنى عنه للتَّخْفِيف، وكيف يكون ثقيلا وهو يلحق الاسم النَّكِرَة رفعا ونصبا وخفضا، وفي مختلِف التّراكيب والجمل؟

2/– لم يحصل في العَرَبِيَّة أن نُقِل الاسم من حالة إعرابيّة إلى حالة أخرى طلبا للتَّخْفِيف على ما فيها من نوادر وشواذّ، والتَّخْفِيف لا يمكن أن يحوّل المفعول به إلى مُضَاف إليه.

3/– لو قبلنا كلام النُّحَاة وافترضنا أَنَّهُ صحيح، وأنّا أضفنا اسم الفاعل إلى مفعوله طلبا للتَّخْفِيف، فكيف يحقّ لنا أن نجمع بين العِوض والمستعاض عنه "[4].

ولا عبرة بقوله لأَنَّهُ قد خالف كل النُّحَاة، ولأنّ ما استدلّ به على عدم إفادة الإضافة للتَّخْفِيف يمكن نقضه بما يلي:

أوّلا: قوله بأنّ التّنوين ليس ثقيلا مردود بأن التّنوين حرف، ولا شكّ أنّ الكلمة التي فيها حرف زائد أثقل من الكلمة التي ليس فيها ذلك الحرف، ثمّ إنّ التّنوين قد يحمل حركة إذا كان المُضَاف إليه مبدوءًا بحرف ساكن كما في قولك "كاتبٌ الدَّرس" التي تنطق: "كاتِبُنِ دْدَرْسَ" ولا شكّ أنّ هذه أثقل من: "كاتِبُ دْدَرْسِ."

ثانيا: قوله لم يحصل في العَرَبِيَّة أن نُقِل الاسم من حالة إعرابيّة إلى أخرى طلبا للتَّخْفِيف، مردودٌ بما فعله العرب من نصب لبعض الأسماء بنزع الخافض، ولا شكّ أنّ ذلك كان من أجل التَّخْفِيف.[5]

1– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 425.

2– المرجع نفسه، ج1، ص 166.

3– ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 901.

4– جميل علّوش، من أخطاء النُّحَاة: المسألة الثانية، الإضافة اللَفْظِيَّة، مجلة البيان الكويتيّة، ع37، رابطة الأدباء في الكويت، الكويت، أبريل 1969، ص 91.

5– ينظر: السّامرّائي، د. إبراهيم، الفعل زمانهُ وأبنيته، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1983م، ص 89.

ثالثا: قوله: لو كانت إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله طلبا للتَّخْفِيف فكيف يحقّ لنا أن نجمع بين العِوض والمستعاض عنه، مردود بأنّ ذلك له نظائر كثيرة في اللغة العَرَبِيَّة منها حذف نون "يكون" المجزوم من أجل التّحفيف، وهو حذف جائز غير لازم نحو:﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾[1]،[2]، وقد جمع الله عزّ وجلّ في آية واحدة من القرآن الكريم بين العوض: " تَكُ" والمستعاض عنه: " تَكُن"، وهذه الآية هي قوله تعالى: ﴿يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾[3]؛ ومِمَّا جُمع فيه بين العوض والمستعاض عنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾[4]، وذلك أنّ التّاء حُذِفَتْ من الفعل الأوّل لأجل التَّخْفِيف[5]، ثمّ ذُكِرت بعدُ.

ويمكن أن يُردّ هذا القول أيضا بأنّ التَّخْفِيف بالإضافة عند بعض النُّحَاة ليس بحذف التّنوين والنّونين فحسب، بل بحذف الضّمير من المُضَاف إليه في بعض المواضع، ومن النُّحَاة الذين يرون ذلك الرّضيّ الذي ذكر بأنّ التَّخْفِيف في اسمي الفاعل والمفعول المُضَافين إلى السّببين، والصّفة المُشَبَّهة يكون في المُضَاف والمُضَاف إليه معا، نحو: زيد قائم الغلامِ ومُؤدَّب الخُدّامِ، وحسن الوجهِ، فالتَّخْفِيف في المُضَاف بحذف التّنوين، وفي المُضَاف إليه بحذف الضّمير واستتاره في الصّفة، وقد يكون التّخفيف في المُضَاف إليه وحده نحو: القائم الغلام، والمُؤدَّب الخُدّام، والحسن الوجه[6]، لأنّ المُضَاف لمّا كان مُعرّفا لم يكن فيه تَنْوِين ثمّ حُذف.

إلّا أنّ رأي "الرّضيّ" وغيره ممّن أدخلوا حذف الضّمير من المُضَاف إليه في التَّخْفِيف الحاصل بالإضافة اللَّفْظِيَّة يَصْلُحُ تعزيزًا للردّ الذي ذكرناه، ولا يصلح أن يكون ردّا مستقلّا، لأنّ كثيرا من النُّحَاة لا يرون بأنّ الضّمير حُذف من المُضَاف إليه لأجل الإضافة في الأمثلة السّابقة، بل يقولون بأنّ الوصف إذا كان صفة مُشَبَّهة فإنّ إضافتها إلى معمُولها إنَّمَا كانت لأجل خلوّ المُضَاف من ضمير يرجع إلى الموصوف، وقالوا بأنّ علّة الإضافة حينئذ هي رفع القبح.

1- النّساء: 40.

2- ينظر: الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج1، ص 120.

3- لقمان: 16.

4- الكهف: 97.

5- ينظر: أبو حيّان الأندلسيّ، تفسير البحر المحيط، ج7، ص 228.

6- ينظر: الإسترآبادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، القسم 1، مج2، ص 901.

3-1-2- رفع القُبح:

يكون رفع القبح بالإضافة في بعض صور الصّفة المُشَبَّهة، وذلك أن تكون الصّفة المُشَبَّهة ومعمُولها معرفّين بالألف واللّام نحو: "مررت بالرّجل الحسن الوجه"، لأنّ في إضافة الصّفة إلى معمُولها يُتخلّص من ارتكاب أمرين قبيحين، وهما رفع ذلك المعمُول ونصبه، فأمَّا وجه القبح في رفع معمُول الصفة، فهو خلوّ تلك الصّفة من ضمير يرجع إلى الموصوف، لأنّ الاسم المرفوع بالصّفة منع ذلك، لأنّ الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا، وأمَّا وجه القبح في نصب معمُول تلك الصفة، فهو إجراء ما هو لازم مُجرى ما هو متعدٍّ، لأنّ الصّفة المُشَبَّهة قاصرة لصَوغها من اللّازم[1].

فإن قيل بأنّ الإضافة في نحو"الضارب الرّجلِ" مِمَّا لا يكون فيه الوصف المُضَاف صفة مُشَبَّهة ليس لرفع القبح، لجواز نصب المُضَاف إليه بالمُضَاف، وليست للتّخفيف بحذف التّنوين لأنّ المُضَاف لم يكن منوّنا قبل الإضافة، فلزم أن تكون للتّخفيف بحذف الضّمير من المُضَاف إليه على قول الرضيّ، أجيب بأَنَّهُم قد قدّروا سببا لفظيّا آخر ينطبق على هذه الإضافة أسموه: التّشبيه بنحو: "الحَسَن الوجه".

3-1-3- التّشبيه بنحو الحسن الوجه:

التّشبيه بنحو: الحَسَن الوجه هو ثالث علّة لَفْظِيَّة تُجَوِّز إضافة الوصف الذي بمعنى الحال أو الاستِقبال إلى معمُوله، قال ابن أبي الربيع في البسيط: " فإذا قلتَ: مررت بالرَّجُلِ الضّارب الغلامِ، بالإضافة والخفض، فتكون الإضافة على التّشبيه بالحسن الوجه، ولا تكون للتّعريف، لأنّ الضّارب قد تعرّف بالألف واللّام، ولا تكون للتَّخْفِيف لأنّ النّصب أخفّ من الخفض."[2]

وينبغي هنا التّنبيه إلى أمرين:

الأوَّل: أنّ "ابن بابشاذ" قد قال في المقدّمة المُحسِبة: " وجملة المجرورات ستّة...مجرورات ملكٍ وملابسة، ومجرورات نوع وجنس، ومجرورات لفظ وتخفيف، ومجرورات تشبيه... "[3]، ثمّ قال في شرح قوله " مجرورات تشبيه ": " والرّابع من المجرورات مثل: حسن وجهٍ، وكريم أبٍ...

1- ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3184، والدّسوقي، حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، ج3، ص 134، والصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص 362.

2- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، ج2، ص 1002.

3- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدّمة المُحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط1، 1977م، ج2، ص 330.

ونحوه من مجرورات المشبّهة، وهي الصّفات المُشَبَّهة بأسماء الفاعِلِين "[1]، فسمّى إضافة الصفة المُشَبَّهة إلى معمُولاتها إضافة تشبيهٍ مخالفا كلّ النُّحَاة، والأصحّ هو قولهم لما تقدّم.

الثاني: أنّ إضافة التّشبيه اللَفْظِيَّة ليست هي إضافة التّشبيه المعنوية التي ذكر الغلاييني أنَّهَا على تقدير كاف التّشبيه[2]، لأنّ هذه الإضافة لم يعتبرها أحد من النُّحَاة قبل "الغلاييني" وقد تقدّم ذلك.

هذه هي فوائد الإضافة غير المحضة التي ذكرها جمهور النُّحَاة، وهي فوائد لَفْظِيَّة لا علاقة لها بالمعنى؛ غير أنّ انحصار فائدة هذه الإضافة في الجانب اللّفظيّ لم يكن محلّ إجماع بين النُّحَاة، لأنّ منهم من ذكَرَ لها فوائد مَعْنَوِيَّة.

3-2- الفوائد المعنويّة للإضافة غير المحضة:

من النُّحَاة الذين أثبتوا عدم اقتصار إفادة الإضافة "غير المحضة" على الجانب اللّفظي "أحمد عبد الستّار الجواريّ" و "جميل علّوش" اللّذان قالا بأنّ النُّحَاة قد جانبوا الصّواب بتسميتهم لإضافة الوصف الدالّ على الحال أو الاستِقبال إلى معمُوله إضافة لَفْظِيَّة، وذكرا بأنّ هذه الإضافة مفيدةٌ التَّعْرِيفَ والتّخصيصَ – دائما – على غرار الإضافة التي أسموها بالإضافة المَعْنَوِيَّة.

فأمَّا "الجواري" فقد قال: " على أنّ ثمّة فرقا بين حالتي التّنوين والإضافة، إذ التّنوين يعني انفصاله عن المعمُول، وأنّ علاقته به محض علاقة إعمَال، يغلب فيها شبَه الفعل، بينما الإضافة امتِزاج في الدّلالة بين الاسمين، وضرب من ضروب التَّعْرِيف، ولا عبرة بدعواهم أنَّهَا إضافة لَفْظِيَّة لا يكتسب الاسم المُضَاف بها تعريفا ولا تخصيصا، ودليل ذلك قوله تعالى في سورة غافر: ﴿حم (1) تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (2) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[3] "[4]

وأمَّا "جميل علّوش" فقد قال: " وأنّ حذف التّنوين من المُفْرَد ليس لشيء إلّا لمجرّد التَّعْرِيف، لأنّ المُضَاف لكي يستفيد التَّعْرِيف لا بدّ أن يتجرّد من التّنوين... ونزيد على ذلك

1- المرجع السابق، ص 333.

2- ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العَرَبِيَّة، ج3، ص 207.

3- غافر: 1-3.

4- الجواري، أحمد عبد الستّار، نحو القرآن، مصلحة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (دط)،1974م، ص 82.

فنقول: إنَّهُ إذا كان التّخفيف هو المقصود من الإضافة اللَفْظِيَّة فكيف نعلِّل دخول أداة التَّعْرِيف على المُضَاف في مثل قول الشّاعر[1]:

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ ***** مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالَا

فكيف نوفّق بين ادّعاء حذف التّنوين وبين هذا البيت؟ "[2].

وظاهرٌ من كلام "عبد السّتار الجواري" و "جميل علّوش" أَنَّهُ مخالف لكلام النُّحَاة الأوائل الذين هم أخبر بلسان العرب، وأعلم بمقاصد أصحابه بالعبارات التي أطلقوها، فأمَّا قول "الجواري" عن الإضافة بإنَّهَا امتِزاج في الدّلالة بين الاسمين، وضربٌ من ضروب التَّعْرِيف فهذا هو الأصل فيها، وقد نصّ النُّحَاة الأوائل على ذلك، ولكنّها قد تخرج عن الأصل لتفيد مجرد التَّخْفِيف.

وأمَّا استدلاله بقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[3] الذي ورد فيه قوله: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ نعتا للفظ الجلالة، فليس ذلك دليلا على تعرّف الصّفة المُشَبَّهة، قال الفرّاء: " جعلها كالنّعت للمعرفة وهي نكرة؛ ألا ترى أنّك تقول: مررت برجل شديد القلب، إلّا أَنَّهُ وقع معها ذي الطّول، وهو معرفة فأجرين مجراه، وقد يكون خفضها على التّكرير فيكون المعرفة والنَّكِرَة سواء، ومثله قوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[4]، فهذا على التّكرير، لأنّ فعّال نكرة محضة "[5].

وأمَّا قول "جميل علوش" بأنّ التّنوين قد حُذف للتّعريف فهو غير صواب، ودليل عدم صوابه وقوع هذا الضّرب من الإضافة نعتا للنكرة، وأمَّا قول الشّاعر: "الوُدُّ أنتِ المستحقةُ صفْوِهِ" الذي استدّل به على أنَّ الإضافة في مثله تكون للتّعريف، وليست للتَّخْفِيف بسبب دخول (أل) على المُضَاف، فهو حُجّة عليه لا له، لأنّ هذه الإضافة لو كانت للتّعريف للزم اجْتِمَاع مُعَرِّفَين في كلمة واحدة، ولم يخالف أحد من النّحاة في امتناع ذلك في غير الأعلام، وعلى هذا وجب الرّجوع إلى قول النُّحَاة بأنّ هذه الإضافة ليست للتّعريف، وإنَّمَا هي للتَّخْفِيف أو مُشَبَّهة بالحسن الوجه على قول آخر.

1- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج2، ص308، والمقاصد النَحْوِيَّة مج3، ص1315.

2- جميل علّوش، من أخطاء النُّحَاة: المسألة الثانية، الإضافة اللَّفْظِيَّة، ص 92.

3- غافر: 3.

4- البروج: 14- 16.

5- الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج3، ص 5.

ومن النُّحَاة الذين أثبتوا فائدة مَعْنَوِيَّة للإضافة غير المحضة "ابن مالك" الذي ذكر في نكته على "الحاجبيّة" أنّ الإضافة اللَفْظِيَّة تدلّ على التّخصيص، لأنّ "ضارب زيد" أخصّ من ضارب[1]، و"هذا سهوٌ فإنّ: ضارب زيدٍ أصله: ضاربٌ زيدًا بالنّصب، وليس أصله ضارِبًا فقط، فالتّخصيص حاصلٌ بالمعمُول قبل أن تأتي الإضافة "[2]، وهذا بخلاف التّخصيص الحاصل بالإضافة المَعْنَوِيَّة فإنَّهُ يحصل بالإضافة بعد أن لم يكن موجودا قبلها.

ومن النُّحَاة من لم يصرّح بإفادة الإضافة اللَفْظِيَّة للتّخصيص، غير أنّهم قالوا بتقدير آلة التّخصيص وهي: "حرف اللّام" بين الوصف ومعمُوله، ومن هؤلاء "ابن الدّهان" الذي صرّح بأنّ الإضافة التي بمعنى (اللّام) على ضربين إحداهما محضة، والأخرى غير محضة[3]، ومن هؤلاء أيضا "الخضري" في حاشيته على "ابن عقيل" ونسب ذلك إلى "ابن جنّي" و"الشّلوبين."[4]

وقال أبو حيَّان: " وزعم بعض أصحابنا أنّ الإضافة في اسم الفاعل، وفي الأمثلة، وفي اسم المفعول المُضَاف للمفعول المنصوب نحو: مررت برجل مُعْطَى الدّراهِمِ الآن أو غدا، على معنى (اللّام)، واستدلّ على ذلك بأنّ وصولها باللّام إلى ما يضاف إليه شائع في فصيح الكلام، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ﴾[6] ."[7".

وردّ أبو حيَّان ذلك بأنّ إدخال اللّام بين الوصف ومعمُوله غير مطّرد في ما أضيف إضافة لَفْظِيَّة كالصّفة المُشَبَّهة[8]، وقال الصَبَّان: " وظهورها في نحو: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[9]، لا يدلّ للأوّل ... لأنّ هذه "اللّام" لام التّقوية لا اللّام التي الإضافة على معناها كما عُرف "[10] وكذلك هذا

1- ينظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 415.
2- ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 152.
3- ينظر: ابن الدّهّان، أبو محمّد سعيد بن المبارك، كتاب الفصول في العَرَبِيَّة، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1988م، ص 34.
4- ينظر: الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج2، ص 493.
5- فاطر: 32.
6- النّساء: 34.
7- أبو حيَّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج12، ص 27.
8- ينظر: المرجع نفسه، ج12، ص 28.
9- البروج: 16.
10- الصَبَّان، حاشية الصَبَّان على الأشموني، ج2، ص 358.

القول باطلٌ لأنّ تقدير اللاّم في نحو "ضارب القاضي" يُغيّر المعنى ويحوّل الإضافة اللَفْظِيَّة إلى إضافة مَعْنَوِيَّة، وقد عُلم الفرق بين "ضارب القاضي" و"ضاربٌ للقاضي".

وقال "التّهانوي" في معرض تعريفه للإضافة اللَفْظِيَّة: " وعلامتها أن يكون المُضَاف صفة مُضَافة إلى معمُولها، مثل: "ضارب زيدٍ" و "حسن الوجهِ" وحرفها ما هو ملائمها، أي: ما يتعدّى به أصل الفعل المشتقّ منه المُضَاف، نحو: "راغب زيد" فإنَّهُ مُقَدَّر بـ: (إلى) أي "راغب إلى زيد" إذا جعلت إضافته إلى المفعول "[1].

غير أَنَّهُ بقوله هذا قد شذّ شذوذين[2]:

الأوَّل: أَنَّهُ قد قال بتقدير الحرف في الإضافة اللَفْظِيَّة.

الثاني: أَنَّهُ لم يقتصر على تقدير اللاّم على غرار النُّحَاة الذين ذكرناهم قبله، بل جوّز تقدير كلّ الحروف الجارّة في الإضافة اللَفْظِيَّة، وهو ما لم يجوّزه النُّحَاة في الإضافة المَعْنَوِيَّة فضلا عن الإضافة اللَفْظِيَّة.

وممّن قال بتميُّز إضافة الوصف إلى معمُوله عن إعماله فيه "فاضل السّامرّائي" الذي حصر التّميز بين التَّرْكِيبين في نقطتين:

أولاهما: أنّ الإعمال نصّ في الدّلالة على الحال أو الاستِقبال، والإضافة ليست نصّا في ذلك، وبالتالي فهي تعبير احتماليّ بخلاف الإعمال الذي هو تعبير قطعيّ.

ثانيتهما: أنّ الوصف في الإعمال يكون ملحوظا فيه جانبُ الحدث، أمَّا في الإضافة يكون الوصف ملحوظا فيه جانب الاسميّة، فإذا قلت: "هذا كاتِبٌ العقودَ" كان المعنى: يكتبها الآن أو في المستقبل، وهذا بخلاف "هذا كاتبُ العقودِ" فإنّ المعنى: "هذا المخصّصُ لها والموظف فيها" ، ومِمَّا يوضح ذلك قولك: حارسُ المدرسةِ ليس حارسًا المدرسةَ[3].

ونبدأ تعقيبنا على قول السّامرّائي بالنقطة الثّانية فنقول: أمَّا قوله بأنّ الإعمال ملحوظٌ فيه جانب الحدث، وأنّ الإضافة ملحوظ فيها جانب الاسميّة فهذا ليس بصحيح، لأنّ الإضافة التي يُلحظ فيها جانب الاسميّة هي الإضافة المحضة، وأمَّا غير المحضة فهي إضافة مساوية

1- التّهانوي، كشّاف اصْطِلَاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 216؛ ثمّ أتبع التّعريف الذي ذكرناه بحكاية خلاف النّحاة في تقدير اللاّم في الإضافة اللّفظيّة، وذكر أنّ القول به خلاف ما ذهب إليه القوم، ونسب القائل به إلى التّكلّف! وهنا يُطرح سؤالان، الأوّل: لماذا اختار قولا نسبه إلى التّكلّف في تعريفه للإضافة اللّفظيّة؛ والثّاني: أنّه حكى اقتصار من ذهب إلى تقدير جارٍ في الإضافة اللّفظيّة على حرف اللاّم، فمن أين له بتقدير حروف الجرّ الأخرى، أهو رأي انفرد به؟ أم قول نقله عن غيره؟

2- إمّا هو، وإمّا من نقل عنه، إن كان ناقلا عن غيره.

3- ينظر: السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ج3، ص ص 132، 133.

للإعمال غير أنَّهَا مُخفَّفة عنه بحذف التّنوين، وأمَّا الأمثلة التي ذكرها فهي دليل عليه لا له، لأَنَّهُ بقوله عن "كاتب العقودِ" أَنَّهُ المخصّص لها يكون قد أقرّ بإنَّهَا إضافة مَعْنَوِيَّة مرادٌ بالوصف فيها الاستِمرار والثّبوت، وليس الحال أو الاستِقبال، ويؤكّد ذلك قوله في المثال الثّاني: " حارسُ المدرسةِ ليس حارسًا المدرسةَ " فنفيه لحراسة الحارس للمدرسة في الحال أو المستقبل المفهوم من إعمال الوصف في مفعوله ينفي أن تكون هذه الإضافة دالّة على الحال أو الاستِقبال، والنّحاة قد قالوا بأنّها إنّما تفيد التّخفيف إذا دلّت على الحال أو الاستقبال، وإلّا تكن كذلك فهي إضافة مَعْنَوِيَّة، إلّا إذا دلّت على الاستمرار التجدّدي – على الرّاجح – وليس ذلك مرادا في هذا المثال.

وأمَّا قوله في النّقطة الأولى بأنّ الإعمال تعبير قطعيّ في الدّلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة تعبير احتماليٌّ في الدّلالة على ذلك، فهو صواب، ويؤكّد ذلك المسألة التي ذكر الأصوليّون أنَّهَا تتفرّع عن جواز إعمال اسم الفاعل وإضافته وهي أَنَّهُ " إذا قال شخصٌ: أنا قاتلُ زيدٍ، ثم وجدنا زيدا ميتا، واحتمل أن يكون قد مات قبل كلامه، وأن يكون بعده، فإن نَوّنَه ونصبَ به ما بعدهُ، لم يكن ذلك إقرارا، لأنّ اللّفظ لا يقتضي وقوعه، وإن جرّه فكذلك، لجواز أن يكون المُضَاف بمعنى الحال أو الاستِقبال، هذا هو مقتضى القواعد، لكن جزم "القاضي الحسين" في فتاويه: إذا جرّ كان إقرارا، بخلاف ما لو نصب لأَنَّهُ وَعْدٌ "[1]، بالقتل، واتّفاقهم على عدم إقراره بذلك عند الإعمال، واختلافهم فيه عند الإضافة، يؤكّد قول "السّامرّائيّ" بأن التَّعْبِير بإعمال الوصف في معمُوله دلالته قطعيّة، والتَّعْبِير بإضافة الوصف إلى معمُوله دلالته احتماليّة؛ ويجدر التّنبيه ههنا إلى أمرين:

الأوّل: أنّ دلالة الاحتمال ليست في الإضافة اللَفْظِيَّة، بل في العبارة التي يُعبّر بها عنها، لأنّ الاحتمال لم يحصل بنفس الإضافة، بل حصل بعبارتها، بدليل أنّنا لو جزمنا بأنّ تلك الإضافة مرادٌ بها الحال او الاستِقبال بسبب وجود قرينة ما فإنّ الاحتمال سيزول، ولذلك قال "السّامرّائي" عن الإضافة بإنَّهَا تعبير احتماليّ، وعن الإعمال بأَنَّهُ تعبير قطعي.

الثاني: أنّه لمّا كانت دلالة التّعبير بالإضافة مُحتمِلة للأزمنة الثّلاثة ومن ضمنها الزّمن الماضي، ودلالة الإعمال نصّ في الدّلالة على الحال أو الاستِقبال، فإنّه يحسن العدول عن إعمال الوصف في معموله، إلى إضافته إليه في العبارة التي يُراد بها تحقّق شيء في المستقبل،

1- الإسنوي، جمال الدّين، الكوكب الدريّ في كيفيّة تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النَحْوِيَّة، تحقيق: أ. د. عبد الرّزاق عبد الرحمان السّعدي، دار الأنبار، بغداد، دار سعد الدّين، دمشق، ط2، 2011م، ص 272.

لأنّ التعبير بالماضي للتّحقّق، والماضي تحتمله الإضافة – إذ كانت مُحتمِلة للأزمنة الثّلاثة – ولا يحتمله الإعمال.

وهنالك معنًى بلاغيٌّ لطيف أشار "أبو علي الفارسيّ" إلى أَنَّهُ يحصل من إضافة الصّفة المُشَبَّهة إلى معمُولها في نحو: "مررت برجلٍ حسن الوجه"، أو "حسنِ وجهٍ" وذلك أَنَّهُ في حالة إعمال الصّفة المُشَبَّهة في معمُولها، وعدم إضافتها إليه فإنَّهُ يتّصل ضميرٌ بالمعمُول يعود على الموصوف فتقول: "مررت برجُلٍ حسنٍ وجهُهُ"، فيكون الحُسن حينئذٍ للوجه، فإذا حُذف الضمير من "وجهه" فقيل: "مررت برجلٍ حسن الوَجهِ" أو "حسن وجهٍ" لم يعد هذا الضّمير من الصّفة إلى الموصوف، فصار الحُسن للرّجل دون الوجه في اللّفظ، وصار الحُسن شائعا في جملته كأنّه وَصَفَهُ بأَنَّهُ حَسنُ العامّة بعد أن كان الحُسن مقصورًا على الوجه دون سائره[1]، وهذا أبلغ في الوصف بالحُسن، أو بأيّ وصفٍ آخر غيرِ الحُسن.

بعد عرضنا للمعاني التي ذُكرت للإضافة غير المحضة، وبيان ما يصحّ منها وما لا يصحّ، ندرك أنّ الفائدة المَعْنَوِيَّة لهذه الإضافة قليلة إذا ما قورنت بالإضافة المحضة المُتّفق عليها، أو المختلف فيها، وندرك تبعا لذلك سبب تسمية النُّحَاة للإضافة المحضة بالإضافة المَعْنَوِيَّة، وللإضافة غير المحضة بالإضافة اللَفْظِيَّة[2].

1- ينظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي، ص ص 152، 153.

2- سمّى النّحاة الإضافة غير المحضة بالإضافة اللّفظيّة لأنّهم لم يلتفتوا إلى المعنين اللّذين ذكرنا إفادتها لهما، ومع ذلك فإثبات هذين المعنيين لا يقدح في هذه التّسمية من حيث كونها اصطلاحا، لأنّ الفائدة المعنويّة للإضافة غير المحضة قليلة بالنّسبة للإضافة المحضة.

الفصل الثّالث:

معاني التّراكيب الإضَافِيّة في نماذج من القرآن الكريم

الفصل الثّالث: معاني التّراكيب الإضافيّة في نماذج من القرآن الكريم

تمهيد:

لا بدّ عند الكلام عن دلالة أسلوب من أساليب اللّغة العَرَبِيَّة، أو بيان معنى تركيب من تراكيبها، أن يُستدلّ على ذلك بشواهد، وأمثلة فصحى بالغة من البلاغة غايتها، لأنّ المعاني مُتداخِلة، والتّراكيب الدّالة عليها متقاربة، وكلّما كان المتكلّم مُلمًّا بتلك التّراكيب، عارفا بالمواضع المَعْنَوِيَّة التي يصحّ إسقاطها عليها، مُدرِكا للفروق الدّقيقة بينها، كان اسْتِعْمَاله لها صحيحا، وكان نطقه بها فصيحا، وكان استعماله لها أصدقَ دليلٍ، وأوثقَ شاهدٍ على أنّ هذا التَّرْكِيب يوافق ذلك المعنى.

وإذا أردنا استبيان معنى تركيب من التّراكيب العربيّة، واستكشاف الفروق المعنويّة الكائنة بينه وبين التّراكيب المشابهة له، فلن نجد أبلغ من النّص القرآني لبيان ذلك، لأنّ القرآن الكريم هو الكتاب المبين، ولأنّ المتكلّم به هو الحكيم الخبير، وهذا يفسّر استمداد كلّ العلوم اللغويّة منه.

وأهميّة النّص القرآني في استبيان المعاني ليست مقصورة على صحّة مواطأة التّراكيب للمعاني، وليست محصورة في دقّة موافقتها لها، بل هو مهمٌّ كذلك بسبب كثرة من تصدّى لشرحه واسنباط دفائنه من أئمّة النّحو والبلاغة وأصول الفقه... إلخ ، فضلا عن علماء التّفسير الذين استكملوا كلّ أدوات الاستنباط التي من بينها العلوم السّابقة قبل أن يُعنوا بتفسير القرآن الكريم.

لقد عُنِيَ المفسِّرون ببيان معاني التّراكيب العربيّة في القرآن الكريم، كلّ بحسب اهتمامه، فركّز النّازع إلى علم النّحو منهم على المعاني التي اهتمّ بها النّحاة، وجنح ذو النّزعة البيانيّة إلى بيان المعاني البلاغيّة المتحصّلة من الألفاظ والتّراكيب القرآنيّة، واحتفى من يغلب تحقيقه لعلم الأصول بالمعانى التي يرومها الأصوليّون من الآيات القرآنيّة... وذكر ذو النّظرة الموسوعيّة منهم كلّ ذلك غير مفرّق بين معنى وآخر.

وإذ قد بدت أهميّة النّص القرآني في استجلاء معاني التراكيب العَرَبِيَّة من حيث دقّة القول ودقّة الاستنباط، وسلامة الآداء وسلامة التّخريج، فسنعتمد عليه خلال هذا الفصل في بيان معاني الإضافة التي ذكرناها في الفصل السّابق، من خلال الاستشهاد لكلّ معنى من المعاني بنماذج من القرآن الكريم، والاستنارة بأقوال النُّحَاة والبَلَاغِيّين والأصوليين وبخاصّة المفسّرين فيها ما وجدنا إلى ذلك سبيلا.

المبحث الأوَّل: معاني الإضافة المتّفق على تمحّضها في القرآن الكريم:

1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّعْرِيف والتّخصيص في القرآن الكريم:

1-1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى التَّعْرِيف في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ التَّعْرِيف بالإضافة قد حظي باهتمام ثلاثة علوم هي: علم النّحو، وعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وذكرنا معاني التّعريف بالإضافة التي اهتمّ بها كلّ علم من هذه العلوم؛ وفيما يلي استشهاد وتمثيل لتلك المعاني بآيات من القرآن الكريم، مقسّمة على ما ذكره أرباب العلوم الثّلاثة.

1-1-1-1- الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند النّحاة في القرآن الكريم:

تقدّم بيان النّحاة بأنّ الاسم النّكرة إذا أضيف إلى اسم معرفة فإنّه يكتسب التّعريف بإضافته إليه كائنا ما كان نوع تلك المعرفة؛ فمن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى اسم الجلالة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[1] فكلمة "عبد" اكتسبت التّعريف من إضافتها إلى اسم الجلالة "الله"، و"عَبْدَ اللَّهِ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ"[2].

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "الضّمير" في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾[3]، حيث اكتسبت كلمة "آثَار" التّعريف من إضافتها إلى ضمير الغائب"هم"، و" (عَلى آثارِهِمْ) أَيْ عَلَى آثَارِ الذُّرِّيَّةِ؛ وَقِيلَ: عَلَى آثَارِ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ (بِرُسُلِنا) مُوسَى وَإِلْيَاسَ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَيُونُسَ وَغَيْرِهِمْ،"[4] واكتسبت كلمة "رسل" التّعريف من إضافتها إلى ضمير المتكلّم الدّال على العظمة "نا" فحدّدت رسل الله تعالى دون غيرهم[5]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[6]، اكتسبت كلمة "عشيرة التّعريف من إضافتها إلى كاف

1- الجنّ: 19.

2- الرّازي، فخر الدّين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، ج30، ص674.

3- الحديد: 27.

4- القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1964م، ج17، ص 262.

5- ينظر: انتصار بنت ياسين محمود، قواعد نحويّة في ظلال الآيات القرآنيّة، دار العُلا، ط2، 2008م، ص 52.

6- الشّعراء: 214.

الخطاب[1] الذي كنّى به الله عزّ وجلّ عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، و" ذُكر أن هذه الآية لما نزلت، بدأ ببني جدّه عبد المطّلب وولده، فحذّرهم وأنذرهم."[2]

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "العلَم" في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[3]، فكلمة أمّ نكرة قبل الإضافة، فلمّا أضيفت إلى اسم العلَم " موسى" تعرّفت بإضافتها إليه.[4]

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "اسم الإشارة"، قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾[5]، أيّ: " أنبئوني بأسماء من عرضته عليكم أيّتها الملائكة"[6].

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "الاسم الموصول" ، قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾[7]، فـ "سبحان في آية يس مصدر سماعي منصوب على المصدريّة وهو معرفة، لإضافته إلى اسم الموصول الذي"[8]

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "الاسم المحلّى بالألف واللّام" في القرآن الكريم، قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[9] ، فـ: متاع "معرفة لإضافته إلى معرّف بـ: (ال) وهو الغرور."[10]

ومن أمثلة تعرّف الاسم بإضافته إلى "اسم معرّف بالإضافة"، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[11] فـ: ميثاق " معرفة لإضافته إلى اسم معرّف بالإضافة هو: بني إسرائيل".[12]

1- ينظر: هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، علم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2010م، مج1، ص 189.

2- الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، دار هَجَر، ط1، 2001م، ج17، ص 654.

3- القصص: 7.

4- ينظر: هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، مج1، ص 189.

5- البقرة: 31.

6- الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص 523.

7- يس: 36.

8- هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، مج1، ص 189.

9- آل عمران: 185.

10- هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، مج1، ص 189.

11- المائدة: 12.

12- هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، مج1، ص 189.

وقد بيّنا أنّ التّعريف بالإضافة قد يكون للعهد، وقد يكون للجنس، شأنه شأن التّعريف بـ: (أل)، فمن كون تعريف الإضافة للعهد في القرآن الكريم: " قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾[1]، وقوله: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[2]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]، وقوله:﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[4]، وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[5]، فهذا كلّه من تعريف العهد، لأنّه يدلّ على واحد بعينه."[6]

وممّا يجدر التّنبيه إليه أنّ تعريف العهد الذي تفيده الإضافة، ينقسم كانقسامه في التّعريف بـ: (أل) إلى ثلاثة أقسام: عهد ذهني، وعهد حضوري، وعهد ذكري.

فمن إفادة التّعريف بالإضافة للعهد الذّهني قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾[7] فقوله: "مَرْجِعُهُمْ مُعَرَّفٌ بِالْإِضَافَةِ فَهُوَ مُشْعِرٌ بِالْمَرْجِعِ الْمَعْهُودِ وَهُوَ مَرْجِعُهُمْ فِي الْآخِرَةِ"[8]؛ ومن إفادة الإضافة للعهد الذهني قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى﴾[9] فقوله: " (آياتِنا) لَيْسَ عَامًّا إِذْ لَمْ يُرِهِ تَعَالَى جَمِيعَ الْآيَاتِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى آيَاتُنَا الَّتِي رَآهَا، فَكَانَتِ الْإِضَافَةُ تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ مِنَ الْعَهْدِ. وَإِنَّمَا رَأَى الْعَصَا وَالْيَدَ وَالطَّمْسَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا رَآهُ فَجَاءَ التَّوْكِيدُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْآيَاتِ الْمَعْهُودَةِ."[10]

ومن إفادة التّعريف بالإضافة للعهد الحضوري في القرآن الكريم قوله تعالى على لسان موسى عليه الصّلاة والسّلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي﴾[11] فقوله "نَفْسِي" أي: المعهودة عندي لحضورها.

1- النّساء: 84.

2- البقرة: 258.

3- التّوبة: 61.

4- الأعراف: 73.

5- يونس: 92.

6- السّامرّائيّ، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ج3، ص124.

7- يونس: 46.

8- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، الدّار التونسيّة للنّشر، تونس، (دط)، 1984م،ج24، ص209.

9- طه: 65.

10- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج7، ص 344.

11- المائدة: 25.

ومن إفادة الإضافة للعهد الحضوري أيضا في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[1]، فقوله: (كتابنا) أي: "كتاب الأعمال الذي دوّنته الحفظة،"[2] وإضافة الكتاب للعهد الحضوري، لأنّ التّعريف بالإضافة صنو التّعريف بـ: (أل)، و" (أل) التي للعهد الحضوري لها ضابط: وهي التي تأتي بعد اسم الإشارة[3]، فإذا أتت (أل) بعد اسم الإشارة فإنّها للعهد الحضوري؛ وذلك لأنّ اسم الإشارة يدلّ على القرب، فإذا قلت: هذا الرّجل فـ (أل) هنا للعهد الحضوري؛ لأنّ المشار إليه قريب"[4]، وعليه فإنّ الإضافة في قوله تعالى(كِتَابُنَا) للعهد الحضوري لسبقها باسم الإشارة (هذا).

والقول بانضباط (أل) والإضافة التي للعهد الحضوري بالإتيان بعد اسم الإشارة لا مفهوم له، لأنّ اسم الإشارة قد يتأخّر عنهما، مع إفادتهما للعهد الحضوري، ومن ذلك قوله تعالى حكاية لقول سليمان عليه الصّلاة والسّلام للهدهد: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا﴾[5]، فأضاف الكتاب و "أشارَ إليه بالتّعيينِ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَان يكتب لهم ولغيرهم، ولكِنّه عَيَّنَ الكتابَ الَّذِي كَتَبَهُ لهم."[6]

ومن إفادة التّعريف بالإضافة للعهد الذِّكري في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[7]، وَ"جَاءَ: فَأْتُوا حَرْثَكُمْ، مَعْرِفَةً لِأَنَّ فِي الْإِضَافَةِ حَوَالَةً عَلَى شَيْءٍ سَبَقَ، وَاخْتِصَاصًا بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ"[8]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (52) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[9]، فالتّعريف بالإضافة في قوله: "صِرَاطِ اللَّهِ" للعهد الذّكري، لأنّ الصّراط معهود لذكره في الآية السّابقة.

1- الجاثية: 29.

2- الجزائريّ، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر، أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط5، 2003م، ج5، ص 40.

3- سواء بالفعل أو بالقوّة، كأن تقول: جاءني رجلٌ، فأكرمت الرّجل، فلم تُسبق (أل) باسم إشارة ولكنّها تقبله لأنّك تقول: فأكرمت ذاك الرّجل.

4- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة النّساء، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2009م، ج2، ص 499.

5- النمل: 28.

6- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة النّمل، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2015م، ص 171.

7- البقرة: 223.

8- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج2، ص 428.

9- الشورى: 52، 53.

وكما يكون التّعريف بالإضافة للعهد، فإنّه يكون للجنس كذلك، وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، فـ "من تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾[1]، فأموال اليتامى تفيد الجنس، ومثله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ﴾[3] وقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[4]، فكلّ هذا من تعريف الجنس، لأنّه لا يُراد به واحد بعينه، بل هو لعموم الجنس."[5]

ومن إفادة التّعريف بالإضافة للجنس قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[6] ، و"إِنَّمَا قَالَ: وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَلَمْ يَقُلْ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّأَمُّلَ فِي أَعْدَادِ نِعَمِ اللَّهِ، بَلِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّأَمُّلُ فِي جِنْسِ نِعَمِ اللَّهِ، لِأَنَّ هَذَا الْجِنْسَ جِنْسٌ لَا يَقْدِرُ غَيْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ "[7]، ومن ذلك أيضا قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾[8] قال الألوسيّ: " أي: شيئا من أهوائهم الباطلة على أنّ الإضافة للجنس."[9]

1-1-1-2- الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند البلاغيّين في القرآن الكريم:

في القرآن الكريم أمثلة كثيرة عن المعاني التي ذكر البلاغيّون أنّها تستفاد من التّعريف بالإضافة، وفيما يلي بيان تلك المعاني في القرآن الكريم، وبيان معانيَ أخرى على غرارها نصّ عليها المفسّرون:

1/ تعظيم شأن المضاف وتفخيمه وتشريفه:

ممّا ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[10] " حيث أضيفَ الحِزبُ إليه تعالى خاصّة، وهو أيضاً من باب وضْعِ الظّاهِرِ

1- النّساء: 10.
2- النّساء: 76.
3- النّساء: 119.
4- التّوبة: 60.
5- السّامرّائيّ، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ج3، ص124.
6- المائدة: 7.
7- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج11، ص319.
8- الشّورى: 15.
9- الألوسيّ، شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسينيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1415هـ، ج13، ص25.
10- المائدة: 56.

موضعَ الضَّميرِ العائد إلى مَنْ، أيّ: فإنّهم الغالبون، لكنّهم جُعِلوا حزبَ الله تعالى تعظيماً لهم"[1]؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، " فعظّم شأن المضاف (أولياء) لأنّهم مضاف إلى الله سبحانه وتعالى"[3]؛ ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾[4]، قال الزّمخشريّ: "وأضافهم إلى الرّحمن تخصيصا وتفضيلا"[5].

2/ تعظيم شأن المضاف إليه وتفخيمه وتشريفه:

ممّا ورد من تعظيمٍ لشأن المضاف إليه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[6] قال ابن عاشور: " وَفِي تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْإِضَافَةِ تَوَسُّلٌ إِلَى تَشْرِيفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ مَرْبُوبٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَفِي ذِكْرِ وَصْفِ الرُّبُوبِيَّةِ هُنَا تَمْهِيدٌ لِوَصْفِ الرَّحْمَةِ"[7]، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾[8]، فـ "عُدِلَ عَنِ اسْتِحْضَارِ الْجَلَالَةِ بِالِاسْمِ الْعَلَمِ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ وَبِوَصْفِهِ الرَّبِّ لِإِفَادَةِ لُطْفِهِ تَعَالَى بِرَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ رَبُّهُ فَهُوَ يَرُبُّهُ وَيُدَبِّرُ نَفْعَهُ، وَلِتُفِيدَ الْإِضَافَةُ تَشْرِيفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ"[9]

3/ تعظيم غير المضاف و المضاف إليه:

من الآيات التي وردت في القرآن متضمّنة تعظيم غير المضاف والمضاف إليه قولُه تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[10] فأضاف "ملك" إلى "السّماوات" والغرض تعظيم من له ذلك، وهو الله عزّ وجلّ، " لِأَنَّ مَنْ لَهُ مُلْكُ الْعَوَالِمِ الْعُلْيَا وَالْعَالَمِ الدُّنْيَوِيِّ حَقِيقٌ بِأَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ صِفَاتِ كَمَالِهِ"[11].

1- أبو السّعود، محمّد بن محمّد بن مصطفى العماديّ، تفسير أبي السّعود- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (دط)، (دت)، ج3، ص53.

2- يونس: 62.

3- د. كريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة .. وتحليل، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1988م، ص87.

4- الفرقان: 63.

5- الزّمخشريّ ، تفسير الكشّاف، ص 751.

6- الأعراف: 153.

7- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج9، ص121.

8- الطّور: 29.

9- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج27، ص59.

10- الحديد: 2.

11- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج27، ص358.

4/ تحقير شأن المضاف:

ممّا ورد من ذلك، ما حكاه الله تعالى من استهزاء فرعون بموسى، ونسبة الجنون إليه، وذلك حين قال لمن حوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[1]،[2] ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[3] ،[4]، و" كُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَالْمُرَادُ مِنْ تِلْكَ الْإِضَافَةِ الْمُبَالَغَةُ فِي كَمَالِ قُبْحِهِ."[5]

5/ تحقير شأن المضاف إليه:

جاء من ذلك في القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ لموسى وهارون حينما أرسلهما إلى فرعون: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾[6] ، أي: "(رَسُولَا رَبِّكَ) الذي ربّاك فأحسن تربيتك بعد أن أوجدك من العدم، إشارة إلى تحقيره بأنّه من جملة عبيد مرسلهما تكذيباً له في ادعائه الربوبيّة"[7]، ومن ذلك أيضا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾[8]، والغرض من إضافة (اللّهو) إلى (الحديث) هو" تحقير المضاف إليه، فهو حديث لهو وباطل، وليس حديث حقٍّ وخير."[9]

6/ تحقير غير المضاف و المضاف إليه:

ممّا أفاد تحقير غير المضاف والمضاف إليه في القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾[10]، أيّ: " أيّ لهم الصّفات الذّميمة، ولله الصّفات العُلى"[11].

1- الحديد: 2.

2- ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص97.

3- المجادلة: 19.

4- ينظر: بدوي، د. أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، ص108.

5- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج12، ص424.

6- طه: 47.

7- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، (دط)، (دت)، ج12، ص292.

8- لقمان: 6.

9- بسيوني، د. عبد الفتاح فيود، بلاغة تطبيقيّة دراسة لمسائل البلاغة من خلال النّصوص، مكتبة الحسين الإسلاميّة، القاهرة، ط1، 1991م، ص 107.

10- النّحل: 60.

11- الفيروزآبادي، بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج4، ص 482.

7/ توبيخ المخاطب:

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾[1] فأضاف الشّركاء إليه حكاية لإضافتهم، ليوبّخهم بها على طريق الاستهزاء بهم.[2]

8/ الاستعطاف والحثّ على الشّفقة:

وردت في القرآن الكريم إضافات ذكر المفسّرون أنّ الغرض منها هو: الاستعطاف، ومن تلك الإضافات قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾[3] فـ "إضافة الولد إليها تارة، وإليه أخرى، استعطاف لهما عليه، وتنبيه على أنّه حقيق بأن يتّفّقا على استصلاحه والإشفاق فلا ينبغي أن يضرّا به، أو أن يتضارّا بسببه."[4]

ومن الإضافات التي تضمّنت معنى الاستعطاف في القرآن الكريم، ما حكاه الله عزّ وجلّ من قول سليمان عليه الصّلاة والسّلام: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[5]، فقال:(عَنْ ذِكْرِ رَبِّي) و" في إضافة الربوبيّة إلى الله، استعطاف من سليمان لله عزّ وجلّ، حيث أذعن له في الربوبيّة التي تقتضي أن يكون مشغولاً بذكره سبحانه وتعالى."[6]

9/ التّبكيت:

ودليل هذا المعنى قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾[7]، فقال: (رَبَّهُ) " ولم يَقُل: رَبَّنا؛ لأنه لا يَعترِف ظاهِرًا برُبوبية الله، وإنَّما أَضاف الرُّبوبية إلى مُوسى، من أَجْل التَّبكيت، يَعني: كأنّه يَقول: هذا رَبُّك الذى زعَمْت، إن كُنتَ صادِقًا فلْيَمنَعْك مِنِّي."[8]

1- النّحل: 27.

2- ينظر: أبو موسى، د. محمّد محمّد، البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَرِيّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة، ص 314.

3- البقرة: 233.

4- البيضاويّ، ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التّأويل، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، ج1، ص 144.

5- ص: 32.

6- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة ص، دار الثّريّا للنشر ، الرياض، ط1، 2004م، ص 153.

7- غافر: 26.

8- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة غافر، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1437هـ، ص ص 232، 233.

10/ إظهار العناية:

من الإضافات التي دلّت على هذا المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾[1]، ففي إضافة"ربّ" إلى ضمير قاصدي المسجد الحرام " الإشارة إلى مِنَّة الله عزّ وجلّ على هؤلاء الذين قصدوا البيت الحرام، وجه ذلك لأنّ إضافة الربوبيّة إليهم دليل على عنايته تبارك وتعالى بهم."[2]

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾[3]، فـ " قوله: (مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ) هو القرآن، وفي إضافة الرّبّ إلى الرّسول عليه الصّلاة والسّلام، دليل على أنّ ما أوحاه الله إلى رسوله من تمام عنايته به."[4]

11/ التّحنّن والتّلطّف:

من الإضافات التي تضمّنت هذا المعنى في القرآن الكريم، ما حكاه الله عزّ وجلّ من قول إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[5]، فقال: (رَبِّي)، " والإضافة هنا إضافة تعطُّف وتحنُّن، وهي من الربوبيّة الخاصّة، يعني إلى الرّب الذي أرجو منه أن يهديَني ويدلّني لما فيه الخير"[6]

12/ التّهكّم:

من ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[7] فإضافة الإيمان إليهم تهكّم بهم[8]؛ ومن ذلك أيضا قوله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾[9] فـ "هذا تهكّم بقريش وبمن كذّبه، لأنّه لم يخف على أحد من المكذّبين أنّه لم يكن من حَمَلة هذا الحديث وأشباهه، ولا لقى فيها أحداً ولا سمع منه، ولم يكن من علم قومه؛ فإذا

1- المائدة: 2.

2- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة المائدة، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط2، 1435هـ، مج1، ص28.

3- الكهف: 27.

4- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة الكهف، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1423هـ، ص56.

5- الصّافّات: 99.

6- العثيمين، تفسير القرآن الكريم، سورة الصّافات، دار الثّريّا ، الرياض، ط1، 2003م، ص 222.

7- البقرة: 93.

8- ينظر: الزّمخشريّ ، تفسير الكشّاف، ص 87.

9- يوسف: 102.

أخبر به وقصّ هذا القَصَص العجيب الذي أعجز حملته ورواته، لم تقع شبهة في أنّه ليس منه وأنّه من جهة الوحى، فإذا أنكروه تهكّم بهم؛ وقيل لهم: قد علمتم يا مكابِرة أنّه لم يكن مشاهداً لمن مضى من القرون الخالية"[1].

13/ الإشارة إلى الإخلاص:

من الإضافات التي وردت في القرآن الكريم مُفيدةً معنى الإخلاص، قول الباري عزّ وجلّ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2]، ففي هذه الآية الكريمة: "الإشارة إلى الإخلاص، لقوله: (فِي سَبِيلِهِ) حيث أضافه إلى نفسه عزّ وجل إشارة إلى أنّه يجب على الإنسان أنْ يكون جهاده في سبيل الله."[3]

14/ الإشعار بالرّحمة:

ويدلّ على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾[4]، فـ : "مَوْلاهُمُ لَفْظٌ عَامٌّ لِأَنْوَاعِ الْوَلَايَةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عَبِيدِهِ مِنَ الْمُلْكِ وَالنُّصْرَةِ وَالرِّزْقِ وَالْمُحَاسَبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَفِي الْإِضَافَةِ إِشْعَارٌ بِرَحْمَتِهِ لَهُمْ."[5]

15/ الملاطفة:

وهذا المعنى قريب من المعنى السّابق، ومثاله في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[6] فـ " خاطبهم بالخطاب الدّالّ على نهاية الملاطفة لهم، حيث أضاف نفسه إلى نفوسهم بقوله: رَبَّكُمُ اللَّهُ ... فلهذا حصلت الإضافة منبّهة على هذا المعنى، ودالّة عليه."[7]

16/ إقامة الحُجّة:

وذلك في مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[8]، و"هذه الإضافة ليست إضافة تشريف، ولكنّها إضافة

1- الزّمخشريّ ، تفسير الكشّاف، ص 532.

2- المائدة: 35.

3- العثيمين، تفسير القرآن الكريم، سورة المائدة، ج1، ص 336.

4- الأنعام: 62.

5- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج4، ص 540.

6- الأعراف: 54.

7- العلويّ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، لبنان، ط1، 2002م، ج1، ص ص 75، 76.

8- المائدة: 68.

إقامة حجّة، فأنت مثلًا إذا قلت: إن الله تعالى ربّ محمّد عليه الصّلاة والسّلام هذه إضافة تشريف، لكن بالنّسبة للكفّار فالإضافة لبيان إقامة الحجّة عليهم"[1]

17/ التّعليل:

ودليل الإضافة الدّالّة على التّعليل من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[2]، و" الْمَعْنَى: جَزَاءُ الْكَافِرِينَ مِثْلُ ذَلِكَ الْجَزَاءِ، وَهُوَ الْقَتْلُ، أَيْ: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ تَعَالَى فَجَزَاؤُهُ الْقَتْلُ، وَفِي إِضَافَةِ الْجَزَاءِ إِلَى الْكَافِرِينَ إِشْعَارٌ بِعِلِّيَةِ الْقَتْلِ."[3]

هذه أهمّ المعاني البلاغيّة التي نصّ علماء البلاغة والتّفسير على تضمُّن التّراكيب الإضافيّة لها، وثمّة معانٍ كثيرة للتّعريف بالإضافة تُدرَك من خلال التأمّل في معنى المضاف والمضاف إليه، و السّياق التي وردت فيه تلك الإضافات، وفيما يلي عرضٌ لنماذج من تلك المعاني، وذكرٌ لكلام المُفَسّرين فيها:

النّموذج الأوّل:

قول الباري جلّ وعلا: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[4]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَتَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: وَلِيُّهُمْ أَفَادَ الْإِعْلَامَ بِأَنَّ اللَّهَ وَلِيُّ الْقَوْمِ الْمُتَذَكِّرِينَ، لِيَعْلَمُوا عِظَمَ هَذِهِ الْمِنَّةِ فَيَشْكُرُوهَا، وَلِيَعْلَمَ الْمُشْرِكُونَ ذَلِكَ فَيَغِيظَهُمْ"[5]

النّموذج الثّاني:

قول الله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾[6]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَاخْتِيَارُ التَّعْرِيفِ بِالْإِضَافَةِ لِتَضَمُّنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى التَّذْكِيرِ بِصِلَةِ الرَّحِمِ، لِأَنَّ إِخْوَةَ الْأُمِّ أَشَدُّ أَوَاصِرِ الْقَرَابَةِ لِاشْتِرَاكِ الْأَخَوَيْنِ فِي الْإِلْفِ مِنْ وَقْتِ الصِّبَا وَالرَّضَاعِ "[7]

النّموذج الثّالث:

قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[8]، وقوله: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ

1- العثيمين، تفسير القرآن الكريم، سورة المائدة، ج2، ص 160.

2- البقرة: 191.

3- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج2، ص 245.

4- الأنعام: 127.

5- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج8- أ، ص65.

6- الأعراف: 150.

7- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج9، ص117.

8- التّحريم: 12.

الْبَيِّنَاتِ﴾[1] ، قال الزّركشيّ في البرهان: " وَلَمْ يُضَفْ فِي الْقُرْآنِ وَلَدٌ إِلَى وَالِدٍ وَوُصِفَ بِهِ اسْمُ الْوَلَدِ إِلَّا عِيسَى وَأُمَّهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمَّا اعْتَقَدَ النَّصَارَى فِيهِمَا أَنَّهُمَا إِلَهَانِ فَنَبَّهَ سُبْحَانَهُ بِإِضَافَتِهِمَا الْوِلَادِيَّةَ عَلَى جِهَةِ حُدُوثِهِمَا بَعْدَ عَدَمِهِمَا حَتَّى أَخْبَرَ تَعَالَى فِي مَوْطِنٍ بِصِفَةِ الْإِضَافَةِ دُونَ الْمَوْصُوفِ وَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾[2] لَمَّا غَلَوْا فِي إِلَاهِيَّتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أُمِّهِ."[3]، وقال ابن بدران: " وإنّما أضاف عيسى إلى أمّه ردًّا على اليهود فيما أضافوه إليه، ونسبوه إلى ما لا يليق بمقامه العالي، وأثبت له النّبوة والرّسالة أيضًا، ردًّا عليهم في إنكار رسالته"[4]

النّموذج الرّابع:

ذكر "الخطيب الإسكافي" – وهو من العلماء الذين عُنوا ببيان الفروق بين متشابهات القرآن الكريم – الفرق بين تعريف "آيات" بالألف واللّام كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[5]، وتعريفها بالإضافة كما في الآية التي تليها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[6]، فقال بأنّه " عبر عنها بـ (الآيات) لمّا لم يكن الدّخول في تلك الأوقات من الأفعال التي تختصّ بقدرته؛ ولمّا كان بلوغ الحلم ممّا يختصّ بفعله، ولم يقدر فاعل على مثله أضافه إلى نفسه فقال: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾[7]؛ ويبيّن ذلك قوله تعالى في العشر الأخير بعد قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ... إلى قوله: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ...﴾[8]،

1- البقرة: 87.

2- المؤمنون: 50.

3– الزركشيّ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدّمياطي، دار الحديث، القاهرة، (دط)، 2006م، ص281.

4– ابن بدران، عبد القادر بن أحمد، جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبّار، تحقيق: زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ص256.

5- النّور: 58.

6- النّور: 59.

7- النّور: 59.

8- النّور: 61.

فعدّ القرابات التى أجاز تناول طعامها: ﴿..كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1] ، فلم يُضفها إلى نفسه، لأنّها آيات مثل الأول التي تقدمت أنّها لا تختصّ بقدرته، أى يبيّن لكم العلامات التى نصبها على ما يبيح وما يحظر، وما يضيّق فيه وما يوسّع."[2]

وقال بدر الدّين بن جماعة شارحا لذلك " لما قدّم الأوقات التي يستأذن فيها، والاستئذان من أفعال العباد، وكذلك الآية الثالثة قال: (الْآيَاتِ) أي العلامات على أحكامه تعالى، ولما قدّم على الثّانية بلوغ الأطفال، وهو من فعله تبارك وتعالى وخلقه، لا من فعل العبد، نسب الآيات إلى نفسه، فقال تعالى: (آيَاتِهِ) لاختصاص الله تعالى بذلك."[3]

النّموذج الخامس:

ذكر الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور علّة تعريف "الطّغيان" بالإضافة في قوله عزّ وجلّ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[4]، وتعريف " الغيّ" بالألف واللّام في قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾[5]، فقال: " وَإِنَّمَا أَضَافَ الطُّغْيَانَ لِضَمِيرِ الْمُنَافِقِينَ وَلَمْ يَقُلْ فِي الطُّغْيَانِ بِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ كَمَا قَالَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ إِشَارَةً إِلَى تَفْظِيعِ شَأْنِ هَذَا الطُّغْيَانِ وَغَرَابَتِهِ فِي بَابِهِ، وَأَنَّهُمُ اخْتَصُّوا بِهِ حَتَّى صَارَ يُعْرَفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ."[6]

هذه نماذج لبعض المعاني البلاغيّة في القرآن الكريم، وغيرُها كثيرٌ، وإنّما عرضنا هذه النّماذج منفصلة عن المعاني التي ذكرناها قبل، لنبيّن بأنّ المعاني البلاغيّة للإضافة أوسع من أن تُحدَّ باسم، أو تُحصر بِعَدّ، وهي كثيرة كثرة الألفاظ التي تتراكب تركيبا إضافيّا، والسّياقات التي تقع فيها تلك التراكيب الإضافيّة، والمحلّل البارع هو من يراعي معنى جزأيّ التّركيب الإضافي، ويربط ذلك المعنى بالسّياق الذي يرد فيه ذلك التّركيب، لكي يستجلي المعنى البلاغيّ الذي يحمله، وكذلك فعل المفسّرون.

1- النّور: 61.

2- الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الأصبهاني، درّة التّنزيل وغرّة التّأويل، تحقيق: د. محمّد مصطفى آيدين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 2001م، ج1، ص955.

3- ابن جماعة، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بدر الدّين، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تحقيق: د. عبد الجواد خلف، دار الوفاء، مصر، ط1، 1990م، ص273؛ وينظر: السّامرّائي، د. فاضل صالح، دراسة المتشابه اللّفظي من آي التّنزيل في كتاب ملاك التأويل، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط1، 2016م، ص135.

4- البقرة: 15.

5- الأعراف: 202.

6- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص297.

1-1-1-3- الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند الأصوليّين في القرآن الكريم:

من معاني التّعريف بالإضافة معنى العموم، الذي ذكر علماء أصول الفقه حصوله من إضافة الاسم النّكرة إلى اسم آخر معرفة، ولمّا كان القرآن الكريم هو أوّل مصادر التّشريع، فقد اجتهد الأصوليّون والمفسّرون في تتبّع العمومات الحاصلة فيه، والتي من بينها العمومات الحاصلة من طريق الإضافة، سواء أكان المضاف مفردا أو مثنى أو جمعا.

1/ دلالة الجمع المضاف على العموم في القرآن الكريم:

من أمثلة العموم الحاصل بإضافة الجمع إلى المعرفة في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[1]، أي: كلّ أولادكم، و" استدلّت فاطمة على الصدّيق رضي الله عنهما بعمومه، ولم ينكر عليها عمومه."[2]

ومن أمثلة ذلك ما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[3]، "فَقَوْلُهُ: وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ: عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ؛ وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ جَمْعٌ مُضَافٌ يَعُمُّ كُلَّ الْمُغَيَّبَاتِ، لِأَنَّ عِلْمَهَا كُلَّهَا خَاصٌّ بِهِ تَعَالَى."[4]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[5]، فـ " ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ يَقْتَضِي أَخْذَ الصَّدَقَةِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّ بِدَلِيلٍ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَخْرَجُ هَذِهِ الْآيَةِ عَامٌّ فِي الْأَمْوَالِ، وَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْأَمْوَالِ دُونَ بَعْضٍ، فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي بَعْضِ الْمَالِ دُونَ بَعْضٍ؛ قال فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَلَوْلَا دَلَالَةُ السُّنَّةِ لَكَانَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّ الْأَمْوَالَ كُلَّهَا سَوَاءٌ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ فِي جَمِيعِهَا لَا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؛ وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ مِنْ صِيَغِ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهَا جَمْعٌ مُضَافٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِيَغِ الْعُمُومِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: خُذْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً؛ إِذْ مَعْنَى الْعُمُومِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ."[6]

ومن ذلك إضافة: "عِبَادِكَ" في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[7]، فقوله: 'عِبَادِكَ' عامٌّ "لِأَنَّهُ

1- النساء: 11.

2- القرافيّ، شهاب الدّين، نفائس الأصول في شرح المحصول، ج4، ص1841.

3- الأنعام: 59.

4- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج7، ص271.

5- التّوبة: 103.

6- الشّوكاني، إرشاد الفحول، ج2، ص 559.

7- الزّمر: 46.

جَمْعٌ مُضَافٌ فَيَشْمَلُ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ فِي قَضِيَّتِهِمْ هَذِهِ، وَالْحُكْمَ بَيْنَ كُلِّ مُخْتَلِفِينَ، لِأَنَّ التَّعْمِيمَ أَنْسَبُ بِالدُّعَاءِ وَالْمُبَاهَلَةِ"[1]؛ ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾[2]، فـ"(عِبَادِهِ) عَامٌّ لِجَمِيعِ الْعِبَادِ، وَهُمْ نَوْعُ الْإِنْسَانِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُضَافٌ"[3]

ومن إضافات جموع التّصحيح الدّالة على العموم في القرآن الكريم قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[4]، فـ " آياتنا جمع مضاف يفيد الاستغراق، فيتناول جميع آيات الله المختلفة الأنواع، ومكذِّبها يكون مُفْرِطا في الكذب لكثرة ما كذَّب به."[5]

ومن أمثلة دلالة المُلحق بجمع المذكّر السّالم المضاف إلى المعرفة على العموم، قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[6]، فقوله: " إلى بَنِي إِسْرائِيلَ أي إلى كلّهم لأنّه جمْعٌ مضاف؛ وفيه ردّ على اليهود القائلين بأنّه مبعوث إلى قوم مخصوصين منهم."[7]

ومن أمثلة دلالة إضافة اسم الجمع إلى المعرفة على العموم في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[8]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَقَوْلُهُ: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ قَوْلِهِ أَهْلَهُ يُفِيدُ تَخْصِيصَهُ لِأَنَّ أَهْلَهُ عَامٌّ إِذْ هُوَ اسْمُ جَمْعٍ مُضَافٍ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مُخَصِّصٌ."[9]

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾[10]، فـ " قَوْلُهُ تَعَالَى: لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ اسْمُ جَمْعٍ مُضَافٌ يَعُمُّ جَمِيعَ مَنْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى."[11]

1- الشّوكاني، إرشاد الفحول،ج24، 31.

2- الشّورى: 19.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج25، ص72.

4- الحديد: 19.

5- الطّيبي، شرف الدّين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، تحقيق: إياد محمّد الغوج، جائزة دبيّ الدوليّة للقرآن الكريم، ط1، 2013م، ج15، ص 249.

6- آل عمران: 49.

7- النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن محمّد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق الشّيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1416هـ، ج2، ص164.

8- البقرة: 126.

9- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص715.

10- الحديد: 25

11- ابن تيمية، تقيّ الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، تحقيق: عليّ بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمّد، دار العاصمة، السّعوديّة، ط2، 1999م، ج2، ص 227.

2/ دلالة المُفرد المضاف على العموم في القرآن الكريم:

من الأسماء المفردة التي أضيفت وأريد بها العموم في القرآن الكريم كلمة "نعمة" كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1]، فإنّ " قوله تعالى: (وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ الله) مفرد مضاف؛ والمفرد المضاف يدلّ على العموم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[2]؛ ولو كان المُراد بالنِّعمة مدلولها الإفرادي لكان إحصاؤها ممكناً؛ ... ونِعَم الله لا تحصى أجناسها فضلاً عن أفرادها؛ فقوله تعالى: (نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) يشمل كل النّعم – وإن دقّت؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[3] "[4].

وقال الشّيخ الطّاهر بن عاشور تعليقا عن الآية نفسها: " فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى لَامِ الِاسْتِغْرَاقِ، فَالْعُمُومُ حَصَلَ مِنْ إِضَافَةِ نِعْمَةٍ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَقَلِيلٌ مِنْ عُلَمَاءِ أُصُولِ الْفِقْهِ مَنْ يَذْكُرُونَ الْمُفْرَدَ الْمُعَرَّفَ بِالْإِضَافَةِ فِي صِيَغِ الْعُمُومِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي «الْمَحْصُولِ» فِي أَثْنَاءِ الِاسْتِدْلَالِ. وَقَالَ وَلِيُّ الدِّينِ: الْإِضَافَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَدَلُّ عَلَى الْعُمُومِ مِنَ اللَّامِ؛ وَقَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» : دِلَالَةُ الْمُفْرَدِ الْمُضَافِ عَلَى الْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ هُوَ الصَّحِيحُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[5] أَيْ كُلِّ أَمْرِهِ؛ وَقَدْ تَأَيَّدَ قَصْدُ عُمُومِ النِّعْمَةِ بِأَنَّ الْمَقَامَ لِلِامْتِنَانِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَيُنَاسِبُهُ تَكْثِيرُ النِّعَمِ."[6]

وقريب من الآية السّابقة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[7]، قال العثيمين فيها:" فإن (نِعْمَةَ) مفرد ولا يحتاج إلى عدد، لو أخذنا بظاهره لقلنا: النّعمة واحدة، لكن لمّا كان المفرد المضاف يفيد العموم صحّ أن يقول: (لَا تُحْصُوهَا)"[8]؛ وكان العثيمين يجعل هذه الآية أمّ الباب في الاستدلال والتّمثيل لإفادة المفرد المضاف للعموم.

1- البقرة: 231.

2- النّحل: 18.

3- النّحل: 53.

4– العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1423هـ، ج1، ص125.

5- النّور: 63.

6– ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص ص451، 452.

7- النّحل: 18.

8– العثيمين، تفسير القرآن الكريم، سورة المائدة، ج2، ص 576.

ومن الأسماء المفردة التي أضيفت وأفادت العموم في القرآن الكريم كلمة "فزع" في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾[1]، فـ " كلمة "فزَع" مفرَد مضافٌ فيَعُمّ كُلّ ما يحصلُ به الفزعُ؛ لِأَنَّ يومَ القيامةِ فِيهِ أفزاع؛ عِدَّة أَسْبابٍ للفزعِ، كأخذِ الكتبِ بالشّمالِ أو باليمينِ، وكذلك أيضًا دُنُوّ الشَّمْسِ، وكذلك الميزان، وكذلك الحَوْض المَوْرُود، وكذلك أيضًا يُنَادَى عَلَى الظالمينَ: أهَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى الله ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كُلّ هَذِهِ تُثير المرءَ وتُوجِب الفزعَ، لكِن هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأتون بالحسنة آمنون."[2]

ومن إفادة المفرد المضاف للعموم في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[3]، " في هذه الآية قال: ﴿فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾، وفي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿دِيَارِهِمْ﴾، ولا منافاةَ، وذلك لأنّ (دارَ) مُفردٌ مضافٌ والمفردُ المضافُ يَعُمُّ"[4]

ومن إفادة المفرد المضاف للعموم في القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[5] ، فـ " (عَبْد) مُفرَد مُضاف فيَكون عامًّا لجَميع مَنِ اتَّصَف بهذا الوَصْفِ، فكُلّ مَن كان عبدًا لله تعالى حقًّا فإنّ الله تعالى كافيه،... فالعَبْد هنا وَصْفٌ شامِل لا يَختَصُّ بأحَد دون الآخَرِ، فكُلُّ مَن انطَبَقت عليه العُبوديّة حَقًّا فالله تعالى كافيه."[6]

ومن ذلك أيضا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[7]، فقوله: (عَمَلُكَ) " مفرد مضاف، يعمّ كلّ عمل، ففي نبوّة جميع الأنبياء، أنّ الشّرك محبط لجميع الأعمال، كما قال تعالى في سورة الأنعام – لمّا عدّد كثيرا من أنبيائه ورسله قال عنهم – : ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[8] "[9].

1- النّمل: 89.

2- العثيمين، تفسير القرآن الكريم، سورة النّمل، ص 507.

3- العنكبوت: 37.

4- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة العنكبوت، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1436هـ، ص184.

5- الزّمر: 36.

6- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة الزّمر، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ، ص 253.

7- الزّمر: 65.

8- الأنعام: 88.

9- السّعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، تحقيق: عبد الرّحمن بن معلّا اللّويحق، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 2000م، ص 729.

وفي البسملة أفادت إضافة كلمة "اسم" إلى لفظ الجلالة "اللَّهِ" العموم، وممّا قال الشّيخ العثيمين في شرحها: " أمَّا مَعناها: فإن (اسم) مُفرَد مُضاف، وكلُّ مُفرَد مُضاف فإنه للعُموم ... فما مَعنى قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم؛ مَعناها: بكلِّ اسمٍ من أسماء الله أَفعَل كذا وكذا، بكلِّ اسمٍ، فتكون أنت الآنَ مُستَعينًا بكل اسمٍ من أسماء الله على هذا الفِعْلِ الذي بَسْمَلت من أَجْله."[1]

3/ دلالة المثنّى المضاف على العموم في القرآن الكريم:

من أمثلة إضافة المثنّى إلى المعرفة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[2]، قال الزّركشيّ في البحر المحيط: " وَأَمَّا الْمُثَنَّى الْمُضَافَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ فَإِنْ قَدَّرْت الْإِضَافَةَ دَاخِلَةً عَلَى الْمُثَنَّى بَعْدَ التَّثْنِيَةِ، كَانَ مَعْنَاهَا التَّعْمِيمَ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ الْإِخْوَةِ، وَإِنْ قَدَّرْت التَّثْنِيَةَ دَاخِلَةً بَعْدَ الْإِضَافَةِ كَانَ مَعْنَاهَا تَثْنِيَةَ الْجِنْسَيْنِ الْمُضَافَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْجِنْسُ لَا يُثَنَّى وَالْعَامُّ لَا يُثَنَّى لِاسْتِغْرَاقِهِ، لَكِنَّهُ لَمَّا امْتَازَ بِنَوْعٍ مِنْ الشِّقَاقِ جَازَ ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ الْقَرَافِيِّ فِيهِ"[3].

هذا نصّ كلام الزّركشيّ، ولعلّه بنى رأيه على أنّ الإضافة إنّما أتِيَ بها لإفادة العموم، فإن دخلت الإضافة على المثنّى بعد التّثنية، جعلته عامّا لكلّ الأفراد الدّاخلة تحت الجنسين اللّذين دلّ عليهما؛ وأمّا إن كان الاسم مفردا مضافا، فإنّه حينئذ يعمّ كلّ أفراده، – وقد تقدّم ذلك في الكلام على إفادة المفرد المضاف للعموم – فإذا طرأت عليه التّثنية، فإنّها تنقله من الدّلالة على عموم كلّ أفراد المفرد المضاف، إلى عموم الجنسين اللّذين دلّ عليهما المضاف، ولو تركته دالّا على كلّ فرد من المضاف، لم يكن للتّثنية معنى؛ ولا يخفى أنّ عموم كلّ أفراد المضاف المثنّى أقوى من عموم الجنسين اللّذين يدلّ عليهما، لأنّ الإصلاح بين فريقين مختصِمَين فردا فردا، أبلغ من الإصلاح بينهما إجمالا.

1-1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى التّخصيص في القرآن الكريم:

تقدّم في الفصل السّابق أنّ الإضافة المحضة تفيد معنى التّخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، وفيما يلي عرضٌ لبعض الآيات التي تتضمّن إضافات للتّخصيص:

1- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة غافر، ص36.

2- الحجرات: 10.

3- الزّركشيّ، بدر الدّين، البحر المحيط في أصول الفقه، ج4، ص147.

من ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾[1]، حيث انتقل المضاف "صيام" من الإبهام والشّيوع المطلق، إلى درجة أقلّ في الشّيوع حين خُصِّص بالمضاف إليه "شَهْرَيْنِ"، غير أنّه لم يصل بذلك إلى درجة التّعريف والتّحديد، لعدم تعيّن الشّهرين اللذين يُصام فيهما.

وورد (قُبُلًا) منصوبًا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾[2]، لأنّه "حال من (كُلَّ شَيْءٍ)؛ لأنّه تخصّص بالإضافة، ولكنّه في تأويل مشتقّ تقديره: حالة كونهم معاينين ومشافهين للكفار."[3]

وممّا ورد فيه إضافة للتّخصيص قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾[4]، بإضافة كلمة (سَبْعَ) إلى (سَمَاوَاتٍ)، وتخصّصها بها، ممّا جعل (طِبَاقًا) تحتمل الوصفيّة لكون(سَبْع) نكرة، أو الحاليّة لكون (سَبْع) قد تخصّصت بالمضاف إليه (سَمَاوَاتٍ).[5]

ومن الإضافات التي أفادت التّخصيص في القرآن الكريم إضافة: " لَوْمَةَ لَائِمٍ" في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾[6]، خلافا لما حكاه الفارضيّ في شرح الألفيّة – بعد ذكره أنّ الإضافة إمّا للتّعريف، وإمّا للتّخصيص، وإمّا للتّخفيف – من زيادة بعضهم لمعنى التّوكيد مستدلّا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾، قال:فـ (اللّومة) لا تكون إلّا من (اللّائم)، فلم يحصل من هذه الإضافة فائدة سوى التّوكيد.[7]

غير أنّ التّخصيص يمكن أن يُنظر إليه من جهتين، جهة تقابل الشّياع، وجهة تقابل التّعريف، وإذا كانت الإضافة في الآية غير مفيدةً التّخصيصَ الذي يقابل الشّياع، لاستقلال المضاف: "لَوْمَة" بإفادته، فإنّها قد أفادت التّخصيص الذي يقابل التّعريف، لأنّ اللّومة قد تصدر عن لائم معيّن، وليس ذاك مقصودا في الآية؛ فلأجل ذلك، واستصحابا لما أصّله

1- النّساء: 92.

2- الأنعام: 111.

3- الأرمي، محمّد الأمين بن عبد الله العلوي الهرري، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، تحقيق: د. هاشم محمّد علي بن حسين مهدي، دار طوق النّجاة، بيروت، ط1، 2001م، ج9، ص 30.

4- الملك: 3.

5- ينظر: الأرمي، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج30، ص ص 53، 54.

6- المائدة: 54.

7- ينظر: الفارضيّ، شمس الدّين محمّد الحنبلي، شرح الإمام الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: أبو الكميت محمّد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م، ج2، ص 438.

النّحاة من إفادة الإضافة المحضة للتّخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، قلنا بأنّ إضافة "لَوْمَةَ لَائِمٍ" في الآية للتّخصيص[1].

هذا ونجد المفسّرين يعبّرون أحيانا بـ: "التّخصيص بالإضافة" وهم يقصدون المعنى اللّغوي للتّخصيص أيّ: ما يقابل التّعميم، لا المعنى النّحوي له الذي يقابل التّعريف، فمن ذلك قول البغوي في تفسير قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾[2]، قال: " قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَعِبادُ الرَّحْمنِ، يعني أَفَاضِلُ الْعِبَادِ؛ وَقِيلَ: هَذِهِ الْإِضَافَةُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّفْضِيلِ"[3]، فأراد بـ: "التّخصيص" تمييز الله عزّ وجلّ لأناس بوصف العبوديّة له سبحانه، وتشريفهم بذلك بسبب فعلهم لعبادات، واتّصافهم بأخلاق فاضلة، ولم يرد بالتّخصيص ما يقابل التّعريف، لأنّ المضاف (عِبَادُ) قد تعرّف بالمضاف إليه (الرَّحْمَنِ) لكونه معرفة.

ومن ذلك قول الطّاهر بن عاشور مبيّنا علّة إضافة الأمر إلى ضمير الله عَزَّ وَجَلَّ في قوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾[4]، قال: "... وَذَلِكَ وَجه إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ كَمَا هُنَا وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾[5]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[6]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[7]، لِمَا تُفِيدُهُ الْإِضَافَةُ مِنَ التَّخْصِيصِ،"[8] فلم يرد "التّخصيص" الذي يقابل "التّعريف" لأنّ إضافة "أَمْر" في الآيات السّابقة للتّعريف وليست للتّخصيص.

ومن ذلك أيضا قول الشّيخ العثيمين: "أنّ مَن أَنعَم اللَّه تعالى عليه بنِعْمة، فإن للَّه تعالى عليها شُكْرًا خاصًّا غير النِّعْمة العامَّة، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: (مِيثَاقَهُمْ)، فإن الإضافة

1- وينبغي التّنبيه أنّ كلامنا ههنا في إثبات إفادة إضافة " لَوْمَةَ لَائِمٍ" لمعنى التّخصيص، ونفي كون التّوكيد معاقبا للتّخصيص، وليس هو نفيا لإفادتها معنى التّوكيد رأسا، لأنّ معاني الإضافات المحضة – سواء أكانت للتّعريف أم للتّخصيص – كثيرةٌ كثرةَ جهات الاختصاص الممكنة للمضاف إليه بالمضاف، ومع ذلك لم تلغ كون الإضافة للتّعريف أو للتّخصيص.

2- الفرقان: 63.

3- البغوي، أبو محمّد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي- معلم التّنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، ج3، ص 454.

4- النّحل: 2.

5- الشّورى: 52.

6- الرّعد: 11.

7- الإسراء: 85.

8- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج14، ص99.

هنا تَدُلُّ على التّخصيص، المِيثاقَ الخاصَّ بهم، فكُلُّ مَن أَنعَم اللَّه تعالى عليه بنِعْمة، فإن للَّه تعالى عليه فيها عَهْدًا أن يَقوم بهذه النِّعْمةِ."[1]

ومن إطلاق "التّخصيص" بمعناه اللّغوي قول الأرمي في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾[2]: " ومنها: الإضافة لتأكيد التّخصيص في قوله تعالى: (شُحُومَهُما) لأنّه لو أتى في الكلام ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحوم لكان كافيا في الدّلالة على أنّه لا يراد إلّا شحوم البقر والغنم، ولكنّه أضاف لتأكيد التّخصيص."[3]

1-2-: دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معان منسوبة إلى أداة من أدوات الجرّ في القرآن الكريم:

1-2-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "اللّام" في القرآن الكريم:

ذكرنا أنّ الإضافة اللّاميّة هي الأصل بسبب كثرتها في الكلام، ولأَنَّهُ لا يُدَّعى غيرُها إلّا إذا تعيّن معنًى من المعاني الأخرى،[4] وإذا كان الأمر كذلك فلا بدّ أن تكون الإضافات التي على معنى اللّام في القرآن الكريم أكثر من الإضافات الأخرى، وفيما يلي نعرض نماذج من الإضافات اللّاميّة في القرآن الكريم.

من الإضافات اللّاميّة في القرآن الكريم إضافة: (بُنْيَانَهُ) في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ﴾[5]، قال الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور: " إِضَافَةُ الْبُنْيَانِ إِلَى ضَمِيرِ (مَنْ) إِضَافَةٌ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ."[6]

ومن الإضافات اللّاميّة في القرآن الكريم إضافة: "أحسنها" في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾[7]، قال الطّاهر بن عاشور: " وبِأَحْسَنِها وَصْفٌ مَسْلُوبُ الْمُفَاضَلَةِ مَقْصُودٌ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي الْحُسْنِ، فَإِضَافَتُهَا إِلَى ضَمِيرِ الْأَلْوَاحِ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، أَيْ: بِالْأَحْسَنِ الَّذِي هُوَ

1- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة الأحزاب، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ، ص 80.

2- الأنعام: 146.

3- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج9، ص 157.

4- ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 06.

5- التّوبة: 109.

6- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج11، ص34.

7- الأعراف: 145.

لَهَا وَهُوَ جَمِيعُ مَا فِيهَا، لِظُهُورِ أَنَّ مَا فِيهَا مِنَ الشَّرَائِعِ لَيْسَ بَيْنَهُ تَفَاضُلٌ بَيْنَ أَحْسَنَ وَدُونَ الْأَحْسَنِ، بَلْ كُلُّهُ مَرْتَبَةٌ وَاحِدَةٌ فِيمَا عُيِّنَ لَهُ."[1]

ومن الإضافات اللّاميّة في القرآن الكريم إضافة: كلمة "بقيّة" إلى لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[2]، قال ابن عاشور بعد أن ذكر المعاني التي تحتملها كلمة (بقيّة): " وَإِضَافَةُ (بَقِيَّةٍ) إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ عَلَى الْمَعَانِي كُلِّهَا جَمْعًا وَتَفْرِيقًا إِضَافَةُ تَشْرِيفٍ وَتَيَمُّنٍ؛ وَهِيَ إِضَافَةٌ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ لِأَنَّ الْبَقِيَّةَ مِنْ فَضْلِهِ أَوْ مِمَّا أَمَرَ بِهِ."[3]

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[4]، فـ: " الْأُكُلُ- بِضَمِّ الْهَمْزَةِ- الْمَأْكُولُ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى ضَمِيرِ الشَّجَرَةِ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ."[5]

ومن الإضافات التي بمعنى اللّام في القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[6]، قال الألوسيّ: " كانَ سَيِّئُهُ وهو ما نهى عنه منها ... فالإضافة لاميّة من إضافة البعض إلى الكلّ."[7]

وممّا ورد فيه إضافة بمعنى اللّام قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[8]، فـ " إِضَافَةُ آيَتُكَ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، أَيْ آيَةٌ لَكَ، أَيْ جَعَلْنَا عَلَامَةً لَكَ."[9]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾[10]، قال ابن عاشور "فَإِضَافَةُ النَّبَأِ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ إِذْ مَعْنَى اللَّامِ هُوَ أَصلُ مَعَانِي الْإِضَافَةِ."[11]

ومن ذلك أيضا قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾[12]، قال ابن عاشور: "وَإِضَافَةُ حَرْثَ إِلَى الْآخِرَةِ وَإِلَى الدُّنْيا عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِهِ: وَمَنْ أَرادَ الْآخِرَةَ وَسَعى لَها سَعْيَها، وَهِيَ

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج9، ص101.
2- هود: 86.
3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج12، ص140.
4- إبراهيم: 25.
5- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج13، ص224.
6- الإسراء: 38.
7- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج8، ص ص 73، 74.
8- مريم: 10.
9- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج16، ص73.
10- ص: 88.
11- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج23، ص310.
12- الشّورى: 20.

لَامُ الِاخْتِصَاصِ وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذَا اخْتِصَاصُ الْمُعَلَّلِ بِعِلَّتِهِ، وَمَا لَامُ التَّعْلِيلِ إِلَّا مِنْ تَصَارِيفِ لَامِ الِاخْتِصَاصِ."[1]

وبيان "ابن عاشور" لنوع اللّام التي لُحِظ معناها في الإضافة السّابقة، يبيّن لنا أنّ المفسّرين لم يكتفوا في كثير من الأحيان بالنّص على كون الإضافة على معنى اللّام، بل كانوا يبيّنون المعنى الذي تفيده تلك اللّام من ملك، أو استحقاق، أو اختصاص، أو أدنى ملابسة، وفيما يلي عرضٌ لنماذج من هذه المعاني ولنصّ أهل التّفسير عليها.

أ- نماذج من الإضافات اللّاميّة المفيدة لمعنى الملك في القرآن الكريم:

من الإضافات اللّاميّة التي ذكر المفسّرون أنّها تفيد الملك في القرآن الكريم إضافة "الهدى" إلى لفظ الجلالة "الله"، وذلك في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[2]، قال ابن عطيّة: " وإضافة الهدى إلى الله إضافة ملك."[3]

ومن الإضافات المفيدة للملك كذلك في القرآن الكريم إضافة "أشياءهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾[4]، قال أبو حيّان في البحر المحيط: "وَفِي إِضَافَةِ الْأَشْيَاءِ إِلَى النَّاسِ دَلِيلٌ عَلَى مِلْكِهِمْ إِيَّاهَا خِلَافًا لِلْإِبَاحِيَّةِ الزَّنَادِقَةِ كَانُوا يَبْخَسُونَ النَّاسَ فِي مُبَايَعَاتِهِمْ وَكَانُوا مكّاسين لَا يَدَعُونَ شَيْئًا إِلَّا مَكَسُوهُ وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمَكْسِ الْبَخْسِ."[5]

ومن الإضافات المُحتمِلة لمعنى الملك إضافة: "دَارِ السَّلَامِ" في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[6]، قال ابن عطيّة: "والسَّلامِ قيل: هو اسم الله عزّ وجلّ، فالمعنى يدعو إلى داره التي هي الجنّة، وإضافتها إليه إضافة ملك إلى مالك، وقيل: السَّلامِ بمعنى السّلامة."[7]

ومن الإضافات التي ذكر أهل التّفسير أنّ ظاهرها للملك إضافة الفتى – وهو يوسف عليه الصّلاة والسّلام – إلى امرأة العزيز في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج25، ص74.

2- الأنعام: 88.

3- ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ، ج2، ص 318.

4- الأعراف: 85.

5- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج5، ص 105.

6- يونس: 25.

7- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص115.

الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[1]، قال ابن عرفة: " قوله تعالى: (فَتَاهَا) ظاهره أنّها إضافة ملك."[2]

ومن ذلك أيضا إضافة " أنعامهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾[3]، قال الشّيخ العثيمين في معرض تعديده للفوائد المأخوذة من هذه الآية: " الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إثباتُ المِلْك بالأَنْعامِ؛ لقوله تعالى: (أَنْعَامُهُمْ) فالإضافَةُ هنا إضافَةُ مِلْكٍ."[4]

ومن الآيات القرآنيّة التي تضمّنت إضافة لاميّة تفيد معنى الملك إضافة كلمة "بيوت" إلى "النبيّ" صلّى الله عليه وسلّم، وذلك في قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[5]، قال القرطبيّ: " قَوْلُهُ تَعَالَى:(بُيُوتَ النَّبِيِّ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ لِلرَّجُلِ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَهُ إِلَيْهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾[6]، قُلْنَا: إِضَافَةُ الْبُيُوتِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِضَافَةُ مِلْكٍ، وَإِضَافَةُ الْبُيُوتِ إِلَى الْأَزْوَاجِ إِضَافَةُ مَحَلٍّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَعَلَ فِيهَا الْإِذْنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْإِذْنُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَالِكِ."[7]

ب- نماذج من الإضافات اللّاميّة المفيدة لمعنى الاستحقاق في القرآن الكريم:

وردت في القرآن الكريم بعض الإضافات التي ذكر أهل التّفسير أنّها للاستحقاق، وفيما يلي عرض نماذج منها:

من إضافات القرآن الكريم اللّاميّة الدّالّة على معنى الاستحقاق إضافة "أجرهم" في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[8]، فـ: " أفادت الإضافة بالاستحقاق أيّ:

1- يوسف: 30.

2- ابن عرفة، أبو عبد الله محمّد بن محمّد الورغمي التّونسي، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008م، ج2، ص386.

3- السجدة: 27.

4- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة السّجدة، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ، ص 126.

5- الأحزاب: 53.

6- الأحزاب: 34.

7 - القرطبيّ ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص225.

8- البقرة: 262.

أجرهم اللّائق بهم فواحد يقلّ أجره، وآخر يكثر، وأجر في مادّة التّوسّط يحتسب كماله ونفقته."[1]

ومن الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها دالّة على معنى الاستحقاق إضافة "أموالهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[2]، قال ابن عرفة: " وتقدّم لنا أنّ هذه الإضافة إضافة استحقاق، لَا إضافة ملك، ومعناه إلى أن يستحقّوها إما بالاحتياج إلى الإنفاق، وإمَّا بالرّشد، ولو كانت إضافة ملك للزم تخصيصها بالرّشاد، ويكون ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾إذا رشدوا لَا مطلقا."[3]

ومن الإضافات اللّاميّة المفيدة لمعنى الاستحقاق في القرآن الكريم إضافة "الطّعام" إلى " المسكين" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾[4]، قال ابن عرفة: " الطعام إمّا اسم فهو على حذف مضاف، أي: على إطعام طعام المسكين إضافة استحقاق"[5].

وقد ذكرنا ضابطين متباينين للتّفريق بين لام الملك ولام الاستحقاق، الأوّل ذكره "الموزعي" في "مصابيح المغاني" وهو أنّ لام الملك تقع بين ذاتين يتصوّر من الثّانية ملك الأولى، وأمّا لام الاستحقاق فواقعة بين معنًى وذات[6]، ويبدو من الإضافات التي عرضناها، أنّ المضاف في جميعها ليس اسم معنى، ما عدا الإضافة الأولى منها.

أمّا الضّابط الآخر فقد ذكره "الرّاغب" في "المفردات" وهو أنّ لام الملك تُستعمل لما قد حصل في الملك وثبت، ولام الاستحقاق تُستعمل لما لم يحصل بعد، ولكن هو في حكم الحاصل من حيثما قد استحِقّ[7]، وبهذا الضّابط عدّ المفسّرون الإضافات السّابقة دالّة على معنى الاستحقاق، لأنّ المضاف في كلٍّ منها لم يقع في ملك المضاف إليه، بل هو مستحَقٌّ له.

وهنالك إضافة لاميّة في القرآن الكريم ذكر الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور أنّها مفيدة للاستحقاق وهي إضافة "جَنَّات النَّعِيمِ" في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ

1- ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج1، ص 320.

2- النساء: 2.

3- ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج2، ص 4.

4- الماعون: 3.

5- ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج4، ص 347.

6- ينظر: الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص ص 370، 371.

7- ينظر: الرّاغِب الأصفهاني، المُفْرَدات في غريب القرآن، ص ص507، 508.

النَّعِيمِ﴾[1]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَإِضَافَةُ "جَنَّاتِ" إِلَى "النَّعِيمِ" تُفِيدُ أَنَّهَا عُرِّفَتْ بِهِ، فَيُشَارُ بِذَلِكَ إِلَى مُلَازَمَةِ النَّعِيمِ لَهَا، لِأَنَّ أَصْلَ الْإِضَافَةِ أَنَّهَا بِتَقْدِيرِ لَامِ الْاسْتِحْقَاقِ فَجَنَّاتِ النَّعِيمِ مُفِيدٌ أَنَّهَا اسْتَحَقَّهَا النَّعِيمُ لِأَنَّهَا لَيْسَ فِي أَحْوَالِهَا إِلَّا حَال نَعِيمِ أَهْلِهَا، فَلَا يَكُونُ فِيهَا مَا يكون فِي جَنَّاتِ الدُّنْيَا مِنَ الْمَتَاعِبِ مِثْلُ الْحَرِّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَوْ شِدَّةِ الْبَرْدِ أَوْ مثل الحشرات والزنابير، أَوْ مَا يُؤْذِي مِثْلُ شَوْكِ الْأَزْهَارِ وَالْأَشْجَارِ وَرَوثِ الدَّوَابِّ وذرق الطّير."[2]

غير أنّنا نرى خلافا لابن عاشور أنّ هذه الإضافة إلى معنى الاختصاص أقرب منها إلى معنى الاستحقاق، فلم ينطبق عليها الضّابط الأوّل لأنّ اسم المعنى فيها لم يقع مضافا، وإنّما وقع مضافا إليه، وقد ذكر "الموزعي" في "مصابيح المغاني" أنّ لام الاستحقاق " هي الواقعة بين معنى وذات تستحقّ ذلك المعنى نحو: الحمد لله، والملك لله، والعزّة لله، ونحو:﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[3] "[4] ، فقوله: بين معنى وذات، دليل على أنّه يشترط وقوع المعنى قبل الذّات، أيّ: وقوع المضاف معنى، والمضاف إليه ذات، والأمثلة التي ذكرها دليل على ذلك.

وكذلك لم ينطبق عليها الضّابط الأوّل والثّاني لأنّ قول الموزعيّ: وذات تستحقّ ذلك المعنى ينفي أن تكون إضافة "جنّات النّعيم" للاستحقاق، لأنّ الذّات فيها وهي: "جنّات" لا تستحقّ ملك النّعيم، لأنّها لا تعقل، ولأنّ النّعيم واقع فيها أصلا، فلأجل ذلك نقول بأنّ الإضافة في "جنّات النّعيم" دالّة على معنى الاختصاص، وإلى هذا ذهب الألوسيّ الذي قال في هذه الإضافة: " فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ أيّ في جنّات ليس فيها إلّا النّعيم على أنّ الإضافة على معنى لام الاختصاص."[5]

ج- نماذج من الإضافات اللّاميّة المفيدة لمعنى الاختصاص في القرآن الكريم:

تضمّن القرآن الكريم إضافات لاميّة دالّة على معنى الاختصاص، على غرار الإضافات الدّالة على معنى الملك و معنى الاستحقاق، وسنعرض بعضا منها فيما يلي، ونشفع كلّ إضافة بما قيل فيها من تفسير له علاقة بمعنى الاختصاص.

1- القلم: 34.

2- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج29، ص91.

3- المطفّفين: 1.

4-الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ص 371.

5- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج12، ص 83.

من الإضافات الاختصاصيّة في القرآن الكريم إضافة "الأُكل" إلى "ضمير الجنّة" في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾[1]، قال ابن عطيّة: " و «الأُكل» بضمّ الهمزة وسكون الكاف الثّمر الذي يؤكل، والشّيء المأكول من كلّ شيء يقال له أُكل، وإضافته إلى الجنّة إضافة اختصاص كسرج الدّابة وباب الدّار، وإلّا فليس الثّمر مما تأكله الجنّة"[2]، وقال أبو حيّان في البحر المحيط: " وَالْأُكُلُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ الشَّيْءُ الْمَأْكُولُ، وَأُرِيدَ هُنَا الثَّمَرُ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْجَنَّةِ إِضَافَةُ اخْتِصَاصٍ، كَسَرْجِ الدَّابَّةِ، إِذْ لَيْسَ الثَّمَرُ مِمَّا تَمْلِكُهُ الْجَنَّةُ."[3]

ومن الإضافات اللّاميّة الدّالّة على الاختصاص في القرآن الكريم إضافة: "شركاؤكم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[4] فـ " أُضِيفَ الشُّرَكَاءُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ إِضَافَةَ اخْتِصَاصٍ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ زَعَمُوا لَهُمُ الشِّرْكَةَ مَعَ اللَّهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، فَلَمْ يَكُونُوا شُرَكَاءَ إِلَّا فِي اعْتِقَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَلِذَلِكَ قِيلَ شُرَكَاؤُكُمْ؛ وَهَذَا كَقَوْلِ أَحَدِ أَبْطَالِ الْعَرَبِ لعَمْرِو بن معد يكرب لَمَّا حَدَّثَ عَمْرٌو فِي جَمْعٍ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَكَانَ هُوَ حَاضِرًا فِي ذَلِكَ الْجَمْعِ، فَقَالَ لَهُ: «مَهْلًا أَبَا ثَوْرٍ قَتِيلُكَ يَسْمَعُ»، أَيِ الْمَزْعُومُ أَنَّهُ قَتِيلُكَ."[5]

ومن إضافات الاختصاص في كلام الله عزّ وجلّ إضافة: "أُمَّتُكُمْ"، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[6] قال الطّيبي في شرحه للكشّاف: " قوله: و(هذه) إشارة إلى ملّة الإسلام، أي: المشارُ إليه ما في الذهنِ كما مضى في قوله تعالى: (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ) [7]، ولمّا كان معنى الإشارة هاهنا لأجل أكمل التّمييز والتّعيين، والمشارُ إليه غير محسوس ومعرّفٌ تعريف إضافةٍ للاختصاص، قال: (التي يجبُ أن تكونوا عليها)، أي: هذه الملّةُ متعيِّنةٌ لكم، فلا مجال للانحراف عنها."[8]

1- البقرة: 265.

2- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص359.

3- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج2، ص 669.

4- الأنعام: 22.

5- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج7، ص175.

6- الأنبياء: 92.

7- الكهف: 78.

8- الطّيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، ج10، ص 399.

وممّا أضيف وذكروا جواز إفادته للاختصاص، كلمة "يوم" المضافة إلى "ضمير الذين كفروا" في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾[1]، قال الألوسيّ: " وجُوِّز أن يراد به يوم القيامة والآخرة لاشتماله على هذا الوقت، أو على ما يختصّ بهم من عذابه وأهواله، ولا ينافيه كونه في ذاته غير مختصّ بهم والإضافة لاميّة تفيد الاختصاص، لأنّه يكفي للاختصاص ما ذكر."[2]

ومن إضافات الاختصاص في كلام الله عزّ وجلّ إضافة " مقام ربّه"، في قوله عزّ جلّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[3]، فالمقام " المراد به مكان وقوف الخلق في يوم القيامة للحساب، والإضافة إليه تعالى لاميّة اختصاصيّة لأنّ الملك له عزّ وجلّ وحده فيه بحسب نفس الأمر والظّاهر."[4]

ومن الإضافات الدّالّة على معنى الاختصاص في القرآن الكريم، إضافة الله عزّ وجلّ للعرش إلى ذاته الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[5]، وقد استغلّ الشّيخ ابن تيمية دلالة تلك الإضافة على اختصاص الله عزّ وجلّ بالعرش في الردّ على الجهميّة الذين أوّلوا الاستواء بالاستيلاء أو بمعان أخرى باطلة فقال: "الوجه السادس: أنّ إضافة العرش مخصوصة إلى الله لقوله ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾، يقتضي أنّه مضاف إلى الله إضافة تخصّه كما في سائر المضافات إلى الله، كقوله بيت الله وناقة الله ونحو ذلك، وإذا كان العرش مضافًا إلى الله في هذه الآية إضافة اختصاص، وذلك يوجب أن يكون بينه وبين الله من النّسبة ما ليس لغيره؛ فما يذكره الجهميّة من الاستيلاء والقدرة وغير ذلك أمر مشترك بين العرش وسائر المخلوقات، وهذه الآية التي احتجّ بها تنفي أن يكون الثّابت من الإضافة هو القدر المشترك، وتوجب اختصاصاً للعرش بالله ليس لغيره كقوله عَرْشَ رَبِّكَ."[6]

ونجد المفسّرين أحيانا يزيدون على بيان كون الإضافة اختصاصيّة، بيانَ نوع ذلك الاختصاص أو الملابسة الحاصلة بين المضاف والمضاف إليه، لأنّ الاختصاص له جهات

1- الزّمر: 71.

2- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج12، ص 286.

3- الرّحمن: 46.

4- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج14، ص ص 114، 115.

5- الحاقّة: 17.

6- ابن تيمية، تقيّ الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، تحقيق: د. أحمد معاذ حقّي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، (دط)، 1426هـ، ج3، ص 279.

متعدّدة – كما ذكرنا قبل– والمضاف ينسب إلى المضاف إليه بمقتضى ذلك الاختصاص، أي أنّ جهة اختصاص الاسم الثّاني من التّركيب الإضافيّ بالأوّل هي التي تخوّل نسبة الأوّل إليه، وفي هذا المعنى يقول عبد القاهر الجرجانيّ: "وذاك أنَّ مِنْ شأنِ الإضافةِ الاختصاصَ، فهي تتناولُ الشيءَ من الجهةِ التي تختصُّ منها بالمضافِ إليه، فإذا قلتَ: (غلامُ زيدٍ)، تناولتِ الإضافةُ "الغلامَ" من الجهة التي يختصّ منها بزيد، وهي كونه مملوكًا[1]".

والذي يعنينا أكثر أنّ للاختصاص جهات متعدّدة، وأنّ المفسّرين قد ينصّون على جهة اختصاص المضاف إليه بالمضاف، وإن لم يعبّروا عن ذلك بالاختصاص، وذلك عند بيانهم لعلّة التّعبير بالإضافة في موضع ما، أو بيانهم لعلّة نسبة المضاف إلى ذاتين أو ذوات متباينة، وسنذكر فيما يأتي طرفا من كلامهم في ذلك.

من ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾[2]، قال الشّيخ العثيمين: " قوله تعالى: (رسولكم): أضافه سبحانه وتعالى إليهم، مع أنّه في آيات كثيرة أضافه الله إلى نفسه: ﴿يَاأَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾[3]؛ والجمع بين ذلك: أنّ كلّ واحدة من الإضافتين تُنزّل على حال: فهو رسول الله باعتبار أنّه أرسله؛ ورسولنا باعتبار أنّه أُرسل إلينا؛ والمراد به محمّد صلى الله عليه وسلّم بالإجماع "[4]، فبيّن الشّيخ وجه اختصاص الرّسول صلّى الله عليه وسلّم بالله عزّ وجلّ، ووجه اختصاصه بنا.

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾[5]، قال الشّيخ العثيمين: "يشترون بعهد الله أي بعهدهم مع النّاس، وأضافَهُ الله لنفسه (بِعَهْدِ اللَّهِ) لأنّه أمر بالوفاء به، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[6]؛ فسمَّى الله معاهدة المؤمنين لغيرهم، سمَّاها عهدًا له ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ مع أنّهم ما عاهدوا الله وإنّما عاهدوا الخلق، لكنّه أضافه إلى نفسه لأنّه أمر بالوفاء به، فصحَّ أن يُقال أوفوا بعهد الله"[7].

1– الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 241.

2- البقرة: 46.

3- المائدة: 15.

4– العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – تفسير الفاتحة والبقرة، ج1، ص353.

5- آل عمران: 77.

6- النّحل: 91.

7– العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة آل عمران، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط3، 1435هـ، ج1، ص438.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]؛ قال الشّيخ العثيمين: " واعلم أنّ الله سبحانه أضاف السّبيل إليه في عدّة آيات مثل هذه الآية وأشباهها كثير، ومثل قوله تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾[2]؛ أي: طريقك، وسُمِّي سبيل الله؛ لأنّ الله تعالى هو الذي وضعه لعباده، وهو – أي: هذا السبيل – يوصل إلى الله، فالواضع له هو الله، وهو يوصل إلى الله عزّ وجل، وقد أضافه الله تعالى إلى المؤمنين في قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وإضافته إلى المؤمنين باعتبار أنّهم سالكوه، فصار إضافة السّبيل إمّا إلى الله وإمّا إلى المؤمنين، فأمّا إضافتها إلى الله فلوجهين:

الأول: أنّ الله هو الذي وضعه لعباده حتى يسيروا عليه.

والثاني: أنّه موصل إلى الله عزّ وجل.

وأمّا إضافته إلى المؤمنين فباعتبار أنّهم سالكوه"[4]، فعلّل الشّيخ إضافة الله عزّ وجلّ للسّبيل إليه تارة، وإلى المؤمنين تارة أخرى، باختلاف جهات اختصاص المضاف إليه في الموضعين بالمضاف.

ومن ذلك إضافة "البيوت" إلي "النّبيّ" عليه الصّلاة والسّلام في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾[5]، قال القرطبيّ: " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ لِلرَّجُلِ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَهُ إِلَيْهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾[6]، قُلْنَا: إِضَافَةُ الْبُيُوتِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِضَافَةُ مِلْكٍ، وَإِضَافَةُ الْبُيُوتِ إِلَى الْأَزْوَاجِ إِضَافَةُ مَحَلٍّ"[7]، فقوله: "إضافة محلّ" بيانٌ منه لجهة اختصاص أزواج النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالبيوت.

وقريبٌ ممّا نحن بصدده تعليل المفسّرين لبعض الإضافات التي ضعفت فيها النّسبة بين المضاف والمضاف إليه، أو خفيت، أو خرجت عن المعاني المعروفة للإضافة، أو تعدّد فيها المنسوب إليه (المضاف إليه) والمنسوب (المضاف) واحد كما في الأمثلة السّابقة –

1- النّساء: 89.

2- غافر: 7.

3- النّساء: 115.

4– العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة النّساء، ج2، ص57.

5- الأحزاب: 53.

6- الأحزاب: 34.

7 - القرطبيّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص 225.

تعليلهم لذلك – بأنّ الإضافة تكفي فيها أدنى ملابسة، وتسميتهم لها بـ: "الإضافة لأدنى ملابسة".

د- نماذج من الإضافات اللّاميّة الحاصلة لأدنى ملابسة في القرآن الكريم:

من الإضافات القرآنيّة التي ذكر المفسّرون أنّها لأدنى ملابسة إضافة: " نورهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[1]، قال الألوسيّ: " وإضافة النور إليهم لأدنى ملابسة، لأنّه للنّار في الحقيقة، لكن لمّا كانوا ينتفعون به صحّ إضافته إليهم."[2]

ومن ذلك إضافة: "أخيه" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾[3]، قال الزّمخشريّ: " وأخوه: هو وليّ المقتول، وقيل له أخوه، لأنّه لابسه، من قِبَل أنّه وليُّ الدّم ومطالبه به، كما تقول للرّجل: قل لصاحبك كذا، لمن بينه وبينه أدنى ملابسة."[4]

ومن ذلك إضافة الله عزّ وجلّ لكلمة "ليلة" إلى "الصّيام" في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾[5]، قال أبو حيّان في البحر المحيط: " وَأُضِيفَتِ: اللَّيْلَةُ، إِلَى الصِّيَامِ عَلَى سَبِيلِ الِاتِّسَاعِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، وَلَمَّا كَانَ الصِّيَامُ يُنْوَى فِي اللَّيْلَةِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِصَوْمِ جُزْءٍ مِنْهَا صَحَّتِ الْإِضَافَةُ."[6]

ومن ذلك إضافة الملأ من قوم فرعون للآلهة إلى ضمير فرعون، فيما حكاه الله عزّ وجلّ بقوله: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾[7]، قال الطّيبي: "والإضافة في (وَآلِهَتَكَ) ليست للتّخصيص، لتكون معبودة له، بل لأدنى ملابسة، لأنّه صنعها، ودعا القوم إلى عبادتها. يعضده قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[8] ."[9]

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[10]، قال الزّمخشريّ: " فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس: حقّ الجهاد فيه، أو حقّ جهادكم فيه، كما قال

1- البقرة: 17.

2- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج1، ص 169.

3- البقرة: 178.

4- الزّمخشري، تفسير الكشّاف، ص 110.

5- البقرة: 187.

6- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج2، ص 211.

7- الأعراف: 127.

8- النّازعات: 24.

9- الطّيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، ج6، ص 517.

10- الحجّ: 78.

وَجاهِدُوا فِي اللَّهِ؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلمّا كان الجهاد مختصّا بالله من حيث أنّه مفعول لوجهه ومن أجله، صحّت إضافته إليه."[1]

ومن الإضافات التي رجّح أهل التّفسير أنّها لأدنى ملابسة، إضافة "ميقات" إلى "يوم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾[2]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَإِضَافَةُ مِيقاتِ إِلَى يَوْمٍ مَعْلُومٍ لِأَنَّ التَّجَمُّعَ وَاقِعٌ فِي ذَلِك الْيَوْم؛ وَإِذ كَانَ التَّجَمُّعُ الْوَاقِعُ فِي الْيَوْمِ وَاقِعًا فِي ذَلِكَ الْمِيقَاتِ كَانَتْ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَالْيَوْمِ مُلَابَسَةٌ صَحَّحَتْ إِضَافَةَ الْمِيقَاتِ إِلَيْهِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ وَهَذَا أَدَقُّ مِنْ جَعْلِ الْإِضَافَةِ بَيَانِيَّةٌ؛ وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالْوَعِيدِ بِمَا يَلْقَوْنَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي جحدوه."[3]

ومن الإضافات القرآنيّة التي اختلف فيها المضاف إليه، والمضاف واحد، وخُرّج ذلك بأنّ الإضافة تكون لأدنى ملابسة: إضافة الله عزّ وجلّ لـ: "الكتاب" تارة إلى ضميره كما في قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[4]، وتارة إلى ضمير المبعوثين كما في قوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[5]، قال النّيسابوري: " وإضافة الكتاب تارة إليهم، وأخرى إلى الله عزّ وجلّ صحيحة، لأنّ الإضافة يكفي فيها أدنى ملابسة، فأضيف إليهم لأنّ أعمالهم مثبتة فيه، وأضيف إلى الله سبحانه لأنّه أمر ملائكته بِكَتْبِه."[6]

ومن أشهر الشّواهد القرآنية عن الإضافة التي تكون لأدنى ملابسة، إضافة: "ضحاها" في قول الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾[7]، قال السّيوطي في معرض تعريفه للإضافة: " وَتَصِح بِأَدْنَى مُلَابسَة كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾، لمّا كَانَت العشية وَالضُّحَى طرفِي النَّهَار صحّت إِضَافَة أَحدهمَا إِلَى الآخر"[8]، وقد قال الزّمخشري في تعليل إضافة (العشيّة) إلى (الضّحى): "فإن قلت: كيف صحّت إضافة الضّحى إلى العشيّة؟ قلت: لما بينهما من الملابسة لاجتماعهما في نهار واحد؛ فإن قلت: فهلّا قيل: إلا عشيّة أو ضحى وما فائدة الإضافة؟ قلت: الدّلالة على أن مدّة لبثهم كأنها لم

1- الزّمخشري، تفسير الكشّاف، ص 702.

2- الواقعة: 50.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج27، ص309.

4- الجاثية: 29.

5- الإسراء: 71.

6- النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن محمّد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج6، ص114.

7- النّازعات: 46.

8- السّيوطي، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص411.

تبلغ يوما كاملا، ولكن ساعة منه عشيّته أو ضحاه، فلمّا ترك اليوم أضافه إلى عشيّته، فهو كقوله ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾[1]."[2]

1-2-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "مِنْ" في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ الإضافة التي على معنى (مِنْ) هي الإضافة البيانيّة التي يكون فيها " المُضَاف إليه كُلًّا للمُضَاف وصالحا للإخبار به عنه، نحو قولك: هذا خاتمُ حديدٍ."[3]، وقد أخذ المفسّرون بهذا الضابط، فسمّوا كلّ إضافة في القرآن الكريم "بيانيّة"، أو "على معنى مِنْ" إذا كان المضاف إليه فيها كلّا للمضاف أو جنسا له، وكان صالحا – أي: المضاف إليه – أن يكون خبرا عنه؛ وسنذكر فيما يأتي نماذج من الإضافات التي على معنى (مِنْ) في القرآن الكريم.

من الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها على معنى (مِنْ) إضافة "يتامى" إلى "النّساء" في قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾[4]، قال الزّمخشريّ في الكشّاف: " فإن قلت: الإضافة في: يَتامَى النِّساءِ ما هي؟ قلت: إضافة بمعنى (من) كقولك: عندي سحق عمامة."[5]

ومن الإضافات القرآنيّة التي ذكر المفسّرون أنّها على معنى (مِنْ) إضافة "بهيمة" إلى "الأنعام" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[6]، قال الرّازي في مفاتيح الغيب: " الثَّالِثُ: أَنَّهُ ذَكَرَ لَفْظَ الْبَهِيمَةِ بِلَفْظِ الْوُحْدَانِ، وَلَفْظَ الْأَنْعَامِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِيهِ؟ وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَهِيمَةِ وَبِالْأَنْعَامِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَإِضَافَةُ الْبَهِيمَةِ إِلَى الْأَنْعَامِ لِلْبَيَانِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ كَخَاتَمِ فِضَّةٍ، وَمَعْنَاهُ الْبَهِيمَةُ من الأنعام أو للتأكيد كقولنا: نفس الشَّيْءِ وَذَاتُهُ وَعَيْنُهُ ."[7]

ومن الإضافات التي ذكروا أنّها على معنى (مِنْ) في القرآن الكريم إضافة " أضغاث" إلى " أحلام" في قوله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾[8]،

1- الأحقاف: 35.

2- الزّمخشري، تفسير الكشّاف، ص 1178.

3- ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص 176.

4- النّساء: 127.

5- الزّمخشري، تفسير الكشّاف، ص 262.

6- المائدة: 106.

7- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج11، ص277.

8- يوسف: 44.

قال الشّيخ محمّد الأمين الأرمي: " الأحلام بمعنى المنامات، سواء كانت باطلة أو حقةً، وأضيفت الأضغاث بمعنى الأباطيل إليها، على طريق إضافة الخاصّ إلى العامّ إضافة بمعنى (من)."[1]

ومن الإضافات التي وُجِدت في القرآن الكريم وذكر المفسّرون أنّها على معنى (مِنْ) إضافة "آيات" إلى "الكتاب" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾[2]، فـ " (آيَاتُ الْكِتَابِ) هو القُرآن، والإضافة بمَعْنى (مِن)، يعني: آيات من الكِتابِ."[3]

ومن الإضافات البيانيّة في القرآن إضافة " لهو الحديث" التي تضمّنها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4]، قال الزّمخشريّ: "فإن قلت: ما معنى إضافة اللّهو إلى الحديث؟ قلت: معناها التّبيين، وهي الإضافة بمعنى (من)، وأن يضاف الشّيء إلى ما هو منه، كقولك: صفة خزّ، وباب ساج، والمعنى: من يشترى اللّهو من الحديث، لأنّ اللّهو يكون من الحديث ومن غيره، فبُيّن بالحديث."[5]

ومن الإضافات البيانيّة في القرآن الكريم إضافة " وَعْدَ الصِّدْقِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾[6]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: "وَإِضَافَةُ وَعْدَ إِلَى الصِّدْقِ إِضَافَةٌ عَلَى مَعْنَى (مِنْ) ، أَيْ وَعْدٌ مِنَ الصِّدْقِ إِذْ لَا يَتَخَلَّفُ."[7]

ومن تلك الإضافات أيضا إضافة "كُفَّارُكُمْ" في قوله تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾[8]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَضَمِيرُ كُفَّارُكُمْ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَهُمْ أَنْفُسُهُمُ الْكُفَّارُ، فَإِضَافَةُ لَفْظِ (كُفَّارٍ) إِلَى ضَمِيرِهِمْ إِضَافَةً بَيَانِيَّةً لِأَنَّ الْمُضَافَ صِنْفٌ مِنْ جِنْسِ مَنْ أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ) الْبَيَانِيَّةِ. وَالْمَعْنَى: الْكُفَّارُ مِنْكُمْ خَيْرٌ مِنَ الْكُفَّارِ السَّالِفِينَ، أَيْ أَأَنْتُمُ الْكُفَّارُ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَ الْكُفَّارِ."[9]

1- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج18، ص 19.

2- الشّعراء: 2.

3- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة الشّعراء، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ، ص 14.

4- لقمان: 6.

5- الزّمخشري، تفسير الكشّاف، ص 835.

6- الأحقاف: 16.

7- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج26، ص36.

8- القمر: 43.

9- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج27، ص210.

1-2-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "في" في القرآن الكريم:

تقدّم في الفصل السّابق أنّ من النّحاة من أثبت الإضافة التي تكون على معنى (في)، وأنّ هذا هو القول الرّاجح، خلافا لما ذهب إليه جمهور النّحاة من نفيٍ لهذا المعنى تقليلا لأقسام الإضافة؛ وحيث إنّ معقد اهتمام المفسّرين هو استنباط المعاني، فقد أخذوا هذا المعنى بعين الاعتبار، ونسبوا الإضافات التي يكون فيها المضاف إليه ظرفا للمضاف إلى معنى (في)، إلّا من نزع منهم نزعة نحويّة كأبي حيّان، فقد تبِع جمهور النّحاة في عدم اعتبار هذا المعنى، وفيما يلي عرض لنماذج من الإضافات التي ذكر المفسّرون أنّها على معنى(في) في القرآن الكريم.

من الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها على معنى (في) إضافة "أَلَدُّ الْخِصَامِ" في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[1]، قال الزّمخشريّ في أحد تخريجيه لهذه الإضافة: " والخصام: المخاصمة؛ وإضافة الألدّ بمعنى في، كقولهم: ثبت الغدر"[2]، وقال ابن عاشور: " ... أَوِ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى فِي أَيْ وَهُوَ شَدِيدُ الْخِصَامِ فِي الْخِصَامِ أَيْ فِي حَالِ الْخِصَامِ."[3]

ومن الإضافات التي ذكر المفسّرون أنّها على معنى (في) في القرآن الكريم إضافة "تربّص" إلى "أربعة أشهر" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[4]، جاء في تفسير ابن عرفة: " قوله تعالى: (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ...)؛ قالوا: هذه الإضافة على معنى (في)؛ قال ابن عرفة: فهذا دليل على صحّة القول بأنّه بنفس انقضاء الأربعة أشهر تخرج مطلّقة لأنّ التربّص هو في الأربعة أشهر، فإذا انقضت انقضى التربّص".[5]

ومن الإضافات التي ذكر أهل التّفسير دلالتها على معنى الظرفيّة في أحد الأوجه التي خرّجوها عليها إضافة " خَلْقِ السَّمَاوَاتِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾[6]، قال الألوسيّ: " والخلق- إمّا

1- البقرة: 204.

2- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص 123.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج2، ص267.

4- البقرة: 226.

5- ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج1، ص 273.

6- آل عمران: 190.

بمعنى المخلوق على أنّ الإضافة بمعنى في أي: يتفكّرون فيما خلق في السّموات والأرض أعمّ من أن يكون بطريق الجزئيّة منهما أو بطريق الحلول فيهما..."[1]

ومن الإضافات التي جوّز الألوسيّ وقوعها على معنى (في) ورجّح ذلك، إضافة: "أُذُنُ خَيْرٍ" في قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾[2]، حيث قال: " ويجوز أن تكون الإضافة على معنى (في) أيّ هو أذن في الخير والحقّ وفيما يجب سماعه وقبوله وليس بأذن في غير ذلك، ويدلّ عليه قراءة حمزة «ورحمة» فيما يأتي بالجرّ عطفا على خير فإنّه لا يحسن وصف الأذن بالرحمة ويحسن أن يقال أذن في الخير والرّحمة."[3]

ومن الإضافات الدّالة على معنى الظّرفيّة في القرآن الكريم إضافة "فِراقُ بَيْنِي" في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[4]، قال النّيسابوري: " هذا فِراقُ بَيْنِي الإضافة بمعنى في، أي: فراق أو سبب فراق في بيني وَبَيْنِكَ، وحكى القفّال أنّ البين هاهنا بمعنى الوصل."[5]

ومن الإضافات التي ذكر المفسّرون وقوعها على معنى (في) إضافة: "خُلَفَاءَ الْأَرْضِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾[6]، جاء في تفسير الجلالين: " (وَيَجْعَلكُمْ خُلَفَاء الْأَرْض) الْإِضَافَة بِمَعْنَى فِي، أَيْ: يَخْلُف كُلّ قَرْن الْقَرْن الَّذِي قَبْله"[7]، قال الشّيخ العثيمين تعليقا على ذلك: " قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَيَجْعَلكُمْ خُلَفَاء الْأَرْض) الإضافة بمعنى (فِي)، أي يَخْلُفُ كُلّ قرنٍ القرنَ الَّذِي قَبْلَه، أي: خلفاء فِي الْأَرْض، وتقدير المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ الإضافةَ بمعنى (في) صحيحٌ."[8]

وأشهر الإضافات التي على معنى (في) في القرآن الكريم إضافة "مَكْرُ اللَّيْلِ" في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[9] ، قال ابن عاشور: " ومَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مِنَ الْإِضَافَةِ

1- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج2، ص 369.

2- التّوبة: 61.

3- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج5، ص 316.

4- الكهف: 78.

5- النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن محمّد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج4، ص451.

6- النّمل: 62.

7- جلال الدّين محمّد بن أحمد المحلّيّ، وجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، (دت)، ص 502.

8- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة النّمل، ص364.

9- سبأ: 33.

عَلَى مَعْنَى (فِي)؛ وَهُنَالِكَ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَمَجْرُورٌ مَحْذُوفَانِ دَلَّ عَلَيْهِمَا السِّيَاقُ، أَيْ مَكْرُكُمْ بِنَا."[1]

ومن الإضافات التي ذكر أهل التّفسير إفادتها لمعنى الظرفيّة في القرآن الكريم إضافة: "نَاشِئَةَ اللَّيْلِ" في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[2]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وناشِئَةَ وَصْفٌ مِنَ النَّشْءِ وَهُوَ الْحُدُوثُ، وَقَدْ جَرَى هَذَا الْوَصْفُ هُنَا عَلَى غَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَأُضِيفَ إِلَى اللَّيْلِ إِضَافَةً عَلَى مَعْنَى (فِي) مِثْلِ «مَكْرُ اللَّيْلِ» ، وَجُعِلَ مِنْ أَقْوَمِ الْقِيلِ، فَعُلِمَ أَنَّ فِيهِ قَوْلًا وَقَدْ سَبَقَهُ الْأَمْرُ بِقِيَامِ اللَّيْلِ وَتَرْتِيلِ الْقُرْآنِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ مَوْصُوفَهُ الْمَحْذُوفَ هُوَ صَلَاةٌ، أَيِ الصَّلَاةُ النَّاشِئَةُ فِي اللَّيْلِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ وَأَقْوَالٍ وَهِيَ قِيَامٌ."[3]

1-2-4- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى 'الكاف' في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ النّحاة قبل الغلاييني لم يذكروا إفادة التّراكيب الإضافيّة لمعنى التّشبيه، وأنّ البلاغيين هم الذين خصّوا ذلك المعنى بالاهتمام، وأنّهم كانوا يمثّلون له بقول الشّاعر[4]:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ***** ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

وإذا اختصروا فإنّهم يقولون: الإضافة من " قبيل لُجَيْن المَاءِ"، أو "كالإضافة في لُجَيْن المَاءِ"؛ وانحصار الاهتمام بهذا المعنى في البلاغيّين دون النّحويّين، يفسّر قلّة التفات المفسّرين إليه، والذي ساعدهم في ذلك كون بيان معاني التّراكيب الإضافيّة من شأن النّحاة لا من شأن البلاغيين، والمفسّرون تبع لأصحاب العلوم فيما يقرّرونه من مسائل عند معالجتهم لكلام الله عزّ وجلّ.

وكذلك ساعدهم على عدم الالتفات إلى هذا المعنى احتمال الآيات القرآنيّة مظِنّة وجود هذا المعنى للمعاني المعروفة عند النّحاة كمعنى اللّام، و معنى من، فكانوا يردّون الإضافات التي تحتمل معنى التّشبيه إليها، وحتّى القلّة من المفسّرين الذين نزعوا نزعة بلاغيّة ، وأخذوا – عند بيانهم لمعاني التّراكيب الإضافيّة – معنى التّشبيه بعين الاعتبار، لم يقولوا بإفادة تلك التّراكيب – في الغالب – لمعنى التّشبيه، بلا احتمال للمعاني الأخرى، بل بيّنوا احتمالها لذلك

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج22، ص208.

2- المزّمّل: 6.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج29، ص262.

4- تقدّم تخريجه، ص97.

المعنى على اعتبار من الاعتبارات التي يصلح أخذها في أحد جزأي التّركيب الإضافي؛ وفيما يلي عرض لبعض التّراكيب الإضافيّة التي تحتمل معنى التّشبيه في القرآن الكريم، ولكلام أهل التفسير الذين خرّجوها على ذلك المعنى.

من الإضافات القرآنيّة التي تحتمل معنى (كاف التّشبيه) إضافة "مَفَاتِحُ الْغَيْبِ" في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[1]، جاء في تفسير روح البيان: " وَعِنْدَهُ أي الله تعالى خاصّة مَفاتِحُ الْغَيْبِ أي خزائن غيوبه جمع مَفْتَح بفتح الميم وهو المخزن والكنز، والإضافة من قبيل لجين الماء، وهو المناسب للمقام ... ويجوز أن يكون جمع مِفتح بكسر الميم، وهو المفتاح أي: آلة الفتح..."[2]

ومن الإضافات التي جوّزوا دلالتها على التّشبيه، إضافة: "لِبَاسُ التَّقْوَى" في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[3]، قال الألوسيّ: " إن كان إشارة للّباس المواري فلباس التّقوى حقيقة والإضافة لأدنى ملابسة، وإن كان للباس التّقوى فهو استعارة مكنية تخييليّة أو من قبيل– لُجَيْن الماء"[4] أي: تقوى كاللّباس.

ومن تلك الإضافات إضافة "أضغاث أحلام" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾[5]، جاء في تفسير روح البيان: " واضافة الأضغاث الى الأحلام من قبيل لُجَيْن الماء، وهو الظّاهر كما فى حواشى سعد المفتى."[6]

وقريب من إضافة "لِبَاسُ التَّقْوَى" في سورة الأعراف، إضافة "لِبَاسَ الْجُوعِ" في قوله تعالى في سورة النّحل: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[7]، قال محمّد الأمين الأرميّ في معرض ذكره لما تضمّنته الآيات [98– 119] من سورة النّحل من بلاغة، والتي من بينها الآية السّابقة – قال –: " ومنها: إضافة المشبّه به إلى المشبّه في قوله: (لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) كالإضافة في لجين الماء."[8]

1- الأنعام: 59.

2– الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دت)، ج3، ص42.

3- الأعراف: 26.

4– الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج4، ص 344.

5- يوسف: 44.

6– الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، ج4، ص267.

7- النّحل: 112.

8– الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج15، ص 414.

ومن الإضافات التي ذكر أهل التّفسير إفادتها للتّشبيه، إضافة: "سُرَادِقُهَا" في قوله تعالىّ: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾[1]، قال الأرميّ: "فقد شبّه النّار المحيطة بهم، بالسُّرادق المضروب على من يحتويهم، وأضيف السّرادق إلى النّار، فذلك هو التّشبيه المؤكّد، وهو أن يضاف المشبّه إلى المشبّه به[2]، كقول بعضهم:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ***** ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْن المَاءِ

فقد أضاف الأَصِيلِ، وهو المشبّه إلى الذّهب، وهو المشبّه به، كما أضاف الماء الذي هو المشبّه إلى اللّجين، الذي هو المشبّه به."[3]

ومن الإضافات المُحتملة لمعنى التّشبيه، إضافة "سَحَابُ ظُلُمَاتٍ" في قراءة البزّيّ لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[4]، قال الألوسيّ: " وقرأ البزّيّ «سحابُ ظلماتٍ» بإضافة سحاب إلى ظلمات، وهذه الإضافة كالإضافة في لجين الماء، أو لبيان أنّ ذلك السّحاب ليس سحاب مطر ورحمة."[5]

ومن الإضافات المُحتمِلة لمعنى التّشبيه كذلك، إضافة: "حَبْلِ الْوَرِيدِ" في قول الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[6]، قال الألوسيّ: " والحبل معروف والمراد به هنا العرق لشبهه به، وإضافته إلى الوريد وهو عرق مخصوص كما ستعرفه للبيان كشجر الأراك، أو لاميّة كما في غيره من إضافة العام إلى الخاص فإن أبقى الحبل على حقيقته فإضافته كما في لُجَين الماء."[7]

ومن الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير احتمالها لمعنى التّشبيه: إضافة: "سوط عذابٍ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[8]، قال الألوسيّ: " وجُوِّزَ أن

1- الكهف: 29.

2- المشبّه به هو الذي يضاف إلى المشبّه في هذه الإضافة، وليس العكس، فلعلّه خطأ مطبعي، أو سبق قلم من المؤلّف.

3- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج16، ص 363.

4- النّور: 40.

5- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج9، ص 374.

6- ق: 16.

7- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج13، ص 329.

8- الفجر: 13.

يراد بالعذاب التّعذيب والإضافة حينئذ على معنى اللّام، وأمر التّعبير بالصّبّ والتّسمية بالسّوط على ما تقدم؛ والآية من قبيل قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ﴾[1]، وجُوِّزَ أن تكون الإضافة كالإضافة في لجين الماء، أي: فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ عَذَابًا كالسَّوْطِ على معنى أنواعا من العذاب مخلوطا بعضها ببعض اختلاط طاقات السّوط بعضها ببعض."[2]

1-2-5- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "عند" في القرآن الكريم:

بيّنا في الفصل السّابق أنّ القول بإفادة التّراكيب الإضافيّة لمعنى "عند" هو قول الكوفيّين، وأنّه قول مرجوح عند المحقّقين من النّحاة لوجود شاهد واحد يدلّ عليه من كلام العرب، وهو قولهم: " نَاقَةٌ رَقُودُ الحَلْبِ" و هذا الشّاهد لم يسلم من احتمال معنى اللّام إذا عددنا هذه الإضافة محضة.

ولم نعثر في القرآن الكريم على إضافة قيل بأنّها على معنى "عند" إلّا إضافة: "مَقَامَ رَبِّهِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[3]، قال الألوسيّ حاكيا لخلاف المفسّرين في معنى هذه الإضافة: " وزعم بعضهم أنّ الإضافة على هذا الوجه لأدنى ملابسة وليس بشيء، وقيل: المعنى وَلِمَنْ خافَ مَقامَه عند رَبِّهِ على أنّ المَقَامَ مصدر أو اسم مكان وهو للخائف نفسه، وإضافته للرّبّ لأنّه عنده تعالى فهي مثلها في قولهم: شاة رقود الحلب، وهي بمعنى- عند- عند الكوفيين أي رقود عند الحلب، وبمعنى اللّام عند الجمهور كما صرّح به شُرّاح التّسهيل وليست لأدنى ملابسة كما زعم أيضا، ثمّ إنّ المراد بالعنديّة هنا ممّا لا يخفى، وجُوِّز أن يكون مقحما على سبيل الكناية..."[4]، فذكر إفادتها لمعنى "عند" في أحد الأقوال واستحسنه، وذكر أنّ الإضافة التي بمعنى "عند" لاميّة عند الجمهور.

وقال القاسميّ: " وَلِمَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ أي قيامه عند ربه للحساب، فأطاعه بأداء فرائضه، واجتناب معاصيه؛ فإضافته للرّبّ لأنّه عنده، فهو كقول العرب: نَاقَةٌ رَقُودُ الحَلْبِ، أي رَقُودٌ عِنْدَ الحَلْبِ، أو موقفه الذي يقف فيه العباد للحساب، فإضافته للربّ لاميّة لاختصاص الملك يومئذ

1- النّحل: 112.

2- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج15، ص ص 339، 340.

3- الرّحمن: 26.

4- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج14، ص 115.

به تعالى؛ أو هو كناية... "[1]، فذكر إفادة هذه الإضافة لمعنى "عند" في أحد الأقوال، غير مشير إلى الخلاف الذي وقع فيها.

هذه هي الإضافة الوحيدة التي وجدنا بعض المفسّرين ينسبونها إلى معنى "عند"، إلّا أنّنا نقول بقول الجمهور بردّ هذا المعنى إلى معنى لام الاختصاص، لعدم ورود هذا المعنى إلّا في شاهد واحد من كلام العرب، وإلّا في إضافة واحدة في القرآن الكريم، وكلاهما لم يسلم من الاحتمال، ولأنّ هناك جهات كثيرة للاختصاص، ولو اعتبرنا معنى "عند" للزم أن نعتبر معاني أخرى أكثر دورانا في كلام العرب من معنى "عند".

المبحث الثاني: معاني الإضافات المختلف في تمحّضها في القرآن الكريم:

2-1- معاني إضافة المصادر في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السابق أنّ المصادر قد تضاف إلى فاعليها أو مفاعيلها، أو الظّروف التي تقع فيها، وقد تضاف إلى غير الفاعل والمفعول والظّرف، وأنّ بيان الوظيفة التّرْكِيبيّة للكلمات التي يُضَاف إليها المصدر لا غنى عنه عند الحديث عن معاني إضافة المصادر.

وسنذكر فيما يأتي بعض الإضافات القرآنيّة التي وردت فيها المضافات مصادر، مرتّبة على نوع الوظيفة التركيبيّة للكلمات التي أضيفت إليها تلك المصادر، مشفوعة بكلام أهل التّفسير في بيان ذلك.

أ/ نماذج من المصادر المضافة إلى فاعليها في القرآن الكريم:

ممّا أضيف فيه المصدر إلى فاعله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[2]، فإضافة: (اتِّخَاذِكُمُ) " من إضافة المصدر إلى فاعله، وهو من اتّخذ المتعدّي إلى مفعولين (الْعِجْلَ) مفعول أوّل للمصدر، والثّاني محذوف."[3]

ومن ذلك إضافة: "ذِكْرِكُمْ" في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[4]، فقوله: " (كَذِكْرِكُمْ): جارّ ومجرور ومضاف إليه، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله."[5]

1- القاسمي، محمّد جمال الدّين، محاسن التّأويل، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1418هـ، ج9، ص112.

2- البقرة: 54.

3- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج1، ص 435.

4- البقرة: 200.

5- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج3، ص 226.

ومن ذلك أيضا إضافتا: "أَخْذِهِمُ" و"أَكْلِهِمْ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾[1]، فـ" (أَخْذِهِمُ): معطوف على صدّهم، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله... (وَأَكْلِهِمْ): معطوف على (صدهم) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله."[2]

ومن الإضافات التي أضيف فيها المصدر إلى فاعله في القرآن الكريم إضافة "تَذْكِيرِي" في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي﴾[3]، قال الشّيخ محمّد الطاهر بن عاشور: وَإِضَافَةُ التَّذْكِيرِ إِلَى ضَمِيرِهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ."[4]

ومن إضافات القرآن التي أضيف فيها المصدر إلى فاعله إضافة: "صُنْعَ اللَّهِ" في قوله تعالى:﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[5]، فصُنْع مصدر مضاف إلى فاعله وهو الله عزّ وجلّ.[6]

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ﴾[7]، فالمصدر: "فطرة" أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة، و" تتمثّل قرينة الإضافة إلى الفاعل في قوله: ﴿الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾."[8]

ب/ نماذج من المصادر المضافة إلى مفعولاتها في القرآن الكريم:

من إضافات القرآن التي أضيف فيها المصدر إلى مفعوله إضافة: "لقاء الآخرة" في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾[9]، جاء في تفسير روح البيان: " وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَلِقاءِ الْآخِرَةِ من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أي: ولقائهم الدارَ الآخرةَ."[10]

1- النّساء: 161.

2- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج7، ص 55.

3- يونس: 71.

4- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج11، ص237.

5- النّمل: 88.

6- ينظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون،ج9، ص 82.

7- الرّوم: 30.

8- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج2، ص 53.

9- الأعراف: 147.

10- الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، ج3، ص241.

ومن الإضافات القرآنيّة التي وقع فيها المضاف مصدرا والمضاف إليه مفعولا لذلك المصدر في المعنى، إضافة "استعجالهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾[1]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " فَقَوْلُهُ: اسْتِعْجالَهُمْ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ لَا إِلَى فَاعِلِهِ، وَفَاعِلُ الِاسْتِعْجَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ."[2]

ومن ذلك إضافة "موعدي" في قول الله عزّ وجلّ حكاية لقول موسى عليه الصّلاة والسّلام لبني إسرائيل: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي﴾[3]، قال أبو السّعود: " (فَأَخْلَفْتُمْ موْعِدِي) أي: وعْدَكم إيّاي بالثّبات على ما أمرتُكم به إلى أن أرجِع من الميقات على إضافة المصدر إلى مفعوله للقصد إلى زيادة تقبيحِ حالِهم، فإنّ إخلافَهم الوعدَ الجاريَ فيما بينهم وبينه عليهِ السلامُ منْ حيثُ إضافتُه إليه عليه السلام أشنعُ منه من حيث إضافتُه إليهم."[4]

ومن إضافة المصدر إلى مفعوله في القرآن الكريم إضافة: "رُشْدَهُ" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾[5]، قال ابن عاشور: " وَإِضَافَةُ الرُّشْدُ إِلَى ضَمِيرِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيِ الرُّشْدُ الَّذِي أُرْشِدَهُ؛ وَفَائِدَةُ الْإِضَافَةِ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذَا الرُّشْدِ، أَيْ رُشْدًا يَلِيقُ بِهِ."[6]

ومن ذلك: إضافة "الغلبة" إلى ضمير "الرّوم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[7]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وغَلَبِهِمْ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ؛ وَحُذِفَ مَفْعُولُ سَيَغْلِبُونَ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: سَيَغْلِبُونَ الَّذِينَ غَلَبُوهُمْ."[8]

وممّا تضمّن مصدرا مضافا إلى مفعوله قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾[9]، قال الألوسيّ: " والسؤال مصدر مضاف إلى مفعوله، وتعديته إلى مفعول

1- يونس: 11.

2- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج11، ص107.

3- طه: 86.

4- أبو السّعود، تفسير أبي السّعود- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج6، ص35.

5- الأنبياء: 51.

6- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج17، ص ص 92، 93.

7- الرّوم: 3.

8- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج21، ص44.

9- ص: 24.

آخر بإلى لتضمّنه معنى الإضافة كأنّه قيل: لَقَدْ ظَلَمَكَ بإضافة نعجتك إلى نعاجه على وجه السّؤال والطّلب، أو لقد ظلمك بسؤال نعجتك مضافة إلى نعاجه."[1]

ج/ نماذج من المصادر المُحتمِلة الإضافة إلى فاعليها ومفعولاتها في القرآن الكريم:

من المصادر التي أضيفت في القرآن الكريم، واحتُمِل أن يكون ما أضيفت إليه فاعلا أو مفعولا لها في المعنى المصدر:"دعاء" المضاف إلى "الرّسول" في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾[2]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَإِضَافَةُ دُعاءَ إِلَى الرَّسُولِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةُ دُعاءَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَالْفَاعِلُ الْمُقَدَّرُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ؛ وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَكُمُ الرَّسُولَ، فَالْمَعْنَى نَهْيُهُمْ."[3]

وذكر "الإستانبوليّ" كلاما أكثر تفصيلا في شرح الإضافة السّابقة فقال: " لا تَجْعَلُوا دُعاءَ الرَّسُولِ: بَيْنَكُمْ المصدر مضاف الى الفاعل أيّ: لا تجعلوا دعوته وأمره إيّاكم في الاعتقاد والعمل بها كَدُعاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً، أيّ: لا تقيسوا دعوته إيّاكم إلى شيء من الأمور على دعوة بعضكم بعضا في جواز الإعراض والمساهلة فى الإجابة والرّجوع بغير إذن، فإنّ المبادرة الى إجابته واجبة، والمراجعة بغير إذنه محرّمة؛ وقال بعضهم المصدر مضاف إلى المفعول، والمعنى: لا تجعلوا نداءكم إيّاه، وتسميتكم له، كنداء بعضكم بعضا باسمه، مثل: يا محمّد، ويا ابن عبد الله، ورفع الصّوت بهّ والنّداء وراء الحجرة، ولكن بلقبه المعظّم مثل: يا نبيّ الله، ويا رسول الله."[4]

ومن ذلك: "أذاهم" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾[5]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَقَوله: وَدَعْ أَذاهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ دَعْ مُرَادًا بِهِ أَنْ لَا يُعَاقِبَهُمْ فَيَكُونُ دَعْ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِيقَتِهِ وَتَكُونُ إِضَافَةُ أَذَاهُمْ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ دَعْ أَذَاكَ إِيَّاهُمْ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَعْ مُسْتَعْمَلًا مَجَازًا فِي عَدَمِ الِاكْتِرَاثِ وَعدم الاغتمام، فَمَا يَقُولُونَهُ مِمَّا يُؤْذِي وَيَكُونُ إِضَافَةُ أَذَاهُمْ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، أَيْ لَا تَكْتَرِثْ بِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنْ أَذًى إِلَيْكَ فَإِنَّكَ أَجَلُّ مِنَ الِاهْتِمَامِ بِذَلِكَ، وَهَذَا مِنَ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ

1- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج12، ص 174.

2- النّور: 63.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج18، ص 309.

4- الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، ج6، ص185.

5- الأحزاب: 48.

وَمَجَازِهِ؛ وَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ اقْتَصَرُوا عَلَى هَذَا الِاحْتِمَالِ الْأَخِيرِ؛ وَالْوَجْهُ: الْحَمْلُ عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِتَرْكِ أَذَاهُمْ صَادِقًا بِالْإِعْرَاضِ عَمَّا يُؤْذُونَ بِهِ النَّبِيءَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَصَادِقًا بِالْكَفِّ عَنِ الْإِضْرَارِ بِهِمْ، أَيْ أَنْ يَتَرَفَّعَ النَّبِيءُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُؤَاخَذَتِهِمْ عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ فِي شَأْنِهِ."[1]

ومن المصادر المضافة إلى ما يحتَمِل أن يكون فاعلا أو مفعولا لها في المعنى في القرآن الكريم، المصدر: "عَهْد" المضاف إلى لفظ الجلالة "اللَّه" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾[2]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَعَهْدُ اللَّهِ الْمَأْمُورُ بِالْإِيفَاءِ بِهِ هُوَ كُلُّ عَهْدٍ فِيهِ مَعْنَى الِانْتِسَابِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ الْإِضَافَةُ، إِذِ الْإِضَافَةُ هُنَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، أَيْ مَا عَهِدَ اللَّهُ بِهِ إِلَيْكُمْ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَيَصِحُّ أَن تكون إِضَافَة الْمصدر إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ مَا عَاهَدْتُمُ اللَّهَ أَنْ تَفْعَلُوهُ، وَالْتَزَمْتُمُوهُ وَتَقَلَّدْتُمُوهُ."[3]

ومن ذلك إضافة المصدر"ذِكْر" إلى لفظ الجلالة "اللَّه" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[4]، قال الشّيخ العثيمين: "وقوله تعالى: ﴿إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ هل هو من باب إضافة المَصدَر إلى الفاعِل يَعنِي: إلى ما ذكَرهم الله به، أو من باب إضافة المَصدَر إلى المَفعول به أي: إلى ذِكْرهمُ اللهَ؟ الجَوابُ: هذا وهذا، فالكلِمة صالِحةٌ لهذا وهذا، أي: إلى ذِكْرِهم لله، أو إلى ما ذكَرَهم الله به، وهو القُرآن الذي جعَله الله تعالى به مَثانيَ."[5]

ومن ذلك أيضا: "فِتْنَتَكُمْ" في قول الله عزّ وجلّ:﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[6]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور: " وَإِضَافَةُ فِتْنَةٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ يَوْمَئِذٍ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ؛ وَفِي الْإِضَافَةِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهَا لَهُمْ لِأَنَّهُمُ اسْتَحَقُّوهَا بِكُفْرِهِمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ؛ وَالْمَعْنَى: ذُوقُوا جَزَاءَ فِتْنَتِكُمْ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيْ تَكْذِيبِكُمْ."[7]

ومن المصادر التي أضيفت إلى ما يحتَمِل أن يكون فاعلا أو مفعولا لها في المعنى، المصدر: "وَعْد" المضاف إلى "الهاء" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج22، ص 58.

2- الأنعام: 152.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج8أ، ص ص 168، 169.

4- الزّمر: 23.

5- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة الزّمر، ص 191.

6- الذّاريات: 14.

7- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج26، ص 346.

مَفْعُولًا﴾[1]، قال أبو حيّان: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (وَعْدُهُ) عَائِدٌ عَلَى الْيَوْمِ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ، أَيْ أَنَّهُ تَعَالَى وَعَدَ عِبَادَهُ هَذَا الْيَوْمَ، وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِنْجَازِهِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ قَرِيبٌ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي هَذِهِ مَوَاعِيدُهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى."[2]

وبعد عرضنا لهذه النّماذج يجدر بنا التّنبيه إلى أنّ احتمال أصلِ ما أضيفت إليه المصادر للفاعليّة والمفعوليّة لها، لا ينافي إعجاز القرآن البلاغي، وإنّما هو دليل على الإعجاز، وعلى كون كلام الله سبحانه من جوامع الكلم؛ ونمثّل لذلك بآية ذكرناها آنفا وهي قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾[3]، قال الشّيخ الطّاهر بن عاشور في إضافة المصدر "عهد" إلى لفظ الجلالة: " الْإِضَافَةُ هُنَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، أَيْ مَا عَهِدَ اللَّهُ بِهِ إِلَيْكُمْ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَيَصِحُّ أَن تكون إِضَافَة الْمصدر إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ مَا عَاهَدْتُمُ اللَّهَ أَنْ تَفْعَلُوهُ، وَالْتَزَمْتُمُوهُ وَتَقَلَّدْتُمُوهُ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، أَيِ الْعَهْدُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ... وَلِأَجْلِ مُرَاعَاةِ هَذِهِ الْمَعَانِي النَّاشِئَةِ عَنْ صَلَاحِيَةِ الْإِضَافَةِ لِإِفَادَتِهَا عُدِلَ إِلَى طَرِيقِ إِسْنَادِ اسْمِ الْعَهْدِ إِلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ بِطَرِيقِ الْإِضَافَةِ دُونَ طَرِيقِ الْفِعْلِ، بِأَنْ يُقَالَ: وَبِمَا عَاهَدْتُمُ اللَّهَ عَلَيْهِ، أَو نَحو ذَلِكَ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنًى وَاحِدًا."[4]

د/ نماذج من المصادر المضافة إلى الظّروف التي وقعت فيها في القرآن الكريم:

من المصادر التي بيّن أهل التّفسير أنّها أضيفت إلى الظّرف الذي وقعت فيه في القرآن الكريم، المصدر: "تربّص" الذي أضيف إلى "أربعة أشهر" في قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[5]، قال الرّازي: " وَإِضَافَةُ التَّرَبُّصِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الظَّرْفِ كَقَوْلِهِ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ يَوْمٍ، أَيْ مَسِيرَةٌ فِي يَوْمٍ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ."[6]

ومن الآيات التي ذكر أهل التّفسير أنّها تضمّنت مصدرا مضافا إلى الظّرف الذي وقع فيه، قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾[7]، قال الرّازي: " قَوْلُهُ: شِقاقَ بَيْنِهِما مَعْنَاهُ:

1- المزّمّل: 18.

2- أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج10، ص 319.

3- الأنعام: 152.

4- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج8أ، ص 169.

5- البقرة: 226.

6- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج6، ص429.

7- النّساء: 35.

شِقَاقًا بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنَّهُ أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الظَّرْفِ وَإِضَافَةُ الْمَصَادِرِ إِلَى الظُّرُوفِ جَائِزَةٌ لِحُصُولِهَا فِيهَا، يُقَالُ: يُعْجِبُنِي صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَالَ تَعَالَى: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ[1]."[2]

وقريب من ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[3]، قال الرّازي: " السُّؤَالُ الثَّانِي: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: هَذَا فِراقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ؟ الْجَوَابُ: مَعْنَاهُ هَذَا فِرَاقٌ حَصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الظَّرْفِ."[4]

وقد وقع المضاف مصدرا في أشهَر شاهد يذكره النّحاة، ويمثّل به المفسّرون للإضافة الظرفيّة التي تكون على معنى (في)، وذلك في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[5]، قال الشّيخ العثيمين: " قالوا: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أي: مَكْرٌ فيهما مِنكم بِنا، مَكْر اللّيل والنّهار، و (مَكْر) هنا مُضاف إلى اللّيل، على تقدير (فِي)... وإذا كان الثّاني ظَرْفًا للأوّل فهو على تقدير (فِي)."[6]

ومن الإضافات التي ذكر المفسّرون أنّ المصدر أضيف فيها إلى ظرفه في القرآن الكريم إضافة: "لقاء يومكم" في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾[7]، قال الألوسيّ: " وإضافة لِقاءَ إلى(يوم) من إضافة المصدر إلى ظرفه فهي على معنى (فِي)، والمفعول مقدّر أيّ: لقاءكم الله تعالى وجزاءه سبحانه في يومكم هذا."[8]

د/ نماذج من المصادر المضافة إلى غير فاعليها ومفعولاتها وظروفها التي وقعت فيها في القرآن الكريم:

من الإضافات القرآنيّة التي ذكر المفسّرون وقوع المضاف فيها مضافا إلى غير فاعله ولا مفعوله، ولا ظرفه، إضافة: "حكمهم" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[9]، قال أبو حيّان في البحر المحيط: " وَالضَّمِيرُ فِي لِحُكْمِهِمْ عَائِدٌ عَلَى الْحَاكِمَيْنِ وَالْمَحْكُومِ لَهُمَا

1- سبأ: 33.

2- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج10، ص 73.

3- الكهف: 78.

4- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج21، ص 489.

5- سبأ: 33.

6- العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – سورة سبأ، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ، ص 211.

7- الجاثية: 34.

8- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج13، ص 159.

9- الأنبياء: 78.

وَعَلَيْهِمَا، وَلَيْسَ الْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافًا إِلَى فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ، وَلَا هُوَ عَامِلٌ فِي التَّقْدِيرِ فَلَا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ؛ وَالْفِعْلِ به هُوَ مثل لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ وَذِهْنٌ ذِهْنُ الْأَذْكِيَاءِ، وَكَانَ الْمَعْنَى وَكُنَّا لِلْحُكْمِ الَّذِي صَدَرَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ شاهِدِينَ، فَالْمَصْدَرُ هُنَا لَا يُرَادُ بِهِ الْعِلَاجُ، بَلْ يُرَادُ بِهِ وُجُودُ الْحَقِيقَةِ."[1]

ومن المصادر المحتملة الإضافة إلى غير الفاعل والمفعول، والظّرف، المصدر: "تحيّة" المضاف إلى ضمير أهل الجنّة "هم" في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾[2]، قال أبو حيّان: "وَتَحِيَّتُهُمْ أَيْ مَا يُحَيِّي بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَيَكُونُ مَصْدَرًا مُضَافًا لِلْمَجْمُوعِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْعَمَلِ، بَلْ يَكُونُ كَقَوْلِهِ: وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شاهِدِينَ، وَقِيلَ: يَكُونَ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى أَوِ الْمَلَائِكَةُ أَيْ: تَحِيَّةُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ، أَوْ تَحِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ إِيَّاهُمْ."[3]

هذا ومن المعاني النّاجمة عن إضافة المصادر – كائنا ما كان أصل ما تضاف إليه– التّعريف والتّخصيص، فتفيد التّعريف إذا كان ما تضاف إليه معرفة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[4]، فاكتسب المصدر"دفع" التّعريف من إضافته إلى لفظ الجلالة؛ وتفيد التّخصيص إذا كان ما تضاف إليه نكرة نحو قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾[5]، فاكتسب المصدر"صيام" التّخصيص من إضافته إلى "شهرين" ولم يتعرّف به لكون الشّهرين غير محدّدين.

وكذلك يكتسب المصدر المضاف التّعريف والتّخصيص إذا وقع مفعولا لأجله لأنّ إضافة المفعول لأجله محضة على الرّاجح من قولي النّحاة، قال أبو حيّان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾[6]، : " وَانْتِصَابُ: ابْتِغَاءَ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أَيِ الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى بَيْعِ أَنْفُسِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ رِضَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُسْتَوْفٍ لِشُرُوطِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَصْدَرًا مُتَّحِدَ الْفَاعِلِ وَالْوَقْتِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ، أَعْنِي: إِضَافَةَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، هِيَ مَحْضَةٌ، خِلَافًا لِلْجَرْمِيِّ، وَالرِّيَاشِيِّ، وَالْمُبَرِّدِ، وَبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ."[7]

1– أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج7، ص 455.

2- إبراهيم: 23.

3– أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج6، ص 18.

4- البقرة: 251.

5- النّساء: 92.

6- البقرة: 207.

7– أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التّفسير، ج2، ص 335.

2-2- معاني إضافة أفعل التّفضيل في القرآن الكريم:

ممّا تضمّن اسم تفضيل مضافا إلى جماعة هو بعضهم بغرض تفضيله عليهم في الوصف الذي تضمّنه، قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[1]، قال الألوسيّ: " كأنّه قال: أحرص من النّاس ومن الذين ..إلخ بناء على ما ذهب إليه ابن السّراج، وعبد القاهر والجزولي وأبو علي من أنّ إضافة أفعل المضاف إذا أريد الزّيادة على ما أضيف إليه لفظيّة، لأنّ المعنى على إثبات مِنَ الابتدائية، والجارّ والمجرور في محلِّ نصب مفعوله، وسيبويه يجعلها معنويّة بتقدير اللّام، والمراد بالنّاس على هذا التّقدير ما عدا اليهود لما تقرر أنّ المجرور- بمن- مفضول عليه بجميع أجزائه، أو الأعمّ ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لأنّ أفعل ذو جهتين ثبوت أصل المعنى، والزّيادة فكونه من جملتهم بالجهة الأولى دون الثانية"[2]، فذكر أنّ إضافة أحرص إلى النّاس غير محضة وأنّها بمعنى (مِن) عند جماعة، وأنّها عند سيبويه محضة بمعنى اللّام، وأبطل المانع من عدّها محضة عند من يقول بعدم تمحّضها، وقد بسطنا ذلك كلّه في الفصل السّابق.

ومن الآيات القرآنيّة التي تضمّنت اسم تفضيل مضافا إلى اسم ليتخصّص به، وليس لغرض تفضيله عليه، قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3]، فقد "ذكروا: أن إضافة (أَسْوَأَ) ليست إضافة أفعل إلى ما أضيف إليه، لقصد الزّيادة عليه، ولكن من إضافة الشّيء إلى ما هو بعضه من غير تفضيل، فالمراد: سيّئه؛ إذ لا يختصّ جزاؤهم بأسوأ عملهم؛ وحاصله: أنّ الإضافة للتّخصيص، والمضاف للزيادة المطلقة"[4]، وقد حكى الرضيّ الاتّفاق على أنّ هذه الإضافة لاميّة.[5]

ومن إضافات اسم التّفضيل التي تحتمل معنى (في) في القرآن الكريم إضافة "ألدّ" إلى "الخصام" في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[6]، قال الزّمخشريّ: "والخصام: المخاصمة؛

1- البقرة: 96.

2- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج1، ص 329.

3- فصلت: 27.

4- الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2009م، ج8، ص 444.

5- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم: 1، مج2، ص 928؛ وقد بيّنا أنّ في دعوى الاتّفاق نظر.

6- البقرة: 204.

وإضافة الألدّ بمعنى في، كقولهم: ثبت الغدر؛ أو جعل الخصام ألدّ على المبالغة؛ وقيل الخصام: جمع خصم، كصعب وصعاب."[1]

وقد ذكرنا في الفصل السّابق إفادة إضافة اسم التّفضيل إلى النّكرة لمعنى الاستغراق، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2]، قال الشّيخ ابن عاشور: " وَالْمُرَادُ بِأُمَّةٍ عُمُومُ الْأُمَمِ كُلِّهَا عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي إِضَافَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَى النَّكِرَةِ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ فَتُفِيدُ الِاسْتِغْرَاقَ."[3]

2-3- معاني إضافة الظّروف في القرآن الكريم:

تقدّم معنا أنّ الظّروف تكثر إضافتها لأنّها أمور نسبيّة، فتضاف للتّعريف وتحقيقِ الجهة[4] ومن أمثلة الظّروف التي بيّن أهل التّفسير الجهة المتحقّقة بإضافتها، الظّرف "أسفل" المضاف إلى "سافلين"، في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[5]، قال الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور: " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْفَلَ سافِلِينَ ظَرْفًا، أَيْ مَكَانًا أَسْفَلَ مَا يَسْكُنُهُ السَّافِلُونَ، فَإِضَافَةُ أَسْفَلَ إِلَى سافِلِينَ مِنْ إِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَى الْحَالِّ فِيهِ."[6]

وقد ذكر بعض المفسّرين فائدة إضافة بعض الظروف إلى بعض الأسماء المفردة، ولنأخذ مثالا لذلك إضافةَ الظّرف: "عند" إلى "ربّهم" في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[7]، قال أبو السّعود: " وفي إضافة الظّرفِ إلى الرّب المضافِ إلى ضميرهم مزيدُ تشريفٍ ولطفٍ لهم، وإيذانٌ بأنّ ما وعد لهم متيقَّنُ الثّبوتِ والحصولِ مأمونُ الفواتِ."[8]

وممّا تقدّم أيضا أنّ النّحاة قد اختلفوا في إضافة ظروف الزّمان إلى الجمل، هل هي مفيدة للتّعريف أم للتّخصيص، وقد انسحب خلافهم في ذلك على المفسّرين – ممّن اعتنى بالجانب النّحوي في تفسيره لكلام الله عزّ وجلّ – في الآيات القرآنيّة التي أضيفت فيها الظّروف إلى الجمل، ومن أمثلة ذلك قول الله عزّ وجل: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ

1- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص 123.

2- آل عمران: 110.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج4، ص 50.

4- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 139.

5- التّين: 5.

6- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج30، ص 428.

7- الأنفال: 4.

8- أبو السّعود، تفسير أبي السّعود – إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج4، ص5.

النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾[1]، وقد توسّط أبو حيّان حين قال في البحر المحيط: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْكَافُ مِنْ قَوْلِهِ كَأَنْ، يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلْيَوْمِ، فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ مَعْرِفَةٌ، وَالْجُمَلُ نَكِرَاتٌ، وَلَا تُنْعَتُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ ؛ لَا يُقَالُ: إِنَّ الْجُمَلَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ نَكِرَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فِي التَّقْدِيرِ تُنْحَلُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَإِنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا يَتَعَرَّفُ، وَإِنْ كَانَتْ تُنْحَلُ إِلَى نَكِرَةٍ كَانَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا نَكِرَةً، تَقُولُ: مَرَرْتُ فِي يَوْمٍ قَدِمَ زَيْدٌ الْمَاضِي، فَتَصِفُ يَوْمَ بِالْمَعْرِفَةِ، وَجِئْتُ لَيْلَةَ قَدِمَ زَيْدٌ الْمُبَارَكَةُ عَلَيْنَا"[2].

وأمّا أكثر ما شغل المفسّرين من إضافة الظّروف إلى الجمل، فهو الفائدة البلاغيّة المتحصّلة من تلك الإضافة، وفيما يلي نذكر بعض الآيات القرآنيّة التي أضيفت فيها الظّروف إلى الجمل، وننقل كلام أهل التّفسير – الذين اعتنوا بالبلاغة في تفسيرهم– في تلك الإضافات:

ممّا أضيف فيه الظّرف إلى الجملة في القرآن الكريم قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾[3]، قال ابن عاشور: " وَلَمَّا غَلَبَتْ إِضَافَةُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْجُمَلِ وَكَانَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَكَانَ التَّقْدِيرُ اذْكُرُوا وَقْتَ إِنْجَائِنَا إِيَّاكُمْ، وَفَائِدَةُ الْعُدُولِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِالْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لِأَنَّ فِي الْإِتْيَانِ بِإِذِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْجُمْلَةِ اسْتِحْضَارًا لِلتَّكْوِينِ الْعَجِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الذِّهْنَ إِذَا تَصَوَّرَ الْمَصْدَرَ لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا مَعْنَى الْحَدَثِ، وَإِذَا سَمِعَ الْجُمْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ تَصَوَّرَ حُدُوثَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَنَشَأَتْ مِنْ ذَلِكَ صُورَةٌ عَجِيبَةٌ، فَوِزَانُ الْإِتْيَانِ بِالْمَصْدَرِ وِزَانُ الِاسْتِعَارَةِ الْمُفْرَدَةِ، ووزان الْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ وِزَانُ الِاسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ."[4]

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[5]، قال ابن عاشور: " وَفِي تَعْرِيفِ هَذَا الْيَوْمِ بِحُصُولِ بَيَاضِ وُجُوهٍ وَسَوَادِ وُجُوهٍ فِيهِ، تَهْوِيلٌ لِأَمْرِهِ، وَتَشْوِيقٌ لِمَا يَرِدُ

1- يونس: 45.

2– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص 64.

3- البقرة: 49.

4– ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص 489.

5- آل عمران: 106.

بَعْدَهُ مِنْ تَفْصِيلِ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ الْمُبْيَضَّةِ، وَالْوُجُوهِ الْمُسْوَدَّةِ: تَرْهِيبًا لِفَرِيقٍ وَتَرْغِيبًا لِفَرِيقٍ آخَرَ."[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾[2]، قال الطّاهر بن عاشور مبيّنا فائدة إضافة الظّرف إلى جملة مصدّرة بفعل مضارع: " وَلِكَوْنِ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ فِعْلًا مَاضِيًا عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا وَاقِعٌ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، فَكَانَتْ إِضَافَةُ الظَّرْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلُهَا مُضَارِعٌ وَهُوَ تُتْلَى دَالَّةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمُضَارِعَ لَمْ يُرَدْ بِهِ الْحَالُ أَوِ الِاسْتِقْبَالُ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي الْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ اجْتِلَابَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِمُجَرَّدِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكَرُّرِ وَالتَّجَدُّدِ، أَيْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ كُلَّمَا تُتْلَى عَلَيْهِم الْآيَات."[3]

ومن ذلك أيضا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾[4]، قال الطّاهر بن عاشور: " أَيِ اذْكُرْ ذَلِكَ الْوَقْتَ الْعَظِيمَ، وَعُرِفَ مَعْنَى تَعْظِيمِهِ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الْمَصْدَرِ فَصَارَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مِنَ التَّجَدُّدِ كَأَنَّهُ زَمَنٌ حَاضِرٌ."[5]

2-4- معاني إضافة الوصف الدّالّ على المضيّ، وعلى الاستِمرار في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق أنّه ينتج من إضافة الوصف الدّالّ على الماضي إلى معموله في المعنى حصولُ ملابسة المُضَاف للمُضَاف إليه، واشتِهار هذه الملابسة لكونها قد حصلت في الزّمن الماضي؛ وينتج من إضافة الوصف الدّالّ على الاستِمرار إلى معموله ثبوت نسبة المُضَاف إلى المُضَاف إليه واستِمرارها؛ وفيما يلي سنعرض آيات قرآنيّةٍ تضمّنت أوصافا مضافة دالّة على الزّمن الماضي، وآياتٍ تضمّنت أوصافا مضافة دالّة على الاستمرار، ونذكر كلام بعض أهل التّفسير فيها.

من الأوصاف المضافة التي ذكر أهل التّفسير أنّها دالّة على الزّمن الماضي اسم الفاعل: "فاطر" المضاف إلى "السّماوات" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[6]، قال الألوسيّ: " فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ أي مبدعهما ... وهو نعت

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج4، ص 44.

2- يونس: 15.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج11، ص 117.

4- الحجّ: 26.

5- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج17، ص 240.

6- الأنعام: 14.

للجلالة مؤكّد للإنكار، وصحَّ وقوعُه نعتا للمعرفة لأنّه بمعنى الماضي، سواء كان كلاما من الله تعالى ابتداء، أو محكيّا عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم إذ المعتبر زمان الحكم لا زمان التكلّم، ويدلّ على إرادة المُضيّ أنّه قرأ الزّهري: فَطَرَ."[1]

ومن ذلك الوصف الذي تضمّنه قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[2]، قال ابن عطيّة: " وقرأ أبو حيوة وإبراهيم النّخعي ويحيى بن وثاب (فَلَق الإصباحَ) بفعل ماض، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعلُ اللّيلِ)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجَعَلَ اللّيل)، وهذا لمّا كان (فالق) بمعنى الماضي فكأنّ اللّفظ: فلَق الإصباح وجَعَلَ، ويؤيّد ذلك نصب الشّمْس وَالْقَمَر."[3]

ومن الآيات التي تضمّنت وصفا مضافا بمعنى الماضي قول الله عزّ وجلّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾[4]، قال البيضاوي: " الْحَمْدُ لِلَّهِ فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ مبدعهما من الفَطْر بمعنى الشَقّ، كأنّه شقّ العدم بإخراجهما منه، والإضافة محضة لأنّه بمعنى الماضي"[5] ، وقد استدلّ الرضيّ بهذه الآية على كون إضافة الوصف الذي يكون بمعنى الماضي محضة، ووجه الدّلالة على ذلك هو كون "فاطر" و"جاعل" صفتين للمعرّف.[6]

ومن الأوصاف المضافة التي ذكر المفسِّرون دلالتها على الاستمرار اسم الفاعل " مالك" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[7]، قال الشّربينيّ: " فإن قيل: إضافة اسم الفاعل غير حقيقيّة، فلا تكون مُعطية معنى التّعريف فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ أجيب: بأنّها إنّما تكون غير حقيقيّة إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال كقولك: مالك السّاعة أو غداً، فأمّا إذا قصد به معنى الاستمرار أي: هو موصوف بذلك دائماً فتكون الإضافة حقيقيّة كغافر الذّنب، فصحّ وقوعه صفة للمعرفة؛ فإن قيل: التّقييد بيوم الدّين ينافي الاستمرار لكونه صريحاً في الاستقبال، أجيب: بأنّ معناه الثّبوت والاستمرار من غير اعتبار حدوث في أحد الأزمنة، ومثل هذا المعنى لا يمتنع أن يعتبر بالنّسبة إلى يوم

1- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج4، ص ص 104، 105.

2- الأنعام: 96.

3- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص326.

4- فاطر: 1.

5- البيضاويّ، أنوار التنزيل وأسرار التّأويل، ج4، ص 253.

6- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 898.

7- الفاتحة: 4.

الدّين كأنّه قيل: هو ثابت المالكيّة في يوم الدّين، أو المراد أنّه جعل يوم الدّين لتحقّق وقوعه بمنزلة الواقع فتستمرّ مالكيّته في جميع الأزمنة."[1]

وقال أبو السّعود عن هذه الإضافة: " وخُلوُّ إضافتِه عن إفادة التّعريفِ المسوّغ لوقوعه صفةً للمعرفة إنما هو إذا أُريد به الحالُ أو الاستقبالُ، وأمّا عند إرادة الاستمرارِ الثبوتيّ كما هو اللّائقُ بالمقام فلا ريب في كونها إضافةً حقيقيّة كإضافة الصّفة المشبّهة إلى غير معمولها في قراءة ملك يوم الدّين"[2]، فنفى كون هذه الإضافة لفظيّة، وعدّ دلالة الوصف على الاستمرار أليق بالمقام.

ومن الأوصاف التي أضيفت إلى معمولاتها، في القرآن الكريم، وذكر أهل التّفسير أنّها دالّة على الاستمرار، الوصفان: "غافر" و" قابل" الواردان في قول الله عزّ وجلّ: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[3]، قال أبو حيّان الأندلسيّ: " وَإِنَّمَا جَعَلَ غافر وقابل صِفَتَيْنِ وَإِنْ كَانَا اسْمَيْ فَاعِلٍ، لِأَنَّهُ فُهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِمَا التَّجَدُّدُ وَلَا التَّقْيِيدُ بِزَمَانٍ، بَلْ أُرِيدَ بِهِمَا الِاسْتِمْرَارُ وَالثُّبُوتُ وَإِضَافَتُهُمَا مَحْضَةٌ فَيُعرَفُ، وَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ بِهِمَا الْمَعْرِفَةُ"[4].

والذي يُلحظ في كلام المفسّرين على الآيات التي سُقْناها أنّهم يشترطون في الأوصاف المضافة أن تكون دالّة على الاستمرار الثّبوتي حتّى تكون إضافتها محضة، وهذا على مذهب النّحاة الذين جاء رأيهم متوسّطا بين رأي من يقول بتمحّض إضافة الوصف الدّال على الاستمرار ثبوتيّا كان أم تجدُّديّا، ورأي من يقول بعدم تمحّضها مطلقا.

هذا وقد اختلف المفسّرون في بعض الأوصاف التي أضيفت في القرآن الكريم أهي دالّة على الماضي؟ أم دالّة على الاستمرار؟ ومن تلك الأوصاف المضافة: "شانئك" في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[5]، قال الألوسيّ: " واسم الفاعل أعني شانئ هاهنا قيل بمعنى الماضي ليكون معرفة بالإضافة، فيكون (الأبتر) خبره، ولا يُشكل بمن كان يبغضه عليه الصلاة والسلام قبل الإيمان من أكابر الصّحابة – رضي الله تعالى عنهم – ثمّ هداه الله

1– الشّربينيّ، شمس الدّين محمّد بن أحمد الخطيب، السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق – الأميريّة – ، القاهرة، (دط)، 1285هـ، ج1، ص 10.

2– أبو السّعود، تفسير أبي السّعود – إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص15.

3- غافر: 3.

4– أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج9، ص 233.

5- الكوثر: 3.

تعالى للإيمان وذاق حلاوته، فكان صلّى الله عليه وسلم أحبّ إليه من نفسه وأعزّ عليه من روحه، ولم يكن أبتر لِمَا أنّ الحكم على المشتقّ يفيد عليّة مأخذه، فيفيد الكلام أنّ الأبتريّة معلّلة بالبغض فتدور معه، وقد زال في أولئك الأكابر رضي الله تعالى عنهم؛ واختار بعضهم في دفع ذلك حمل اسم الفاعل على الاستمرار فهم لم يستمرّوا على البغض."[1]

2-5- معاني إضافة الأسماء المُبْهَمة في القرآن الكريم:

ذكرنا أنّ الأصل في الأسماء المُوغِلة في الإبهام نحو "غير" و"مثل" أن تكون إضافتها غير محضة، فلا تتعرّف بإضافتها إلى المعرفة، وأنّ سبب عدم تعرّفها هو عدم انحصارها – في الغالب – لاستحالة الإحاطة بالأمور التي يمكن أن يتغاير أو يتماثل فيها الشّيئان، وبيّنّا أنّها قد تخرج عن الأصل، فتتعرّف إن أريد تعريفها؛ وسنجتزئ فيما يلي بذكر آية قرآنيّة وردت فيها "غير" مضافة إضافة محضة – على الرّاجح – ونذكر أقول بعض المفسّرين والنّحاة النّاشئة عن اختلافهم فيها، ولعلّ ذلك سَيَفِي بتلخيص كلّ ما ذُكر في إضافة الأسماء المبهمة.

وردت "غير" مضافة إلى الاسم الموصول "الَّذِينَ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[2]، قال الزّمخشريّ: " غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ بدل من الذين أنعمت عليهم، على معنى أنّ المنعم عليهم: هم الذين سلموا من غضب اللَّه والضّلال، أو صفة على معنى أنّهم جمعوا بين النّعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السّلامة من غضب اللَّه والضّلال؛ فإن قلت: كيف صحّ أن يقع (غير) صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لا توقيت فيه كقوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[3]؛ "ولأنّ المغضوب عليهم والضّالين خلاف المنعم عليهم، فليس في(غير) إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرّف."[4]

فأمّا الاحتمال الأوّل الذي ذكره الزّمخشريّ في "غير" هو كونها بدلا في الآية، فقد ردّه ابن القيّم، ورأى أنّه فاسد من ثلاثة أوجه، الوجه الأوّل أنّ البدل المقصود منه الثّاني، والأوّل توطئة وتمهيد له، والمقصود في الآية الأوّل أي المنعم عليهم وليس الثّاني؛ والوجه الثّاني أنّ البدل لمّا كان هو المقصودَ بالحكم فإنّه يحسن الاقتصار عليه دون الأوّل، وليس الأمر كذلك

1- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج15، ص 482.

2- الفاتحة: 7.

3- صدر بيت لرجل من بني سلول لم يُعَيَّن اسمه، وعجز البيت: وأَعِفُّ ثمّ أَقُولُ مَا يَعْنِينِي، ينظر: العيني، المقاصد النّحويّة، مج4، ص 1552.

4- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص 30.

في الآية، فإنّه يحسن الاقتصار على الأوّل دون الثّاني، والوجه الثالث أنّ "غير" لا يُعقل ورودها بدلا، وإنّما ترد استثناء أو صفة أو حالا، لأنّها لم توضع مستقلّة، وإنّما وضعت تابعة لغيرها.[1]

وأمّا الاحتمال الثّاني الذي ذكره الزّمخشريّ في موقع "غير" في الآية، هو كونها صفة، ثمّ قدّر اعتراضا على وقوعها صفة للمعرفة وهي لا تتعرّف وإن كانت مضافة إلى المعرفة، وأجاب عن ذلك الاعتراض بجوابين ينفي في الأوّل تعرّف "غير" بالإضافة – على غرار تنكّرها في الاحتمال الأوّل وهو كون "غير" بدلا– ويثبته في الثّاني منهما.

فأمّا الجواب الأوّل الذي علّل فيه صحّة وقوع "غير" نعتا للمعرفة، مع نفي التّعريف عنها فهو قوله: إنّ المنعوت (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) لا توقيت فيه، أي ليس محدودًا[2]، فهو مثل (ال) الدّاخلة على اللّئيم في قول الشّاعر: "وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي" فلم تفده تعريفا، وقد ردّ ابن القيّم هذا الجواب بقوله: " واستشهاده بالبيت معناه: أنَّ الفعل نكرة وهو "يسبّني"، وقد أوقعه صفةً للّئيم المعرفة باللّام، لكونه غير معيّن، فهو في قوَّة النّكرة، فجاز أن يُنعت بالنّكرة، فكأنّه قال: على لئيمٍ يسبّني، وهذا استدلال ضعيف، فإنّ قوله: "يسبّني" حال منه لا وصف، والعامل فيه فعل المرور، والمعنى: أمرُّ على اللّئيم سابًّا لي، أي: أمرُّ عليه في هذه الحال، فأتجاوزه ولا أحتفل بسبّه."[3]

وأمّا الجواب الثّاني على الاعتراض هو أنّ المغضوب عليهم والضّالين خلاف المُنْعَم عليهم، فليس في "غير" الإبهام الذي يأبى عليها أن تتعرّف ، أي أنّ جهة الغيريّة انحصرت فزال عن "غير" الإبهام الذي كان يمنعها من التّعرّف؛ قال الرضيّ الإسترآبادي: " إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدٌّ غير المغضوب عليهم، فتعرّف (غير المغضوب عليهم) لتخصّصه بالمرضيّ عنهم، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشّجاعة ونحو ذلك فقيل: جاء مثلك كان معرفة... فكلّ شيء خلص لك بعينه من سائر أمّته فهو معرفة." [4]

وقد استحسن ابن القيّم هذا الجواب، وعدّه هو الصّحيح، وقال: "... أنّ(غيرًا) ههنا قد تعرَّفت بالإضافة، فإنّ المانع لها من تعريفها شدّة إبهامها وعمومها في كلِّ مغايرٍ للمذكور،

1– ينظر: ابن القيّم، بدائع الفوائد، مج1، ج2، ص ص،251، 252.

2– ينظر: الطّيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، ج1، ص 760.

3– ابن القيّم، بدائع الفوائد، مج1، ج2، ص 252.

4– الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص 884.

فلا يحصل بها تعيين، ولهذا تجري صفة على النّكرة، فتقول: رجلٌ غيرُك يقول كذا ويفعل كذا، فتجري صفةً للنكرة مع إضافتها إلى المعرفة، ومعلوم أن هذا الإبهام يزول بوقوعها بين متضادَّين يذكر أحدهما ثم تضيفها إلى الثاني، فيتعيّن بالإضافة، ويزول الإبهام الذي يمنع تعريفها بالإضافة....وهكذا قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فالمُنْعَم عليهم هم غير المغضوب عليهم."[1]

وقد نقل الرضيّ عن ابن السّراج أنّه قدح في هذا الجواب بقول الله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[2]، مع أنّ معنى: غير الذي كنّا نعمل الصّلاح لأنّ عملهم كان فاسدا، وأجاب بأنّه على البدل، أو بأنّ غيرا محمولة على الأكثر مع كونها صفة، لأنّ الأغلب فيها عدم التّخصيص بالمضاف إليه.[3]

وذكر ابن القيّم قاعدة عامّة في "غير" تصلح جوابا لما اعترض به ابن السّرّاج وهي " أنّ (غيرًا) هي نفس ما تكون تابعة له وضِدّ ما هي مضافة إليه، فهي واقعة على متبوعها وقوع الاسم المرادَف على مرادفه، فإنّ المعرّف هو تفسير غير المنكّر، والمُنْعَم عليهم هم (غير المغضوب عليهم)، هذا حقيقة اللّفظة، فإذا كان متبوعها نكرة لم تكن إلّا نكرة، وإن أضيفت كما إذا قلت: رَجُلٌ غيرك فعل كذا وكذا، وإذا كان متبوعها معرفةً لم تكن إلّا معرفة، كما إذا قلت: المحسنُ غيرُ المسيء محبوبٌ."[4]

2-6- معاني الإضافات المسمّاة: "الشّبيهة بالمحضة" في القرآن الكريم:

2-6-1- معاني إضافة الموصوف إلى صفته في القرآن الكريم:

لمّا كان بيان العلاقة التي على أساسها ارتبط المضاف بالمضاف إليه من ضروريّات بيان معنى التّركيب الإضافي، فقد اجتهد المفسّرون في استجلائها وبيانها، وممّا بيّنوه من ذلك كون المضاف موصوفا، والمضاف إليه صفة لذلك الموصوف في التّراكيب الإضافيّة التي كان هذا حالها، وفيما يلي عرض نماذجَ من ذلك.

من الإضافات التي وردت في القرآن الكريم، وأتى المضاف إليه فيها صفة – في الأصل – للمضاف، إضافة "دَائِرَةُ السَّوْءِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾[5]، قال أبو

1- ابن القيّم، بدائع الفوائد، مج1، ج2، ص 253.

2- فاطر: 37.

3- ينظر: الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، قسم 1، مج2، ص ص 884، 885.

4- ابن القيّم، بدائع الفوائد، مج1، ج2، ص 253.

5- التّوبة: 98.

حيّان: " وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وُصِفَتِ الدَّائِرَةُ بِالْمَصْدَرِ كَمَا قَالُوا: رَجُلُ سَوْءٍ فِي نَقِيضِ رَجُلِ صِدْقٍ".[1]

ومن إضافة الموصوف إلى صفته في القرآن الكريم إضافة "دَعْوَةُ الْحَقِّ" في قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾[2]، قال أبو حيّان: " وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾[3]، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِلَّهِ الدَّعْوَةُ الْحَقُّ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ بَاطِلَةٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الدَّعْوَةُ لَهُ هِيَ الدَّعْوَةُ الْحَقّ".[4]

وممّا أضيف فيه الموصوف إلى صفته في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[5]، قال الشّيخ ابن عاشور في تقرير ذلك: "وَإِضَافَةُ مَكْرَ إِلَى السَّيِّئِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مِثْلُ: عِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَأَصْلُهُ: أَنْ يَمْكُرُوا الْمَكْر السيّء بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ."[6]

ونجد أهل التّفسير– أحيانا– لا يكتفون ببيان أنّ المضاف إليه صفة للمضاف، بل يذكرون العلّة البلاغيّة التي استلزمت تلك الإضافة أو لزمت عنها، ومن ذلك:

قولهم في إضافة " قَدَمَ صِدْقٍ" في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[7] : "وأضيف القدم إلى الصّدق وهو نعته كقولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وحبّ الحصيد؛ والفائدة في هذه الإضافة: التّنبيه على زيادة الفضل ومدح القدم؛ لأنّ كلّ شيء أضيف إلى الصّدق فهو ممدوح، ومثله في مقعد صدق، ومدخل صدق."[8]

ومن الإضافات التي أضيف فيها الموصوف إلى صفته وبيّن أهل التّفسير بلاغتها إضافة "وعد" إلى "الحقّ" في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ

1– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص 492.
2- الرعد: 14.
3- النّحل: 30.
4– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص 367.
5- فاطر: 43.
6– ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج22، ص 334.
7- يونس: 2.
8– الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج12، ص 133.

وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾[1]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَإِضَافَةُ وَعْدَ إِلَى الْحَقِّ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةً فِي الِاتِّصَافِ، أَيِ الْوَعْدُ الْحَقُّ الَّذِي لَا نَقْضَ لَهُ".[2]

ومن ذلك: إضافة "عذاب الخزي" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[3]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَيُقَدَّرُ قَبْلَ الْإِضَافَةِ: لِنُذِيقَهُمْ عَذَابًا خِزْيًا، أَيْ مُخْزِيًا، فَلَمَّا أُرِيدَتْ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ قِيلَ: عَذابَ الْخِزْيِ، لِلْمُبَالَغَةِ أَيْضًا، لِأَنَّ إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِي الِاتِّصَافِ، حَتَّى جُعِلَتِ الصِّفَةُ بِمَنْزِلَةِ شَخْصٍ آخَرَ يُضَافُ إِلَيْهِ الْمَوْصُوفُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مُحَسِّنِ التَّجْرِيدِ؛ فَحَصَلَتْ مُبَالَغَتَانِ فِي قَوْلِهِ: عَذابَ الْخِزْيِ: مُبَالَغَةُ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ، وَمُبَالَغَةُ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ".[4]

2-6-2-معاني إضافة الصّفة إلى الموصوف في القرآن الكريم:

ورد في القرآن الكريم كثير من التّراكيب الإضافيّة التي جاءت فيها الصّفة مضافة إلى موصوفها في المعنى، وقد بيّن أهل التّفسير ذلك في معرض شرحهم للآيات القرآنيّة التي تضمّنت إضافات من ذلك النّوع.

فمِن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾[5]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَانْتَصَبَ حَقَّ تِلاوَتِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَيْ تِلَاوَةً حَقًّا".[6]

وممّا أضيفت فيه الصّفة إلى موصوفها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[7]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَ(عَزْمِ الْأُمُورِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَيِ الْأُمُورِ الْعَزْمِ، وَوَصَفَ الْأُمُورَ وَهُوَ جَمْعٌ بِعَزْمٍ وَهُوَ مُفْرَدٌ لِأَنَّ أَصْلَ عَزْمٍ أَنَّهُ مَصْدَرٌ فَيَلْزَمُ لَفْظُهُ حَالَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ هُنَا مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، أَيْ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهَا".[8]

1- إبراهيم: 22.

2- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج13، ص 219.

3- فصّلت: 16.

4- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج24، ص 261.

5- البقرة: 121.

6- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص696.

7- آل عمران: 186.

8- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج4، ص190.

ومن الآيات القرآنيّة التي تضمّنت إضافتين من هذا النّوع قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[1]، فالإضافة الأولى هي: (شَيَاطِينَ الْإِنْسِ)، وقد قال أبو حيّان فيها: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ شَياطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، أَيِ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ الشَّيَاطِينَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِنْسِ شَيَاطِينُ، وَمِنَ الْجِنِّ شَيَاطِينُ، وَالشَّيْطَانُ هُوَ الْمُتَمَرِّدُ مِنَ الصِّنْفَيْنِ كَمَا شَرَحْنَاهُ؛ وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ".[2]

والإضافة الثّانية هي: (زُخْرُفَ الْقَوْلِ)، وقد قال الطّاهر بن عاشور فيها: " وَالزُّخْرُفُ: الزِّينَةُ، وَسُمِّيَ الذَّهَبُ زُخْرُفًا لِأَنَّهُ يُتَزَيَّنُ بِهِ حُلِيًّا، وَإِضَافَةُ الزُّخْرُفِ إِلَى الْقَوْلِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، أَيِ الْقَوْلِ الزُّخْرُفِ: أَيِ الْمُزَخْرَفِ، وَهُوَ مِنَ الْوَصْفِ بِالْجَامِدِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْمُشْتَقِّ، إِذْ كَانَ بِمَعْنَى الزَّيْنِ".[3]

ومن الآيات القرآنيّة التي تضمّنت إضافتين من هذا النّوع أيضا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾[4]، قال الإستانبولي فيهما: " وَذَرُوا أي: اتركوا أيّها المؤمنون ظاهِرَ الْإِثْمِ وَباطِنَهُ من إضافة الصّفة الى الموصوف أي: الإثم الظّاهر والإثم الباطن."[5]

ونجد بعض أهل التّفسير يذكرون أحيانا الغرض البلاغي لهذا النّوع من الإضافة؛ و من ذلك: ما ذكره محمّد الأمين الأرمي في معرض تعديده لضروب البلاغة التي تضمّنها الآيات [106- 114]، من سورة البقرة، ومن ضمنها قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[6]، حيث قال فيها: " ومنها: إضافة الصّفة إلى الموصوف في قوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾؛ أي: الطّريق المستوي، وفي التّعبير به نهاية التّبكيت والتّشنيع لمن ظهر له الحقّ، فعدل عنه إلى الباطل."[7]

1- الأنعام: 112.

2- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص 624.

3- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج8- أ، ص 10.

4- الأنعام: 120.

5- الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، ج3، ص94.

6- البقرة: 108.

7- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج2، ص 227.

ومن ذلك إضافة "حَقَّ جِهَادِهِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[1]، التي قال فيها الطّيبيّ " قال القاضي: معنى (حَقَّ جِهَادِهِ) جهاداً فيه حقاً خالصاً لوجهه، فعُكس وأضيف الحقُّ إلى الجهاد مبالغةً؛ يعني: أصلُ المعنى: وجاهدوا في الله جهاداً حقاً، فهو يفيد أن هناك جهاداً واجباً، والمطلوب منهم الإتيان به، فإذا عُكس وأضيف الصفةُ إلى الموصوف بعد الإضافة إلى الله تعالى أفاد إثبات جهادٍ مختصٍّ بالله تعالى."[2]

ومن ذلك إضافة "حُسْن مآبٍ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾[3]، التي قال الألوسيّ في شرحها: " وإضافة (حسن) إلى مَآبٍ من إضافة الصّفة إلى الموصوف، إمّا بتأويل: مآبٍ ذي حُسْنٍ، وإمّا بدونه قصدا للمبالغة."[4]

هذا وقد بيّنّا أنّ مذهب جمهور النّحاة في إضافة الصّفة إلى موصوفها أنّها على معنى (من)، وكذلك قال الزّمخشريّ في تفسير قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾[5]، حيث قال: " فإن قلت: الإضافة في: (يَتامَى النِّساءِ) ما هي؟ قلت: إضافة بمعنى (من) كقولك: عندي سَحْقُ عمَامَةٍ."[6]

2-6-3- معاني إضافة المُسمّى إلى الاسم في القرآن الكريم:

ذكرنا أنّ العرب قد أضافت المُسمّى إلى اسمه كما في "سعيد كُرْزٍ"، و"شهر رمضان"، و"ذا صباح"، و"يوم الخميس" و"ذات مرّة"...إلخ، وذكرنا أنّ النّحاة قد أسموا هذا النّوع من الإضافة بـ: "الإضافة البيانيّة" على غرار إضافة الشّيء إلى جنسه، كما بيّنّا أنّ الفرق بين إضافة المسمّى إلى الاسم، وإضافة الشّيء إلى جنسه، هو أنّ الأولى على معنى (اللّام)، وبين المتضايفين فيها عموم وخصوص مطلق، والثّانية على معنى (من)، وبين المتضايفين فيها عموم وخصوص من وجه؛ وفيما يلي سنعرض بعض الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها من هذا النّوع، ونذكر كلامهم فيها.

من الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها من إضافة المسمّى إلى الاسم إضافة: "ذَاتَ الْيَمِينِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ

1- الحجّ: 78.

2- الطّيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، ج10، ص 536.

3- ص: 49.

4- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج12، ص 203.

5- النّساء: 127.

6- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص 262.

الْيَمِينِ﴾[1]، قال الشّهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي: " وحقيقتها الجهة ذات اسم اليمين، يعني أنه من إضافة المسمّى إلى الاسم وليست ذات مقحمة، إذ المعنى يميناً وشمالاً، وهو منصوب على الظرفيّة."[2]

ومن الإضافات التي ذكروا جواز كونها من إضافة المسمّى إلى اسمه في القرآن الكريم إضافة "سَيْلَ الْعَرِمِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾[3]، قال ابن عاشور: " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَرِمِ اسْمًا لِلسَّيْلِ الَّذِي كَانَ يَنْصَبُّ فِي السَّدِّ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الِاسْمِ، أَيِ السَّيْلُ الْعَرِمُ".[4]

ومن إضافة المسمّى إلى الاسم في القرآن الكريم إضافة: " شَجَرَةُ الزَّقُّومِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾[5]، قال محمّد الأمين الأرمي: "والزّقوم اسم شجرة صغيرة الورق، مرّة كريهة الرّائحة، تكون بتِهامة يعرفها المشركون، سُمِّيت بها الشّجرة الموصوفة بقوله: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ ...﴾ إلخ، والإضافة فيها من إضافة المسمّى إلى الاسم."[6]

ويعبّر أهل التّفسير عن هذه الإضافة أيضا بإضافة العامّ إلى الخاص، على اعتبار أنّ المضاف فيها أعمّ من المضاف إليه عموما مطلقا، ومن ذلك قول النّيسابوري في إضافة: "شهر رمضان" الواردة في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[7] ، – قال – : " وشهر رمضان يجمع على رمضانات وأرمضاء، وإضافة الشّهر إليه إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولو لم يتلفّظ بالشّهر جاز."[8]

1- الكهف: 17.

2– الخفاجي، شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر المصري، حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997م، ج6، ص 142.

3- سبأ: 16.

4– ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج22، ص 169.

5- الصّافّات: 62.

6– الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج24، ص 195.

7- البقرة: 185.

8– النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن محمّد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان،ج1، ص500.

ومن ذلك قول أبي حيّان الأندلسيّ في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾[1]، – قال – : " وَقَالَ الْجُمْهُورُ سَيْناءَ اسْمُ الْجَبَلِ كَمَا تَقُولُ: جَبَلُ أُحُدٍ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ."[2]

ومن ذلك أيضا قول محمّد الأمين الأرمي في إضافة "عِلْم الْيَقِينِ" الواردة في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾[3] : " ويمكن أن تكون الإضافة فيه من إضافة العامّ إلى الخاصّ بناء على أنّ اليقين أخصّ من العلم، فإنّ العلم قد يعمّ الظنّ واليقين، فتكون إضافته كإضافة بلد بغداد، ويدلّ قولهم: العلم اليقين بالوصف."[4]

وسمّى ابن القيّم إضافة المسمّى إلى الأسم بإضافة الجنس إلى نوعه، حين قال في إضافة "عِلْم الْيَقِينِ"، و"عَين الْيَقِينِ"، و "حقّ الْيَقِينِ": " فليست هذه الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى صفته، بل من إضافة الجنس إلى نوعه فإنّ العلم والعين والحق أعمّ من كونها يقيناً، فأضيف العامّ إلى الخاصّ مثل بعض المتاع وكلّ الدّراهم، ولمّا كان المضاف والمضاف إليه في هذا الباب يصدقان على ذات واحدة بخلاف قولك دار عمرو وثوب زيد، ظنّ من ظنّ أنّها من إضافة الموصوف إلى صفته وليس كذلك."[5]

وكذلك صنع الشيّخ الطّاهر بن عاشور حين قال في إضافة: "عَذَابَ الْحَرِيقِ" الواردة في قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[6] : " وَإِضَافَةُ الْعَذَابِ إِلَى الْحَرِيقِ مِنْ إِضَافَةِ الْجِنْسِ إِلَى نَوْعِهِ، لِبَيَانِ النَّوْعِ، أَيْ عَذَابًا هُوَ الْحَرِيقُ، فَهِيَ إِضَافَةٌ بَيَانِيَّةٌ".[7]

وكذلك سمّى الشّيخ ابن عاشور هذه الإضافة بيانيّة، كما هو ظاهر في شرحه للإضافة الأخيرة، وقد ذكر في موضع آخر، وبالضّبط في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[8] بلاغة هذا النّوع من الإضافة فقال: " وكُلُّ ذلِكَ هُوَ نفس السّيّئ فإضافة

1- المؤمنون: 20.

2– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص 555.

3- التّكاثر: 5.

4– الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج32، ص 286.

5– ابن قيّم الجوزيّة، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب، التّبيان في أيمان القرآن، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، جدّة، (دط)، (دت)، ص ص 286، 287.

6- الأنفال: 50.

7– ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج10، ص 41.

8- الإسراء: 38.

(سَيِّئ) إِلَى ضَمِيرِهِ إِضَافَةٌ بَيَانِيَّةٌ تُفِيدُ قُوَّة صفة السيء حَتَّى كَأَنَّهُ شَيْئَانِ يُضَافُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ؛ وَهَذِهِ نُكْتَةُ الْإِضَافَةِ الْبَيَانِيَّةِ كُلَّمَا وَقَعَتْ."[1]

2-6-4- معاني إضافة المُلغى إلى المُعْتَبر في القرآن الكريم:

ذكرنا زعم بعض النّحاة أنّ العرب أضافت ما لا يعتدّ به إلى ما يعتدّ به، كقولهم: "هذا حيُّ زيدٍ"، وكقول الشّاعر[2]: إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا، وقول الشّاعر[3]: ''وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ''؛ قال ابن مالك: " قال الفارسي: من إلغاء المضاف ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[4]، أي كمن هو في الظلمات، و﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾[5]، أي: الجنّة التي وُعد المتقون فيها أنهار."[6]

وبيّنا بأنّ الصّحيح بأنّ المُضَافات ليست مُلغاة، ولا هي مُقحمة فيما قالته العرب ممّا ذكرناه من أمثلة؛ وإذا كان كلام العرب منزّها عن الزّيادة التي تخلو من فائدة، فكلام الله عزّ وجلّ أولى بالتّنزيه عن ذلك، بل إنّ وجود مثل هذه الإضافات في كلام العليم الخبير، دليل على فصاحة العرب البالغة إذ جرت بمثلها ألسنتُهم، وسنبرهن على كلّ هذا بذكر بعض الإضافات القرآنيّة التي أُدُّعِيَ فيها أنّ الجزء الأوّل منها مُقحم، وذكرِ كلام محقّقي النّحاة والبيانيّين فيها.

من الإضافات القرآنيّة التي أُدُّعِيَ أنّ المضاف فيها مُقحم، إضافة: "اسْم رَبِّكَ" في قول الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[9].

ممّن نقل من أهل التّفسير أنّ المضاف "اسم" في قوله تعالى: ﴿اسْمُ رَبِّكَ﴾ في الآيات الثّلاثة مُقْحم، القاسميّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾[10]، حين قال: "وقيل: لفظ

1- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج15، ص105.

2- تقدّم تخريجه، ص66.

3- تقدّم تخريجه، ص 117.

4- الأنعام: 122.

5- محمّد: 15.

6- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 112.

7- الرّحمن: 78.

8- المزّمّل: 8.

9- الأعلى: 1.

10- الرّحمن: 78.

(اسم) مقحم، كقوله: إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا"[1]، ومن هؤلاء محمّد الأمين الأرمي الذي في تفسير قول الله سبحانه وتعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[2]، حين قال: " وقيل: لفظ (اسم) مقحم كقوله: ''إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا''..."[3]، ومن هؤلاء محمود شكري الألوسيّ الذي قال في تفسير الآية السّابقة من سورة الأعلى: " وذهب كثير إلى أنّه مُقحم، وهو قد يُقْحَم لضرب من التّعظيم على سبيل الكناية، ومنه قوله لبيد: إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ."[4]

والذي يُلحظ ممّا ذكرناه أنّ دعوى إقحام المضاف في إضافة "اسْمُ رَبِّكَ" ليست محلّ إجماع بين علماء التّفسير، وإنّما هي قول من أقوال كثيرة قيلت في تفسير تلك الإضافة؛ كما أنّ من قال بإقحام المضاف فيها قد ذكر حصول فائدة من ذلك الإقحام وهي: التّعظيم على سبيل الكناية على ما نقله محمود شكري الألوسيّ في تفسيره "روح المعاني"، وإذ قد حصلت فائدة من الإضافة فلا إقحام إذن؛ وأهمّ ما يُلحظ في هذه الدّعوى أنّها مبنيّة على دعوى أخرى، وهي كون المضاف مُقحم في قول لبيد: ''ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا''، وقد بيّنّا بطلان تلك الدّعوى في الفصل السّابق، فبطلان ما بُنِي عليها ظاهر – إذ كان من كلام الله – من باب أولى.

وقد بيّن أبو القاسم السّهيلي فائدة إضافة "اسم" إلى "ربّك" في الآيات السّابقة فقال بعد أن ذكر أشهر ما ذُكِر في تفسيرها وضعّفه: " والقول السّديد في ذلك – والله المستعان – أن نقول: الذّكر على الحقيقة محلّه القلب، لأنّه ضدّ النّسيان، والتّسبيح نوع من الذّكر، فلو أُطلِق الذّكر والتّسبيح لما فُهم منه إلّا ذلك، دون اللّفظ باللّسان، والله – عزّ وجلّ – إنّما تعبّدنا بالأمرين جميعاً، ولم يتقبّل من الإيمان إلّا ما كان قولاً باللّسان، واعتقاداً بالجنان، فصار معنى الآيتين في هذا: اذكر ربّك وسبّح ربّك، بقلبك ولسانك، وكذلك أقحم[5] الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلوا الذّكر والتّسبيح من اللّفظ باللّسان، لأنّ الذّكر بالقلب مُتعلَّقُه بالمُسمّى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذّكر باللّسان متعلّقه اللّفظ مع ما يدلّ عليه، لأنّ اللّفظ لا

1– القاسمي، محمّد جمال الدّين، محاسن التّأويل، ج9، ص114.

2- الأعلى: 1.

3– الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج28، ص 329.

4– الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج15، ص 314.

5– لعلّه أطلق الإقحام مشاكلةً لكلام القوم، أو أنّه أراد به مطلق الإدخال الذي يشمل المُدْخَل لفائدة، ولغير فائدة.

يُراد لنفسه؛ فلا يتوهّم أحد أنّ اللّفظ هو التّسبيح دون ما يدلّ عليه من المعنى، هذا ما لا يذهب إليه خاطر، ولا يتوهّمه ضمير؛ فقد وضحت تلك الحكمة التي من أجلها أُقحم ذكر الاسم، وأنّه به كملت الفائدة، وظهر الإعجاز في النّظم والبلاغة في الخطاب."[1]

وقال ابن القيّم مقرّرا هذا التّفسير، مستحسنا له: " وعبّر لي شيخنا أبو العبّاس ابن تيمية قدّس الله روحه عن هذا المعنى بعبارة لطيفة وجيزة فقال: المعنى سَبِّح ناطقا باسم ربك متكلّما به، وكذا: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ المعنى: سَبِّح ربّك ذاكرا اسمه؛ وهذه الفائدة تساوي رحلة لكن لمن يعرف قدرها؛ فالحمد لله المنّان بفضله، ونسأله تمام نعمته."[2]

ومن الإضافات القرآنيّة التي أُدّعي أنّ المضاف فيها مُقْحَمٌ إضافة "مَقَامَ رَبِّهِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾[4]، قال أبو حيّان في تفسير الآية الأولى بعد أن ذكر قولين آخرين: " .. وَقِيلَ: مَقَامَ مُقْحَمٌ، وَالْمَعْنَى: وَلِمَنْ خَافَ رَبَّهُ، كَمَا تَقُولُ: أَخَافُ جَانِبَ فُلَانٍ يَعْنِي فُلَانًا."[5]

ولكنّ أبا حيّان ذكر ذلك القول على سبيل الحكاية لما ذُكر في تفسير الآية من أقوال، ولم يتبنّه أو يرتضه، والدّليل على ذلك قوله في تفسير الآية الثّانية : " وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ: أَيْ مَقَامًا بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْجَزَاءِ، وَفِي إِضَافَةِ الْمَقَامِ إِلَى الرَّبِّ تَفْخِيمٌ لِلْمَقَامِ وَتَهْوِيلٌ عَظِيمٌ وَاقِعٌ مِنَ النُّفُوسِ مَوْقِعًا عظيما"[6]، فأثبت فائدة معنويّة لأضافة المقام إلى الربّ، وهذا يستلزم القول بأن لا إقحام في الآية.

وقد بيّنا في الفصل السّابق أنّ المضاف "مقام" في قول الشّاعر: ''وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ'' غير مقحم، وذكرنا الفائدة المعنويّة المتحصّلة من ذكره، فيكون نفي إقحامه في كلام الله عزّ وجلّ من باب أولى كذلك.

وأمّا ما نقله ابن مالك من قول الفارسيّ من أنّ المضاف "مَثَل" مُلغًى في قول الله سبحانه: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[7]، والمراد: كمن هو في الظلمات، و﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ

1- السُّهيليّ، نتائج الفكر في النّحو، ص 35.

2- ابن القيّم، بدائع الفوائد، مج1، ج1، ص 27.

3- الرّحمن: 46.

4- النّازعات: 40.

5- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج10، ص 67.

6- المرجع نفسه، ج10، ص 401.

7- الأنعام: 122.

الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾[1]، والمقصود: الجنّة التي وُعد المتقون فيها أنهار[2]، فهو خلاف ما أثبته أهل التّفسير من أنّ المضاف مُرادٌ غير ملغًى، كقول ابن عرفة في تفسير الآية الأولى: " قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ إن قلت: هلّا قيل كمن هو في الظّلمات؟ قال: والجواب أنّ هذا أبلغ، لأنّ قولك: مثلك لَا يفعل أبلغ من قولك: أنت لَا تفعل هذا؛ لاقتضاء الأوّل نفي الفعل ونفي القابليّة للفعل، والثّاني إنّما يقتضي نفي الفعل."[3]

وأمّا دعوى كون المضاف مُلغًى في الآية الثّانية، فقد قال الدّكتور فضل حسن عبّاس في تفنيدها: " والحقّ أنّ القول بالزّيادة كما يُذهِب رونق اللّفظ، فهو مُخلٌّ بالمعنى كذلك، فالمثل في الآية الكريمة ليس هو الذي شُبِّهَ مضْرِبُه بمورِدِه... وإنّما المراد بالمثل في الآية الكريمة الصّفة العظيمة الشّأن، وتفصيل هذا أنّ المثل قد يُطلق على ما يضربه النّاس للاعتبار، وعلى الحال العجيبة، وعلى الصّفة إذا كان فيه غرابة؛ وقوله سبحانه: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾، أي: صِفتُها العجيبة الشّأن، العظيمة في غرابتها، ممّا يُتلى عليكم، فلو أنّ هذه الكلمة قد حُذِفت، لذهب هذا المعنى الذي تقصده الآية، ولما كان للنّظم الكريم هذا الحسن، فهو لا يريد أن يخبر أنّ الجنّة فيها كذا، وإنّما يريد أن ينبّه النّاس إلى صفتها العظيمة، مُصدِّرا ذلك البيان بكلمة (مَثَل) ليشدّ النّفوس، ويجتلب الآذان، ويختلب الأذهان."[4]

2-6-5- معاني إضافة المُعْتَبر إلى المُلغى في القرآن الكريم:

قدّمنا ذكر دعوى بعض النّحاة بأنّ في كلام العرب إضافات يكون فيها المُضَاف إليه مُلغًى، كقولهم: مررت برجلٍ حَسنِ وَجْهِهِ، وحسنِ وَجْهٍ، وقولهم: اضرِب أيُّهم أساء، وكقول الشّاعر[5]:

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ ***** لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

وبيّنا بأنّ الصّحيح هو كون المضاف إليه في الأمثلة السّابقة غير ملغًى، وأنّ فائدة الإضافة إليه ظاهرة، وبخاصّة في المثالين الأوّلين، وهما المثالان اللّذان وُجِدَت لهما نظائر في القرآن الكريم، وأمّا المثال الأخير المتضمّن لإضافة "بَغْدَادِ العِرَاقِ" وإضافة: " دِمَشْقِ الشَّامِ " فليس يعنينا هنا لانعدام نظائره في القرآن الكريم.

1- محمّد: 15.

2- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 112.

3- ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ج2، ص 188.

4- فضل حسن عبّاس، لطائف المنّان وروائع البيان في نفي الزّيادة والحذف في القرآن، دار النّفائس، الأردنّ، ط2، 2019م، ص253.

5- تقدّم تخريجه، ص66.

فمن التّراكيب الإضافيّة المُشْبِهة لقولهم: "مررت برجلٍ حَسنِ وَجْهِهِ"، أو "حسنِ وَجْهٍ" في القرآن الكريم، قول الله عزّ وجلّ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[1]، فإضافة: "شَدِيدُ الْقُوَى" تتّحد مع إضافة: "مررت برجلٍ حَسنِ وَجْهِهِ"، أو"حسنِ وَجْهٍ"، في العلّة التي أوجبت لأولئك النّحاة أن يحكموا على المضاف إليه "وجه" فيها بأنّه مُلغىً، وهي كون الحَسَن في الحقيقة هو الوجه، فصارت إضافة الحُسْن إليه من إضافة الشّيء إلى نفسه[2]، وكذلك الشّديدة في الحقيقة هي القُوى، فإضافة الشّدّة إليها – قياسا على زعمهم – من إضافة الشّيء إلى نفسه.

غير أنّنا بيّنّا بطلان زعمهم، بما ذكرنا من أنّ الصّفة لا تضاف لمرفوعها حتّى يقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالحُسْن وإن كان للوجه حقيقة، لكنّه لصاحب الوجه مجازا، بدليل تأنيثهم للصّفة تبعا للموصوف الذي تحوّل إسنادها إليه، وعدم تذكيرها تبعا لمرفوعها الذي كانت مسندة إلي ضميره قبل الإضافة، في نحو: هند حسنة الوجه، فليس هنالك إضافة للشّيء إلى نفسه[3].

وكذلك نقول في قوله عزّ وجلّ: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾[4]، بأنّ " الشّديد" قبل الإضافة مسند إلى:" القُوى"، ولم يضف إليها حتّى قُدّر تحويل إسناده عنها إلى إتباعه لموصوف محذوف، وهو الملك جبريل عليه السّلام، بدليل تذكيره – أيّ: شديد– تبعا للملك، وعدم تأنيثه تبعا للقوى التي كان مسندا إليها قبل الإضافة.

ومن التّراكيب الإضافيّة المُماثلة لقولهم: "اضرِب أيُّهم أساء " في القرآن الكريم، قول الله عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[5]، فأيّ الموصولة في الموضعين معرّفة بالإضافة، ومعرّفة بِصِلَتِها، وهذا مأخذ حكم النّحاة على ما تضاف إليه بالإلغاء، قالوا: " فلو كان ما تضاف إليه معتدّا به لزم اجْتِمَاع مُعَرِّفَين على مُعَرَّف واحد، وهو ممنوع، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع "[6]

لكنّنا بيّنا أنّ تّعريف "أي " بالإضافة أفاد إزالة إبهامها من جهة نفسها، وتعريفها بصلتها أفاد تميّزها عن سائر أقسامها، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهة واحدة، فالمضاف إليه معتبر

1- النّجم: 5.

2– ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج7، ص 3193.

3– ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 244.

4- النّجم: 5.

5- مريم: 69.

6– ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 113.

غير ملغًى[1]؛ وعلى هذا نقول بأنّ تعريف "أيٍّ الموصولة" بالإضافة في قول الله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أزال إبهامها الكامن فيها قبل الإضافة، وأفاد أنّ محلّ النزع هو: "كلّ شيعة" أي: كلّ طائفة، ودلّ على ذلك إضافة "أيٍّ إلى ضميرهم، وتعريفها بالصّلة أفادت اختصاص النزع بأشدّ العُتاة، قال الشّوكانيّ: " وَمَعْنَى: أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا مَنْ كَانَ أَعْصَى لِلَّهِ وَأَعْتَى فَإِنَّهُ يَنْزِعُ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ طَوَائِفِ الْغَيِّ وَالْفَسَادِ أَعَصَاهُمْ وَأَعْتَاهُمْ."[2]

وجدير بالذّكر أنّنا لم نعثر على إشارة من المُفسّرين إلى هذا النّوع من الإضافة، أيّ إضافة المعتبر إلى الملغى، رغم وجود أمثال الإضافات التي ادُّعي فيها ذلك من كلام العرب في القرآن الكريم، وهذا دليل على ضعف أدلّة النّحاة المُثبتين لإلغاء المضاف إليه في المواضع المذكورة، ودليل على كونها أذهب في البعد من أدلّة إلغاء المضاف.

2-6-6- معاني إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد في القرآن الكريم:

ذكر ابن مالك أنّ هناك تراكيب إضافيّة يضاف فيها المُؤَكَّد المُؤَكِّد ، وبيّن أنّ ذلك أكثر ما يكون في أسماء الزّمان المُبْهَمة كـ "حينئذٍ" و"يومئذٍ"[3]، وهو ما وجد في القرآن الكريم نحو قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[5]، وقوله جلّ ذكره: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[6]...ألخ.

وقد بيّنّا أنّ من النُّحَاة من نفى أن تكون إضافة أسماء الزّمان المُبْهَمة إلى "إذ" للتّأكيد، وعدّها من إضافة العامّ إلى الخاصّ، لتخصيص الظّرف الثّاني بالجملة التي أعربت مُضَافا إليه، وهي الجملة التي حذفت وقام مقامها التّنوين[7]، وهو الرّاجح، وعليه مشى أهل التّفسير، فلم يعدّوا الإضافة في "يومئذ"، للتّأكيد، بل عدّها من عُني بذكر معناها من إضافة العامّ إلى الخاصّ، كما صنع الألوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[8] حيث

1- ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج4، ص 33.

2- الشّوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التفسير، ص 896.

3- ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3، ص 109.

4- النّساء: 42.

5- الكهف: 99.

6- الحجّ: 56.

7- ينظر: الصبّان، حاشية الصبّان على الأشموني،ج2، 365، وعبّاس حسن، النّحو الوافي، ج3، ص 45.

8- الحجّ: 56.

قال: " والتّنوين في "إذ" عوض عن المضاف إليه، وإضافة يوم إليه من إضافة العامّ إلى الخاصّ"[1]، وعلى هذا فالإضافة في هذه الآية، وفي نظائرها مفيدةٌ لمعنى التّخصيص.

هذه هي الإضافات شبه المحضة التي وجدنا لها نظائر في القرآن الكريم، وأمّا "إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف"، فلم تقع في القرآن الكريم، ولذلك لم نتطرّق إليها.

المبحث الثالث: معاني الإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:

3-1- الفوائد اللّفظية للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:

تقدّم معنا أنّ النّحاة أطلقوا على الإضافة غير المحضة تسمية الإضافة اللّفظيّة، لأنّهم رأوا أنّ فائدتها راجعة إلى اللّفظ، وذكروا أنّ العلل اللّفظيّة التي تأتي هذه الإضافة لأجلها ثلاثة، وهي التّخفيف، ورفع القبح، والتّشبيه بنحو الحسن الوجه، وقد وُجدت في القرآن الكريم كثير من الإضافات اللّفظيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها للتّخفيف، وإضافة واحدة على قراءة عليٍّ رضي الله عنه أفادت التّشبيه بالحسن الوجه، ولم توجد ولو إضافة واحدة مفيدةٌ لرفع القبح، وتفصيل ذلك فيما يلي:

3-1-1- إفادة الإضافة غير المحضة للتّخفيف في القرآن الكريم:

من ذلك إضافة: "مُلَاقُو رَبِّهِمْ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[2]، قال أبو حيّان الأندلسيّ: " وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، لِأَنَّهَا إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِعْمَالِهِ فِي الْمَفْعُولِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ."[3]

ومن ذلك إضافة: "ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾[4]، قال الزّجاج: "وقوله: (ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ): نصب على الحال، المعنى تتوفّاهم في حال ظلمهم أنْفُسَهُم، والأصل ظالمين أنْفُسَهم، إلّا أنّ النّون حذفت استخفافاً، والمعنى معنى ثبوتها."[5]

1- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، ج9، ص 177.

2- البقرة: 46.

3- أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص 301.

4- النّساء: 97.

5- الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، ج2، ص 94.

ومن الآيات التي ذكر المفسّرون تضمّنها إضافة لفظيّة للتّخفيف قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾[1]، قال الرّازي: " وَأَرَادَ جَامِعٌ بِالتَّنْوِينِ لِأَنَّهُ بَعْدُ مَا جَمَعَهُمْ، وَلَكِنْ حَذَفَ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا من اللفظ وهو مراد في الحقيقة."[2]

ومن ذلك إضافة: "بَالِغَ الْكَعْبَةِ" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[3]، قال الزّمخشريّ: " ووصف هدياً بـ: بالِغَ الْكَعْبَةِ لأنّ إضافته غير حقيقيّة"[4]، وقال الرّازي: " قَوْلُهُ بالِغَ الْكَعْبَةِ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ هَدْياً لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ، تَقْدِيرُهُ بَالِغًا الْكَعْبَةَ لَكِنَّ التَّنْوِينَ قَدْ حُذِفَ اسْتِخْفَافًا."[5]

ومن الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها للتّخفيف إضافة "مُوهِن" إلى "كَيْد" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾[6]، قال الطّاهر بن عاشور: " وَقَرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِإِضَافَةِ مُوهِنِ إِلَى كَيْدِ، وَالْمَعْنَى وَهِيَ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ مُسَاوِيَة للتّنكير."[7]

وهناك آية قرآنيّة ذكر أهل التّفسير أنّها تضمّنت إضافتين لفظيّتين للتّخفيف وهي قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[8]، قال أبو حيّان: " وإضافة مستقبل وممطر إِضَافَةٌ لَا تُعَرِّفُ، فَلِذَلِكَ نُعِتَ بِهِمَا النَّكِرَةُ."[9]

ومن ذلك أيضا إضافة " مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاها" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾[10]، قال القرطبيّ: " وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مُنْذِرُ بِالْإِضَافَةِ غَيْرِ مَنُوَّنٍ، طَلَبَ التَّخْفِيفِ، وَإِلَّا فَأَصْلُهُ التَّنْوِينُ."[11]

1- النّساء: 140.

2- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج11، ص247.

3- المائدة: 95.

4- الزَّمَخْشَرِيّ، تفسير الكشّاف، ص310.

5- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج12، ص435.

6- الأنفال: 18.

7- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ج9، ص 298.

8- الأحقاف: 24.

9- أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج9، ص 446.

10- النّازعات: 45.

11 - القرطبيّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص 210.

3-1-2- إفادة الإضافة غير المحضة للتّشبيه بنحو "الحسن الوجه" في القرآن الكريم:

لم يوجد في القرآن الكريم إضافة لفظيّة مفيدة للتّشبيه بنحو "الحسن الوجه" إلّا ما رووه من قراءة عليٍّ رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾[1]، بإضافة "البارئ" إلى "المصوّر" وبناء "المصوّر" للمفعول، أيّ: "الْبَارِئُ الْمُصَوَّرِ"؛ قال مَكِّيّ بن أبي طالب القيسيّ: " ويُروى عَن عَليّ رَضِي الله عَنهُ أَنه قَرَأَ بِفَتْح الْوَاو وَكسر الرَّاء على التَّشْبِيه بالْحسنِ الْوَجْه."[2]

3-2- الفوائد المعنويّة المُثبَتة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ الذين أثبتوا فوائد معنويّة للإضافة غير المحضة قد انقسموا إلى فريقين، فريق أنكر أن تكون هنالك إضافة محضة وأخرى غير محضة، ورأى بأنّ كلّ الإضافات محضة معنويّة، وبأنّها تعبير أصيل، مقصود لذاته، وهذا وجدناه عند بعض الباحثين المُحدثين؛ وفريق بقي على اعتقاد وجود إضافات غير محضة، غير أنّه أثبت لتلك الإضافات بعض الإفادات المعنويّة، وهذا قد قال به بعض النّحاة القدامى.

وقد انسحب رأي الفريقين في الإضافات غير المحضة عموما، على الإضافات القرآنيّة التي ذكر أهل التّفسير أنّها غير محضة؛ وفيما يلي عرضٌ لكلا الرّأيين مجسّدين في الكلام على آيات قرآنيّة متضمّنة لإضافات لفظيّة.

3-2-1- الفوائد المعنويّة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم عند بعض أصحاب الفريق الأوّل:

من الباحثين المُعاصرين الذين أنكروا أن تكون هناك إضافة محضة، وأخرى غير محضة – على غرار جميل علّوش، والجواري – : "محمّد سامي عبد السّلام حسانين" الذي يرى بأنّ لكلّ تركيب لغويّ دلالته الخاصّة به دون غيره[3]، وبأنّ العدول عن التّنوين إلى الإضافة لا يكون لمجرّد التّخفيف اللّفظي، وإنّما يكون لفوائد بلاغيّة[4]، ثمّ بنى على ذلك حكما مُفاده بأنّ القول بوجود إضافة من أجل التّخفيف هو محض خرافة.[5]

1- الحشر: 24.

2 - مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1984م، ج2، ص 727.

3 - ينظر: حسانين، د. محمّد سامي عبد السّلام، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، بورصة الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2016م، ص 30.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

5 - ينظر: المرجع نفسه، ص 135.

لقد أستدلّ "حسانين" لما ذهب إليه بآيات قرآنيّة متضمّنة لأسماء فاعلين مضافة إلى مفعولاتها في المعنى، وصنّف هذه الآيات بحسب الأغراض البلاغيّة التي رأى أنّ الإضافات المضمّنة فيها تفيدها؛ وفيما يلي سنعرض الأغراض البلاغيّة التي ذكرها، ونُتْبِع كلّا منها بآية أو آيتين من الآيات القرآنيّة التي استدلّ بها على إثباتها:

1/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لتحقّق مثيله في الزّمن الماضي:

ممّا استدلّ بها على ذلك قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1]، قال: " فإذا كان الوعيد لامرأة أبي لهب بحملها الحطب في نار جهنّم وعيدا لها في الزّمن المستقبل أصله التّنوين، فإنّ تركيب (حمّالة الحطب) جاء بصيغة الإضافة الدّالّة على الزّمن الماضي المستمرّ؛ مراعاة لما كانت عليه في الدّنيا، فالفعل يستمرّ من الدّنيا للجزاء المستمرّ في الآخرة،"[2] و"هو ما يجعل ما يقع في الحال والاستقبال كالمتحقّق لوجود مثيل له متحقّق."[3]

2/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لاقتراب وقوع الحدث:

من الآيات التي استدلّ بها لإثبات هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[4]، قال: " وجاء العدول إلى التّركيب الإضافي في آية الصّفّ (مُتِمُّ نُورِهِ)، مبشّرا بالفتح القريب، فإفادة الماضي المستمرّ آثره لداعي معاملة فتح مكّة معاملة المتحقّق الموجود، بغرض التّأكيد على الفتح وقربه، لحثّ المؤمنين على الصّبر والجهاد، ولداعي استمرار أثر الفتح (نوره) لأنّه فتح لا ينتهي بانتهاء الحدث، ففتح مكّة وبقاؤها على التّوحيد ليوم الدّين."[5]

3/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لضرورة وجود الحدث أو ترتّبه على ما مضى:

وقد استدلّ لإثبات هذا المعنى بقول الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[6]، حيث قال: " فالعدول إلى الإضافة في تركيب ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ داعية قوّة وجوب تحقّق هذا الملك للملوك؛ لحكمة الخلق، فهو كالأصل المتحقّق الموجود."[7]

1- المسد: 4.

2 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة ، ص 41.

3 - المرجع نفسه، ص 135.

4- الصّف: 8.

5 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة ، ص 57.

6- الفاتحة: 4.

7 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة ، ص 75.

4/ العدول عن تنوين اسم الفاعل تأكيدا على وقوعه للرّد على الكفّار وطمأنة الرّسل:

وقد استدلّ على هذا المعنى بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾[1]، فقال في إضافة (مُرْسِلُو النَّاقَةِ): " جاءت في صيغة الماضي المتحقّق تأكيدا على إرسالها من باب الوعيد للمكذّبين، وشفاء لصدر صالح وتثبيتا له."[2]

5/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لحديث السّورة عن تفصيل لما هو في المستقبل بصيغة الحضور:

وممّا استدلّ به على هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُو الْجَحِيمِ﴾[3]، حيث قال: " فالعدول إلى إضافة اسم الفاعل (صال) تأكيدا على دخول الكفّار النّار في المستقبل، لداعي وقوع ذلك فعلا في حديث السّورة عن حوار أهل الجحيم داخل النّار أو عند أبوابها."[4]

6/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لمعاملة النّهي معاملة النّفي:

وقد استدلّ لإثبات هذا المعنى بإضافة " متّخذ" في قول الله تعالى: ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾[6]، فقال: " فإذا كان المراد من آية النّساء وآية المائدة النّهي عن اتّخاذ الخدن، فإنّ صيغة الإضافة الدّالّة على الزّمن الماضي المستمرّ جعلت هذا النّهي نفيا، لأنّ عدم فعل الشّيء في الزّمن الماضي لا يكون إلّا بالنّفي، والمراد من الآيتين النّهي عن اتّخاذ الخدن في الحال أو الاستقبال."[7]

7/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لاستمرار مدّة الفعل وإطالته أو ثبوت الوصف منه:

وممّا استدلّ به على هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[8]، قال: " فلا يحدث أن يسبق اللّيل النّهار، فنفي أن يسبق اللّيل النّهار نفي على الدّوام، فالعدول إلى

1- القمر: 27.

2 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 84.

3- المطفّفين: 16.

4 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 89.

5- النّساء: 25.

6- المائدة: 5.

7 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 93.

8- يس: 40.

صيغة التّركيب الإضافي (سَابِقُ النَّهَارِ) مراعاة لمعنى الثّبوت والاستمرار بدلا من العمل الفعلي المتجدّد."[1]

8/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لداعي العقيدة:

وممّا استدلّ به على هذا المعنى قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا يَاهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾[2]، وقوله جلّ وعلا: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُو آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾[3]، حيث قال: " فإذا كان المراد من ردّ الكفّار على أنبيائهم نفيهم الإيمان حال دعوة الأنبياء لهم وبعد ذلك، وأصل التّركيب الإضافي التّنوين، فإنّ مجيئه في صيغة الإضافة تأكيد منهم على استمرارهم على عقيدة آبائهم الموروثة من الماضي، ولعلمهم أنّ ترك آلهتهم واتّباع دعوة نبيّهم إنّما يكون على الدّوام."[4]

9/ العدول عن تنوين اسم الفاعل لأنّ حدوثه عوض عن استمراره وبقائه منذ الزّمن الماضي:

وممّا استدل به على هذا المعنى إضافة " بَالِغَ الْكَعْبَةِ" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[5]، قال: " فتركيب (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) جاء مع الجزاء لمن ينتهك حرمة الحرم بالصّيد فيه، ليكون الجزاء (الهدي) مماثلا لما انتُهك في الحرمة الماضية المستمرّة."[6]

وبعد فراغه من بيان الأغراض البلاغية التي ذكر حصول إضافة أسماء الفاعلين إلى مفعولاتها لأجلها، والاستدلال عليها بآيات من الذكر الحكيم قال: " فالتّراكيب الإضافيّة السّابقة تبيّن أنّ العدول إلى الإضافة أكسب اسم الفاعل العامل دلالة الماضي المستمرّ، تأكيدا على تحقّق الفعل واستمرار الوصف منه."[7]

إلّا أنّ ما ذهب إليه "حسانين" من نفي لوجود إضافة غير محضة مرجوح، ويمكن ردّه بما يلي:

---

1 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 107.

2- هود: 53.

3- الصّافّات: 36.

4 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 124.

5- المائدة: 95.

6 - حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 140.

7 - المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

1/ أنّه قد خالف كلّ النّحاة الذين أثبتوا وجود إضافة حاصلة من أجل التّخفيف، ومن هؤلاء النّحاة "سيبويه" الذي شافه الأعراب، وخبر أساليبهم، وعرف ما يأتلف منها في أداء المعاني وما يختلف، وقد قال في الإضافة غير المحضة: " من ذلك: مررت برجلٍ ضاربِك، فهو نعت على أَنَّهُ سيضربه، كأنّك قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيدا، ولكن حُذِف التّنوينُ استخفافا "[1]، وقال: " وليس يغيّر كفّ التّنوين إذا حذفته مستخفّا شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة "[2].

2/ أنّه بنى حكمه بأصالة التّعبير بالإضافة مطلقا على القول بأنّ كلّ تركيب لغويّ له دلالته الخاصّة به دون غيره[3]، وهذا منقوض بدلالة إضافة اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله على الماضي، وعلى الاستمرار الثّبوتي، وعلى الاستمرار التّجدّدي – بحسب ما أريد به– فضلا عن الدّلالة على الحال أو الاستقبال التي ينكرها، وإذا بطَل الأساس بطَل ما بُني عليه.

3/ أنّ قول النّحاة بأنّ إضافة الوصف المراد به الحال أو الاستقبال إلى معموله للتّخفيف، لا يستلزم نفيهم لما يترتّب عليها من معانٍ بلاغيّة، فمن ذلك قول سيبويه: " هذا باب التّرخيم: والتّرخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفا"[4]؛ ومع ذلك فإنّ البلاغيّين يقولون بأنّ من دواعي التّرخيم " الإيجاز، والتحبُّبُ لِلْمُنَادى أحياناً، ومراعاة جمال فنّيٍّ في نَسَقِ الكلام، وإيثار اللفظ الأخفّ على اللّسان، إلى غير ذلك"[5]، فالنّحويّون يميّزون التّراكيب عن بعضها، ويذكرون طرق تأدية كلّ تركيب منها، ويبيّنون أيّ تلك الطّرق أصل وأيّها فرع، والبلاغيّون يبيّنون النّكت البلاغيّة الحاصلة بالعدول عن الأصل إلى الفرع.

وأمّا الأغراض البلاغيّة التي بيّن حصولها بالعدول عن الإعمال إلى الإضافة، فكلّها راجعة إلى معنى التّحقق، وقد بيّنّا ترتّب هذا المعنى على كون التّعبير بالإضافة محتمل الدّلالة على الحال أو الاستقبال، وسنرى من أصحاب الفريق الثاني من يقول به مع اعتقاده كونَ الإضافة الدّالّة عليه للتّخفيف، على ما اصطلح عليه أهل النّحو.

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 425.

2- المرجع نفسه، ج1، ص 166.

3 - ينظر: حسانين، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، ص 30.

4- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 239.

5- الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنّكة، البلاغة العربيّة، ج1، ص 331.

3-2-2- الفوائد المعنويّة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم عند أصحاب الفريق الثّاني:

وأصحاب هذا الفريق يقولون بوجود إضافات غير محضة، غير أنّهم يثبتون لتلك الإضافات بعض المعاني- كما ذكرنا - وفيما يلي عرضٌ لتلك المعاني منسوبةً لإضافات قرآنيّة غير محضة:

أ/ القول بكون التّعبير بالإضافة غير المحضة احتماليّ الدّلالة على الحال أو الاستقبال في القرآن الكريم:

ذكر "فاضل السّامرّائي" بأنّ " الإعمال نصّ في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصا في ذلك"[1]، وقد استدلّ على قوله بآيات من القرآن الكريم متضمّنة لأوصاف مضافة إلى مفعولاتها، ولم تدلّ على الحال أو الاستقبال، ليبيّن أنّ دلالة الإضافة أوسع من دلالة الإعمال، فقال: " أما الإضافة فليست نصّا في هذا المعنى، بل تحتمل المضيّ والاستمرار والحال، والاستقبال، فإنّك إذا قلت (أنا مُكْرِمُ مُحَمَّدٍ) احتمل ذلك المضيّ والحال والاستقبال والاستمرار قال تعالى: ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[2]، وهو ماض؛ وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ (95) فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾[3]، وهو استمرار؛ فالإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي."[4]

ويشهد لقول السّامرّائي ذكر المفسّرين لاحتمال بعض الإضافات القرآنيّة لمعنى الحال كإضافة: "مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾[5]، قال القرطبيّ: " وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مُنْذِرُ بِالْإِضَافَةِ غَيْرِ مَنُوَّنٍ، طَلَبَ التَّخْفِيفِ، وَإِلَّا فَأَصْلُهُ التَّنْوِينُ، لِأَنَّهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَإِنَّمَا لَا يُنَوَّنُ فِي الْمَاضِي... وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ لِلْمَاضِي، نَحْوَ ضَارِبِ زَيْدٍ أَمْسِ، لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الْإِنْذَارَ."[6]

1- السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ج3، ص 132.

2- إبراهيم: 10.

3- الأنعام: 95، 96

4 - السّامرّائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ج3، ص 132.

5- النّازعات: 45.

6 - القرطبيّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص 210.

ب/ القول بإفادة التّعبير بالإضافة غير المحضة لمعنى التّحقيق في القرآن الكريم:

بيّنا أنّ إضافة الوصف إلى مفعوله أوسع دلالة من إعماله فيه، وذكرنا إفادة التّعبير بالإضافة لمعنى التّحقيقُ تبعا لذلك، لأنّ إضافة الوصف إلى مفعوله لمّا كانت محتملة للأزمنة الثّلاثة ومن ضمنها الزّمن الماضي، وكان التّعبير بالماضي مفيدا للتّحقيق، فإنّ التّعبير بالإضافة يفيد معنى التّحقيق.

وقد ذكر فخر الدّين الرّازي هذا المعنى عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ﴾[1]، فقال: " ... غَيْرَ أَنَّ الْإِضَافَةَ تُفِيدُ تَخْفِيفًا حَيْثُ سَقَطَ بِهَا التَّنْوِينُ وَالنُّونُ فَتُخْتَارُ لَفْظًا لَا معنى، إذا عرفت هذا فنقول: مُرْسِلُوا النَّاقَةِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ فِيهِ تَحْقِيقُ الْأَمْرِ وَتَقْدِيرُهُ كَأَنَّهُ وَقَعَ، وَكَانَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ: إِنَّا نُرْسِلُ النَّاقَةَ."[2]

ج/ القول بدلالة الإضافة غير المحضة على معنى التّخصيص في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق نسبة القول بإفادة الإضافة غير المحضة لمعنى التّخصيص لابن مالك، وذكرنا ردّ النّحاة لقوله، وتبينهم بأنّ التّخصيص حاصلٌ بالمعمُول قبل أن تأتي الإضافة؛ وسنعرض إضافتين في القرآن الكريم، ذكر بعض أهل التّفسير أنّهما غير محضتين، ومع ذلك فقد أثبتوا معنى التّخصيص لهما.

فأمّا الإضافة الأولى فهي إضافة: " قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ" في قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾[3]، قال محمّد الأمين الأرميّ في محلّ جملة (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ) من الإعراب:" والجملة صفة لـ (قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ)؛ لأنَّ إضافته لفظيّة أو حال منه؛ لأنه تخصّص بالإضافة."[4]

وأمّا الإضافة الثّانية فهي إضافة "عَالِيَهُمْ:" في قول الله عزّ وجلّ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾[5]، بتسكين الياء في قراءة نافع وحمزة وابن محيصن[6]؛ قال القرطبيّ: " وَالْإِضَافَةُ فِيهِ فِي تَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَصّ، وَابْتُدِئَ بِهِ لِأَنَّهُ اخْتُصَّ بِالْإِضَافَةِ"[7]؛ ويظهر من كلام القرطبيّ التّناقض، إذ نفى عن المبتدأ الاختصاص ثمّ أثبته له بالإضافة،

1- القمر: 27.

2- الرّازي، فخر الدّين، مفاتيح الغيب، ج29، ص309.

3- الرّحمن: 56.

4- الأرمي، محمّد الأمين، تفسير حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن، ج28، ص 331.

5- الإنسان: 21.

6 - ينظر: القرطبيّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص 145.

7 - المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

ولعلّ مراده أنّه لم يكن مختصّا قبل الإضافة، فلمّا أضيف اكتسب تخصيصا بالإضافة، وعلى هذا قول المنتجب الهمذاني: " فإن قلت: قد ذكرت قبيل أنّ الإضافة في (عَالِيَهُمْ) في تقدير الانفصال، لأنّه لم يمض، فلذلك جاز نصبه على الحال لكونه نكرة، فكيف جاز الابتداء بالنّكرة؟ قلت: لأنّ فيه تخصيصًا ما بالإضافة، إذ صار في ظاهر اللّفظ، كلفظ المعرفة، فلذلك جاز الابتداء به."[1]

د/ إفادة إضافة الصّفة المشبّهة إلى معمولها لمعنى المبالغة في القرآن الكريم:

ذكرنا في الفصل السّابق المعنى البلاغيّ الذي أشار "أبو علي الفارسيّ" أنّه يترتّب على إضافة الصّفة المُشَبَّهة إلى معمُولها وعدم إعمالها فيه، وهو أنّك إذا قلت: "مررت برجلٍ حسن الوَجهِ" أو "حسن وجهٍ" لم يعد هذا الضّمير من الصّفة إلى الموصوف، فصار الحُسن للرّجل دون الوجه في اللّفظ، وصار الحُسن شائعا في جملته كأنّه وَصَفَهُ بأَنَّهُ حَسنُ العامّة بعد أن كان الحُسن مقصورًا على الوجه دون سائره[2]، و قلنا بأنّ هذا أبلغ في الوصف بالحُسن، أو بأيّ وصفٍ آخر غيرِ الحُسن[3].

وقد وُجِدَت إضافاتٌ قرآنية أضيفت فيها الصّفة المشبّهة إلى معمولها كإضافة "شَدِيدُ الْقُوَى" في قول الله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[4]، قال الزّمخشريّ: " شَدِيدُ الْقُوى ملك شديد قواه، والإضافة غير حقيقيّة، لأنّها إضافة الصّفة المشبّهة إلى فاعلها، وهو جبريل عليه السلام، ومن قوّته أنه اقتلع قرى قوم لوط من الماء الأسود، وحملها على جناحه، ورفعها إلى السماء ثم قلبها..."[5].

وإذا نزّلنا كلام "الفارسيّ" على هذه الإضافة فإنّنا نقول: في قول الله عزّ وجلّ: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾ لم يَعُد الضّمير من الصّفة إلى الموصوف، كما لو أُعمِلَت الصّفة "شديد" في "الْقُوَى" فقيل: "شديدة قُواه"؛ وإذ لم يحصل ذلك فإنّ مقتضى قول "الفارسيّ" هو أنّ الشدّة قد صارت للملك دون قواه في اللّفظ، فكأنّ الله تعالى وَصَفَهُ بأَنَّهُ شديد العامّة بعد أن كانت الشدّة مقصورة على قواه؛ غير أنّنا لم نجد من المفسِّرين من أشار إلى هذا المعنى في هذه

1- المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمّد نظام الدّين الفتيح، دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، المدينة المنوّرة، ط1، 2006م، ج6، ص 301.

2- ينظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي، ص ص 152، 153.

3- ولا يقدح في بلاغة هذه الإضافة قول الفارسي: "فصار الحُسن للرّجل دون الوجه في اللّفظ " لأنّ الألفاظ أوعية المعاني.

4- النّجم: 5.

5- الزّمخشريّ ، تفسير الكشّاف، ص 1059.

الإضافة أو في أشكالها ممّا أضيفت فيه الصّفة المشبّهة إلى معمولها في القرآن الكريم، والواجب الوقوف حيث وقفوا، والله تعالى أعلم بمراده.

والحاصل أنّنا حين نرى عناية أهل التّفسير ببيان معاني الإضافات القرآنيّة – بمختلف أنواعها – في معرض تفسيرهم للآيات التي وجدت فيه تلك الإضافات، فإنّنا ندرك مدى إحساسهم بفائدة معرفة معاني تلك الإضافات في فهم السياق اللّغويّ العامّ الذي وُجدت فيه، وندرك تبعا لذلك حاجة المتصدّي لتحليل أيّ نصّ من النّصوص إلى الإحاطة بمعاني التّراكيب الإضافيّة، إحاطة تخوّل له الفهم الدّقيق للكلام الذي انتظمها.

خاتمة

خاتمة :

فرغنا من هذا البحث بعد استفراغ جهدنا فيما عزمنا عليه من بيان معاني التّراكيب الإضافيّة، بيانا مؤسّسا على تعريف هذا النّوع من التّراكيب وذكر أحكامه، ومتوّجا بدراسة تطبيقيّة لنماذج حيّة وُجِدت فيها معاني هذه التّراكيب؛ ويمكن تلخيص النّتائج التي توصّلنا إليها في النّقاط الآتية:

1/ التّراكيب الإضافيّة هي تراكيب غير إسناديّة مؤلّفة من جزأين يُنسب الأوّل منهما الذي يسمّى "المُضاف" إلى الثّاني الذي يسمّى"المُضاف إليه"، وقد أطلق متأخِّرو النّحاة على هذين الجزأين تسمية " المُتَضايِفَيْن" اختصارا.

2/ "المُضاف" و"المُضاف إليه" كالاسم الواحد، والاتّصال بينهما وثيق، وقد اقتضت وثاقة هذا الاتّصال حذف ما يُؤذن بالانفصال من الأوّل، وامتناع تقدّم الثّاني عليه، كما تجلّت شدّة الاتّصال بين "المُتَضايِفَيْن" في تأثير كلّ منهما في الآخر، وفي قبح الفصل بينهما إلّا في حالات قليلة.

3/ "المُضاف" لا يكون إلّا اسما، وكذلك "المُضاف إليه" اسم إمّا حقيقة وإمّا تأويلا على الرّاجح؛ وكون "المُضاف" اسما لا يستلزم قبول كل الأسماء للإضافة، لأنّ من الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنها ما تكون إضافته جائزة، ومنها ما تجب إضافته.

4/ الإضافة نوعان: "إضافة محضة" ومن أسمائها "الإضافة المعنويّة"، وإضافة "غير محضة" ومن أسمائها "الإضافة اللّفظيّة"، وهي ما أضيف فيها الوصف إلى معموله وكانت في تقدير الانفصال؛ وزاد "ابن مالك" نوعا ثالثا وهو: الإضافة الشّبيهة بالمحضة التي ذكر أنّ فيها اعتبارين: اتّصالا من وجه، وانفصالا من وجه؛ وقد مالت الدّراسة إلى ترجيح كون الإضافات التي ميّزها "ابن مالك" بقسم مستقلّ محضةً؛ وعليه فإنّ القسمة في أنواع الإضافة ثنائيّة.

5/ يكتسب الاسم النّكرة معنى التّعريف بإضافته إلى الاسم المُعرّف، وذلك التّعريف يكون إمّا للعهد وإمّا للجنس، وقد يخرج إلى أغراض بلاغية غير محصورة يحدّدها السياق الذي ترد فيه؛ كما يدلّ التعريف بالإضافة على معنى العموم، سواء أكان المضاف مفردا أم مثنّى أم جمعا.

6/ إذا أضيف اسم نكرة إلى اسم نكرة مثله، فإنّه فإنّه يكتسب منه معنى التّخصيص؛ وإذا أضيف العلم إلى اسم نكرة فإنّه يكتسب منه التّنكير، وهذا ظاهر كلام سيبويه والفارسيّ،

وهو الذي رجّحته الدّراسة، خلافا لمن أنكر ذلك من النّحاة، وتأوّل الكلام الوارد في إثباته؛ إلّا أنّ إثبات إفادة الإضافة للتّنكير لا ينفي ندرة وقوعها.

7/ تدلّ الإضافة المحضة على المعاني التي تدلّ عليها بعض حروف الجرّ لو كانت متوسّطةً المُتضايفين، وهذه المعاني هي: معنى اللّام، ومعنى من، ومعنى في، ومعنى كاف التّشبيه، وأمّا معنى الظرف "عند" فقد رجّحت الدّراسة بأنّه ليس من معاني الإضافة المحضة.

8/ هناك أسماء اختُلِف في تمحّض إضافتها، وهي المصادر، وأسماء التّفضيل، والظّروف، والأوصاف الدّالّة على معنى المُضيّ أو الاستمرار، والأسماء المبهمة؛ ولعلّ الصّحيح هو تمحّض الإضافة في الأنواع الثّلاثة الأولى، والتّفصيل في النّوعين الأخيرين؛ ويثبت لإضافة هذه الأسماء حال كونها محضة ما يثبت لسائر الإضافات المحضة من معانٍ، بالإضافة إلى معانٍ أخرى تستقلّ بها إضافة هذه الأسماء.

9/ يثبت للإضافات التي سمِّيت "شبيهة بالمحضة" ما يثبت للإضافات المحضة من معان، وهذا ما يدلّ على رجحان كونها محضة، خلافا لمن عدّها غير محضة، وخلافا لمن وسّطها بين الإضافات المحضة وغير المحضة كما صنع "ابن مالك"؛ كما تدلّ كلّ إضافة من هذه الإضافات على معان خاصّة تستقلّ بها عن باقي الإضافات.

10/ قد تفيد الإضافات غير المحضة بعض المعاني البلاغيّة الدّقيقة المتحصّلة من العدول عن إعمال الوصف في معموله إلى إضافته إليه، إلّا أنّ هذه المعاني لمّا كانت قليلة بالقياس إلى المعاني التي تفيدها الإضافة المحضة، لم تَحُل دون تسمية الإضافة التي تدلّ عليها بـ: "الإضافة اللّفظيّة" ، وهذا جائز من حيث الاصطلاح.

11/ لا يوجد كلام أُستُعمِلت فيه الألفاظ والتّراكيب العربيّة بدقّة بالغة مثل كلام الله عزّ وجلّ، ولا يوجد كتاب تصدّى له أفذاذ العربيّة والبيان، وأساطين الأصول والفروع، بالشّرح والتّفسير مثل كتاب الله تعالى؛ ومن أجل ذينك – أي: دقّة الاستعمال ودقّة التّفسير – عمد البحث إلى تتبّع معاني التّراكيب الإضافيّة المقرّرة عند النّحاة وغيرهم في القرآن الكريم.

12/ أتت التّراكيب الإضافيّة بكثرة في القرآن الكريم، وقد وقعت دالّة إمّا على التّخصيص، وإمّا على التّعريف، وقد خرج التّعريف بها إلى أغراض بلاغيّة في مواضع كثيرة من كتاب الله عزّ وجلّ؛ كما دلّ على معنى العموم في بعض المواضع من الكتاب العزيز.

13/ حفل كلام الله عزّ وجلّ بالإضافات التي على معنى "اللّام"، ومعنى "من" ومعنى "في" وأمّا معنى "كاف التّشبيه" فقد أتى في كلام الله قليلا غير سالم من الاحتمال؛

وقد وردت إضافات قرآنيّة كثيرة محتملةً أكثر من معنى من معاني أحد حروف الجرّ السّابقة، أو محتملة أن يلحظ فيها أكثر من حرف من تلك الحروف، أو محتملة كلّ ذلك وغيره كالمصادر المضافة، ولأجل مراعاة كلّ تلك المعاني فقد عبّر القرآن بالإضافة دون غيرها من التراكيب، ممّا يؤكِّد بلاغة النّص القرآني، ويبيّن المعاني الكثيرة التي تحملها التّراكيب الإضافيّة في أوجز عبارة، خلافا لسائر التّراكيب الصالحة لمعاقبة التركيب الإضافيّ في أداء المعنى العام الذي جنّد لتبليغه.

14/ يُعدلُ إلى الإضافات غير المحضة لعلل لفظيّة، ولا ينافي ذلك إفادتها لبعض النّكت البلاغيّة الدّقيقة، وبخاصّة في كلام الله عزّ وجلّ الذي جمع معاني كثيرة، في ألفاظ قليلة.

15/ عناية أهل التّفسير ببيان معاني التّراكيب الإضافيّة في القرآن الكريم، تدلّ على مدى إدراكهم لفائدة النّص على معاني تّركيبٍ إضافيٍّ ما في فهم ذلك التّركيب، وفي فهم السّياق الخطابي الذي يرد فيه.

– يجب على المُتصدِّي لتحليل نصّ من النّصوص أن يكون مدركا لدلالات العناصر اللّغويّة التي ينتظمها ذلك النّصّ، وبقدر إحاطتِه بالدّلالات التي تحيل إليها تلك العناصر، تكون إحاطتُه بالمعنى العامّ الذي جُنّدت تلك العناصر لتبليغه؛ ونحن إذ حاولنا تجلية معاني أحد هذه العناصر – وهي التّراكيب الإضافيّة – فإنّنا نرجو أن نكون قد أسهمنا في إضاءة زاوية من زويا أهمّ مدخل لتحليل الخطاب العربيّ، ألا وهو مدخل اللّغة.

بيد أنّ التّراكيب الإضافيّة وإن كانت من التّراكيب الشّائعة في اللّغة العربيّة، إلّا أنّها تبقى مكوّنا واحدا من مكوّناتها، ويبقى بيان معانيها بياناً لجزء يسير من معاني اللّغة العربيّة؛ على أنّ في لغتنا معاني أنُفا تستحقّ أن تسرح فيها أقلامُ الباحثين، ونأمل أن يكون بحثنا هذا مُستفِزًّا لتلك الأقلام لبيان هذه المَعاني، ومُغريا لها بالإقدام في تقريب مأخذها للمُعاني.

المراجع

المراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1/ - إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

2/ - الأرمي، محمّد الأمين بن عبد الله العلوي الهرري، تفسير حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن، تحقيق: د. هاشم محمّد علي بن حسين مهدي، دار طوق النّجاة، بيروت، ط1، 2001م.

3/ - ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السّبتي، البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 م.

4/ - ابن الأثير، مجد الدّين المبارك بن محمّد الشيباني الجزري أبو السّعادات، البديع في علم العَرَبِيَّة، تحقيق د. فتحي أحمد عليّ الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، سنة 1420هـ.

5/ - ابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين ابن بدر، قواعد المطارحة في النّحو، تحقيق: د. يس أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجّار، أ. د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد الأردن، (د ط)، 2011 م.

6/ - ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدّمة المُحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط1، 1977م.

7/ - ابن بدران، عبد القادر بن أحمد، جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبّار، تحقيق: زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

8/ - ابن تيمية، تقيّ الدّين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، تحقيق: د. أحمد معاذ حقّي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، (دط)، 1426هـ.

9/ - ــــــــــــ، الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح، تحقيق: عليّ بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمّد، دار العاصمة، السّعوديّة، ط2، 1999م.

10/ - ابن جماعة، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بدر الدّين، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تحقيق: د. عبد الجواد خلف، دار الوفاء، مصر، ط1، 1990م.

11/ - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، مختار تذكرة أبي علي الفارسيّ وتهذيبها، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، مطبعة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ط1، 2010 م.

12/ – ـــــــــــــ، الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، المكتبة العلميّة، (د ط)، (د ت).

13/ – ابن الحاجب، جمال الدّين أبو عمرو عثمان، شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، الرّياض، ط1، 1997 م.

14/ – ـــــــــــــ، الكافية في علم النّحو والشافية في علمي التّصريف والخطّ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، (د ت).

15/ – ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين، توجيه اللّمع، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمّد دياب، دار السّلام، القاهرة، ط2، 2007 م.

16/ – ابن خروف، أبو الحسن علي محمّد بن علي الإشبيليّ، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق: د. سلوى محمّد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، ط1، 1419 هـ.

17/ – ابن الخشّاب، أبو محمّد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق (د ط)، (دت).

18/ – ابن خفّاجة الأندلسي، دِيوَانهُ، تحقيق: د. عمر فاروق الطّبّاع، دار القلم، بيروت، (د ط)، (د ت).

19/ – ابن الدّهّان، أبو محمّد سعيد بن المبارك، الغرّة في شرح اللّمع، تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّلَيم، دار التّدمرية، الرياض، ط1، 2011م.

20/ – ـــــــــــــ، كتاب الفصول في العَرَبِيَّة، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1988م.

21/ – ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل البغدادي، الأصول في النّحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1996م.

22/ – ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، الدّار التونسيّة للنّشر، تونس، (دط)، 1984م.

23/ – ابن عرفة، أبو عبد الله محمّد بن محمّد الورغمي التّونسي، تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008م.

24/ – ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الإشبيلي، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

25/ – ـــــــــــــ، المقرّب، تحقيق أحمد عبد السّتّار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1972م.

26/ – ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ.

27/ – ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق وشرح محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (د ط)، 2003 م.

28/ – ـــــــــــــ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982 م.

29/ – ابن العلج، ضياء الدّين أبو عبد الله، محمّد بن عليّ الإشبيليّ، البسيط في النّحو، تحقيق: د. صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا، الرّياض، ط1، 1998 م.

30/ – ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

31/ – ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: صابر بن فتحي بن إبراهيم، فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، (د ت).

32/ – ـــــــــــــ، التّبيان في أيمان القرآن، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، جدّة، (دط)،(دت).

33/ – ابن اللّحام أبو الحسن علاء الدّين، علي بن عبّاس البعلي الحنبليّ، القواعد والفوائد الأصوليّة وما يتعلّق بها من الأحكام الفرعيّة، تحقيق: محمّد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمّدية، القاهرة، (د ط)، 1956 م.

34/ – ابن مالك، أبو عبد الله محمّد جمال الدّين بن عبد الله، ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د ط)، (د ت).

35/ – ـــــــــــــ، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

36/ – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمّد أحمد حسب الله، هاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 2003م.

37/ – ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن جمال الدين محمّد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000 م.

38/ – ابن النّحاس، التّعليقة على المقرّب، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عَمَّان، ط1، 2004 م.

39/ – ابن هشام الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد نوري بن محمّد بارتجي، دار المغني، الرياض، (د ط)، (د ت).

40/ – ـــــــــــــ، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م.

41/ – ـــــــــــــ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط2، 2008 م.

42/ – ابن يعيش، موفّق الدّين أبو البقاء الموصلي، شرح المفصّل للزمخشري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001 م.

43/ – أبو تمّام، ديوان الحماسة، شرحه وعلّق عليه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998 م.

44/ – أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتِشاف الضرَب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

45/ – ـــــــــــــ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: أد. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية ، الرّياض، ط1، 2014م.

46/ – ـــــــــــــ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، (د ط)، 1420هـ.

47/ – ـــــــــــــ، النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1985 م.

48/ – أبو حيّة النّميري، دِيوَانهُ، تحقيق: د. يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (د ط)، (د ت).

49/ – أبو زُبَيد الطّائي، ديوانهُ، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، (د ط)، (د ت).

50/ – أبو السّعود، محمّد بن محمّد بن مصطفى العماديّ، تفسير أبي السّعود– إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (دط)، (دت).

51/ – أبو موسى، د. محمّد محمّد، البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَرِيّ وأثرها في الدّراسات البلاغيّة،مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988م.

52/ – ـــــــــــ، التّصوير البياني دراسة تحليليّة لمسائل علم البيان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1993م.

53/ – ـــــــــــ، المسكوت عنه في التّراث البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2017 م.

54/ – الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التّصريح على التّوضيح، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م.

55/ – الإسترآبادي، رضيّ الدّين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض، ط1، 1993 م.

56/ – الإستانبولي، إسماعيل حقّي بن مصطفى، روح البيان، دار الفكر، بيروت، (دط)، (دت).

57/ – الإسنوي، جمال الدّين، الكوكب الدريّ في كيفيّة تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النَحْوِيَّة، تحقيق: أ. د. عبد الرّزاق عبد الرحمان السّعدي، دار الأنبار، بغداد، دار سعد الدّين، دمشق، ط2، 2011م.

58/ – الأشموني، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1955 م.

59/ – الأَعْلَم الشَنْتَمَري، أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان، المُخْتَرَع في إذاعة أسرار النحو، تحقيق: أ.د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرّياض، ط1، 2006 م.

60/ – الألوسي، شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسينيّ، حاشية شرح القطر في علم النحو، تحقيق: فؤاد ناصر، مكتبة نور الصباح، تركيا، ط2، 2011 م.

61/ – ـــــــــــ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1415هـ.

62/ – امرؤ القيس، دِيوَانهُ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، (د ت).

63/ – الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن محمّد بن أبي سعيد، أسرار العَرَبِيَّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1999م.

64/ – ـــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيّين البصريين والكوفيّين، تحقيق وشرح محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، (د ط)، (د ت).

65/ – انتصار بنت ياسين محمود، قواعد نحويّة في ظلال الآيات القرآنيّة، دار العُلا، ط2، 2008م.

66/ – الأهدل، محمّد بن أحمد بن عبد البارئ، الكواكب الدّريّة على مُتَمِّمة الآجرّوميّة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط1، 1990 م.

67/ – بابستي، د. عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النّحو العربيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992م.

68/ – البِرماوي، شمس الدّين محمّد بن عبد الدّائم، الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، دار النّصيحة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 2015م.

69/ – بسيوني، د. عبد الفتاح فيود، بلاغة تطبيقيّة، دراسة لمسائل البلاغة من خلال النّصوص، مكتبة الحسين الإسلاميّة، القاهرة، ط1، 1991م.

70/ – ـــــــــــــ، علم المعاني دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

71/ – البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م.

72/ – البغوي، أبو محمّد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي– معلم التّنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ.

73/ – البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، (دط)، (دت).

74/ – البيضاويّ، ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التّأويل، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.

75/ – التّفتازاني، سعد الدّين، مختصر المعاني، دار الفكر، قم، إيران، ط1، 1411هـ.

76/ – تمّام حسان، الخلاصة النَحْوِيَّة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000 م.

77/ – ـــــــــــ، اللّغة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، المغرب، (د ط)، 1994 م.

78/ – ـــــــــــ، مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006 م.

79/ – التّهانوي، محمّد عليّ، كشّاف اصْطِلَاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996 م.

80/ – الجُرْجَانِيّ، السّيد الشّريف علي بن محمّد بن علي الحنفي، التَّعْرِيفات، تحقيق: محمّد علي أبو العباس، دار الطّلائع، القاهرة، (د ط)، (د ت).

81/ – الجُرْجَانِيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمّد، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق (د ط)، 1972م.

82/ – ـــــــــــ، دلائل الإعجاز، تحقيق: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2004 م.

83/ – ـــــــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق، (د ط)، 1982 م.

84/ – جرير بن عطيّة الخطفى، دِيوَان جرير، دار بيروت، بيروت،(دط)، 1986م.

85/ – الجزائريّ، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر، أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط5، 2003م.

86/ – جلال الدّين محمّد بن أحمد المحلّيّ، وجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، (دت).

87/ – الجواري، أحمد عبد الستّار، نحو القرآن، مصلحة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (دط)، 1974م.

88/ – الحازمي، أحمد بن عمر، فتح رب البريّة في شرح نظم الآجروميّة، مكتبة الأسديّ، مكّة المكرّمة، ط1، 2010م.

89/ – حامد، د.عبد السّلام السيّد، الشّكل والدّلالة دراسة نحويّة للّفظ والمعنى، دار غريب، القاهرة، (دط)، 2002م، ص265.

90/ – حسانين، د. محمّد سامي عبد السّلام، البلاغة والخرافة في عدول اسم الفاعل عن التّنوين إلى الإضافة، بورصة الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2016م.

91/ – حماسة، د. محمّد عبد اللّطيف، بناء الجملة العَرَبِيَّة، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2003م.

92/ – ـــــــــــــ، من الأنماط التّحويليّة في النّحو العربيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1990 م.

93/ – الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003 م.

94/ – الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الأصبهاني، درّة التّنزيل وغرّة التّأويل، تحقيق: د. محمّد مصطفى آيدين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 2001م.

95/ – الخفاجي، شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر المصري، حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997م.

96/ – الخُوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.

97/ – الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2009م.

98/ – الدّسوقي، مصطفى محمّد عرفة، حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د ط)، 2009 م.

99/ – ذو الرُّمة، دِيوَان ذي الرُّمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1995 م.

100/ – الرّازي، فخر الدّين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

101/ – الرّاغِب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد، المُفْرَدات في غريب القرآن، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م.

102/ – الزَّبِيدي، السيّد محمّد مُرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، 1987م.

103/ – الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

104/ – الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق ، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط7، 2011 م.

105/ – ـــــــــــــ، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار الأمل، إربد الأردن، ط 1، 1984م.

106/ – الزّركشي، بدر الدين محمّد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. عمر سليمان الأشقر، دار الصّفوة، مصر، ط2، 1992 م.

107/ –ـــــــــــــ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدِّمياطي، دار الحديث، القاهرة، (دط)، 2006م.

108/ – الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشّاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009 م.

109/ –ـــــــــــــ، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993 م.

110/ – السّامرّائي، د. إبراهيم، الفعل زمانهُ وأبنيته، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1983م.

111/ – السّامرّائي، د. فاضل صالح، دراسة المتشابه اللّفظي من آي التّنزيل في كتاب ملاك التأويل، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط1، 2016م.

112/ – ـــــــــــــ، معاني النّحو، دار الفكر، عَمَّان، ط1، 2000 م.

113/ – ـــــــــــــ، النّحو العربيّ أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2014 م.

114/ – السّعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلّا اللّويحق، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 2000م.

115/ – السّكاكي، سراج الدّين أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1987 م.

116/ – السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د ط)، (د ت).

117/ – السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الأندلسي، أمالي السّهيليّ، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السّعادة، مصر، (د ط)، (د ت).

118/ – ـــــــــــ، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1992 م.

119/ – سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

120/ – السّيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: احمد حسن مهدلي، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2012 م.

121/ – السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنّظائر في النّحو، تحقيق: عبد الإله النّبهان، مطبوعات مجمع اللّغة العَرَبِيَّة بدمشق، (د ط)، (د ت).

122/ –ـــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

123/ – الشّاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 2007 م.

124/ – شُرَّاب، محمّد محمّد حسن، معجم الشوارد النَحْوِيَّة والفوائد اللّغويّة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1990 م.

125/ – الشّربينيّ، شمس الدّين محمّد بن أحمد الخطيب، السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق – الأميريّة – ، القاهرة، (دط)، 1285هـ.

126/ – الشّنقيطي، محمّد الأمين بن محمّد المختار، مُذَكِّرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، (د ط)، (د ت).

127/ – شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، القاهرة، ط6، (د ت).

128/ – الشّوكاني، محمّد بن عليّ بن محمّد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربيّ الأثريّ، دار الفضيلة، الرّياض، ط1، 2000م.

129/ –ـــــــــــ، فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التفسير، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2007م.

130/ –الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

131/ – الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، دار هَجَر، ط1، 2001م.

132/ – الطِّرِمّاح، دِيوَان الطّرمّاح، تحقيق: د. عِزّة حسن، دار الشّرق العربي، بيروت، حلب، ط2، 1994 م.

133/ – الطّيبي، شرف الدِّين الحسين بن عبد الله بن محمّد، شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح – الكاشف عن حقائق السّنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة – الرياض، ط1، 1997م.

134/ – ـــــــــ، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب – حاشية الطّيبي على الكشّاف، تحقيق: إياد محمّد الغوج، جائزة دبيّ الدوليّة للقرآن الكريم، ط1، 2013م.

135/ – عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3، (دت).

136/ – العثيمين، محمّد بن صالح، تفسير القرآن الكريم – تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1423هـ.

137/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة آل عمران، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط3، 1435هـ.

138/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة النّساء، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2009م.

139/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة المائدة، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط2، 1435هـ.

140/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة الكهف، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1423هـ.

141/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة الشّعراء، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ.

142/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة النّمل، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2015م.

143/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة العنكبوت، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1436هـ.

144/ –ـــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة السّجدة، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ.

145/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة الأحزاب، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ.

146/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة سبأ، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ.

147/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم، سورة الصّافات، دار الثّريّا ، الرياض، ط1، 2003م.

148/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة ص، دار الثريّا للنشر ، الرياض، ط1، 2004م.

149/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة الزّمر، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة ، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1436هـ.

150/ – ـــــــــــ، تفسير القرآن الكريم – سورة غافر، مؤسّسة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين الخيريّة المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1437هـ.

151/ – ـــــــــــ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، مكتبة السّنّة، القاهرة، ط2، 1994م.

152/ – عضيمة محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة،(دط)، (دت).

153/ – العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

154/ – العلويّ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، لبنان، ط1، 2002م.

155/ – ـــــــــــ، المنهاج في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2009 م.

156/ – عَمرو بن قميئة، دِيوَان عَمرو بن قميئة، تحقيق: د. خليل إبراهيم المطيّة، دار صادر، بيروت، ط2، 1994 م.

157/ – العينيّ، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، تحقيق: أ. د. علي محمّد فاخر، أ. د. أحمد محمّد توفيق السّوداني، د. عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2010م.

158/ – الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العَرَبِيَّة، تحقيق: د. عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1993 م.

159/ – الفارسيّ، أبو عليّ، الإيضاح العضديّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرّياض، ط1، 1969 م.

160/ – ـــــــــــ، المسائل البصريّات، تحقيق: د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م.

161/ – الفارضيّ، شمس الدّين محمّد الحنبلي، شرح الإمام الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: أبوالكميت محمّد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م.

162/ – الفاكهيّ، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: د. المتولّى رمضان أحمد الدّميري، دار التّضامن للطّباعة، (د ط)، 1988م.

163/ – ـــــــــــ، الفواكه الجنيّة على مُتَمِّمة الجُروميّة، تحقيق: عماد علوان حسين، دار الفكر ، عَمَّان، ط1، 2009م.

164/ – ـــــــــــ، مجيب النِّدا في شرح قطر النّدى، دراسة وتحقيق: د. مؤمن عمر محمّد البدرارين، الدّار العثمانيّة للنشر، عَمَّان، ط1، 2008م.

165/ – الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

166/ – فضل حسن عبّاس، لطائف المنّان وروائع البيان في نفي الزّيادة والحذف في القرآن، دار النّفائس، الأردنّ، ط2، 2019م.

167/ – الفيروزآبادي، مجد الدين محمّد بن يعقوب، بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمّد علي النّجّار، مطابع الأهرام التجاريّة، القاهرة، ط3، 1996 م.

168/ – الفيُّومِي، أحمد بن محمّد بن علي المقريّ، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2008م.

169/ – القاسمي، محمّد جمال الدّين، محاسن التّأويل، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1418هـ.

170/ – القرافيّ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول في اختصّار المحصول في الأصول، دار الفكر، بيروت، (د ط)، 2004 م.

171/ – ـــــــــــ، العِقد المنظوم في الخصوص والعُمُوم، تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، القاهرة، ط1، 1999 م.

172/ – ـــــــــــ، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، ط1، 1995 م.

173/ – القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ، تفسير: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1964م.

174/ – القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: غريد الشّيخ محمّد، إيمان الشّيخ محمّد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004م.

175/ – كريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة .. وتحليل، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1988م.

176/ – كنّون، عبد الله الحسنيّ، شرح الشمقمقيّة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط5، 1979 م.

177/ – اللّبدي، د. محمّد سمير نجيب، معجم المُصْطَلَحات النَحْوِيَّة و الصّرفيّة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار الفرقان، عمّان، ط1، 1985 م.

178/ – المُبَرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

179/ – المجريطي، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد ربّه عبد اللّطيف عبد ربّه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط1، 1984 م.

180/ – محمّد محي الدّين عبد الحميد، التّحفة السّنيّة بشرح المقدّمة الآجرّوميّة، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، قطر، (د ط)، 2007 م.

181/ – ـــــــــــ، عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطّلائع، القاهرة، (د ط)، 2009 م.

182/ – مصطفى، جمال الدّين، البحث النّحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ.

183/ – المقطريّ، محمّد الصغير بن قائد بن أحمد العبدلي، الحلل الذهبيّة على التحفة السنيّة، مكتبة الإمام الألباني، صنعاء، دار الإمام مالك، الجزائر، ط3، 2007 م.

184/ – المَكُّودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 2010 م.

185/ – مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1984م.

186/ – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمّد نظام الدّين الفتيح، دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، المدينة المنوّرة، ط1، 2006م.

187/ – الموزعي، محمّد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993 م.

188/ – الميداني، عبد الرحمن حسن حبنّكة، البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدّار الشاميّة، بيروت، ط1، 1996م.

189/ – النّابغة الذّبياني، دِيوَانُهُ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

190/ – ناظر الجيش، محبُّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق مجموعة من المحقِّقين، دار السّلام، القاهرة، ط1، 2007م.

191/ – النّملة، د. عبد الكريم بن علي بن محمّد، الشامل في حدود وتعريفات مُصْطَلَحات علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرّياض، ط1، 2009 م.

192/ – النّيسابوري، نظام الدّين الحسن بن محمّد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق الشّيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1416هـ.

193/ – هادي نهر، الإتقان في النّحو وإعراب القرآن، علم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2010م.

194/ – الهاشميّ، السّيّد أحمد، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010 م.

195/ – يعقوب، أ. د. إميل بديع، موسوعة علوم اللّغة العَرَبِيَّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2006.

المجلّات:

1/ – مجلّة إشكالات في اللّغة والأدب، مج11، ع1، ج2، جامعة تامنغاست – الجزائر– مارس، 2022م، ص 970– 981.

2/ – مجلّة البيان الكويتيّة، ع37، رابطة الأدباء في الكويت، الكويت، أبريل 1969، ص 91 –95.

الفهرس

الفهرس:

مقدّمة:..... 2

الفصل الأوّل: الإضافة وأحكامها.....8

تمهيد:..... 8

المبحث الأوّل: الإضافة تعريفات واصْطِلَاحات.....9

1-1- تعريف الإضافة لغة واصْطِلَاحا:..... 9

1-1- 1- الإضافة في اللّغة:..... 9

1-1- 2- الإضافة في الاصْطِلَاح:..... 10

1-2- مُصْطَلَح الإضافة:..... 12

1-3- التَّرْكِيب الإضَافِيّ:..... 15

1-4- المُضَاف والمُضَاف إليه:..... 16

1-4- 1- المُضَاف:..... 16

1-4- 1- المُضَاف إليه:..... 17

المبحث الثاني: الاتّصال بين المُتَضَايِفين:..... 20

2-1 – شروط الاتّصال بين المُتَضَايِفين:..... 20

أ – وجوب حذف التّنوين من المُضَاف:..... 20

ب- وجوب حذف النون من المُثَنَّى، والجمع عند إضافتهما:..... 21

ج- وجوب حذف (أل) من المُضَاف إضافة مَعْنَوِيَّة:..... 22

د- وجوب تقدّم المُضَاف على المُضَاف إليه:..... 24

2-2- تأثير المُتَضَايِفين في بعضهما:..... 25

أ- ما يكتسبه المُضَاف من المُضَاف إليه:..... 25

ب- ما يكتسبه المُضَاف إليه من المُضَاف:..... 28

2-3- الفصل بين المُتَضَايِفين:..... 29

المبحث الثالث: الأسماء والإضافة:..... 36

3-1- وجوب كون كلّ من المضاف والمضاف إليه اسما.....36

3-2- أقسام الأسماء من حيث قَبولها للإضافة.....42

3-2-1- ما لا تصحّ إضافته من الأسماء.....42

3-2-2- ما تَجوز فيه الإضافة وعدمها من الأسماء.....44

3-2-3- ما يلزم الإضافة من الأسماء.....46

المبحث الرابع: أنواع الإضافة.....54

4-1- الإضافة المحضة.....54

4-1-1- تعريفها.....54

4-1-2- تسمياتها: 54

4-2- الإضافة غير المحضة.....56

4-2-1- تعريفها.....56

4-2-2- تسمياتها.....56

4-2-3- شروط المُضَاف إضافة غير محضة.....57

4-3- الإضافة الشّبيهة بالمحضة.....65

الفصل الثاني: معاني الإضافة..... 70

تمهيد.....70

المبحث الأوّل: معاني الإضافة المتّفق على تمحّضها.....72

1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّعْرِيف والتّخصيص والتّنكير.....72

1-1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّعْرِيف.....72

1-1-1-1- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند النّحاة.....72

1-1-1-2- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند البلاغيّين.....74

1-1-1-3- الفائدة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند الأصوليّين:.....75

1-1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التّخصيص.....78

1-1-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التَّنْكِير.....79

1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معان منسوبة إلى أداة من أدوات الجر.....83

1-2-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى(اللّام).....83

1-2-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (مِنْ).....88

1-2-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (في).....93

1-2-4- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (الكاف).....97

1-2-5- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى (عِنْد).....100

الفهرس

المبحث الثاني: معاني الإضافات المختلف في تمحُّضِها.....103
2-1- معاني إضافة المصادر.....103
2-2 -معاني إضافة أفعل التّفضيل.....106
2-3 - معاني إضافة الظّروف.....108
2-4 - معاني إضافة الوصف الدالّ على المضيّ، والوصف الدال على الاستِمرار.....110
2-5 - معاني إضافة الأسماء المُبْهَمة.....111
2-6 - معاني الإضافات المسمّاة: "الشّبيهه بالمحضة":.....112
2-6 -1-معاني إضافة الموصوف إلى صفته:..... 112
2-6 -2- معاني إضافة الصّفة إلى الموصوف:..... 113
2-6 -3- معاني إضافة المُسمّى إلى الاسم:.....114
2-6 -4- معاني إضافة المُلغى إلى المُعْتَبر:.....116
2-6 -5- معاني إضافة المُعْتَبر إلى المُلغى:.....118
2-6 -6- معاني إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف:.....119
2-6 -7- معاني إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد:..... 120
المبحث الثالث: معاني الإضافة غير المحضة:.....121
3-1- الفوائد اللّفظيّة للإضافة غير المحضة:.....121
3-1-1-التَّخْفِيف:..... 121
3-1-2- رفع القُبح:..... 124
3-1-3- التّشبيه بنحو الحسن الوجه:..... 124
3-2- الفوائد المعنويّة للإضافة غير المحضة:..... 125
الفصل الثّالث: معاني التّراكيب الإضافيّة في نماذج من القرآن الكريم.....132
تمهيد:..... 132
المبحث الأوّل: معاني الإضافة المتّفق على تمحّضها في القرآن الكريم:..... 133
1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على التّعْرِيف والتّخصيص في القرآن الكريم:..... 133
1-1-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى التّعْرِيف في القرآن الكريم:..... 133
1-1-1-1-الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند النّحاة في القرآن الكريم:.....133
1-1-1-2- الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند البلاغيّين في القرآن الكريم:..... 137

الفهرس

1-1-1-3-الإفادة المعنويّة للتّعريف بالإضافة عند الأصوليّين في القرآن الكريم:..... 146

1-1-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى التّخصيص في القرآن الكريم:..... 150

1-2-: دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معان منسوبة إلى أداة من أدوات الجرّ في القرآن الكريم:.....153

1-2-1- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "اللّام" في القرآن الكريم:..... 153

1-2-2- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "مِنْ" في القرآن الكريم:..... 165

1-2-3- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "في" في القرآن الكريم:..... 167

1-2-4- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى 'الكاف' في القرآن الكريم:..... 169

1-2-5- دلالة الإضافة المتّفق على تمحّضها على معنى "عند" في القرآن الكريم:..... 172

المبحث الثاني: معاني الإضافات المختلف في تمحّضها في القرآن الكريم:..... 173

2-1- معاني إضافة المصادر في القرآن الكريم:..... 173

2-2- معاني إضافة أفعل التّفضيل في القرآن الكريم:..... 181

2-3- معاني إضافة الظّروف في القرآن الكريم:..... 182

2-4- معاني إضافة الوصف الدّالّ على المضيّ، وعلى الاستِمرار في القرآن الكريم:..... 184

2-5- معاني إضافة الأسماء المُبْهَمة في القرآن الكريم:..... 187

2-6- معاني الإضافات المسمّاة: "الشّبيهة بالمحضة" في القرآن الكريم:..... 189

2-6-1- معاني إضافة الموصوف إلى صفته في القرآن الكريم:..... 189

2-6-2- معاني إضافة الصّفة إلى الموصوف في القرآن الكريم:..... 191

2-6-3- معاني إضافة المُسمّى إلى الاسم في القرآن الكريم:..... 193

2-6-4- معاني إضافة المُلغى إلى المُعْتَبر في القرآن الكريم:..... 196

2-6-5- معاني إضافة المُعْتَبر إلى المُلغى في القرآن الكريم:..... 199

2-6-6- معاني إضافة المُؤَكَّد إلى المُؤَكِّد في القرآن الكريم:..... 201

المبحث الثالث: معاني الإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:..... 202

3-1- الفوائد اللّفظية للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:..... 202

3-1-1- إفادة الإضافة غير المحضة للتّخفيف في القرآن الكريم:..... 202

3-1-1- إفادة الإضافة غير المحضة للتّشبيه بنحو "الحسن الوجه" في القرآن الكريم:..... 204

3-2- الفوائد المعنويّة المُثبَتة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم:..... 204

3-2-1- الفوائد المعنويّة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم عند بعض أصحاب الفريق الأوّل:..... 204

3-2-2- الفوائد المعنويّة للإضافات غير المحضة في القرآن الكريم عند أصحاب الفريق الثّاني:..... 209

خاتمة :..... 214

المراجع:..... 218

الفهرس:..... 234

ملخّص الدّراسة:

تعدّ التّراكيب الإضافيّة من التّراكيب التي يكثر دورانها في اللّغة العربيّة، وقد حاولنا في هذه الدّراسة الكشف عن معاني هذه التّراكيب، من خلال جمع ما ذكره النّحاة والبلاغيّون والأصوليّون والمفسّرون منها، والتّرجيح بين آرائهم المختلفة فيها، وتفصيل عباراتهم المجملة عنها؛ وقد هدفنا من وراء هذه الدّراسة إلى المساعدة في تفسير النّصوص التي ترد فيها هذه التّراكيب.

Abstract:

Genitive construction is one of the constructions that are frequently used in the Arabic language.in this study, we have tried to reveal the meanings of these constructions by collecting what was mentioned by grammarians, scholars of rhetoric, scholars of the origins of jurisprudence and Quran Interpreters of them, weighting between their different opinions in them, and detailing their summary phrases about them, The aim behind this study,is to interpret the texts in which these constructions are mentioned.